

المَطَالَعُ السَّعِيدَةُ فِي شَرْحِ الحَاشِيَةِ الْكَبِيرَةِ

الشَّارِحُ : سعيد الأكبرى

المطالع السعيدية
في
شرح الحاشية الكبرى

الشرح: سعيد الكبرى

سرشناسه: اکبری کماله‌ای، سعید، شارح
عنوان و پدیده‌آوز: المطالع السعیدیه فی شرح الحاشیه الیزدیه / تألیف سعید الاکبری
مشخصات نشر: تهران: احسان للنشر و التوزیع، ۲۰۰۶ م = ۱۴۲۷ ق = ۱۳۸۵
مشخصات ظاهری: ۲۴۲
شابک: 978-864-356-461-2

یادداشت: عربی

یادداشت: فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما
یادداشت: کتاب حاضر شرحی است بر شرح الحاشیه الیزدیه، اثر سعید بن مصطفی الهورامی که خود شرحی است بر الحاشیه
التهذیب المنطق و الکلام، اثر عبدالله بن شهاب الدین حسین الیزدی که خود حاشیه‌ای است بر تهذیب المنطق و الکلام، تفتازانی
عنوان دیگر: تهذیب المنطق و الکلام، شرح
عنوان دیگر: الحاشیه التهذیب المنطق و الکلام، شرح
عنوان دیگر: شرح الحاشیه الیزدیه، شرح
موضوع: تفتازانی، مسعود بن عمر، ۷۹۲-۷۲۲ ق. تهذیب المنطق و الکلام - نقد و تفسیر
موضوع: ملا عبدالله بن حسین یزدی، ۹۸۱ ق. الحاشیه التهذیب المنطق و الکلام - نقد و تفسیر
موضوع: الهورامی، سعید، ۱۳۵۱.. شرح الحاشیه الیزدیه - نقد و تفسیر
موضوع: منطق - متون قدیمی تا قرن ۱۴
شناسه افزوده: تفتازانی، مسعود بن عمر، ۷۹۲-۷۲۲ ق. تهذیب المنطق و الکلام. شرح
شناسه افزوده: ملا عبدالله بن حسین یزدی، ۹۸۱ ق. الحاشیه التهذیب المنطق و الکلام. شرح
شناسه: الهورامی، سعید، ۱۳۵۱.. شرح الحاشیه الیزدیه، شرح
رده بندی کنگره: ۱۴۸۵ ۷۵۳۰۲۱۱۶ ت ۴ ع / BC ۶۶
رده بندی دیویی: ۱۶۰
شماره کتابخانه ملی: ۷۶۶۷-۸۵

الْمَطَالَعُ السَّعِيدِيَّةُ فِي شَرْحِ الْحَاشِيَةِ الْيَزْدِيَّةِ

السَّارِح: سعید الاکبری
النَّاشِر: نشر احسان
المطبعة: مهارت
الطبعة: الاولی - ۲۰۰۷
الکمیة: ۱۰۰۰
السَّعْر: ۳۰۰۰ تومان

❧ فروشگاه شماره ۱: تهران - خیابان انقلاب - رویروی دانشگاه - مجتمع فروزنده - شماره ۴۰۶ - تلفن: ۶۶۹۵۲۴۰۴

❧ فروشگاه شماره ۲: تهران - خیابان ناصر خسرو - کوچه حاج نایب - شماره ۳۳ - تلفن: ۳۳۹۰۲۷۵۰

صندوق پستی: تهران ۳۸۵ - ۱۱۲۹۵

حقوق الطبع محفوظة للشارح فی الداخل و الخارج.



ISBN: 978-964-356-461-2

شابک: ۹۷۸-۹۶۴-۳۵۶-۴۶۱-۲

فهرس الكتاب

١٤٩	المحصولات الأربع	٤	ترجمة المصنف
١٥٠	أقسام الحملية	١٠	ترجمة المحشى
١٥٢	المعدولة و المحصلة	١١	ترجمة الشارح
١٥٤	الموجّهات: البسايط و المركّبات	١٢	التقاريط
١٧٥	القضية الشرطية: المتصلة و المنفصلة	٢٠	بعض المصادر التي راجعتها
١٨٥	التناقض	٢١	مقدمة الشارح
١٩٧	العكس المستوى	٢٢	خطبة الكتاب
٢١٧	عكس التقيض	٣٩	تعريف الكتاب و علل تأليفه
٢٢٧	القياس و تعريفه	٤٨	رسم المنطق و بيان الحاجة اليه
٢٣٠	أقسام القياس	٥١	المقدمة
٢٣٤	الأشكال الأربعة	٦٣	موضوع المنطق
٢٦٣	الصّابطة	٦٧	المقصد الأول فى التصوّرات
٢٧٩	القياس الافتراضى الشرطى	٧٤	المفرد و المركّب
٢٨١	القياس الاستثنائى	٨٦	الكلى و الجزئى
٢٨٧	الاستقراء	٨٩	النسب الأربع
٢٩٢	التّمثيل	١٠٣	الكليات الخمس (الجنس)
٢٩٦	الصّناعات الخمس	١٠٧	النّوع
٣١٠	أجزاء العلوم	١١٤	الفصل
٣٢٤	الرّؤوس الثمانية	١٢٢	الخاصة
		١٢٣	العرض العام
		١٢٨	خاتمة فى مفهوم الكلى
		١٣٣	المعرّف
			التّصديقات (تعريف القضية و حصرها فى
			الحملية و الشرطية)
			تقسيم القضية الحملية باعتبار الموضوع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ترجمة المصنف:}

هو الأمام العلامة و الكامل الفهامة جامع المعقول و المنقول سلطان العلماء الأولين و الآخرين سعد الحق و الملة و الدين مولانا: مسعود بن عمر التفتازاني الحنفى الأشعرى قدس الله تعالى سرهما.

مسقط رأسه: تفتازان قرية من قرى بلدة «نساء» بخراسان يحيط بها سرخس و مرو و نيشابور. ولادته: شهر صفر سنة ٧٢٢ هـ. ق وفاته: ٧٩٢ هـ. ق فكان عمره الشريف المبارك سبعين سنة. أول تصانيفه و تأليفه: شرح التصريف للعلامة: عز الدين قدس سره و كان عمره آنذاك: ست عشرة سنة شروعه بتأليف المطول: أواسط سنة ٧٤٢ هـ. ق.

الفراغ منه: سنة ٧٤٨ هـ و كان عمره حين الشروع به عشرين سنة. قال صاحب شذرات الذهب: كان سعد الدين فى إبتداء طلبه بعيد الفهم جداً و لم يكن فى جماعة العضد {القاضى عضد الدين عبد الرحمن الأيجى من مشايخه} أبلد منه و مع ذلك فكان كثير الاجتهاد، و لم يؤسسه جمود فهمه من الطلب و كان العضد يضرب به المثل بين جماعته فى البلادة فاتفق أن أتاه إلى خلوته رجل لا يعرفه فقال له: قم يا سعد الدين لنذهب إلى السير. فقال: ما للسير خلقت. أنا لأفهم شيئاً مع المطالعة، فكيف إذا ذهبت إلى السير و لم أطلع؟ فذهب و عاد و قال له: قم بنا إلى السير فأجابه بالجواب الأول و لم يذهب معه فذهب الرجل و عاد و قال له مثل ما قال أولاً. فقال: ما رأيت أبلد منك، ألم أقل لك ما للسير خلقت؟ فقال له: رسول الله (ص) يدعوك، فقام منزعجاً و لم ينتعل، بل خرج حافياً، حتى وصل إلى مكان خارج البلدة شجيرات فرأى التبي (ص) فى نفر من أصحابه تحت تلك الشجيرات، فتبسّم له و قال: نرسل إليك المرأة بعد المرأة و لم تأت؟ فقال: يا رسول الله (ص) ما علمت أنك المرسل و أنت أعلم بما أعذرت به من سوء فهمى، و قلّة حفظى، و

أشكو إليك ذهني فقال له رسول الله (ص): **إِفْتَحْ قَمَكَ** و تفل له فيه و دعاله ثم أمره بالعودة إلى منزله و بשרه بالفتح فعاد و قد تزلّع علماً و نوراً، فلما كان من الغد أتى إلى المجلس و جلس مكان العضد فأورد في أثناء جلوسه أشياء ظنّ رفقته من الطلبة أنّها لا معنى لها، لما يعهدون منه فلما سمعها العضد بكى و قال: **أمرک یا سعد الدّین** إلى فأنك اليوم غيرك فيما مضى ثم قام من مجلسه و أجلسه فيه، و فخم أمره من يومئذ. كم عمره عند ما حدث له ذلك؟ لا شكّ أنّه لم يبلغ الخامسة عشر لأنّه ألف أوّل كتاب له و وافقه العلماء و استقبلوه و هي في سنّ السادسة عشر. {أساتذته:} إختار قدّس الله سرّه مجموعة من الأساتذة و من مشايخ عصره ممّن كان يوثق بهم منهم: العلامة المفضال القاضي عضد الدّين عبد الرحمن بن ركن الدّين عبد الغفار الشّبانكارى الأيجى بكسر الهمزة نسبة إلى إيج من نواحي شیراز ولد بعد عام ٦٨٠ هـ. ق ١٢٨١ م و بدأ تعلّمه الدّينى بين تلامذة الأمام البيضاوى قدّس سرّه و أخذ عن مشايخ عصره و لأزم الشّيخ ركن الدّين الهنكى تلميذ الأمام البيضاوى و غيره و كان أكثر أقامته بالسّلطانيّة و كان صاحب مدرسة أنجب فيها تلامذة عظاماً اشتهروا فى الأفاق مثل: ١- شمس الدّين الكرمانى ٢- ضياء الدّين العفيفى ٣- سعد الدّين التّفّازانى و غيرهم وقع بينه و بين الأبهريّ منازعات و خصومات إنّههم الأبهريّ بأشياء كثيرة و فى عام ١٣٥٣ م رحل إلى شبانكاره و فيها زار شاه شجاع ابن مبارز الدّين بعد ذلك بسنة و سجن الأيجى قدّس سرّه سنة ٧٥٦ هـ ١٣٥٥ م فى قلعة در بميان فى إيج و توقّى بالسّجن فى السّنة نفسها و له مصنّفات جليّة نفيسة هكذا:

- ١- شرحه لكتاب «منتهى السّؤال و الأمل فى علمى الأصول و الجدل» لأبن الحاجب الكرديّ قدس سره ٢- المواقف فى علم الكلام و هو متداول فى الأزهر الشّريف
- ٣- أخلاق عضد الدّين و هو مختصر فى جزء واحد لخصّ فيه زبدة ما فى المطولات و شرحه تلميذه: شمس الدّين محمّد بن يوسف الكرمانى المتوفّى سنة ٧٨٦ هـ. ق و
- عليه حاشية المحقّق ميرابى الفتح و شرح السيّد قدّس سرهما ٤- أشرف التّواريخ و هو مختصر من بدء الخلق و تَرْجَمَهُ إلى التّركيّة مصطفى بن أحمد المعروف بعالى

الشاعر المتوفى سنة ١٠٠٨ هـ. ق ٥- جواهر الكلام و هو متن كالمواقف لكنه أقل حجماً منه أوله: «الحمد لله الذي علم بالقلم» ألفه لغياث الدين الوزير و فرغ منه فى رجب ٧٧٠ بأصبهان ٦- رسالة فى الوضع ٧- العقائد العصدية و هى مختصرة مفيدة و هى آخر تأليفه ٨- الفوائد الغيائية فى المعانى و البيان أولها: «الحمد لله الذى خلق الإنسان و ألهمه المعانى و علمه البيان» و لخصها من القسم الثالث من مفتاح العلوم للعلامة أبى يعقوب يوسف السكاكى قدس سره و هى كالتلخيص لكنها أخصر كما قال: هذا مختصر يتضمن مقاصد المفتاح. و منهم: ضياء الدين عبد الله بن سعد الله بن محمد بن عثمان القزوينى هو من العلماء الشافعية و يعرف بقاضى القرم العفيفى تفقه فى بلاده و أخذ عن القاضى العضد الأيجى و غيره كانت له حية طويلة جداً بحيث يصل إلى قدميه و كان لأبنام إلا و هى فى كيس و كان إذا ركب يفرقها فرقتين و كان عوام مصر إذا رأوه قالوا: سبحان الخالق فكان يقول: عوام مصر مؤمنون حقاً لأنهم يستدلون بالصنعة على الصانع و لم تقف على تصانيفه و تأليفه فقدس الله تعالى سره الشريف أمين. و منهم: قطب الدين محمد بن محمد الورامينى الرازى قدس سرهما كان أحد أئمة المعقول أخذ عن العضد و غيره و قدم إلى دمشق فشرح الحاوى و كتب على الكشاف حاشية، و شرح المطالع و الأشارات. قال الأسنوى رحمه الله: كان ذى علوم و قال ابن كثير رحمه الله: كان أوحداً المتكلمين بالمنطق و علوم الأوائل و كان لطيف العبارة، ضعيف العينين، و له مال و ثروة و له مؤلفات نفيسة هكذا:

١- لوامع الأسرار فى شرح مطالع الأنوار.

٢- تحرير القواعد المنطقية فى شرح الرسالة الشمسية.

٣- شرح الحواشى على الكشاف.

٤- شرح الإشارات و التنبيهات المشهور بالمحاكمات.

و غير ذلك..... و كانت تأليفه أحسن من تأليف شيخه العلامة شمس الدين لأصبهانى قدس سره. و منهم: نسيم الدين أبوعبد الله محمد بن سعيد بن مسعود بن

على النيسابورى ثم الكازرونى الفقيه الشافعى قدس الله سره
نشأ بكازون و كان يذكراته من ذرية أبى على الدقاق و أنه و لدسنة خمس و
ثلاثين و سبعة من الهجرة و من مؤلفاته: ١- شرح التنبية لأبى إسحاق الشيرازى
قدس سره ٢- شرح الجامع الصغير للأمام البخارى قدس الله أسرار ٣- شرح مختصر
التنبية لعيسى البجلي قدس سره ٤- شرح الأسانيد فى رواية الكتب و المسانيد. و
منهم: أحمد بن عبد الوهاب القوصى هو سعد الدين أحمد بن عبد الوهاب بن داود
بن على المحمّدى القوصى و لد ببلدة قوص فى جنوب الصعيد و لم نقف على
شرح حاله و تأليفه فقدس الله تعالى سره أمين. و من مؤلفاته: ١- شرح التصريف
للعلامة عز الدين أبى الفضائل: إبراهيم بن عبد الوهاب المتوفى سنة ٦٥٥ هـ. ق
٢- شرح العقائد النسفية ٣- المفتاح فى فروع الفقه الشافعى ٤- الأربعين فى الحديث
٥- رسالة فى الإكراه ٦- الفتاوى الحنفية أفتاها بهرات ٧- تلخيصه للكشاف ٨- إختصار
شرح تلخيص الجامع الكبير ٩- كشف الأبرار تفسير للقرآن الكريم ١٠- شرحه على
فرايض السجواندى ١١- التلويح فى كشف حقايق التنقيح ١٢- شرح شرح المختصر
على كتاب منتهى السؤال و الأمل فى علمى الأصول و الجدل ١٣- النعم السوابغ فى
شرح الكلم الثوابغ ١٤- ترجمة نثرية باللغة التركية لديوان سعدى المعروف بـ
«بوستان» ١٥- الأرشاد أو إرشاد الهادى ١٦- الشرح المطول ١٧- مختصر المعانى و
هو الأسم الغالب على شرح تلخيص المفتاح و يعرف أيضاً: مختصر شرح تلخيص
المفتاح أو إختصار شرح التلخيص أو الشرح المختصر أو المختصر فقط و هو شرح
على المتن أتمه عام ٧٥٦ هـ ١٣٥٦ م فى غجدوان و اهله إلى محمود جاني بك.
١٨- شرحه على كتاب المفتاح للعلامة: سراج الدين أبى يعقوب يوسف بن
أبى بكر السكاكى قدس سرهما ١٩- تهذيب المنطق و الكلام ألّفه عام ٧٨٩ هـ. ق
عليه حاشية العلامة جلال الدين: محمّد بن أسعد الصديقى الدوانى قدس
سرهما كتبها عام ٩٠٧ هـ. ق و عليه شروح و حواشٍ أخر، منها: شروح العلامة
المحقق و الفاضل المدقق الشيخ عبد القادر المهاجر الكردى قدس سره على قسمة

الكلام المسّمات بتقريب المرام فى شرح تهذيب الكلام و الشّرح الجديد و الشّرح الأجدد و شرح العلامة المحقق الأستاذ الملاء محمد باقر الكردى قدّس سرّه على قسمة المنطق المسمّى بالمنطق المهدوى المطبوع عام ١٣٨٣ ش ٢٠ - شرح الرسالة السّمسِيَّة فى المنطق لمولانا نجم الدّين عمر الكاتبى القزوينى قدّس الله سرّه الشّريف ٢١ - المقاصد فى علم الكلام ٢٢ - الرّد على زندقه ابن عربى إسمه: فصوص الحكم. و من تلامذته قدّس سرّه: ١ - حسام الدّين بن على بن محمد الأبيوزيدى قدّس سرّه ولد بأبيوزرد بلدة من خراسان سنة ٧٦١ هـ. ق و من مؤلفاته: ١ - حاشيته على شرح المطالع ٢ - ربيع الجنان فى المعانى و البيان ٢ - حيدر الشّيرازى هو برهان الدّين حيدر بن محمد بن ابراهيم الشّيرازى الخوافى و من مؤلفاته: ١ - الإيضاح فى شرح إيضاح المعانى ٢ - حاشيته على الكشّاف ٣ - شرح الفرياض الرّاجية ٤ - شرح المواقف للقاضى العضد قدّس سرّه ٣ - علاء الدّين أبوالحسن على بن مصلح الدّين موسى بن ابراهيم الرّومى الحنفى قدّس سرّه ٤ - حيدر الرّومى هو: حيدر بن أحمد بن ابراهيم أبوالحسن الرّومى الأصيل العجمى الحنفى الرّفاعى نزيل القاهرة و يعرف بشيخ التّاج قدّس سرّه ٥ - علاء الدّين على القوجحصارى و قرأ على السيّد الشّريف قدّس سرّه أيضاً له حاشية على شرح المفتاح لشيخه العلامة سعد الدّين التّفتازانى قدّس الله نفسه الذّكيّة ٦ - محمد بن عطاء الله بن أحمد أختلف فى نسبه إختلافاً شديداً فقليل بعد ذلك: هو أحمد بن محمود بن الأمام فخرالدّين الرّازى رضى الله عنهم أجمعين،

وقيل: محمود بن أحمد بن فضل الله بن محمّد السّمس أبو عبد الله بن أبى الجود و أبى البركات الرّازى الأصيل الهروى و من مصتّفاته: ١ - تعريف الأحكام فى فروع الشّافعيّة ٢ - التّمحيص فى شرح التّليخيص للجامع الكبير من فروع الحنفية ٣ - التّنوير فى تلخيص الجامع الكبير للشّيبانى فى الفروع ٤ - شرح مصابيح السّنة للبعغوى ٥ - المنعم شرح الجامع الصّحيح لمسلم رضى الله عن جميعهم أمين ٧ - السّمس الكريمى هو محمّد بن فضل الله بن المجد أحمد السّمس الكريمى نسبة لبعض

مشايخ خوارزم و قيل: بل لأبيه كريم الدين الخوارزمي مؤلده: البخاري منشأه:
 السمرقند مذهب: الحنفي ٨- يوسف الحلاج الهروي الشافعي و الدالشمس محمد
 الماضي ممن أخذ عن الشيخ التفتازاني و شرح الحاوي شرحاً متوسطاً و انتفع به
 الفضلاء ٩- جلال الدين بن ركن الدين مسيح ١٠- الميرك الصيراني، هو: العلامة
 يحيى بن يوسف المصري الحنفي المعروف بالصيراني ١١- لطف الله السمرقندي
 ١٢- شهاب الدين محمد ١٣- شمس الدين محمد بن حمزة قاضي القضاة شمس
 الدين ابو عبدالله الفناري الرومي الحنفي ١٤- الأثير البغدادي جبرئيل بن صالح
 ١٥- سعد الدين لر ١٦- فتح الله الشيرواني ١٧- محمود السرائي رضى الله عنهم و عن
 آبائهم و أجدادهم أجمعين و جزاهم عن المسلمين خير الجزاء آمين.

{الشارح نقلاً عن مقدمة شرح المقاصد بتغيير ما}

١٣٨٤/٩/١١ هـ. ش .

{ترجمة المحسّي:}

هو العلامة المحقّق والفّهامة المدقّق فخر أهل المعقول: نجم الدّين عبد الله بن شهاب الدّين حسين اليزديّ المعروف: بملاً عبد الله رحمه الله.

كان بحراً في المعقول لأسيما المنطق ويشهد بهذا صلافة حاشيته المدوّنة الّتي بين ايدينا المشروحة من جانب الأساتيد باللّغة الفارسيّة فيما سبق، وأخيراً منّي باللّغة العربيّة. رحل إلى مدينة شیراز وقرأ فيها على علامة عصره الملاً جمال الدّين محمود الشّيرازي، تلميذ العلامة الفاضل مولانا: جلال الدّين الدّوّانيّ رحمهما الله تعالى رحمةً واسعة، وعلى الحبر العلامة: أمير غياث الدّين الدّشتكيّ رحمه الله تعالى، وتلمّذ على العلامة: الملاً حبيب الله الباغنوي من مفاخر أهل السّنة، وعلى العلامة: الملاً أحمد المعروف بالمقدّس الارديليّ من اكابر الامامية. رحل في أواخر عمره إلى العراق، وبقي فيها إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى بعام ٩٨١ هـ. ق. ومن تلامذته: الشّيخ بهاء الدّين العامليّ صاحب كتاب «الفوائد الصّمدية» المعروف بالصّمدية، وكتاب «تشریح الأفلاك» في علم الهيئة والتّشريح، وأقول: مع الأسف لم أظفر بما فيه زيادة على ما ذكرنا في ترجمته مع الاجتهاد جدّاً.

السّارح ١٣٨٤/١٢/٩.

{ترجمة الشارح:}

هو الفقير إلى رحمة ربّه القدير: سعيد بن مصطفى بن محمّد. محلّ الولادة: قرية «كه مالا» من قرى «هه ورامان تهخت» من مناطق مريوان. تأريخ الولادة: ١٣٥٣ هـ. ش. واقعاً. نوع التّحصيل: العلوم الدّينيّة.

تأريخ الشّروع به: شتاء ١٣٦٤ هـ. ش. تأريخ الفراغ منه: خريف ١٣٧١ هـ. ش. محلّ الإقامة: قرية «قه لاجي» من توابع سروآباد القريبة من مريوان. الشّغل: خطّاط «الأناصيب التّبليغيّة» و نقّاش «الأبنية المسكونيّة ولوازمها». التّأليف: ١- المطالع السّعيديّة في شرح الحاشية اليزديّة. تأريخ الشّروع به: ١٣٨٣/١٠/٧ هـ. ش. تأريخ الفراغ منه: ١٣٨٤/٣/٢ هـ. ش. ٢- مفتاح العناية في شرح الهداية. تأريخ الشّروع به: ١٣٨٥/١/١٥ هـ. ش. تأريخ الفراغ منه: ١٣٨٥/٣/٢٥ هـ. ش.

«و لله الحمد، و صلّى الله على سيّد الثّقلين نبينا ورسوله: محمّد،

و على آله و أصحابه أجمعين».

{تقريظ العالم الفاضل الأستاذ عبد اللطيف «قه لآكأ»:}

بسم الله الرحمن الرحيم ياهو

سَلِّمْ عَلَى الْجَبَلِ الْأَصَمِّ وَأَهْلِهِ أَنَا أَعْرِفُ مِنْ أَبْنَائِهِمْ مَا هُمْ؟
أَحْمَدُهُ وَحَيِّئْ دَائِمًا رَجَالًا فِي الْمَنْطِقَةِ الشَّامِخَةِ أَنَاهُمْ فَضْلًا وَإِسْتِعْدَادًا عَالِيًا
رَجَالًا... لَوْ أَرَادُوا، تَهَزَّ صَخُورُ الْمَشَاكِلِ حِذَاءَ آرَائِهِمُ النَّاقِبَةِ، وَتَفُوحُ رِيحُ التَّحْقِيقِ بَيْنَ
سِنَادِينَ جَهْدِهِمْ وَمَطَارِيقِ أَنْظَارِهِمُ النَّاقِبَةِ وَمِنْ هَذَا الْجَبَلِ وَبَطْلَ هَذَا الْمِيدَانِ: الْأَخُ
الْأَعَزُّ الْفَاضِلُ سَمَاحَةُ الْمَلَأَسْعِيدِ الْأَكْبَرِ «حَفَظَهُ اللَّهُ» لَمْ يَعْثُرْنَا كَثْرًا إِلَى الْآنَ عَلَى
قُوَّةِ فَهْمِهِ وَصَلَابَةِ عِلْمِهِ وَرَعُونَةِ طَبْعِهِ.

لَمَّا نَظَرْتُ إِلَى بَيَاضِهِ {المطالع السعيدية في شرح الحاشية الزيدية}، صرْتُ
حَيْرَانًا أَمَامَ حَسَنِ تَعَابِيرِهِ. يَالَيْتَ أَبْنَاءَ الدِّيَارِ يَنْظُرُونَ إِلَى هَذَا الْأَثَرِ بَعَيْنِي الرُّغْبَةَ وَ
الْإِعْتِبَارَ، وَيَعْتَرِفُونَ كُلُّ الْأَعْتِرَافِ فِي حَقِّ عَالِمٍ جَاهَدَ وَحْدَهُ فِي مَنْهَجِ الثَّقَافَةِ، وَ
تَوْضِيحِ الْقَضَايَا الغَامِضَةِ بِالْأَجْرَةِ. وَأَهْدَى خِيَالِي شَاهِدًا عَلَى أَنْ لَوْ عَرَضَتْ هَاتَانِ
الْحَاشِيَتَانِ {الحاشية وشرحها} عَلَى أَيْ خَبِيرٍ بِالْمَنْطِقِ وَ سَثَلِ: أَيْ الْمَحْشِيِّينَ
أَفْضَلَ؟ وَكَلَامِ أَيُّهُمَا أَجْمَلُ؟ لِأَشْكُ يَقُولُ: لَسْتُ أَدْرِي! بَيَدِ هَذَا الْجَوَابِ: هُمَا
كَالْحَلْقَةِ الْمَفْرَغَةِ لَا يُدْرَى أَيْنَ طَرَفَاهُمَا؟! يَمْتَنِعُ تَعْيِينَ أَحَدِهِمَا فَاضِلًا، وَالْآخَرُ أَفْضَلُ
مِنْ هَذَا كَلَامِي. شَكَرَ اللَّهُ مَسَاعِيهِ آمِينَ. عَبْدِ اللَّطِيفِ قَه لَآكَا.

وإليه تقريظه باللغة الكردية قرأه في مجلس وضع بمناسبة الفراغ من الشرح بقريه
«قه لآجي» بتاريخ «١٣٨٤/٣/٧»:

سه مه تده ري (١) نيو يوركاني عه قلبي (٢) سورم

١- مه نظور شارحه.

٢- ئيصطلاحى شه يىخ شه هابو الدينى سوهره وه ردييه.

دهستی سپیت له صۆندوۆی حافیظهتا،
 ئەم بە یاضەیی^(۱) چۆن دەرھانی؟
 بە ئاوازی سەر شاپەری جۆرەئیلی پێنوسەکەت،
 مەلاسه‌عد^(۲) و عەولاً^(۳) یەزدی ت یێدار کردوۆکەس نە یزانی.
 لە دورەو دەسیان هێتا بە چاوانی چەن سأل نوستی بەرزەخیانا.
 پاش رووانییان بو «تەهذیب» و بو «شەرەحە کەیی»^(۴)،
 بو ئەم شەرەحەیی^(۵) لە بان شەرەحە،
 بزەیی شادیی سەرلیوانیان شەبەقی داوو
 بو شوکرانەیی ئەم هەلمەتە، لە خوشییان،
 دەستی رەزامەندیان، کیشا بە سەر پێشی سپی و
 سیمای پەمەییان^(۶).
 چەن ها سألە ئەم پەرەو
 هەم «تەهذیبو» هەم «حاشیەیی»
 بە «مۆجمەلی» و داپۆشراوی لە حەوزەکانا هەر و ماو.
 پەردەیی «ایجاز» دای گرتبو.
 هەرچەند «ذاتاً» لە دەرونی «مطالبو» «مسائلی»،
 جووانو «بکر» لیواولێبو،
 بەلام بو خویندەوارانی هەرنامو بو.
 کە متر تیشکی خۆرەتاوی شی کردنەو هی ماموستایان،
 ئەیدایە سەر سینهیی پۆلە خپری «فەسلەکانی» و
 هەرتسی^(۷) بو.

۱- مەنظور شەرەحە کە یە.

۲- مۆصەئیف.

۳- مۆحەشی.

۴- مەنظور حاشیە یە.

۵- المطالع السعیدئیة فی شرح الحاشیة الیزدیة.

۷- تسار، جیگەیی خۆری لێ نە کەوی.

۶- پەمەیی: مەنظور: سپی و گەشە.

چەن ها کەسم بەم چاوانەى خۆم ئەیینى،

لە هەوارزودە سەنازی ئەم کتیباً

ماندو ئەبون!

لێ ئە کەوتەن!

لە بۆ هەستان حازر ئەبون.

زانایانى وولاتە کە ئەیان زانی دەردوا لە کوی و،

کە متر خەم بون.

هەتا ئیستە هیچ زانایێک لەم دەبەرە نەهاتە پیش،

لە ساعیقەى بۆ چۆنى خوێ،

گا بەردى و وشە کانی نیو دیواری پرستە کانی،

هەلتلینى و بارە و بارکا،

وە یا دەستى شاگرد بگرى و

بە پال تاشە بەردى رەقوتە قى «موجّهات»^(١) و یا کولانە تەنگە کانی تری سەرخا هەتا

ئەم سأل!!!:

ئەم هەویرە ئاۆزۆر ئەبا.

کە سیکی ئەویست بە جەر بەزە،

بە حەوصلە، بیارینى بیرو هوشى بە سەردەوارى،

خۆلاوى «سبکی» پەراوێ «مَنْطَقِي» شەش سەدە پیش

وە کو پەلە.

پرۆتە پیش قى شکینى،

تانوپیۆ ئەم «مُعْمَايە»،

بە بى هەلە و لا باتەلە.

کە سیکی وا جگە هەلۆى بەرزە فېرى شاخى گەردەن کەشى

«هه ورامانم» نه بی کئی بی؟
 له ناسمانو نه چیری خوی کاته چاوو
 له که ناری «گرده لانا»^(۱) بوی دابه زی.
 له ژر په نجه ی ته وانا یا گری کونه ی هم «طلسمه»،
 یه که یه که بکاته وه بو نیو دلی تو ونا وتونی،
 بابه ته کانی هه ل به زی.
 له نه و پیری به خشنده گی و بی ربایی و،
 له نه و پیری مه تانه تو بی هه رایي
 له شه و گارو له سه خله تی،
 هم زستانه^(۲) و له بهر دو که ل،
 هم و مزی بی نه وایی،
 کورک هه لدا،
 بو بزاره و بو بیژنگی.
 به نه و پیری ریز و خوړمه ت
 بینینه بان «طَبَق» دهستی
 پیشکه شی کات به لاوانی هاو زمانی «منطق» دوسی.

۱- روخانه ینکه له که ناری مالی شارحا ته گوزهری.
 ۲- پیشاره به وه ته کات که هم شهرحه له فه سلی زوسان دا نوسراوه.

{تقريظ العالم الفاضل الأستاذ السيّد بهاء الدين الأحمدي،
المدرّس بجامعة آرندان:}

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

فحمداً له ثمّ حمداً له على ما هدانا لشكر النعم
فشكراً له ثمّ شكراً له على ما كسانا رداء الكرم
برادر عزيز ارجمند جناب فاضل: ملا سعيد اكبرى كماله اى با جهد تمام ولايق
شرحى بر «حاشية ملاعبدالله يزدى» نموده آنرا ملاحظه كردم. الحقّ قابل تقدير و
تحسين ميباشد. خداوند عليم اين عزيز و امثال او را موفق فرمايد كه چنين خدمات
لايقه اى را به جامعه طلاب دينى، خصوصاً اين سامان كه متأسفانه بى سرو سامان
شده است، ارزانى و روا دارد. وصلى الله على خير الورى مولانا و سيّدنا حضرة
محمّد المصطفى و على آله و أصحابه الأخيار الطيّبين الطّاهرين.

{الأقلّ مدرّس فريه آرندان: سيّد بهاء الدين احمدي }



تجسّس اسلامی ایران

بیتال

دفتر

شماره

تاریخ

پیوست

نماینده مردم کردستان در مجلس خبرگان

حَضَرَتِ حَجه الاسلام امام محمد غزالی زَرَرَدی است مَن لَظُنَّ بِه لَدَرْجِ عَلَیْهِ

و آنندان بی نظیر تعصّب و زینّت آثار زینت و سلامتی فکر و خطّ علوم را بر آفاق و انبساط و فردانه
 از جدی ملوک و عدّه در تنظّم و استقامت فکر و اندیشه است علم میزان و ظنّ است
 در علم منطق کتب زهر برشته تحریر در آمده است از آن جمله تَهذیب المَطْلُوع تَألیف
 عدّه سادات کثرت از علم و آفاق است بر این کتاب ترویج و حوائج زهر فوّه شده
 که سبک ترین و سهول ترین آن حوائج حاضر روزی است این متن شرح از آن
 نشر تا امروز در حجه های تاریک و تاریک که مطلع خورشید عالم امروز در
 مورد استناد و مائع شده و انکساری از علماء و کرامت آن برای حوائج و تعلیمات دارند
 که الحجاب بر اکثر مردم است - در این اواخر براه از چنگ و اندیشه آما
 ملائیکه ابروی قیسم و دقت و تلاشی شرح بر کتاب مذکور نوشته که تا بهر تکرار و تحسین
 صدق آن مالا بدید که مگر کلمه است امید و ارم از فوق چاپ نشر و در دسترس
 مطالب معلوم شود و از آن پروردگار را شایع و علم طوایف و تفرّد به عزّت و عظمت و
 بیست و نهم فروردین ۱۳۵۰ الاحقر محمد شمس الدین

{تقريظ العالم الفاضل الأستاذ محمّد برهان العالى:}

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد طالعت هذا الكتاب، فوجدته حريراً فبارك الله تعالى في المؤلف والمؤلف، و شكرت الله تعالى على أن وفق أخى الحبيب الأعزّ الملاسعيد الأکبرى على مانوى و صرف ريعان شبابه لأقتناء العلوم، فبعد ما عاينته أيقنت بأن الله سبحانه، يريد أن يوفق أبناء شعبنا الباسل المسلم على حفظ العلم وصيانته، وحمدتُ الله تعالى على هذا العمل وقلت: هذا من فضل ربّي فياربّ صلّ وسلّم على سيّدنا محمّد و على آله وأصحابه، ووفق رجال قومنا على ما تحبّ وترضى، وأيدهم على إملاء كلمتك ونشر المعارف و العلوم الأدبيّة والإسلاميّة وسائر العلوم الحِكَميّة آمين.

«الأحققر المذنب المدرّس بسندنج: محمّد برهان العالى»

{تقريظ العالم الفاضل الشَّيخ محمود المدرّس بجامعة نكل:}

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

طالعت هذه الرِّسالة المسمَّاة بـ «المطالع السَّعيدية
 في شرح الحاشية البيزديَّة»، في المرَّة الثَّانية، فوجدت أنَّها
 حرَّية بالطَّبع، ولأُتقَّة بالضُّبط . فجزا الله مؤلِّفها، ووفَّق
 قارئها وجعلها مقبولةً لدى الطُّلَّاب، وذخيرةً ليوم
 الحساب. وأنا الدَّاعِي الأقلُّ:
 (محمود بن محمَّد الكالِي)

١٣٨٥/٢/٢٢ هـ. ش

{تقريظ العالم الوارع الأستاذ السيّد علي الحسيني المدرّس بمريوان:}

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم وسيلةً لمعرفة، والصّلوة والسلام على سيّدنا محمّد المصطفى المختار المبين لما أنزل عليه، الهادي الى معرفة الله، وتوحيده وعلى آله وصحبه أجمعين.

كانت حاشية الملاّ عبد الله اليزديّ على تهذيب المنطق للعلامة التفتازانيّ مشهورةً ومتداولةً بين الطّالّاب وكان فهمها صعباً عليهم إذا أراد الله شيئاً هيّأ أسبابه. وكان الأخ الماجد: الملاّ سعيد الأكبرى، شرحها شرحاً لطيفاً سهلاً على الطّالّاب فجزاه الله عن طلبة العلم وجعله من العلماء العاملين وحشره مع المتّقين الأبرار. المدرّس بمريوان: السيّد علي الحسينيّ.

{بعض المصادر التي راجعتها عند شرح الحاشية:}

- ١- لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار للعلامة الفاضل والفهامة الكامل قطب الدّين محمّد بن محمّد الورامينيّ الرّازيّ قدّس الله نفسه الذّكيّة.
- ٢- البرهان في المنطق للعلامة الفطن الفاضل الكامل الشّيخ إسماعيل الكلنبويّ التّركيّ قدّس سرّه الشّريف.
- ٣- المنطق المهدويّ شرح تهذيب المنطق للعلامة المحقّق والفهامة المدقّق رئيس العلماء والفضلاء العارف بالله محمّد باقر الكرديّ قدّس الله سرّه.
- ٤- حاشية العلامة الفاضل جلال الملة والدّين محمّد بن أسعد الصّديقيّ الدّوانيّ قدّس سرّه على تهذيب المنطق.

٥- حاشية العلامة ميرآبي الفتح قدّس سرّه الشّريف.

٦- حواشي العلماء الأعلام من الفرس والأكراد:

- ١- العلامة عبد الرّحيم ٢- العلامة محمّد علي ٣- العلامة علي رضا من الفرس ٤- العلامة الملاّ أحمد ٥- العلامة البيّن جوينيّ ٦- العلامة الجوريّ ٧- العلامة ابن آدم ٨- العلامة الملاّ شريف من الأكراد، رحمهم الله تعالى أجمعين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) افتتح بحمد الله بعد البسملة، إبتداءً بخير الكلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَكَ الْحَمْدُ يا مَنْ كَشَفَ الْغُطَاءَ عَنْ حَقَائِقِ الْأَسْرَارِ وَالصَّلَوةَ عَلَى رَسُولِكَ الْمُؤَيَّدِ بِسَاطِعِ الْحُجَجِ وَوَاضِحِ الْأَثَارِ، وَ عَلَى آلِهِ الْأَطْهَارِ وَأَصْحَابِهِ الْأَخْيَارِ وَ بَعْدُ: فيقول الفقير إلى اللَّهِ الْغَنِيِّ الصَّمَدِ سَعِيدُ بْنُ مُصْطَفَى بْنِ مُحَمَّدٍ تَغَمَّدَهُمُ اللَّهُ بِغَفْرَانِهِ، وَ أَسْكَنَهُمْ فِرَادِيسَ جَنَانِهِ: هَذَا مِنْ أَوْضَحِ الْأَثَارِ فِي شَرْحِ كَلَامِ الْأَبْرَارِ كَتَبْتَهُ عَلَى الْحَاشِيَةِ الْمَدُونَةِ الْيَزْدِيَّةِ، الْمَشْتَهَرَةِ فِي النَّوَاحِي الشَّرْقِيَّةِ وَالْغَرْبِيَّةِ كَاشِفًا عَمَّا عَلَى فَهْمِ مَعَانِيهَا: مِنَ الْمَوَانِعِ، وَ مَظْهَرًا لَجَمْعِهَا الْجَوَامِعِ، وَ سَمَّيْتُهُ: بِ«الْمُطَالَعِ السَّعِيدِيَّةِ» فِي شَرْحِ الْحَاشِيَةِ الْيَزْدِيَّةِ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ الْوَهَّابَ، أَنْ يَجْعَلَهُ ذَخِيرَةً يَوْمَ الْحِسَابِ بِجَاءِ مَنْ أَوْتَى الْحِكْمَةَ وَ فَصَلَ الْخُطَابَ. قَالَ وَ حِيدَ زَمَانِهِ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِغَفْرَانِهِ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أَيْ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ أَشْرَعَ فِيمَا قَصَدْتَهُ: مِنْ كِتَابَةِ الْحَاشِيَةِ عَلَى تَهْذِيبِ الْمَنْطِقِ. وَ ذَكَرَ اسْمَهُ تَعَالَى لَزِيَادَةِ التَّعْظِيمِ وَالْأَقَالِمِ الْمُسْتَعَانَ بِهِ فِي الْحَقِيقَةِ: هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ مَلَا بِسَاءً أَوْ مُصَاحِبًا بِاسْمِ اللَّهِ عَلَى وَجْهِ التَّيَمُّنِ بِهِ، أَشْرَعَ. وَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْحَمْدِ ظَاهِرًا هُضْمًا لِنَفْسِهِ. (قوله: الحمد لله) قَالَ الْأَمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ قَدَسَ

وإِقْتِدَاءٌ بِحَدِيثِ خَيْرِ الْأَنَامِ، عَلَيْهِ وَآلِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.
فَانْ قُلْتُ: حَدِيثُ الْإِبْتِدَاءِ مَرْوِي فِي كُلِّ مِنَ التَّسْمِيَةِ وَالتَّحْمِيدِ فَكَيْفَ التَّوْفِيقُ؟
قُلْتُ: الْإِبْتِدَاءُ فِي حَدِيثِ التَّسْمِيَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَقِيقِيِّ، وَفِي حَدِيثِ التَّحْمِيدِ
عَلَى الْإِضَافِيِّ، أَوْ عَلَى الْعَرَفِيِّ، أَوْ فِي كِلَيْهِمَا عَلَى الْعَرَفِيِّ.

سُورَةُ: بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَأَصْلُهُ: التَّنَصُّبُ وَفِي قُرْآنِهِ بِهِ وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنْهُ إِلَى الرَّفْعِ
«الدَّالُّ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ» لِيَدُلَّ عَلَى عُمُومِ الْحَمْدِ وَثَبَاتِهِ دُونَ تَجَدُّدِهِ وَ
حُدُوثِهِ^(١)، وَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَنْصَبُ بِأَفْعَالٍ مُضْمَرَةٍ لِاتِّكَادِ تَسْتَعْمَلُ مَعَهَا إِهْ
كَسْفِيًّا وَرَعِيًّا (إِفْتَتَحَ) أَيِ الْمَصْنُفِ الْعَلَامَةُ نُورُ اللَّهِ ضَرِيحُهُ كِتَابُهُ الْمَشْتَمِلُ عَلَى
الْمَنْطِقِ وَالكَلَامِ (بِحَمْدِ اللَّهِ) جَلَّ شَأْنُهُ (بَعْدَ الْبِسْمَةِ) بِكَسْرِ الْبَاءِ: مُخَفَّفٌ «بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وَبِفَتْحِهَا: مَصْدَرٌ جَعَلَنِي لِقَوْلِهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (إِبْتِدَاءً) أَيِ
لِإِبْتِدَائِهِ^(٢) (بِخَيْرِ الْكَلَامِ) أَيِ بِمِثْلِ إِبْتِدَاءِ الْكَلَامِ الْمَجِيدِ لِأَنَّ خَيْرَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، أَوْ
الْحَمْدُ لِلَّهِ لِأَنَّ فِيهِ إِسْمُهُ تَعَالَى وَهُوَ خَيْرُ الْأَسْمَاءِ، وَلِأَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَدْحِ الْمَعْبُودِ وَ
ذِكْرِ صِفَاتِهِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الْآيَةِ الْمَوْجِبَةِ لِعَظِيمِهِ وَتَكْرِيمِهِ تَعَالَى (وَاقْتِدَاءً) أَيِ
وَلِإِقْتِدَائِهِ (بِحَدِيثِ خَيْرِ الْأَنَامِ) بِالْفَتْحِ: الْإِنْسُ وَالْجِنُّ، وَقِيلَ: مَا هُوَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ
مِنْ جَمِيعِ الْمَخْلُوقِ (عَلَيْهِ وَ) عَلَى (أَلِهِ) وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ (الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) إِلَى
قِيَامِ السَّاعَةِ وَسَاعَةِ الْقِيَامِ. وَالحَدِيثُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ
بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْزَمٌ. قَالَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ: قَوْلُهُ: إِقْتِدَاءٌ تَعْلِيلٌ لِلْإِفْتِتَاحِ بِالْحَمْدِ دُونَ
التَّسْمِيَةِ وَكَذَا قَوْلُهُ: إِبْتِدَاءٌ أَوْ هُمَا تَعْلِيلَانِ لِلْإِفْتِتَاحِ بِهِمَا عَلَى طَرِيقِ الْكَلْفِ وَالتَّشْرِ
الْمُرْتَبِ أَوِ الْأَوَّلِ تَعْلِيلٌ لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي لِكُلِّ مِنْهُمَا إِهْ (فَإِنْ قُلْتُ) مُعْتَرِضًا: إِنَّ (حَدِيثَ
الْإِبْتِدَاءِ مَرْوِيًّا) عَنْ حَضْرَةِ الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (فِي كُلِّ) وَاحِدٍ (مِنْ)

١- إِذِ الزَّمَانِ دَاخِلٌ فِي مَقْهُومِ الْفِعْلِ وَالزَّمَانُ أَمْرٌ غَيْرُ قَارٍ إِذْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مَقْدَارِ حَرَكَةٍ مُحَدَّدٍ
الْمُحَدَّدُ وَهُوَ الْفَلَكَ الْأَعْظَمُ. فَضِيلَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الْمَدْرَسِ مَذْطَلَهُ.

٢- أَشَارَ بِالتَّفْسِيرِ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: إِبْتِدَاءٌ مَفْعُولٌ لَهُ وَأَنَّ تَنْوِينَهُ عَوْضٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَكَذَا الْحَالُ
فِي قَوْلِهِ: وَاقْتِدَاءً.

و الحمد: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان، أو غيرها.

التَّسْمِيَةُ والتَّحْمِيدُ). قد ذكرنا حديث التَّحْمِيدِ، و أَمَّا حديث التَّسْمِيَةِ فهو قوله صلوات الله و سلامه عليه: كُلُّ أَمْرَدَى بَالٍ لَا يَبْدُءُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَهْتَرُ. و إذا كان الحديث مروياً في كُلِّ مِنْهُمَا (فكيف التَّوْفِيقُ؟) آى الموافقة بين الحديثين حيث يكون العمل بأحد هما موجباً لترك العمل بالآخر؟ (قلت:) هذا إنما يرد إذا لم يكن للأبتداء أكثر من قسم واحد و الحال أنه على ثلاثة أقسام: حَقِيقَى و إِضَافَى و عَرَفَى الأول: ما لم يسبقه شىء، و الثَّانَى: ما سبقه شىء فبينهما تباين كَلَى. و أَمَّا إِذَا فَسَّرَ بَأَنَّهُ: ما يكون سابقاً بالتَّسْبِيَةِ إلى أمر سواهُ سبق عليه أَمْر آخر أَوَّلَ فبينهما عَمُومٌ و خُصُوصٌ مطلق، و الثَّالِث: ما يعده النَّاسُ سابقاً كالأَيَّامِ الثَّلاثَةِ الأَوَّلِ مِنَ الشَّهْرِ (الأبتداء في حديث التَّسْمِيَةِ محمولٌ على الحَقِيقَى، و فى حديث التَّحْمِيدِ على الأَضَافَى، أو فى كليهما) أى فى حديث التَّسْمِيَةِ و حديث التَّحْمِيدِ (على العَرَفَى، أو فى كليهما) أى فى كليهما) أى فى حديث التَّسْمِيَةِ و حديث التَّحْمِيدِ (على العَرَفَى). إِيْلَم: أَنَّ الاحتمالات المذكورة صحيحة حسنة و هِيْهنا إِحْتِمَالَاتٌ سِتَّةٌ أُخَرُ: ثلاثة مِنْهَا صحيحةٌ غَيْرُ حَسَنَةٍ و ثَلَاثَةٌ مِنْهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ غَيْرُ حَسَنَةٍ و جَمِيعُهَا مَرْسُومَةٌ فى الجدول:

بسم الله الحقيقى	بسم الله الحقيقى	بسم الله العرفى	صحيحة حسنة
الحمد لله الأضافى	الحمد لله العرفى	الحمد لله العرفى	
بسم الله الأضافى	بسم الله العرفى	بسم الله الأضافى	صحيحة غير حسنة
الحمد لله العرفى	الحمد لله الأضافى	الحمد لله الأضافى	
بسم الله الأضافى	بسم الله العرفى	بسم الله الحقيقى	غير صحيحة
الحمد لله الحقيقى	الحمد لله الحقيقى	الحمد لله الحقيقى	غير حسنة

.....

و أجب عنه أيضاً بوجه: منها أنَّ الباءَ فيهما للأستعانة، والأستعانة بشئٍ لأينا في الأستعانة بشئٍ آخر، و منها أنَّ الإبتداءَ يحمل في أحدهما على اللسان، و في الآخر على الجنائي. أفاده بعض الأعلام. (و الحمدُ) في اللغة: (هو الثناء) بالمدِّ أى الذِّكر بالخير (باللسان على الجميل الاختياريَّ نعمةً كان) بأن يكون من قبيل الفواضل المتعدِّية إلى الحامد: كالإنعام (أو غيرها) بأن يكون من قبيل الفضائل المختصَّة بالمحمود كالعلم والجود والكرم، و في الاصطلاح: فعلٌ ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً سواءً كان ذكراً باللسان، أو إعتقاداً بالجنان، أو عملاً بالأركان. و الشُّكر في اللغة: مساوٍ للحمد الاصطلاحيِّ و أمَّا في الاصطلاح فهو: صرف العبد جميع ما أنعمه الله تعالى فيما خلق لأجله. و المدح في اللغة و الاصطلاح: هو الثناء باللسان على الجميل إختيارياً كان، أو غيره. و تحصل هيهنا خمسة عشر قسماً رسمناها مع النسبة بينها في جدول فلاحظه و رمزه هكذا: أنظر إلى المعنى فوقاني و لأحظه مع ما تحته و مع ما تحت ما تحته و هكذا إلى المعنى الآخر و أنظر إلى ما في مقابلة التحتاني: من البيوت المرسومة حتَّى تجد ما هو المطلوب.

الحمد اللغوي					
الحمد الاصطلاحي	العموم و الخصوص من وجه				
الشُّكر اللغوي	العموم و الخصوص من وجه	التساوي			
الشُّكر الاصطلاحي	العموم و الخصوص المطلق	العموم و الخصوص المطلق	العموم و الخصوص المطلق		
المدح اللغوي	العموم و الخصوص المطلق	العموم و الخصوص من وجه	العموم و الخصوص المطلق		
المدح الاصطلاحي	العموم و الخصوص المطلق	العموم و الخصوص من وجه	العموم و الخصوص المطلق	التساوي	

الَّذِي هَدَانَا

والله: علم على الأصح للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال «الصفات الكمالية» و لدلالته على هذا الاستجماع صار الكلام في قوة ان يقال: الحمد مطلقاً منحصر في حق من هو مستجمع لجميع

(والله: علم على) القول (الأصح) هذا عند جمع واختاره المحشّى قالوا: لأنه يوصف ولا يوصف به ولأنه لأبد له من إسم تجرى عليه صفاته ولا يصلح له ممّا يطلق عليه سراه ولأنه لو كان وصفاً لم يكن لأله إلا الله توحيداً مثل: لأله إلا الرحمن فأنه لا يمنع الشُّركة وقيل: إنّه إسم جنس موضوع لمفهوم الواجب الوجود، وقال الأمام البيضاوي نور الله ضريحه في أنوار التنزيل: والأظهر: أنّه وصف في أصله لكنّه لمّا غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره و صار له كالعلم مثل الثُّرى والصَّعيق، أجرى مجراه في إجراء الأوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرّق إحتمال الشُّركة إليه إهـ و استدلّ على مدّعه بقوله: لأنّ ذاته تعالى من حيث هو ذاته غير معقول للبشر فيمتنع أن يوضع له لفظ يدلّ عليه بخصوصه سواء كان الواضع هو الله تعالى أو البشر أمّا الأول: فلأنّ الحكمة في تخصيص اللفظ بأزاء المعنى تفهيم ذلك المعنى لنا عند إطلاقه وذلك إنما يتصوّر في المعانى المعقولة للبشر، و أمّا الثّاني: فظاهر لأنّ البشر إنما يضع اللفظ بأزاء ما تعقله من المعنى. (للذات الواجب الوجود) لذاته. قال بعض الأفاضل: إطلاقه على الله تعالى على سبيل التّوصيف لألّ التّسمية فأنّ أسمائه تعالى توقيفيّة وليس هذا منها والأطلاق التّوصيفيّ غير موقوف على السّماع عند كثيرين إهـ (المستجمع لجميع صفات الكمال) وهى: صفات الجمال أعنى: ما يدلّ على الثُّبوت وتسمّى الوجوديّة والثبوتيّة والحقيقيّة كالعلم والأرادة والقدرة، و صفات الجلال أعنى: ما يدلّ على السّلب وهى: السّلبيّة وتسمّى العدميّة كليس بجوهر ولأعرض. و فسر بعضهم الأولى: بما يدلّ على الرّأفة والثّانية: بما يدلّ على الفهر. (و لدلالته) أى الله تعالى (على هذا الاستجماع) أى إستجماع صفات الكمال، (صار الكلام) أى كلام المصنّف «الحمد لله» (في قوّة) أى به نزلة (أن يقال: الحمد مطلقاً)

صفات الكمال من حيث هو كذلك، فكان كدعوى الشيء بيّنة، وبرهان، ولا يخفى لطفه.

قوله: (الذي هدانا) الهداية، قيل: هي الدلالة الموصلة، أي الإيصال إلى المطلوب، وقيل: هي إراءة الطريق، الموصل إلى المطلوب.

أى فى أى زمان حصل وفى أى مكان وقع ومن أى شخص صدر وعلى أى وجه وقع (منحصر) يفهم من تعريف المبتدأ ولأم الاختصاص (فى حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمال) يفهم من لفظ الجلالة (من حيث هو) راجع إلى الموصول (كذلك) أى مستجمع لجميع صفات الكمال لأمن جهة أخرى كما يقال: أكرم زيدا العالم أى لأجل علمه لأمن جهة أنه أخوك مثلاً. وإذا كان الكلام فى قوة ما ذكر (فكان) أى الكلام (كدعوى الشئ) أى مثل دعوى الشئ (بيّنة، وبرهان) البيّنة: هي الدليل المطلق والبرهان: هو الدليل القطعى فذكره بعدها من قبيل ذكر الخاص بعد العام وهو كعكسه متعارف فى كلام العرب كقوله تعالى: «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى». وأما قال: كدعوى الشئ بحرف التشبيه لأنه لأبيّنة ولأبرهان هيئتنا وأما يفهمان من ذكر لفظ الجلالة. (تبصرة) أعلم: أنّ تعليق الحكم إما على الذات فقط نحو: أكرم زيدا فهو لا يبيد عليّة الحكم أصلاً أو على الوصف فقط نحو: أكرم العالم فهو يفيد صريحاً أى لعلمه أو على الذات المتصف بالوصف نحو: أكرم زيدا العالم فهو يفيداً ضمناً (ولا يخفى) على القطن (لطفه) بفتح اللام: أى لطافة كلام المصنّف فكأنه قال: الحمد لله، لأنه مستجمع لجميع صفات الكمال، وكل من هو مستجمع لجميع صفات الكمال، فهو ينحصر فيه الحمد، فالله تعالى ينحصر فيه الحمد. كذا أفاده بعض الأفاضل.

(قوله: الذى هدانا) (الهداية، قيل: هي الدلالة الموصلة) لا غير أى هي موضوعة لهذا المعنى، وفسره بقوله: (أى الإيصال إلى المطلوب) لثلاً يتوهم أنّ المراد بالإيصال: الإيصال إلى الطريق الموصل، أو أنّ فاعل الإيصال: هو الدلالة بل الفاعل هو الله تعالى هذا رأى المعتزلة، (وقيل: هي إراءة الطريق الموصل إلى المطلوب) لا غير وهذا رأى جمع من أهل السنة، وبه فسرها شارح المطالع قدس سره.

سواء الطريق وَ جَعَلَ لَنَا التَّوْفِيقَ

و الفرق بين (هذين) المعنيين: ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف الثاني فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب، لا يلزم ان تكون موصلة الى ما يوصل، فكيف توصل الى المطلوب؟.

و الاول منقوض بقوله تعالى:

فَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى.

اذ لا يتصور الضلال (لة) بعد الوصول الى الحق.

و الثاني منقوض بقوله تعالى:

انك لا تهدي من أحببت و لكن الله يهدي من يشاء.

فان النبي ﷺ كان شأنه اراءة الطريق.

(و الفرق بين «هذين» المعنيين) أى الأيصال إلى المطلوب وإراءة الطريق: (انّ) المعنى (الأوّل) يستلزم الوصول إلى المطلوب) فمعنى هديته إلى المسجد: أوصلته إليه. (بخلاف) المعنى (الثاني) فأنّه لا يستلزم ذلك (فأنّ الدلالة على ما) أى طريق (يوصل) الشّخص (إلى) المطلوب، لا يلزم أن تكون) أى تلك الدلالة (موصلة إلى ما) أى طريق (يوصل) الشّخص إلى المطلوب. وإذا كانت الدلالة بهذه الحالة (فكيف) يتصوّر أن (توصل) الشّخص (إلى) المطلوب؟) وبالجملة: يمكن أن يضلّ الشّخص الطريق الموصّل فضلاً عن أن يصل الى المطلوب (و) القول (الأوّل) وهو مُدَّعى حصر الهداية فى الأيصال (منقوض بقوله تعالى) فى سورة فصلت: (فَأَمَّا ثَمُودُ) هم: قوم نبيّ الله صالح على نبيّنا وعليه الصّلوة والسّلام (فهديناهم) إلى الحقّ (فأستحبّوا) أى آثروا (العمى) أى الكفر (على الهدى) أى على الإيمان. و علّل النّقض بقوله: (إذلاً يتصوّر الضلال) و الكفر (بعد الوصول إلى الحقّ). و أجابوا عنه بأنّ المراد بالهداية فى الآية: الدلالة الغير الموصلة مجازاً و ردّ بأنّ الأصل: الحقيقة. (و) القول (الثاني) وهو مُدَّعى حصرها فى إراءة الطريق (منقوض بقوله تعالى) فى سورة القصص مخاطباً رسوله عليه الصّلوة والسّلام: (إنك لا تهدي من أحببت و لكنّ الله يهدي من يشاء.) و علّل النّقض بقوله: (فأنّ) حضرة (النبيّ صلى الله عليه و سلّم كان شأنه) كسائر الأنبياء عليهم الصّلوة والسّلام (إراءة الطريق) الموصّل إلى الجنّة الأبدية لقوله تعالى: وَ إِنّك لتهدي إلى صراط مستقيم. ثم أشار

والذى يفهم من كلام المصنف في حاشية الكشف: هو ان الهداية لفظ مشترك بين «هذين» المعنيين، وحينئذ يظهر اندفاع كلا النقيضين، فيرتفع الخلاف من البين. و محصول كلام المصنف في تلك الحاشية: ان الهداية لفظ يتعدى الى المفعول الثانى تارة بنفسه نحو:

اهدنا الصراط المستقيم.

وتارة بالى نحو:

والله يهذى من يشاء الى صراط مستقيم

وتارة باللام نحو:

إلى قول ثالث فى الهداية بقوله: (والذى يفهم من كلام المصنف) قدس الله سره (فى حاشية الكشف) هو: الكشف عن حقايق غوامض التنزيل تفسير كبير للزمخشري المعتزلي حيث قال فى تلك الحاشية: لأكلام فى مجئ هديته الطريق و هديته إلى الطريق و هديته للطريق و قد يفرق بينهما: بأن معنى الأول: الأذهاب إلى المقصد و الأيصال إليه و لهذا يسند إلى الله تعالى خاصّة و معنى الثانى: الدلالة و إرادة الطريق فيسند إلى النبى عليه السلام مثل: إنك لتهدى إلى صراط مستقيم و الى القرآن نحو: ان هذا القرآن يهذى للتى هى أقوم: (هو أن الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين) هذا مفهوم كلامه. فلفظ الهداية وضع تارة للمعنى الأول و تارة للمعنى الثانى (و حينئذ) أى و حين إذ كانت الهداية لفظاً مشتركاً (يظهر) للعلماء (إندفاع كلا النقيضين) و إذا ظهر ذلك (فيرتفع الخلاف) أى المخالفة المفهومة من كلامه (من البين) أى من بين العلماء فلا يتبغى مخالفتهم له فكأنه قال: و هو الأصح لأمن بين الطائفتين فإن كلا منهما يدعى الحصر فى معناه و لأيقول بالاشتراك، كذا أفاده بعض مشايخنا. (و محصول كلام المصنف) نور الله ضريحه (فى تلك الحاشية) يريد بيان مخصص الهداية بالمعنى الأول و الثانى، و المحصول هنا تفصيل بعد الأجمال كما أن الحاصل إجمال بعد التفصيل: (ان الهداية لفظ يتعدى إلى المفعول الثانى تارة بنفسه) أى من غير حاجة إلى حرف الجرّ (نحو) قوله تعالى فى سورة الفاتحة: (إهدنا الصراط المستقيم و تارة) بحرف الجرّ فتارة (بألى نحو) قوله تعالى فى سورة البقرة: (والله يهذى من يشاء إلى صراط مستقيم) وكذا قوله تعالى: فأما ثمود فهديناهم الآية كما أشرنا إليه (و تارة باللام نحو) قوله تعالى فى

ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم.

فمعناها على الاستعمال الاول هو: الايصال، وعلى الثاني: «الثانين» اراءة الطريق. قوله: (سواء الطريق) أى وسطه الذي يفضى سالكه الى المطلوب البتة، وهذا كناية عن الطريق المستوى، والصراط المستقيم اذ هما متلازمان، وهذا مراد من فسرهُ بالطريق المستوي، والصراط المستقيم.

ثم المراد به اما نفس الامر عموماً، أو خصوص ملة الاسلام، و الاول اولي

سورة الأسراء: (إن هذا القرآن) المنزل على محمد عليه الصلوة والسلام (يهدي) الناس (للتى) أى للشريعة أو للملة أو للطريقة التى (هى أقوم) من سائر الشرايع أو الملل أو الطرق. (فمعناها على الاستعمال الأول) وهو: كونها متعدية إلى المفعول الثانى بنفسها: (هو الايصال) لأ غير، وقوله تعالى «إنا هدينه السبيل اما شاكراً و اما كفوراً» أى هدينه إلى السبيل، (و على) الاستعمال (الثانى) وهو: كونها متعدية إلى المفعول الثانى بحرف الجر سواء بألى أو باللام هو: (إراءة الطريق) الموصل لا غير. (قوله: سواء الطريق) (أى وسطه الذى يفضى سالكه) الضمير راجع إلى «وسطه» (إلى المطلوب البتة) أى قطعاً هذا معناه اللغوى الذى لا تكلف فيه، (و هذا) أى قوله: سواء الطريق (كناية) قال المصنف عطر الأله مرقده: الكناية فى اللغة: مصدر قولك: كنييت بكذا عن كذا وَ كنوت أى تركت التصريح به وفى الاصطلاح تطلق على معنيين: أحدهما: المعنى المصدرى الذى هو فعل المتكلم أعنى: ذكر اللازم وإرادة الملزوم مع جواز اللازم أيضاً فاللفظ مكنى والمعنى مكنى عنه والثانى: نفس اللفظ إهـ (عن الطريق المستوى، والصراط المستقيم) فهو حقيقة فى وسط الطريق وَ مجاز فى الطريق المستوى والصراط المستقيم وإما يكون كناية عنه لأن معناه اللغوى ليس بمتعارف يقال: هديته إلى الطريق لا إلى وسط الطريق (إذ هما متلازمان) تعليل لقوله: وهذا كناية إلخ أى لأن بين سواء الطريق و الطريق المستوى والصراط المستقيم تلازماً أى يستلزم وجود أحدهما وجود الآخر وإنتفائه إنتفائه كطلوع الشمس ووجود النهار واللزوم شرط فى الكناية، (و هذا) أى كون سواء الطريق كناية عما ذكر (مراد من) هو: المحقق العلامة مولانا جلال الدين محمد بن اسعد الصديقى الدوانى الكازرونى الشيرازى قدس سره (فسره) أى سواء الطريق فى حاشيته على التهذيب (بالطريق المستوى، والصراط المستقيم). و الغرض من هذا الكلام: دفع ما ربما يتوهم: من أن المحقق أراد بالتفسير المذكور تفسير الكلام بمعناه اللغوى وهو مستلزم لأرتكاب التكلف بجعله السواء بمعنى الاستواء وإستعماله بمعنى المستوى ثم اضافته إلى الموصوف. (ثم)

خَيْرَ رَفِيقٍ وَ الصَّلَوةُ عَلَى مَنْ أَرْسَلَهُ هُدًى هُوَ بِالْإِهْتِدَاءِ حَقِيقٌ

لحصول البراعة الظاهرة، بالقياس الى قسمي الكتاب.

قوله: (و جعل لنا) الظرف اما متعلق بجعل، و اللام للانتفاع، كما قيل في قوله تعالى: الذي جعل لكم الارض فراشا.

أى بعد أن علم معنى سواء الطريق بِاللَّغْوِ وَ الْكُنَائِي: (المراد) أى مراد المصنّف بقوله: سواء الطريق: (إِمَّا نَفْسُ الْأَمْرِ) أى ذات الطريق و حقيقته (عموماً) من غير اختصاصه بملة الإسلام هذا إذا كان اللَّام فى قوله: الطريق للاستغراق، (أو خصوص ملة الإسلام) أى الحمد لله الذى هدانا الطريق المستقيم الذى هو ملة الإسلام، و هذا إذا كان اللَّام للعهد، (و الأوّل أولى) من الثّانى (لحصول البراعة) اللَّام عوض مِنْ المضاف إليه أى براعة الإستهلال (الظّاهرة) مقابلةً للخفيّة، (بالقياس) والنّظر (إلى قسمي الكتاب) أى قسمي كتابه و هما: المنطق و الكلام لأنّ المنطق طريق مستقيم إلى الحفاظ عن الخطأ الفكرى و الكلام طريق مستوى إلى معرفة الدّين، و امّا على الثّانى فتحصل البراعة الظّاهرة بالنّظر إلى الكلام فقط فهى بالنّظر إلى المنطق خفيّة اذ المنطق ليس طريقاً مستقيماً إلى معرفة الدّين بل هو مقدّمة إلى الكلام. (قوله: و جعل لنا) (الظّرف) أى الجارّ و المجرور قال بعض الأعلام: فإنّهم ربّما يطلقونه و يريدون به الجارّ و المجرور تشبيهاً لهما به فى عدم الاستقلال و الاحتياج إلى المتعلّق و لأنّ كثيراً من المجرورات ظروف زمانيّة أو مكانيّة فأطلق الظّرف على جميع المجرورات تجوّزاً إله (إمّا متعلّق با) قوله: (جعل، و اللَّام للانتفاع) فالمعنى: الحمد لله الذى جعل لأنّنا نحن الثّرفيق خير رفيق، (كما قيل) ذلك (فى قوله تعالى) فى سورة البقرة: (و جعل لكم الأرض فراشاً). فمعنى الآية: و جعل لأنّنا نحن الثّرفيق خير رفيق، (و إنا ذكر القول بصيغة التّبرئة رعايةً لمذهب حضرة المصنّف قدّس سرّه لأنّه يريد بيان كلامه و أفعال الله تعالى عند معاشر الأشاعرة لأنّهم لا تتعلّل بالأغراض و ان اشتملت على منافع و غايات لأنّهم يحصى، (و إمّا متعلّق با) قوله: (رفيق، و يكون تقديم معمول المضاف إليه على المضاف) الذى هو على خلاف قانون النّحاة، المعمول: هو لنا و المضاف إليه: هو رفيق و المضاف: هو خير و إمّا يكون «لنا» معمولاً

و اما برفيق، و يكون تقديم معمول المضاف اليه على المضاف، لكونه ظرفاً، و
الظرف مما يتوسع فيه، و الاول اقرب لفظاً، و الثانى معناً
قوله: (التوفيق) هو: توجيه الاسباب نحو المطلوب الخير.
قوله: (و الصلوة) هي: بمعنى الدعاء أى طلب الرحمة، و اذا اسند الى الله تعالى
تجرد عن معنى الطلب، و يراد به الرحمة مجازاً.

لأنه فى محلّ النصب مفعولٌ به غير صريح لرفيق (الكونه) أى معمول المضاف إليه
(ظرفاً، و) الحال أنّ (الظرف) كما تقرّر فى موضعه (مما) أى من الأمور التى (يتوسع
فيه) و تذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول، فلا يقيّد الظرف بلزوم كونه فى موضع و
عدم كونه فى موضع فلاخلاف، (و) الوجه (الأوّل) و هو: كون الظرف متعلقاً بجعل
و اللام للانتفاع، (أقرب) من الوجه الثانى (لفظاً) أى من جهة اللفظ، لتقديم المتعلق
على الظرف و قوّة العمل و إن كان بعيداً معنى لما أشرنا إليه، (و) الوجه (الثانى) و
هو: كونه متعلقاً برفيق أقرب من الوجه الأوّل (معنى) أى بحسب المعنى، لرعاية
مذهب المصنّف فيه و ان كان بعيداً لفظاً لأنه و ان توسع فى الظرف، و تقديمه على
المضاف ليس بممتنع إلا أنّ عدمه أولى لضعف العمل عند التقديم على المتعلق.
(قوله: التوفيق) (هو: توجيه) الله تعالى (الاسباب نحو) أى إلى طرف (المطلوب
الخير) والخذلان: هو توجيه الاسباب نحو المطلوب الشرّ. (قوله: و الصلوة) (هى:
بمعنى الدعاء) أى الطلب و هو يعمّ الخير و الشرّ و لذا بادر الى تفسيره بقوله: (أى
طلب الرحمة، و إذا أسند) أى الصلوة (إلى الله تعالى) كما فى قوله تعالى: هو الذى
يصلى عليكم (تجرّد عن معنى الطلب) لأنه هو الغنى و نحن الفقراء إليه (و يراد به
الرحمة مجازاً) مرسلًا، لعلاقة الجزء و الكلّ لأنّ الرحمة جزء من طلب الرحمة و فيه
مجاز آخر و هو: أنّ الرحمة بمعنى رقة القلب و غائبة الأحسان و الأنعام فهو من قبيل
ذكر السبب و هو: الرحمة و إرادة المسبّب و هو: الأحسان و الأنعام و بعبارة أخرى:
العلاقة فيه هى: السببية و المسببية. (قوله: على من أرسله) (لم يصرّح) أى حضرة
المصنّف نور الله مرقده (بأسمه) أى بأسم المرسل، بخلاف أكثر المصنّفين حيث

قوله: (على من ارسله) لم يصرح باسمه تعظيماً، وإجلالاً، وتنبهياً على انه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه الا اليه، واختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة لسائر الصفات الكمالية مع ما فيه من التصريح بكونه مرسلًا فان مرتبة الرسالة فوق النبوة فان المرسل هو: النبي الذي ارسل اليه دين، وكتاب.

قوله: (هدى) اما مفعول له لقوله ارسله وحينئذ

يكتبون: وَالصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ (تعظيمًا، وإجلالًا) أى لأجل تعظيم المصنّف وإجلاله حضرة الرّسول عليه الصّلاة والسّلام فأنّ التّصريح بالأسم: على خلافهما فالأولى ذكر الأفاضل والأعلام بألقابهم أو كنيتهم أو أوصافهم، (و تنبيهاً) منه (على أنّه) صلّى الله تعالى عليه وسلّم (فيما ذكر: من الوصف) بيانٌ للموصول أى من وصف الرّسالة، (بمرتبة) ومنزلة (لأيتبادر الذّهن) أى ذهن من يتكلّم بذلك الوصف وذهن من يسمعه (منه) أى من ذلك الوصف (إلاّ إليه) عليه الصّلاة والسّلام، لكماله وعلوّ مقامه كما إذا ذكر الدّين لأيتبادر الذّهن منه إلاّ إلى الأسلام المعزّز النَّاسِخ لسائر الملل، (و اختار) أى حضرة المصنّف رحمه الله (من بين الصّفات) أى من بين صفاته (هذه) أى صفة الرّسالة (لكونها مستلزمةٌ لسائر الصّفات الكمالية) له وأشار إلى نكتة لطيفة مضافة على التعليل المذكور بقوله: (مع) وجود (ما) أى فائده كائنه (فيه) أى فى الاختيار المذكور: (من التّصريح) أى تصريح المصنّف (بكونه) صلوات الله وسلامه عليه (مرسلًا فأنّ مرتبة الرّسالة فوق) مرتبة (النّبوة) يصلح دليلاً لكلّ الوجهين، أمّا كونه دليلاً للأوّل فبأن نقول: إختار الرّسالة على سائر صفاته لعلية لكونها مستلزمة لسائر الصّفات الكمالية أمّا إستلزامه صفة النّبوة فلأنّ مرتبة الرّسالة فوق النّبوة وأمّا كونه دليلاً للثّانى فبأن نقول: إختار الرّسالة لأنّ فيها تصريحاً بكونه عليه السّلام مرسلًا بخلاف سائر الصّفات الكمالية الّتى منها النّبوة فلا تصريح فيها بكونه مرسلًا فأنّ مرتبة الرّسالة فوق النّبوة وعلل ذلك بقوله: (فأنّ المرسل هو: النّبيّ الّذى أرسل اليه دين، وكتاب) مستقلاً كان الأرسال أو غيره والنّبيّ أعز من أن يكون له دين وكتاب كنبينا محمّد عليه الصّلاة والسّلام أولاً سيّدنا

يراد بالهدى هدى الله حتى يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلى به، أو حال عن الفاعل بل عن المفعول به وحينئذ فالمصدر بمعنى اسم الفاعل أو يقال: اطلق على ذى الحال، مبالغة نحو زيد عدل.

قوله: (هو بالاهتداء حقيق) مصدر مبني للمفعول أي بأن يهتدي به، و الجملة

يحيى صلوات الله وسلامه عليه، أفاده بعض الأعلام. (قوله: هدى) (إِذَا مفعولٌ له لقوله: أرسله و حينئذٍ) أى و حين إذ كان مفعولاً له لأرسله (يراد بالهدى هدى الله تعالى لأهدى الرسول عليه السلام. فمعنى الكلام: والصلوة على من أرسله الله لأجل أن يهدى به من يشاء من عباده. وإنما يراد به هدى الله تعالى (حتى يكون) أى قوله: هدى (فعلاً) بمعناه اللغوي (لفاعل الفعل) الفاعل: هو الله تعالى و الفعل: هو أرسله (المعلى) صفة للفعل (به) أى بهدى لأنه يشترط لنزع الخافض إتحاد فاعل الفعل و فاعل المفعول له، (أو حالٌ عن الفاعل) أى فاعل أرسله (بل عن المفعول به) و لأ يخفى عليك أنه يرد عليه حينئذ حمل الحدث على الذات، و الى دفعه أشار بقوله: (و حينئذٍ) أى و حين إذ كان هدى حالاً (فالمصدر) أى قوله: هدى (بمعنى اسم الفاعل) على طريقة التجوز فى الكلمة أى حالكونه تعالى أو حالكون الرسول عليه السلام هادياً، (أو يقال) فى الدفع: (أطلق) أى المصدر (على ذى الحال) و هو: فاعل أرسله، أو المفعول به على سبيل التجوز فى الأسناد و هو: المجاز العقلي (مبالغة) أى لأجل المبالغة مثاله (نحو: زيدٌ عدلٌ). فالمعنى: حالكونه تعالى، أو حالكون الرسول عليه السلام لكمال هدايته كأنه عين الهداية. (قوله: هو بالاهتداء حقيق) الضمير راجع إلى حضرة الرسول عليه السلام، و الاهتداء (مصدر مبني للمفعول أى بأن يهتدى به، و الجملة) أى قوله: هو بالاهتداء حقيق (صفة لقوله: هدى) و المعنى: أرسله هادياً موصوفاً بأن الاهتداء به حقيق. «تبصرة» أعلم: أن المصدر يكون بمعنى مطلق الحدث بناءً على الأصل و يستعمل فى الغير كمعنى إسم الفاعل و المفعول و المبني للفاعل و المفعول على خلافه فالأول: نحو: زيدٌ عدلٌ أى عادل، و الثانى

وَنُوراً بِهِ الْاِقْتِدَاءُ يَلِيقُ

صفة لقوله: (هدى) أو يكونان حالين مترادفين، أو متداخلين، ويحتمل الاستيناف ايضاً، وقس على هذا قوله: (نوراً) مع الجملة التالية له.

قوله: (به) متعلق بالاعتداء، لا يليق، فان اقتدائنا به انما يليق بنا لابه، فانه كمال

كقولك: خبر كان نصب أى منصوب، والثالث كقولنا: عدل عمر مقطوع به أى عادليته، والرابع نحو: نصر زيد بعيداً أى منصوريته، (أو يكونان) أى هدى والجملة (حالين مترادفين) عن الفاعل أو عن المفعول به كما فى قولك: جاء زيدٌ ضاحكاً متبسماً، (أو) حالين (متداخلين) أحدهما عن الأسم المقدم والآخر عن الضمير المستتر فى الأول الرجاع إلى الأسم المقدم نحو: جاء زيدٌ راكباً أكلاً، (و يحتمل الاستيناف) فى الجملة وهو: كونها جواباً عن سؤال مقدركأنه سئل: لم أرسله هدى؟ فأجاب بقوله: هو بالاهتداء حقيق أى لأنه (أيضاً) أى كالأحتمالات السابقة، (وقس) أيها المتعلم (على هذا) أى قوله: هدى والجملة التالية له، (قوله: نوراً مع الجملة التالية له) أى الواقعة بعده: أى كل ما يجرى فى قوله: هدى والجملة التالية له يجرى فيهما ايضاً، فقوله: نوراً إما مفعولٌ له لقوله: أرسله و حينئذ يراد بالنور: تنوير الله تعالى حتى يكون فعلاً و حدثاً لفاعل الفعل المعلن به، أو حالٌ عن الفاعل بل عن المفعول به و حينئذ فالنور بمعنى المنور أى حالكونه تعالى، أو حالكون الرسول عليه السلام منوراً على طريقة المجاز فى الكلمة أو يقال: أطلق نوراً على ذى الحال على طريقة المجاز العقلى مبالغةً وقوله: به الاقتداء يليق، الاقتداء مصدر مبنى للمفعول أى بأن يقتدى به، والجملة صفة لقوله: نوراً أى أرسله منوراً موصوفاً بأن به الاقتداء يليق، أو يكونان حالين مترادفين، أو متداخلين، ويحتمل الاستيناف كأنه سئل: لم أرسله نوراً؟ فأجاب بقوله: به الاقتداء يليق أى لأنه. (قوله: به) (متعلقٌ بالاعتداء، لا بـ) قوله: (يليق) وإلا فيلزم الفساد فى المعنى، (فإن اقتدائنا) معاشر المسلمين، و فيه إشارة إلى أن اللام فى قوله: الاقتداء عوض من المضاف إليه (به) عليه الصلوة والسلام

وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ سَعَدُوا فِي مَنَاهِجِ الصَّدَقِ
بِالتَّصَدِيقِ وَصَعَدُوا مَغَارِجَ الْحَقِّ بِالتَّحْقِيقِ

لنا لاله، وحينئذ تقديم الظرف لقصد الحصر، والاشارة الى ان ملته ناسخة لملل سائر الانبياء.

واما الاقتداء بالائمة عليهم السلام، فيقال انه اقتداء به حقيقة، أو يقال: الحصر اضافى بالنسبة الى سائر الانبياء.

قوله: (و على آله) اصله: اهل بدليل تصغيره على اهيل، خص استعماله فى

(إنما يليق بنا لأبيه) ولما كان مختصراً فصله بقوله: (فأنه) أى إقتدائنا به (كمال لنا) أى موجب لكمالنا وخروجنا من النقصان (لأله) عليه السلام لأنه الفرد الأكمل من المخلوق المنزه عن النقائص، (و حينئذ) أى وحين إذ تعلق قوله: به بالأقتداء يكون (تقديم الظرف) أى الجاز والمجور على متعلقه (لقصد الحصر) أى حصر الإقتداء فيه عليه السلام لأن تقديم ماحقه التأخير يفيد الحصر، (والأشارة) أى لقصد الأشارة أو للأشارة (إلى أن ملته) أى دين سيدنا محمد عليه الصلوة والسلام (ناسخة) ومبطله (لمل سائر الأنبياء) والمرسلين صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين، ومعنى الكلام: أرسله نوراً به الأقتداء يليق لأبغيره أى الأقتداء به هو الموجب لكمالنا لأ الأقتداء بغيره فيتوهم منه نفى الأقتداء بالائمة وإلى دفعه أشار بقوله: (و اما الإقتداء) أى إقتدائنا (بالائمة) من الصّحب والتّابعين والسلف الصّالح (عليهم السلام فيقال) على تقدير كون الحصر حقيقةً: (إنه إقتداء به) عليه السلام (حقيقة) ضرورة أنهم مبلغو آدینه القويم على نهجه عليه السلام فأقتدائنا بهم مكمل لنا، (أو يقال) فى الدّفع: (الحصر) المذكور (إضافي) أى يكون (بالنسبة إلى سائر الأنبياء) والمرسلين عليهم الصلوة والسلام والمعنى: أرسله نوراً به الأقتداء يليق لأبغيره من سائر الأنبياء والمرسلين لأن ملتهم منسوخة بملته فيصح الأقتداء بالائمة لأنهم ليسوا بالأنبياء والمرسلين. (قوله: و على آله) إختار المحشى رحمه الله مذهب

الأشراف، والاهل اعم منه، وآل النبي ﷺ: عترته المعصومون عليه السلام
 قوله: (و أصحابه) هم: المؤمنون الذين أدركوا صحبة النبي ﷺ مع الايمان.
 قوله: (مناهج) جمع منهج، وهو: الطريق الواضح.

سيبويه حيث قال: (أصله: أهل بدليل تصغيره) أى الأهل (على أهيل) لأن التصغير يرد
 الاشياء إلى أصولها، فلبت الهاء هَمْزَةً والهمزة ألفاً وعند الكسائي هما متغايران،
 فتصغير آل على أويل، وأهل على أهيل (خص استعماله) أى الأهل (فى الأشراف)
 جمع شريف، سواء كانت الشرافة فى الدارين كآل محمد وآل إبراهيم وآل عمران أو
 فى الدنيا فقط كآل فرعون عدو الله تعالى، فلا يجوز استعماله فى غيرهم كآل الرجل
 مثلاً (و الأهل أعم منه) أى من الأهل فيستعمل فى الأشراف وغيرهم فيقال: أهل
 العباء وأهل الرجل، (وآل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: عترته المعصومون)
 عن الخطأ (عليهم السلام) هذا عند الشيعة. قال صاحب القاموس: عتره الرجل:
 نسله ورهطه وعشيرته الأدنون ممن مضى وغبر إياه واما عند الشافعية فهم: أقربه
 المؤمنون من بنى هاشم والمطلب وتمتع الزكاة على الجميع وتقول المالكية: هم
 أقربه المؤمنون من بنى هاشم فقط وتمتع عليهم الزكاة هذا معناه القريب، وأما
 البعيد: فأتباعه مطلقاً أى أتقياء، أو غير أتقياء خلافاً لمن خصهم بالأتقياء، والمراد
 فى مقام الدعاء: الأتقياء ولذا ترى أكثر الخطباء يهملون ذكر الأصحاب لأنهم من
 الأتقياء رضوان الله تعالى عنهم أجمعين، كذا أفاده العلامة البنائى قدس سره فى
 حاشية شرح جمع الجوامع. (قوله: و أصحابه) جمع صحب بفتح فكسر: مخفف
 صاحب (هم: المؤمنون الذين أدركوا صحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مع
 الإيمان) حتى الموت، قال الإمام شيخ زاده قدس سره: الصحابي عند جمهور أهل
 الحديث: مسلم رأى النبي عليه السلام وإن لم يرو عنه حديثاً ولم يكن له طول
 المصاحبة معه، و شرط بعضهم مع طول الصحبة: أن يروى عنه حديثاً إياه. (قوله:
 مناهج) (جمع منهج، وهو: الطريق الواضح) فالمناهج هى: الطرق الواضحة.

قوله: (الصدق) الخبر والاعتقاد اذا طابق الواقع كان الواقع ايضاً مطابقاً له، فان المفاعلة من الطرفين، فمن حيث انه مطابق للواقع بالكسر يسمى صدقاً، ومن حيث انه مطابق له بالفتح يسمى حقاً، وقد يطلق الصدق، والحق على نفس المطابقة والمطابقة ايضاً.

قوله: (بالتصديق) متعلق بقوله: (سعدوا) أى بسبب التصديق، والايمان بما جاء به النبي ﷺ.

(قوله: الصدق) أُعْطِرَ صَ عَلَى الْمُصَنَّفِ قَدْ سَ سُرُّهُ بِأَنَّ الصِّدْقَ وَالْحَقَّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَجَ مَعَهُمَا غَيْرُ مُسْتَحْسِنٍ وَإِلَى رَدِّهِ أَشَارَ الْمُحَشِّى رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: (الخبر والاعتقاد إذا طابق) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (الواقع) والخارج (كان الواقع) والخارج (أيضاً) أى كَالْخَبَرِ وَالْإِعْتِقَادِ (مطابقاً له) أى لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، (فَأَنَّ) بَابُ (المفاعلة) عَلَى الْأَكْثَرِ (من الطرفين) نَحْوُ: ضَارِبٌ زَيْدٌ بَكْرًا، فَأَنَّ ضَارِبَ يَفِيدُ صَدُورَ الضَّرْبِ مِنْ زَيْدٍ وَبَكْرٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِالْمَفَاعِلَةِ: نَفْسُ الْمِطَابَقَةِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى قَيْدِ «عَلَى الْأَكْثَرِ»، (فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ) أى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (مطابق للواقع) إِقْرَأْهُ (بِالْكَسْرِ) أى كَسَرَ الْبَاءَ (يُسَمَّى صَدَقًا) فَالْصِّدْقُ: مِطَابَقَةُ الْخَبَرِ وَالْإِعْتِقَادِ لِلْوَاقِعِ، (وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ) أى كَلَّا مِنْهُمَا (مطابق له) أى لِلْوَاقِعِ (بِالْفَتْحِ) أى إِقْرَأْهُ بِفَتْحِ الْبَاءِ (يُسَمَّى حَقًّا) فَالْحَقُّ: مِطَابَقَةُ الْخَبَرِ وَالْإِعْتِقَادِ لِلْوَاقِعِ، وَالكذب: لَأَمْطَابِقَتُهُمَا لَهُ بِالْكَسْرِ وَالباطل: لَأَمْطَابِقَتُهُمَا لَهُ بِالْفَتْحِ. فَأَنْ قُلْتَ: عُرِفَ الْخَبَرُ: بِمَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقُ وَالكذب، وَالصِّدْقُ بِمِطَابَقَةِ الْخَبَرِ وَالْإِعْتِقَادِ لِلْوَاقِعِ، وَالْحَقُّ بِمِطَابَقَةِ الْخَبَرِ وَالْإِعْتِقَادِ لِلْوَاقِعِ فَيَلْزِمُ تَوْقُفُ مَعْرِفَةِ الْخَبَرِ عَلَى مَعْرِفَةِ الصِّدْقِ وَتَوْقُفُ مَعْرِفَةِ الصِّدْقِ وَالْحَقِّ عَلَى مَعْرِفَةِ الْخَبَرِ وَهَذَا دَوْرٌ بَاطِلٌ قُلْنَا: (وَقَدْ يُطْلَقُ الصِّدْقُ، وَالْحَقُّ عَلَى نَفْسِ الْمِطَابَقَةِ) بِالْكَسْرِ، نَاضِرٌ إِلَى الْأَوَّلِ (وَالْمِطَابَقَةُ) بِالْفَتْحِ، نَاضِرٌ إِلَى الثَّانِي (أَيْضًا) أى كَمَا يُطْلَقَانِ عَلَى مَا ذَكَرَ فَلَا يَتَعَدَّى شَيْءٌ مِنْهُمَا إِلَى الْخَبَرِ فَيَقَالُ: الصِّدْقُ: الْمِطَابَقَةُ لِلْوَاقِعِ وَالْحَقُّ: الْمِطَابَقَةُ لِلْوَاقِعِ وَبِالْجُمْلَةِ: الصِّدْقُ وَالْحَقُّ كَمَا يُطْلَقَانِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَسْمَى الْمَذْكُورِ كَذَلِكَ يُطْلَقَانِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّ فَلَا دَوْرَ.

(قوله: بالتصديق) ظَرَفٌ لَغَوٍّ (مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: سَعَدُوا) وَالْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ (أَيْ) سَعَدَ الْأَلُّ

وَبَعْدُ: فَهَذَا

قوله: (صعدوا معارج الحق) يعنى: بلغوا أقصى مراتب الحق، فإن الصعود على جميع مراتبه يستلزم ذلك
قوله: (بالتحقيق) ظرف لغو متعلق بصعدوا كما مر، أو مستقر خبر لمبتدأ محذوف، أي هذا الحكم متلبس بالتحقيق أي متحقق.

والأصحاب (بسبب التصديق و الإيمان) أى بسبب تصديقهم وإيمانهم، فالألام فيهما عوض من المضاف إليه (بما جاء به) حضرة (النبي) الأكرم (صلى الله تعالى عليه و سلم) من السريعة الحنفية السمحة البيضاء. (قوله: و صعد و أمعارج الحق) المعارج جمع يعرج: إسم آلة للعروج والمراد به هنا: المرقاة الموصلة إلى الحق، و إضافته إلى الحق يفيد الاستغراق لما تقرّر فى موضعه من أنّ التجمع المضاف يفيد العموم، و لذا حمّله المحشى رحمه الله على البلوغ الى أقصى مراتب الحق حيث قال: (يعنى) أي المصنّف نور الله ثراه: (بلغوا) أى الأل والأصحاب (أقصى مراتب الحق) أى إنتهائها و علّله بقوله: (فإن الصعود) أى صعودهم (على جميع مراتبه) قال بعض الأفاضل: فيه إشارة إلى أنّه ليس كلام المصنّف «صعدوا أمعارج الحق» مثل قولهم: ركب القوم دابّتهم إهـ فالتقدير: صعدوا على معارج الحق (يستلزم ذلك) أى البلوغ بأقصى مراتب الحق. (قوله: بالتحقيق) (ظرف لغو متعلق با) قوله: (صعدوا)، والباء للسببية (كما مرّ) أى مثل ما مرّ فى قوله: بالتصديق، حيث تعلق بصعدوا أى صعدوا بسبب تحقيقهم ما جاء به النبي عليه السلام، (او) ظرف (مستقرّ) فيه الضمير، و الباء للملابسة و المصاحبة (خبر لمبتدأ محذوف، أى هذا الحكم) و هو: بلوغ الأل و الأصحاب بأقصى مراتب الحق (متلبس بسا لباس) (التحقيق) و فسره بقوله: (أى متحقق) بياناً لحاصل المعنى أى هذا الحكم لأربى. قال بعض الأعلام المشهور بين النحويين أنّ الظرف المستقرّ: ما يكون متعلقاً بمقدّر عامّ مثل: زيدٌ فى الدار أى حصّل أو حاصلٌ واللغو: ما يكون متعلقاً بمقدّر خاصّ مثل: زيدٌ على الفرس أى ركب أو

قوله: (و بعد) هو من الغايات. ولها حالات ثلاث: فانها اما ان يذكر معها المضاف اليه، اولا، و على الثاني، فاما أن يكون نسياً منسياً او منوياً، فهي على الاولين معربة، و على الثالث مبنية على الضم.

راكب و لكن ما حققه السيد السند قدس سره في حاشية الكشف ان الظرف المستقر ما: يكون متعلقاً بمقدر سواء كان عاماً أو خاصاً واللغو: ما يكون متعلقه مذكوراً، و هو المعتبر عند المتأخرين، و لذا جعل المحشى متعلق الظرف المستقر قوله: مثلثس الذي هو خاص إه. (قوله: و بعد) في بعض الكتب: اختلف في أول قائله فقيل: هو داود عليه الصلوة و السلام و قيل: كعب بن لؤى و قيل: يعرب بن قحطان و قيل: سبحان بن وائل إه.

{ في تعريف هذا الكتاب و علل تأليفه }

(قوله و بعد) (هو) أى بعد (من الغايات) ومنها: قبل و فوق و تحت و هى الظروف المنقطعة عن الأضافة سميت غايات: لأن غاية كل شىء: نهايته، و المضاف اليه فيها غاية الجملة فإذا حذف صرن غايات لها (و) يجوز (لها) أى لبعد لأل للغايات (حالات ثلاث) بل أربع: من جهة الأعراب و البناء و انما قلنا: لبعد لأل للغايات لأنها لا تطلق إلا على الظروف المقطوعة عن الأضافة المبنية فحينئذ لها حالة واحدة، اللهم إلا أن يراد بالغايات الظروف المذكورة مطلقاً إما على سبيل التجوز أو بناءً على أن إطلاق الغايات عليها فى جميع الحالات قاله بعض المحققين. (فأنها) تفصيل للحالات الأربع (إمّا أن يذكر معها المضاف إليه) نحو: جاء زيد بعد بكر، (أولاً) يذكر نحو: قوله تعالى: «لله الأمر من قبل و من بعد»، (و على) التقدير (الثانى قائماً أن يكون) أى المضاف إليه (نسياً منسياً) كأن لم يكن شيئاً مذكوراً، (أو) يكون نوياً (منوياً، فهي على) التقديرين (الأولين) و هما: أن يذكر المضاف إليه و أن يحذف نسياً منسياً، (معربة) لأن الأصل فى الأسماء الأعراب و لعدم وجود الشبه الافتقار فيها بالحروف، (و على) التقدير (الثالث) و هو: أن يحذف منوياً قائماً أن يكون منوياً لفظاً

قوله: (فهذا) هذا الفاء: اما على توهم اما، او على تقديرها في نظم الكلام و هذا اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن من المعاني المخصوصة المعبر عنها بالفاظ مخصصة، او تلك الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف، او بعده اذ لا وجود للالفاظ المرتبة و لا للمعاني في الخارج.

و معنى، أو معنى فقط فهي على الأول معرفة أيضاً، و على الثاني (مبنية) لوجود الشبه الأفتقاري فيها بالحروف (على الضم) لأنها أقوى الحركات فتجبر ما عرض لها: من الوهن و الخفة بسبب حذف المضاف إليه، هذا عند الجمهور و ذهب جمع إلى أنها معرفة في جميع الحالات. (قوله: فهذا) ذكر (هذا الفاء) مع عدم وجود أما الشرطية المقتضية لها (إما) مبنية (على توهم) المصنف وجود (أما) أى حكم عقله بالوهم أنها موجودة في نظم الكلام فيكون حكماً كاذباً غير مطابق للواقع، و التوهم جازي عند النحويين فيما كثر الاستعمال كما في قولك: زيد ليس قائم بجزء قائم باعتبار توهم الباء الزائدة فإنها تذكر في اكثر الاستعمالات و ما نحن فيه كذلك، أفاده بعض الأعلام، (أو) مبنية (على تقديرها) أى أما (في نظم الكلام) أى مقدرة فيه و حكمها حكم المذكورة فيكون حكماً مطابقاً للواقع أو مبنية على أن الواو عوض منها و استحسنة بعضهم. (و) لفظ (هذا إشارة) من جانب المصنف قدس سره (إلى المرتب الحاضر في الذهن) أى إلى ما رتبّه و أحضره في ذهنه، و الترتيب: وضع كل شئ في مرتبته. و بين المرتب الحاضر في الذهن بقوله: (من المعاني المخصوصة المعبر عنها بالفاظ مخصصة) فالشار إليه المعاني، (او) من (تلك الالفاظ) أى الالفاظ المخصصة (الدالة على المعاني المخصوصة) فالشار إليه الالفاظ و بالجملة: المشار إليه إما المعاني، و أما الالفاظ (سواء) في كون المشار إليه المرتب الحاضر في الذهن مما ذكر (كان وضع الديباجة) أى مقدمة الكتاب (قبل التصنيف) أى قبل تصنيف الكتاب، (أو بعده) قال بعض المحققين: الغرض من هذا الكلام: رد ما ذكره بعض الأعلام في مثل هذا المقام من أن وضع الديباجة إن كان قبل التصنيف

غَايَةُ تَهْذِيبِ الْكَلَامِ فِي تَحْرِيرِ الْمُنْطِقِ وَالْكَلَامِ

فان كانت الإشارة الى الالفاظ، فالمراد بالكلام الكلام اللفظي، وإن كانت الى المعاني، فالمراد به الكلام النفسي، أى المعنوى الذي يدل عليه الكلام اللفظي. قوله: (غاية تهذيب الكلام) حملة على هذا اما على المبالغة نحو: زيد عدل، او بناء على ان التقدير: هذا الكلام مهذب غاية التهذيب، فحذف الخبر و اقيم المفعول المطلق مقامه، و اعرب بأعرابه على طريقة مجاز الحذف.

فهو إشارة إلى المعانى المخصوصة المرتبة فى الذهن وإن كان بعده فهو إشارة إلى الأمور الموجودة فى الخارج إله (إذ) تعليل لقوله: سواء إلخ (لأ وجود للألفاظ المرتبة و لأ للمعاني فى الخارج) لأن ظرف وجود المعانى هو: الذهن لأ الخارج، و الألفاظ و ان كان ظرف وجودها الخارج إلا أنها لا ترتب و لا تجتمع بل بمجئ لفظ يمحو لفظ و لذا ترى المحشى قيد الألفاظ بالمرتبة دون المعانى، و قوله: فى الخارج ناظر إلى الأمرين.

(فأن كانت الإشارة) أى إشارة المصنّف بهذا (إلى الألفاظ فالمراد) أى فمراده (بالكلام) فى قوله: غاية تهذيب الكلام (الكلام اللفظي) و هو: ما يتلفظ به الإنسان مثل: زيد قائم، (و إن كانت) أى الإشارة (إلى المعانى فالمراد به) أى فمراده بالكلام: (الكلام النفسى) فسره بقوله: (أى) الكلام (المعنوى الذى يدل عليه الكلام اللفظي) لئلا يتوهم أن المراد به: الكلام النفسى عند الأشاعرة و هو: صفة قائمة بذاته تعالى، و الكلام المعنوى: ما يتصور فى الذهن و يؤتى بالكلام اللفظي على طبقه مثل: صورة زيد قائم الذهنية. (قوله: غاية تهذيب الكلام) قد علمت: أنه لأيجوز حمل الحدث على الذات و لذا بادر المحشى إلى توجيهه بقوله: (حملة) أى تهذيب (على هذا) حيث وقع خبراً له (إمّا) بناءً (على) طريقة التجوز فى الأسناد لأجل (المبالغة) مثاله (نحو: زيد عدل، أو بناءً على أن التقدير) أى تقدير الكلام: (هذا الكلام مهذب غاية التهذيب) و إذا كان التقدير كذلك (فحذف الخبر) و هو: مهذب (و أقيم المفعول المطلق) و هو: تهذيب حقيقة، و غاية نيابة (مقامه) أى الخبر، (و أعرب بأعرابه) و

وَتَقْرِيبِ الْمَرَامِ مِنْ تَقْرِيرِ عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ

قوله: (في تحرير المنطق والكلام) ولم يقل: في بيانهما لما في لفظ التحرير من الإشارة إلى أن هذا البيان خال عن الحشو والزوائد، والمنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر، والكلام: هو العلم الباحث عن أحوال المبدء والمعاد على نهج قانون الإسلام.

هو: الرُّفْعُ بناءً (على طريقة مجاز^(١) الحذف) ويقال له: المجاز في الحكم والمجاز في الأعراب والمجاز بالزيادة والتقصان.

(قوله: في تحرير المنطق والكلام) (ولم يقل) أي المصنّف رحمه الله: (في بيانهما) أي المنطقي والكلام (لما) أي لأجل نكتة كائنة (في لفظ التحرير) أي ولأ توجد في لفظ البيان وبينها بقوله: (من الأشارة) منه (إلى أن هذا البيان) أي بيان المنطق والكلام وبعبارة أخرى: أن كتابه (خال عن الحشو) بفتح فسكون: له معان: منها زيادة الكلام، وفي إصطلاح الأدب هو: أن يجيئ الشاعر في أثناء البيت بلفظ لا حاجة إلى معناه إتماماً للبيت فالحشو: هو الزَّايِدُ لألفائدة (والزُّوايد) هي أعمّ من أن تكون لفائدة أولاً، وما أشار قدس سرّه إليه ممّا لا ينبغي أن يشكّ فيه كيف؟ وهو كلام سلطان العلماء الأولين والآخرين مع إدعائه خلّوه عمّا ذكر وحكايته مشهورة: (و المنطق آلة) أي واسطة بين النفس الناطقة وإدراك الكليّات كما أن القلم واسطة بين الإنسان والكتابة، (قانونيه) أي منسوبة إلى القانون الكلّي والقواعد الكلّيّة (تعصم مراعاتها) بأستحضارها في الذهن (الذهن) أي العقل (عن الخطأ في الفكر) أي تجرّ فكر أوساط النَّاسِ إلى طريق الصُّواب ومسلِك السُّداد، وسيأتى معنى القانون والفكر إنشاءً الله تعالى، (والكلام: هو العلم الباحث عن أحوال) المبدء الفياض أي يبحث عن ذاته وصفاته تعالى، وعن أحوال (المبدء والمعاد) من الخروج من

١- قال الدشتي: كلمة غاية من الكلمات التي تقوم مقام المضاف إليه في الأعراب مثل: غير فأعرابه في الأصل إعراب للمضاف إليه ففي قولنا: أدبته غاية الأدب يكون المفعول المطلق هو: الأدب حقيقة وإنما إستتاب عنه غاية في التَّصَبُّبِ إِذْ قال الخبير في قوله هذا غاية تهذيب الكلام هو: تهذيب وإنما إستتاب عنه غاية في الرُّفْعِ.

قوله: (و تقريب المرام) بالجر عطف على التهذيب، اى هذا غاية تقريب المقصود الى الطبايع، و الافهام، و الحمل اما على طريقة المبالغة، او التقدير: هذا الكلام مقرب غاية التقريب.

قوله: (من تقرير عقايد الاسلام) بيان للمرام، و الاضافة في عقايد الاسلام بيانية ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات و ان كان عبارة عن مجموع

العدم إلى الوجود و الأجل و الرزق و الهداية و الضلال و القبر و الحشر و النشرو غيرها مما يتعلّق بالمبدء و المعاد، و عن النبوات و هى: الأيمان بأرسال الرّسل، و الوحى الى الأنبياء عليهم الصّلاة و السّلام، (على نهج قانون الاسلام) قيد أخرج الحكمة فأنّها: علم باحث عما ذكر لكن لا على نهج قانون الاسلام، بمعنى أنّه: يكفى كون البحث موافقاً للعقل، لأنّه يعتبر كونه على خلاف قانون الاسلام حتّى يلزم كفر الحكيم الألهي.

(قوله: و تقريب المرام) إقرأه (بالجرّ) أى بجرّ الباء فهو (عطف على التهذيب) فى قوله: غاية تهذيب الكلام (أى هذا) المرتّب الحاضر فى ذهنى (غاية تقريب المقصود) فسر المرام بالمقصود للإشارة إلى أنّه مصدر ميميّ بمعنى: إسم المفعول (إلى الطبايع، و الأفهام) أى إلى طبايع المتعلّمين و أفهامهم، (و الحمل) أى حمل تقريب على هذا حيث وقع خبراً له (إنّما) بناءً (على طريقة) التّجوز فى الأسناد لأجل (المبالغة) نحو: زيدٌ عدلٌ، (أو) بناءً على أنّ (التّقدير) أى تقدير الكلام: (هذا الكلام مقرب) بصيغة إسم الفاعل (غاية التّقرير) فحذف الخبر، و أقيم المفعول المطلق مقامه و أعرب بأعرابه على طريقة مجاز الحذف.

(قوله: من تقرير عقايد الاسلام) (بيان للمرام) و المعنى: هذا غاية تقريب المرام الّذى هو إستقرار عقائد الاسلام و تثبيتها، (و الاضافة) الكائنة (فى عقائد الاسلام بيانية) و هى: ما يكون المضاف اليه مبيّناً للمضاف و يصحّ حمله عليه: كخاتم فضة، أى من تقرير العقائد الّتى هى الاسلام (إن كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات) دون المجموع المركّب منها و من الأقرار باللسان و العمل بالأركان

جَعَلَتْهُ تَبْصِرَةً لِمَنْ حَاوَلَ التَّبَصُّرَ لَدَى الْأَفْهَامِ

الاقرار باللسان، و التصديق بالجنان، و العمل بالاركان، او كان عبارة عن مجرد الاقرار باللسان، فالإضافة لامية.

قوله: (جعلته تبصرة) اي مبصراً، و يحتمل التجوز في الاسناد و كذا قوله: (تذكرة).

قوله: (لدى الافهام) بالكسراى تفهيم الغير اياه، او تفهيمه للغير و الاول للمتعلم، و الثانى للمعلم.

هذا عند جمع. (وان كان) أى الأسلام (عبارةً عن مجموع الأقرار باللسان، و التصديق بالجنان) هذا ناظرٌ إلى الاعتقادات، و الجنان بفتح الجيم مفرد و هو: القلب، و بكسرهما جمع جنة بمعنى: الحديقة، (و العمل بالأركان) أى الجوارح كما هو عند اكثر المسلمين، (أو كان عبارةً عن مجرد) أى نفس (الأقرار باللسان) و هذا عند جمع آخر (فالإضافة لأميَّة) و كذا إذا كان المراد بالأسلام: أهله، و الإضافة للأميَّة هى: ما لا يكون المضاف إليه مبيّناً للمضاف، و بعبارة أخرى: لا يصحّ حمله عليه نحو: غلام زيد، و لأخطّ هنا للطرفيّة، و هى: ما يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو: مكر الليل أى مكرّ فى الليل. (قوله: جعلته تبصرة) حمل تبصرة على الكتاب حيث وقع مفعولاً ثانياً لجعلت، و مفعولاه فى الأصل مبتدأ و خبر، مبنئ على طريقة التجوّز فى الكلمة فهو بمعنى اسم الفاعل (أى) جعلته (مبصراً، و يحتمل التجوّز فى الأسناد) لأجل المبالغة (و كذا) أى كقوله: تبصرة، (قوله: تذكرة) فى احتمال الوجهين. (قوله: لدى الأفهام) (بالكسر) أى إقرأه بكسر الهمزة حتّى لا يلزم الفساد فى المعنى و التكرار فى السجع «تنبيه» أعلم: أنّ فى كلام المصنّف «حذفَ الفاعل و المفعول فإمّا أن يكون الفاعل كلمة الغير و المفعول هو الضمير العائد إلى الموصول أو بالعكس^(١) و إلى ذلك أشار المحسّى بقوله: (أى) لدى

١- على أى تقدير اللام فى قوله: لدى الأفهام عوض من المضاف إليه «الشّارح»

وَتَذَكْرَةٌ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَذَكَّرَ مِنْ ذَوِي الْأَفْهَامِ سَيِّمًا الْوَلَدُ الْأَعَزُّ
الْحَفِيُّ الْحَرِيُّ بِالْأَكْرَامِ سَمِيٌّ حَبِيبٌ اللَّهُ عَلَيْهِ التَّحِيَّةُ وَالسَّلَامُ لَا
زَالَ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ قِوَامٌ،

قوله: (من ذوى الافهام) بفتح الهمزة، جمع الفهم و الظرف اما فى موضع
الحال من فاعل يتذكر او متعلق بيتذكر بتضمين معنى الاخذ او التعلم اى يتذكر
آخذاً او متعلماً من ذوى الافهام وهذا ايضا يحتمل الوجهين

قوله: (سَيِّمًا) السَّيُّ: بمعنى المثل يقال: هماسيان اى مثلان، و اصل سيماء: لا
سيما حذف لافي اللفظ لكنه مراد و مازيدة او موصولة او موصوفة هذا اصله
ثم استعمل بمعنى خصوصاً و فيما بعده ثلاثة اوجه.

قوله: (الحفِيُّ) الشفيق.

قوله: (الحَرِيُّ) اللائق.

قوله: (قوام) اى ما يقوم به امره.

(تفهيم الغير) و هو: المعلم (إِيَّاهُ) و هو: المتعلم، (أَوْ) لدى (تفهيمه) أى المعلم
(للغير) أى للمتعلم (و) التفسير (الأول للمتعمِّل) و معنى الكلام: جعلته تبصرة
للمتعمِّل الذى حاول و قصد التَّبَصُّر لدى تفهيم الغير إِيَّاهُ، (و) التفسير (الثانى للمعلم)
والمعنى: جعلته تبصرة للمعلم الذى حَاوَلَ التَّبَصُّر لدى تفهيمه للغير. (قوله: من
ذوى الأفهام) إقرأه (بفتح الهمزة)، فهو (جمع الفهم) وكان مشابهه السابق مفرداً و
وجه الضبط ظاهرٌ مِّمَّامَرٌ، (والظُّرْفُ) أى قوله من ذوى الأفهام (إِمَّا) مستقر متعلق
بمقدَّر و يكون (فى موضع الحال من فاعل يتذكر) و هو: الضَّمِير الرَّاجِعُ إِلَى
الموصول فيكون معنى الكلام: جعلته تذكرةً للمعلم الذى أراد أن يتذكر حالكونه
كائنًا من ذوى الأفهام، ويمكن ان يكون هذا الوجه للمتعمِّل أيضاً، لجواز وصفه بكونه
ذا فهم، و لكن الأنسب هو الأول أفاده بعض الأعلام، (أَوْ) لغو (متعلق با) قوله:
(يتذكر) لكن (بتضمين) يتذكر (معنى الأخذ، أَوْ التَّعَلُّم) قال بعض المحققين: لَأَنَّ
معنى يتذكر غير مناسب بمن، فلا يكون متعدياً بها إِلَّا أن يتضمَّن شيئاً يناسبها

.....

إِهو قال صاحب رياض السَّالِكِينَ مانصُّه: التَّضْمِينُ هو: أَنْ يَقْصِدَ بِالْفِعْلِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّ مَعَ مِلَاحَظَةِ فِعْلٍ أُخَرِ فِي ضَمْنِهِ يَنَاسِبُهُ أَعْمَالُهُ عَمَلُهُ بِهَذِهِ الْمِلَاحَظَةِ وَ لِأَبْرَازِهِ فِي مَقَامِ التَّفْسِيرِ طَرِيقَانِ: أَحَدُهُمَا: جَعَلَ الْأَصْلَ ثَابِتاً وَ الْمَضْمَنَ حَالاً وَ ثَانِيَهُمَا: عَكْسَ هَذَا وَ لِأَبْدَنِ عِتْبَارِ الْحَالِ وَ إِلَّا لَكَانَ مَجَازاً مُحْضاً لَا تَضْمِناً إِهوَ أَقُولُ: فِعْلُ الْمُحْشَى الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ: (أَيُّ) جَعَلْتَهُ تَذْكَراً لِلْمُتَعَلِّمِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ (يَتَذَكَّرَ) حَالِ كَوْنِهِ (أَخِذاً أَوْ مُتَعَلِّماً مِنْ ذَوِي الْأَفْهَامِ) وَ الطَّرِيقِ الثَّانِي هَكَذَا: جَعَلْتَهُ تَذْكَراً لِلْمُتَعَلِّمِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ أَوْ يَتَعَلَّمَ حَالِ كَوْنِهِ مُذَكِّراً مِنْ ذَوِي الْأَفْهَامِ، (وَ هَذَا) أَيْ وَ قَوْلِهِ: مِنْ ذَوِي الْأَفْهَامِ (أَيْضاً) أَيْ كَقَوْلِهِ: لَدَى الْأَفْهَامِ (يَحْتَمِلُ الْوُجْهَيْنِ) اللَّامُ لِلْعَهْدِ، وَ قَدْ ذَكَرْنَاهُمَا. (قَوْلُهُ: سَيِّمًا) (السِّيَّ: بِمَعْنَى الْمِثْلِ) وَ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ بِقَوْلِهِ: (يَقَالُ: هُمَا سَيَّانٌ أَيْ مِثْلَانِ، وَ أَصْلُ سَيِّمًا: لَا سَيِّمًا حَذَفَتْ لَأَفَى اللَّفْظِ لَكِنَّهُ مُرَادٌ) أَيْ مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ فَإِنَّ نَصَبَ السِّيِّ بِوِاسْطَةِ لَا، أَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ إِنْ اسْتَعْمَلَ فِي مَعْنَاهُ الْأَصْلِيَّ وَ هُوَ: نَفَى الْمِثْلِ فِظَاهَرٌ وَ إِنْ اسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى خُصُوصاً فَالْمُنْقُولُ مِنَ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ: مُجْمُوعٌ لَا سَيِّمًا لَا سَيِّمًا فَقَطْ أَفَادَهُ بَعْضُ الْأَفْاضِلِ. (وَ مَا) فِي سَيِّمًا (زَايِدَةً) إِمَّا كَافَّةً عَنِ الْأُضَافَةِ أَوْ غَيْرَ كَافَّةً عَنْهَا فَعَلَى الْأَوَّلِ مَا بَعْدَهَا مُنْصَوِّبٌ وَ عَلَى الثَّانِي، مُجْرُورٌ، (أَوْ) غَيْرَ زَائِدَةٍ فَأَمَّا (مُوصُولَةٌ) بِمَعْنَى الَّذِي وَ مَا بَعْدَهُ صِلَةٌ لَهُ فَبِمَعْنَى سَيِّمًا الْوَلَدُ الْأَعَزُّ: لَا مِثْلَ الَّذِي هُوَ الْوَلَدُ الْأَعَزُّ، (أَوْ) نَكْرَةٌ (مُوصُوفَةٌ) وَ مَا بَعْدَهُ صِفَةٌ لَهُ وَ الْمَعْنَى: لَا مِثْلَ شَيْءٍ هُوَ الْوَلَدُ الْأَعَزُّ وَ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ مَا بَعْدَهُمَا مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُحْذُوفٍ كَمَا شَاهَدَتْ أَنْفَاءً. (هَذَا أَصْلُهُ) أَيْ أَصْلُ اسْتِعْمَالِهِ الْأَوَّلِ (ثُمَّ) نُقِلَ مِنْهُ وَ (اسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى خُصُوصاً) فَالْمَعْنَى: خُصُوصاً الْوَلَدُ الْأَعَزُّ. (وَ) يَجُوزُ (فِيْمَا) وَقَعَ (بَعْدَهُ) أَيْ بَعْدَ سَيِّمًا (ثَلَاثَةٌ أَوْ جِهَةٌ) مِنْ الْأَعْرَابِ: أَمَّا الْجَزُّ فَعَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ مَا زَائِدَةٌ غَيْرَ كَافَةٍ، وَ أَمَّا التَّنْصِبُ فَعَلَى الْأُسْتِثْنَاءِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ إِنْ كَانَ نَكْرَةً، وَ أَمَّا الرَّفْعُ فَقَدْ قَلْنَا: (قَوْلُهُ: الْحَقِيقِيُّ) عَلَى وَزْنِ عَلَى أَيْ (الشَّفِيقِ) وَ الْبَلِغِ فِي الْبَرِّ. (قَوْلُهُ: الْحَرِيُّ) عَلَى وَزْنِ عَلَى أَيْ (اللَّائِقِ). وَ صَفَ الْمُصَنِّفِ إِبْنَهُ بِأَنَّهُ شَفِيقٌ لِأَيْقٍ بِأَنَّهُ يَكْرُمُ بَيْنَ النَّاسِ لَكُونِهِ عَالِماً عَامِلاً وَ كَانَ إِسْمُهُ: مُحَمَّدًا فَقَدَّسَ اللَّهُ تَعَالَى سَرَّهُمَا. (قَوْلُهُ: قَوَامٌ) عَلَى وَزْنِ كِتَابٍ (أَيْ مَا يَقُومُ بِهِ) نِظَامٌ (أَمْرُهُ). يُقَالُ: قَوَامُ الْبَدَنِ بِالْعِظَامِ أَيْ الْعِظَامُ مَا يَقُومُ بِهِ الْبَدَنُ.

وَمِنَ التَّأْيِيدِ عِصَامٌ وَعَلَى اللَّهِ التَّوَكُّلُ وَبِهِ الْأَعْتِصَامُ. الْقِسْمُ
الْأَوَّلُ: فِي الْمُنْطِقِ.

قوله: (التأييد) أي التقوية من الايد بمعنى القوة.

قوله: (عصام) أي ما يحفظ به امره من الزلل.

قوله: (و على الله) قدم الظرف ههنا لقصد الحصر، و في قوله: (به) لرعاية
السجع أيضاً

قوله: (التوكل) هو التمسك بالحق و الانقطاع عن الخلق.

قوله: (الاعتصام) هو التثبيت و التمسك.

قوله: (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ) لما علم ضمناً من قوله: (في تحرير المنطق

(قوله: التأييد) اللام فيه و في قوله: التوفيق عوض من المضاف إليه أي تأييد الله و
توفيق الله (أي التقوية) مشتق (من الأيد بمعنى القوة). (قوله: عصام) على وزن
كتاب في اللغة: بمعنى رباط القرية، و في العرف: ما فسره المحسني (أي ما يحفظ به
أمره من الزلل). وليكن طلب الوالد من الله تعالى لولده كذلك. (قوله: و على الله)
(قدم) أي المصنّف عطّر الله مرقده (الظرف) على متعلّقه (ههنا) أي في قوله: و
على الله التوكل (لقصد الحصر) لأنّ تقديم ما حقّه التأخير يفيد الحصر، (و في
قوله: و) (به) الاعتصام (لرعاية السجع) وهو: توافق الفاصلتين في الحرف الأخير
(أيضاً) أي كما أنّه لقصد الحصر فلو قال: و الاعتصام به لما أفاد الحصر و لما وافقت
الهاء الميم. (قوله: التوكل) اللام فيه و في الاعتصام عوض من المضاف إليه أي
توكلّي و إعتصامي (هو: التمسك) أي تمسك المخلوق (بالحق) أي بالخالق
(و الانقطاع) أي و إنقطاع المخلوق (عن الخلق) أي عن المخلوق. (قوله:
الاعتصام) (هو: التثبيت و التمسك) والفرق بينهما: أنّ التثبيت أعم من أن يكون
بالعروة الوثقى، أولاً و التمسك إنما يكون بها ألا ترى إلى قوله تعالى: و اعتصموا
بحبل الله جميعاً الآية و إلى قولهم: الغريق يتشبّث بكل حشيش.

و الكلام) ان كتابه على قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا فصح تعريف القسم الاول بلام العهد لكونه معهوداً ضمناً وهذا بخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها سابقاً فلم تكن معهودة فلهذا نكرها و قال مقدمة.

قوله: (في المنطق) ان قيل: ليس المراد بالقسم الاول الا المسائل المنطقية فما توجيه الظرفية؟ قلت: يجوز ان يراد بالقسم الاول الالفاظ والعبارات و بالمنطق المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني و يحتمل وجوه اخر.

و التفصيل: ان القسم الاول عبارة عن احد معان سبعة: الالفاظ او المعاني او النقوش او المركب من الاثنين او الثلاثة و المنطق عبارة عن احد معان خمسة: اما الملكة او العلم بجميع المسائل او بالقدر المعتد به الذي يحصل به العصمة او نفس المسائل جميعاً او نفس القدر المعتد به فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة و ثلاثون احتمالاً يقدر في بعضها البيان و في بعضها التحصيل او الحصول حيث ما وجده العقل السليم مناسباً.

{في رسم المنطق و بيان الحاجة إليه}

(قوله: القسم الأول) أعترض على المصنّف رحمه الله تعالى بأنّ تعريف القسم الأول بلام العهد غير صحيح لأنّه لم يقل فيما سبق: أعلم أنّ كتابنا على قسمين: قسم في المنطق و قسم في الكلام و إلى ردّه أشار المحشّي رحمه الله بقوله: (لمّا علم ضمناً من قوله: في تحرير المنطق و الكلام أنّ كتابه على قسمين لم يحتج) جواب لمّا، أي لم يحتج المصنّف (إلى التّصريح بهذا) لأنّه يكفي العلم الضّمّنّي به و اذا كان الأمر كذلك (فصحّ تعريف القسم الأول بلام العهد) الذّكرى (لكونه) أي التّسم الأول (معهوداً ضمناً و هذا) التّعريف و الحكم (بخلاف المقدّمة) في قوله: مقدّمة (فأنّها لم يعلم وجودها سابقاً) لأصريحاً و لأضمناً (فلم تكن) أي المقدّمة (معهودة فلهذا) أي فلاجل عدم كونها معهودة (نكرّها و قال مقدّمة) و لم يقل: المقدّمة.

(قوله: في المنطق) «تنبيه» أعلم: أنّه لايجوز اتّحاد الظّرف و المظروف و بعبارة أخرى: لايصحّ ظرفيّة الشّيء لنفسه، فلا يجوز: الماء في الماء و الدّار في الدّار فقول

.....

المصنّف: القسم الأول، مظروف وقوله: فى المنطق، ظرف فأعرض عليه بأنهما متّحدان، وإلى هذا الأعتراض والجواب عنه أشار المحشى بقوله: (إن قيل) على وجه الأعتراض: (ليس المراد) أى مراد المصنّف (بما) قوله: (القسم الأول إلاّ المسائل المنطقية) ومعنى قوله: فى المنطق: فى المسائل المنطقية وإذا كان الأمر كما ذكرنا (فما توجيه الظرفية) حيث صار الكلام فى قوة أن يقال: المسائل المنطقية، فى المسائل المنطقية أو المنطق فى المنطق؟ (قلت:) إنّنا لأنسلم ذلك إذ (يجوز) أى لا يمتنع (أن يراد بها) قوله: (القسم الأول الألفاظ والعبارات، وبالمنطق المعانى) وإذا جاز ذلك (فيكون المعنى) أى معنى كلام المصنّف: (إنّ هذه الألفاظ) والعبارات (فى بيان هذه المعانى) ومعلوم: أنّ الألفاظ غير المعانى، فلا إتحاد بين الظرف والمظروف. (و يحتمل وجوه أخرى) جمع أخرى: مؤنث أخرى، كلّ منها كاف فى دفع الأشكال (و التفصيل) أى وتفصيل الوجوه كلّها: (أنّ القسم الأول عبارة عن أحد معان سبعة: الألفاظ) والعبارات وقد ذكرناها، (أو المعانى أو النقوش) هذه الثلاثة مفردة، (أو المركّب من الاثنين) أى الألفاظ والمعانى أو الألفاظ والنقوش، أو المعانى والنقوش (أو المركّب من الثلاثة) أى الألفاظ والمعانى والنقوش واللام فى قوله: من الاثنين أو من الثلاثة للعهد الذكرى، (والمنطق عبارة عن أحد معان خمسة: إمّا الملكة) أى ملكة المنطق، والملكة: كيفية راسخة نفسانية وحالة بسيطة إجمالية تحصل بممارسة الأصول والقواعد والمداومة عليها وهى غير الحالة فأنها: كيفية غير راسخة تزول عن قريب، (أو العلم بجميع المسائل) أى مسائل المنطق، (أو) العلم (بالقدر) أى المقدار (المعتد به) أى المعنى به من مسائله وهو (الذى يحصل به العصمة) عن الخطأ فى الفكر، (أو نفس المسائل جميعاً) أى لا العلم بها، (أو نفس القدر المعتد به) أى لا العلم به (فيحصل) لك (من ملاحظة الخمسة) المذكورة (مع السبعة) المذكورة وضربها فيها (خمسة و ثلاثون احتمالاً يقدر فى بعضها) وهى: الاحتمالات الحاصلة من الملاحظة مع القسم الرابع والخامس لفظ

.....

(البيان) مثلاً يقال: إِنَّ هذه الألفاظ في بيان جميع مسائل المنطق أو أنّ هذه المعاني في بيان القدر المعتبر به من مسائل المنطق و تلك الاحتمالات أربعة عشر (و) يقدر (في بعضها) و هي: الاحتمالات الحاصلة من الملاحظة مع القسم الثاني و الثالث لفظ (التحصيل) مثلاً يقال: إِنَّ هذه الألفاظ في تحصيل العلم بجميع مسائل المنطق، (أو) يقدر لفظ (الحصول) و هي: الاحتمالات الحاصلة من الملاحظة مع القسم الأول مثلاً يقال: أنّ هذه الألفاظ في حصول ملكة المنطق و الاحتمالات المذكورة في الشق الثاني كالأحتمالات المذكورة في الشق الأول أربعة عشر و في الثالث سبعة فالمجموع خمسة و ثلاثون (حيث ما وجد العقل السليم) أي لا الناقص (مناسباً) مع المقصود و قد ذكرنا ما هو المناسب، و لزيادة الفهم راجع الجدول:

القسم الأول	الملكة	العلم بجميع المسائل	العلم بالقدر المعتبر به	جميع المسائل	القدر المعتبر به	في المنطق
الألفاظ	في حصول	في تحصيل	في تحصيل	في بيان	في بيان	
المعاني	في حصول	في تحصيل	في تحصيل	في بيان	في بيان	
التقوش	في حصول	في تحصيل	في تحصيل	في بيان	في بيان	
الألفاظ و المعاني	في حصول	في تحصيل	في تحصيل	في بيان	في بيان	
الألفاظ و التقوش	في حصول	في تحصيل	في تحصيل	في بيان	في بيان	
المعاني و التقوش	في حصول	في تحصيل	في تحصيل	في بيان	في بيان	
الألفاظ و المعاني و التقوش	في حصول	في تحصيل	في تحصيل	في بيان	في بيان	

(مُقَدِّمَةٌ) اَلْعِلْمُ اِنْ كَانَ اِذْعَانًا لِلنَّسَبَةِ فَتَصْدِيقٌ،

قوله: (مُقَدِّمَةٌ) اي هذه مُقَدِّمَةٌ يتبين فيها امور ثلاثة: رسم المنطق و بيان الحاجة اليه و موضوعه.
و هي مأخوذة من مُقَدِّمَةُ الجيش، و المراد منها ههنا ان كان الكتاب عبارة عن

{مُقَدِّمَةٌ}

(قوله: مُقَدِّمَةٌ) يجوز أن يكون تنوينها للتَّعْظِيمِ أى مُقَدِّمَةٌ عَظِيمَةٌ، أو للتَّخْفِيفِ أى مُقَدِّمَةٌ قَلِيلَةٌ والعَظَمَةُ فى المَحْتَوَى والقَلَّةُ فى اللفْظِ وعلى التَّقْدِيرِينِ يجوز وقوعها مُبْتَدَأً لكونها نَكْرَةً موصوفةً أى مُقَدِّمَةٌ عَظِيمَةٌ هذه أو مُقَدِّمَةٌ قَلِيلَةٌ هذه، والمحْشَى جعلها خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ محذوفٍ حيث قال: (أى هذه مُقَدِّمَةٌ يتبين فيها أمور ثلاثة)^(١) الأمر الأول: (رسم المنطق) أى تعريفه وقد مرَّ من المحْشَى (و) الأمر الثانى: (بيان الحاجة) أى حاجة أوساط النَّاسِ (إليه) والمراد: بيان فائدته (و) الأمر الثالث: (موضوعه) و ذكر الأمور الثلاثة من عادات المتأخرين و أمَّا المتقدمون كما سيأتى إنشاء الوَهَّابِ فى أواخر الكتاب فيذكرون فى صدر الكتب، أموراً ثمانية إسمها: الزُّنُوسُ الثَّمَانِيَّةُ.
(وهى) أى المُقَدِّمَةُ (مأخوذة) أى منقولة أو مستعارة على خلاف فيها (من مُقَدِّمَةِ الجيش) للجماعة المتقدمه منها، و أمَّا قال: مأخوذة، ليشمل الوجهين بخلاف ما إذا قال: منقولة فلا يشمل المستعارة، أو مستعارة فلا يشمل المنقولة، فعلى القول بكونها منقولةً يكون لفظها حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً فى الألفاظ، أو المعانى و بكونها مستعارةً، يكون مجازاً. ثمَّ إعلم: أنَّ الأشكالَ السَّابِقَ يجرى ههنا أيضاً، و هو أنَّ المراد بقوله: «مُقَدِّمَةٌ»: الأمور الثلاثة فما توجيه الظَّرْفِيَّةِ؟ حيث صار الكلام فى قوة أن يقال: هذه أمور ثلاثة يتبين فيها أمور ثلاثة، أو هذه أمور ثلاثة فى أمور ثلاثة، وإلى الجواب عنه أشار بقوله: (و المراد) أى و مراد المصنِّفِ قَدَسَ سِرُّهُ (منها) أى من المُقَدِّمَةِ (ههنا)

١- و بعبارة أخرى: هذه مُقَدِّمَةٌ وضعت لبيان أمور ثلاثة. «السَّارِح».

الألفاظ والعبارات طائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباط المقصود بها و
نفعها فيه، وإن كان عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة طائفة من
المعاني يُوجِبُ الإطلاعُ عليها بصيرةً في الشروع و تجويز الاحتمالات الأخرى في
الكتاب يستدعى جوازها في المقدمة التي هي جزئه لكن القوم لم يزدوا على
الألفاظ والمعاني في هذا الباب شيئاً.

قوله: (العلم) هو: الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل، والمصنّف لم
يتعرض بتعريفه أما لكفاية التصور بوجه ما في مقام التقسيم، وأما لأن تعريف
العلم مشهور مستفيض، وأما لأن العلم بديهى التصور على ما قيل.

أى فى هذا المقام قال بعض الأعلام: إنّما قيّد بقوله: ههنا للأشارة إلى أنّ المقدّمة
يطلق على معنيين آخرين: أحدهما: القضية الّتى جعلت جزء القياس والحجة و
الأخر: ما يتوقّف عليه صحّة الدّليل كإيجاب الصّغرى و كلية الكبرى فى الشّكل الأوّل
إـهـ (إن كان الكتاب) وهو: القسم الأوّل (عبارة عن الألفاظ والعبارات) كما قلنا:
يجوز أن يراد به هذه (طائفة) خبر لقوله: «والمراد» (من الكلام) اللفظيّ (قدّمت أمام
المقصود) أى مقصود الكتاب (لارتباط المقصود بها) أى بتلك الطائفة (ونفعها)
أى لنفع تلك الطائفة (فيه) أى فى المقصود فيكون معنى قوله: مقدّمة: هذه طائفة و
جماعة من الكلام اللفظيّ يتبيّن فيها معانى أمور ثلاثة، أو فى بيان معانى ^(١) أمور ثلاثة،
(وإن كان) أى الكتاب (عبارة عن المعانى) وقدمرّ فى تفصيل الوجوه (فالمراد) أى
فمراد المصنّف قدّس سرّه (من المقدّمة: طائفة من المعانى) قدّمت أمام المقصود
(يوجبُ الإطلاعُ) فاعل ليجب أى إطلاعُ المحضّلين (عليها، بصيرةً) مفعول
ليوجب أى بصيرتهم (فى الشّروع) به، والمعنى: هذه طائفة من المعانى فى حصول
ملكة أمور ثلاثة أو فى تحصيل العلم بجميع أمور ثلاثة أو فى بيان جميعها ^(٢) فلا إشكال
لأختلاف الظّرف والمظروف. ثم الطائفة: هى الجماعة، وأقلّها: ثلاثة أو أربعة وقيل:
إثنان أو ثلاثة. وعن ابن عبّاس ومجاهد رضى الله تعالى عنهم: الطائفة: الواحد فما
فوق إـهـ. (و تجويز الاحتمالات الأخرى) وهى: النقوش، أو المعانى و

.....

النقوش، أو الألفاظ والنقوش، أو الألفاظ والمعاني، أو الألفاظ والمعاني والنقوش (في الكتاب) أى فى القسم الأول (يستدعى) فاعله ضمير راجع إلى قوله: تجويز (جوازها) أى الاحتمالات الأخر (فى المقدمة التى هى جزئها) أى الكتاب لأن الجزء تابع للكُل (لكن القوم) أى العلماء (لم يزيد وأعلى) جواز احتمالي (الألفاظ والمعاني فى هذا الباب) أى باب المقدمة (شيئاً) أى من تلك الاحتمالات. (قوله: العلم) هو من مقولة كيف النفساني عند جمع من الحكماء وهو مختار المحشى والكيف: عرض لأقبل القسمة ولأنسبة وهو على أربعة أقسام: جسماني كالحرارة والبرودة، وإستعدادي كاللين والصلابة، ومختص بالكم كالاستقامة العارضة على الخط، ونفسي كالعلم والحلم. وعرف هؤلاء العلم بقولهم: (هو: الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل) قال بعض مفاخر الأكراد فى حاشية البرهان: أى عند مطلق المدرك، فلا يرد أنه إن أريد به: الجوهر المجرد الغير المتعلق بالبدن، إنتقض بعلم الواجب والأنسان، أو النفس إنتقض بعلم الواجب والعقل إهو أنما قال: عند العقل ولم يقل: فى العقل لثلاً يختص العلم بالكليات لأن ما فى العقل كلي والحاضر عنده كلي وجزئي، وبالجملة: العقل مدرک للكليات بالذات، وللجزئيات بواسطة الأدوات والألات. وعده جمع آخر من الحكماء من مقولة الأنفعال وهو: كون الشيء متأثراً عن الغير كالانقطاع والتعلم وعرفوه: بأنقاش الصورة فى العقل، أو قبول النفس تلك الصورة. وذهب جمع آخر إلى أنه من مقولة الأضافة وهى: حالة متكررة بحيث لا تعقل احدهما إلا مع الأخرى كالأبوة والبنوة وعرفوه: بحصول الصورة فى العقل (و المصنّف) نور الله ثراه (لم يتعرّض بتعريفه) أى العلم مع أن الحق فى مقام التقسيم: التعريف ثم التقسيم لأنه حكم من أحكامه، فتحققه بدون تحققه محال و أعذر عنه المحشى رحمه الله بقوله: (إما لكفاية التصور) أى تصور العلم المقسوم (بوجه ما) أى بطريق إجمالى (فى مقام التقسيم) وهو: أن العلم ضد الجهل، (وإما لأن تعريف العلم مشهور مستفيض): بأنه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل، (و

قوله: (ان كان اذعاناً) اى اعتقاداً بالنسبة الخبرية الثبوتية كالاذعان بان زيدا قائم او السلبية كالاعتقاد بانه ليس بقائم.

فقد اختار المصنف مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الاذعان والحكم دون المجموع المركب منه و من تصور الطرفين كما زعمه الامام الزاري. واختار مذهب القدماء ايضاً حيث جعل متعلق الاذعان والحكم الذي هو الجزء الاخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية او السلبية لا وقوع النسبة الثبوتية التقييدية او لا وقوعها. و يشير المصنف الى تثليث اجزاء القضية في مباحث القضايا.

أَمَّا لَأَنَّ الْعِلْمَ بَدِيهِيٌّ التَّصَوُّرُ) فلا يحتاج إلى التعريف بناءً (على قيل.) ناظرٌ إلى الأخير، و القائل: الأمام فخرالدين الرازى طاب ثراه، و فى مذهبه هنا و فيما فيه طولٌ لا يلبق بالمختصرات فليطلب من مطولات المتأخرين. (قوله: إن كان إذعاناً) (أى إعتقاداً) فدخل اليقين و الظنَّ و التقليد و الجهل المركب (بالنسبة) التامة (الخبرية) و هى: التى ترتبط المحكوم به بالمحكوم عليه (الثبوتية) مثاله: (كالأذعان) و الاعتقاد (بأن زيدا قائم أو السلبية) مثاله: (كالاعتقاد) و الأذعان (بأنه ليس بقائم). «تبصرة» إعلم: ان الحكماء اتفقوا على ان التصديق بسيط و قالوا: التصديق هو: نفس الأذعان و الحكم دون المجموع المركب منه و من تصور الطرفين و النسبة بينهما خلافاً للأمام الرازى قدس سره و من تبعه و لكن اختلفوا فى أجزاء القضية: فذهب القدماء منهم إلى أنها ثلاثة: المحكوم عليه و المحكوم به و النسبة و المتأخرون إلى أنها أربعة: هذه الثلاثة و وقوع النسبة أولاً و وقوعها و استدلال الحكماء على بساطة التصديق بطريق الخلف بقولهم: لو كان التصديق مركباً كما هو عند الأمام لكان التصور قسماً منه، و الحال انه قسم له و القسمان لا يجتمعان و أيضاً قالوا: إنا لا نسلم ان التصديق هو العلم بالقضية بل هو العلم بجزء منه و هو: الحكم أفاده بعض المشاهير. و اذا كان الأمر كما ذكرنا، (فقد اختار المصنف) طاب ثراه (مذهب الحكماء) على مذهب الإمام و قال ببساطة التصديق (حيث جعل التصديق نفس الأذعان و الحكم) عطف تفسير و لم



يقول: العلم إن كان مركباً من تصوّر المحكوم عليه وبه والنسبة والحكم فتصديق و هذا معنى قوله: (دون المجموع المركب منه) أى من الأذعان والحكم (و من تصوّر الطرفين) والنسبة، هذا من قبيل: سراييل تقيكم الحرّ أى والبرد ولم يتوجّه إليه المحشّى لأنه لم يكن مقصوده تحقيق مذهب الأمام بل بيان الافتراق بينه وبين مذهب الحكماء قاله بعض الأعلام، (كما زعمه) أى كون التصديق هو المجموع المذكور (الأمام) فخرالدين محمد بن عمر بن الحسن الطبريّ (الرازي) قدس سرّه. الزعم يستعمل فيما هو خلاف للواقع ولذا قالوا: الزعم مطيّة للكذب والمحشّى كالمصنّف إختار مذهب الحكماء ولذا عبّر عن مذهب الأمام بالزعم فتأمل. (وأختار) أى المصنّف (مذهب القدماء) من الحكماء، القائلين بالتثليث على مذهب المتأخرين منهم القائلين بالتربيع (أيضاً) أى كما إختار مذهبهم على مذهب الأمام (حيث جعل متعلّق الأذعان والحكم) بصيغة إسم المفعول: أى ما يتعلّق به الأذعان والحكم والمتعلّق بالكسر هو: الأذعان والحكم ويجوز العكس لأن قول المصنّف: للنسبة متعلّق بإذعاناً (الذى هو) صفة للمتعلّق (الجزء الأخير) والثالث (للقضية) لأنّ تحقّقه بعد تحقّق الطرفين (هو النسبة الخبرية) الضمير للمتعلّق والنسبة: مفعول ثانٍ لجعل (الثبوتية أو السالبة) أى جعله نفس النسبة (لأوقوع النسبة الثبوتية التقييدية) وإنّما قيّد بالآخر لأنّ القضية الموجبة مقيدة بوجود الموضوع بخلاف السالبة فإنّها قد تنفى بانتفاء الموضوع مثل: لأشياء من شريك البارئ بوجود، (أولاً وقوعها) حيث لم يقل: العلم إن كان إذعاناً بوقوع النسبة، أولاً وقوعها فتصديق. ولما كانت هيئتنا مظنة أن يقال: كلام المصنّف لا يدلّ على التثليث لجواز حذف المضاف كما هو ظاهر والمعطوف كما فى قوله تعالى: وجعل لكم سراييل تقيكم الحرّ أى والبرد وقوله تعالى: فذكر إن نفست الذكري، أى وإن لم تنفع فيكون تقدير الكلام: إن كان إذعاناً بوقوع النسبة أو لأوقوعها، وهذا يدلّ على التربيع، أشار المحشّى إلى ردّه بقوله: (و سيشير المصنّف) عطر الله ضريحه (إلى تثليث أجزاء القضية فى مباحث القضايا) عند قوله: ويسمّى المحكوم عليه موضوعاً، والمحكوم

وَالْإِفْتَصُورُ، وَيَقْتَسِمَانِ بِالضَّرُورَةِ، الْضَّرُورَةُ وَالْإِكْتِسَابُ

قوله: (و الافتصور) سواء كان ادراكاً لامر واحد كتصور زيد، او لامور متعددة بدون نسبة كتصور زيد وعمرو وبكر، او مع نسبة غير تامة اى التي لا يصح السكوت عليها كتصور غلام زيد، او تامة انشائية كتصور اضرب، او خبرية مدركة بادراك غير اذعاني كما في صور التخيل والشك والوهم.

قوله: (و يقتسمان) الاقتسام بمعنى القسمة على ما في الاساس اى يقسم التصور والتصديق كلاهما من وصفى الضرورة اى الحصول بلا نظر والاكتساب اى الحصول بالنظر فيأخذ التصور قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً وقسماً من الاكتساب فيصير كسبياً وكذا الحال في التصديق.

به محمولاً، والدال على النسبة رابطة حيث لم يقل: والدال على وقوع النسبة أو لا وقوعها رابطة. ونقول: الأصل عدم الحذف، على أنه لا يجوز الحذف إلا مع القرينة. (قوله: وإلا فتصور) (سواء) في كونه تصوراً (كان) أى العلم (إدراكاً) أى تصوراً (لأمر واحد كتصور زيد، أو لأمر متعده) الجمع منطقي (بدون نسبة كتصور زيد وعمرو وبكر، أو) لأمر متعده (مع نسبة غير تامة) فسرها بقوله: (أى) النسبة (التي لا يصح السكوت) أى سكوت المتكلم (عليها) لأنها لا تفيد مخاطب فائدة تامة (كتصور غلام زيد) فإن بين الجزئين نسبة ناقصة تحتاج فى صحة السكوت عليها إلى ضم ضمنية مثل قائم، (أو) مع نسبة (تامة انشائية كتصور اضرب) أو لا تضرب أوليت شباهاً يرجع، (أو) مع نسبة تامة (خبرية مدركة يدراك غير اذعاني) كما فى صور التخيل والشك والوهم: التخيل: تصور نسبة تامة خبرية لأنذعن بها النفس ولكن تتأثر منها ترغيباً وترهيباً نحو: الخمر ياقوتية سيالة، والعسل مرة مهوعة، والشك: تصور نسبة تامة خبرية المردد فيها العقل بحيث لا يكون وقوعها، أو لا وقوعها راجحاً بأن يكون الطرفان متساويين، والوهم: تصور الطرف المرجوح. (قوله: و يقتسمان) إشارة إلى مقدمة ثانية من مقدمات إحتياج أوساط الناس إلى المنطق و

فالمذكور في هذه العبارة صريحاً هو إنقسام الضرورة و الاكتساب و يعلم أشار الى الأولى بقوله: العلم إن كان الخ. (الإنقسام بمعنى القسمة) بناءً (على ما) ذكره الفاضل الزمخشري (في) كتاب (الأساس) هو: أساس اللغة، والغرض من هذا الكلام كما قال بعض الأعلام: دفع ما يتوهم في هذا المقام وهو: أنَّ الأصل في باب الأفعال أن يكون لازماً فلم يستعمل المصنّف رحمه الله تعالى قوله يقتسمان متعدياً كما يدلّ عليه نصب قوله: الضرورة و الاكتساب مع أنّه من باب الأفعال؟ و تقرير الدّفع: أنّ يقتسمان و ان كان من باب الأفعال والأصل فيه اللزوم إلاّ أنّ الإنقسام فسر في كتاب أساس اللغة بمعنى القسمة و هي متعدية إذ لا يصح أن يتصل بفعلها هاء غير مصدرية. (أى يقسم التّصوّر والتّصديق) إشارة إلى أنّ الألف في قوله: و يقتسمان فاعل (كلاً) مفعول ليقسم أى كلّ واحد (من وصفى الضرورة أى الحصول بالانظر) أى بالترتيب المعلومات (والاكتساب أى الحصول بالنظر) و ترتيب المعلومات، فالقاسم هو التّصوّر و التّصديق، و المقسوم هو: الضرورة و الاكتساب و اذا كان الأمر كما ذكر (فيأخذ التّصوّر قسماً من الضرورة فيصير تصوّراً (ضرورياً) كنصوّر الحرارة و البرودة (و) يأخذ (قسماً من الاكتساب فيصير تصوّراً (كسبياً) و نظرياً كتصوّر حقيقة الملك (و كذا) أى كالتّصوّر (الحال في التّصديق) فيأخذ قسماً من الضرورة فيصير تصديقاً ضرورياً كالتّصديق بأنّ الشمس مشرقة و النّار محرقة، و يأخذ قسماً من الاكتساب فيصير تصديقاً كسبياً و نظرياً كالتّصديق بأنّ العالم حادث و إذا كان معنى كلام المصنّف ما ذكر (فالمذكور) أى فما ذكره المصنّف رحمه الله (في هذه العبارة) و هي قوله: يقتسمان الخ (صريحاً) أى لأكنائية و ضمناً (هو: إنقسام الضرورة و الاكتساب) إلى التّصوّر و التّصديق أى كونهما مقسومين و كون التّصوّر و التّصديق قاسمين، و لما كان أصل مراد المصنّف من عبارته عكس ذلك، أشار إليه المحسّنى بقوله: (و يُعلم إنقسام كلّ) واحد (من التّصوّر و التّصديق الى الضرورى و الاكسابى) أى كونهما مقسومين و كون الضرورة و الاكتساب قاسمين (ضمناً و كنايةً) فتأخذ الضرورة قسماً من التّصوّر

بِالنَّظَرِ، وَهُوَ: مُلَاحَظَةُ الْمَعْقُولِ،

إنقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري والاكسابي ضمناً وكناية وهي ابلغ واحسن من التصريح.

قوله: (بالضرورة) اشارة الى ان هذه القسمة بديهية لا يحتاج الى تجشّم الاستدلال كما ارتكبه القوم.

و ذلك لاننا اذا رجعنا الى وجداننا وجدنا ان من التصورات ما هو حاصل لنا بلانظر كتصور الحرارة والبرودة ومنها ما هو حاصل لنا بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك والجن.

فتصير ضرورة تصوّريّة وقسماً من التّصديق فتصير ضرورة تصديقيّة، يأخذ الأكتساب قسماً من التّصوّر فيصير إكتساباً تصوّريّاً، وقسماً من التّصديق فيصير إكتساباً تصديقيّاً (وهي) أى الكناية (أبلغ وأحسن من التصريح) لأنّها كدعوى الشّيء بيّنة وبرهان. والتّصريح بأن يقول: ويقتسمان بالضرورة التّصوّر والتّصديق وبالجملة: ذكر المصنّف رحمه الله الملزوم وهو: إنقسام الضرورة والأكتساب إلى التّصوّر والتّصديق وأراد في الأصل اللّازم وهو: إنقسام التّصوّر والتّصديق إلى الضرورة والأكتساب وجود الملزوم مستلزم لوجود اللّازم فكأنّه قال: التّصوّر والتّصديق ينقسمان إلى الضرورة والأكتساب لأنّ الضرورة والأكتساب ينقسمان إليهما. (قوله: بالضرورة) أى بالبداية (إشارة إلى أنّ هذه القسمة بديهية) كتقسيم الإنسان إلى الرّجل والمرثة (لأحتياج) في إثباتها (إلى تجشّم الاستدلال) أى مشقته (كما ارتكبه) أى تجشّم الاستدلال (القوم) يريد ما تن المطالع و شارحه، طوّلا في الاستدلال بحيث يكسل الذّهن منه وخلاصته: لو كان كلّ منهما بديهيّاً لما جهلنا بشي أو نظريّاً لدار أو لتسلسل، فتعيّن أن يكون بعضه نظريّاً وبعضه بديهيّاً (وذلك) أى عدم الاحتياج إلى تجشّم الاستدلال ثابت (لأنّا إذا رجعنا إلى وجداننا) وقوّتنا الباطنة (وجدنا أنّ من التّصوّرات ما هو حاصل لنا بلانظر) وفكر مثاله: (كتصوّر الحرارة والبرودة و

لِتَحْصِيلِ الْمَجْهُولِ، وَقَدْ يَقَعُ فِيهِ الْخَطَأُ،

وكذا من التصديقات ما يحصل لنا بالنظر كالتصديق بأن الشمس مشرقة و النار محرقة، ومنها ما يحصل لنا بالنظر كالتصديق بأن العالم حادث و الصانع موجود.

قوله: (و هو ملاحظة المعقول) أى النظر توجه النفس نحو الامر المعقول أى المعلوم لتحصيل امر غير معلوم و في العدول عن لفظ المعلوم الى المعقول فوائد: منها التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف. و منها التنبيه على ان الفكر انما يجرى في المعقولات أى الامور الكلية الحاصلة في العقل دون الامور الجزئية فان الجزئى لا يكون كاسباً و لا مكتسباً. و منها رعاية السجع.

منها ما هو حاصل لنا بالنظر و الفكر كتصور حقيقة الملك و الجنّ الملك: جسم نورانيّ علويّ يتشكّل بأشكال مختلفة سوى الكلب و الخنزير، و الجنّ: جسم نارىّ سفلىّ يتشكّل بأشكال مختلفة حتّى الكلب و الخنزير (وكذا) إذا رجعنا إلى وجداننا وجدنا أنّ (من التصديقات ما يحصل لنا) فيه تفنّن (بالنظر كالتصديق بأنّ الشمس مشرقة و النّار محرقة و منها ما يحصل لنا بالنظر كالتصديق بأنّ العالم حادث) فيحتاج إلى ترتيب مقدّمتين معلومتين و هما: العالم متغيّر، و كلّ متغيّر حادث (و الصّانع موجود) فنقول: العالم يحتاج فى إيجاده إلى علّة موجودة، و كلّ ما يحتاج فى ايجاده إلى علّة موجودة، يحتاج فى إبقائه إلى صانع موجود، فالصّانع موجود. (قوله: و هو ملاحظة المعقول) (أى النظر) عبارة عن (توجّه النفس نحو الأمر المعقول أى المعلوم) سواء كان المعلوم واحداً، أو أكثر تصوّريّاً، أو تصديقيّاً يقينياً، أو ظنيّاً (لتحصيل أمر غير معلوم) أى لتحصيل المجهول كذلك. قال بعض الأعلام: و أنّما اعتُبر فى التّعريف الأمر دون الأمور كما هو المشهور ليشمّل التّعريف بالفصل وحده، أو بالخاصّة وحدها، مثلاً تتوجّه النفس، نحو الحيوان النّاطق أو

قوله: (قانون) هو لفظ يوناني أو لفظ سرياني موضوع في الاصل لمسطر

الناطق وحده، أو الضاحك وحده لتحصيل الإنسان، وكذا تتوجه نحو العالم متغير، وكل متغير حادث، لتحصيل العالم حادث. (و في العدول) أى عدول المصنّف قدس سره (عن لفظ المعلوم إلى) لفظ (المعقول) مع أنّ الحقّ مقابلة المجهول بالمعلوم كمقابلة النار بالجنة والظلمة بالنور والحرور بالظّل وهكذا (فوائد) وهى ثلاث: الفائدة الأولى ما ذكرها بقوله: (منها التّحرّز) أى إجتنب المصنّف (عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف) قال بعض الأفاضل: وذلك لأنّ العلم يطلق تارة على الصّورة الحاصلة من الشئ عند العقل، وتارة على حصول صورة الشئ في العقل، وتارة على التصديق، وتارة على اليقين، وتارة على ما يتناول التّصورات مطلقاً فيكون لفظاً مشتركاً والمعلوم كذلك لأنّه مشتقّ من العلم فلا يجوز إستعماله في التعريف لأحتمال أن يكون المراد به: خلاف المعنى المقصود فيكون ملاحظة المعقول أولى إهد و ذكر الثّانية بقوله: (و منها التّنبية) أى تنبيه المصنّف المتعلّم (على أنّ الفكر إنّما يجرى) أى لا يجرى إلّا (في المعقولات أى الأمور الكلّية الحاصلة في العقل) قد قلنا: إنّ ما يحصل عند العقل كلى و جزئى وما يحصل فيه كلى (دون الأمور الجزئية) أى لا يجرى الفكر فيها (فإنّ الجزئى لا يكون كاسباً) لشيء أى لا يقع معرّفاً بالكسر لأنّه إمّا حدّ أو رسم و على الصّورتين، إمّا تامّ أو ناقصّ و على التقديرين، يكون أحد جزئيه جنساً والأخر فصلاً أو عرضاً، ومعلوم أنّ كلاّ منها من الكلّيات (و لا مكتسباً) بشئ، أى ولا يقع معرّفاً لأنّه نتيجة للمعرّف وهو لا يكون إلّا كلياً وكذلك النتيجة وههنا وجهان آخران: أحدهما: المباينة والآخر: عدم ثبات الجزئى على نهج واحد فالحكم عليه، أو به مستلزم للكذب، و ذكر الثّالثة بقوله: (و منها رعاية السّجع) أى سجع الكلام، فأنّه من الثّر بمنزلة القافية من الشّعرفلو استعمل المعلوم لما وافقت الميم اللّام.

(قوله: قانون) فى المتن مؤخّر عن قوله: وقد يقع فيه الخطأ، و يوجّه بأنّه غفلة من المحسّى أو أراد أن يوصل قول المصنّف: وقد يقع فيه الخطأ إلى حاشية قوله: و

الكتابة و في الاصطلاح: قضية كلية تعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول النُّحاة: كل فاعل مرفوع فانه حكم كلي يعلم منه احكام جزئيات الفاعل. قوله: (و قد يقع فيه الخطأ) بدليل ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة كحدوث العالم و قد ينتهي الى نقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطأ حيثئذ لا محالة و الا لزم اجتماع النقيضين فلا بد من قاعدة كلية لوروعيت لم يقع الخطأ في الفكر و هو المنطق. فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق في العصمة عن الخطأ في الفكر بثلاث مقدمات: المقدمة الاولى: ان العلم اما تصور، و اما تصديق. المقدمة الثانية: ان كلا منهما اما ان يحصل بلا نظر، او يحصل بالنظر. المقدمة الثالثة: ان النظر قد يقع فيه الخطأ.

موضوعه (هو) أى القانون (لفظ يوناني، أو لفظ سرياني) أو عبري أو رومى على خلاف فيه و الأول أقرب إلى الصُّحَّة، و شارح المطالع يقول بالثانى (موضوع فى الأصل لمسطر الكتابة) بالفارسيَّة: خطّ كش (و فى الاصطلاح) أى اصطلاح أرباب الفنون: (قضيةٌ كليَّة) أى قاعدة كلية لأشتمالها على لفظ الكلّ، (تعرف منها أحكام جزئيات موضوعها) المراد بالأحكام: المحمولات، و جمعها بأعتبار الجزئيات و إلا فالحكم المخصوص بقضية كلية واحد. مثالها: (كقول النُّحاة: كلّ فاعل مرفوعٌ فأنه) أى قولهم ذلك (حكمٌ كليّ) أى قضيةٌ كليَّة، فهو إطلاق لاسم الجزء على الكلّ لأنّ القضية الكلية كلّ والحكم جزء منه (يعلم منه أحكام جزئيات الفاعل) أى يعلم منه الرُّفع الذى هو حكمٌ لجزئيات الفاعل أعنى: زيداً و عمرواً و غيرهما و قول الفقهاء: كلّ مكلف يجب أن يصلّى فأنه قضية كلية يعلم منها حكم جزئيات المكلف و هو: وجوب الصَّلوة. (قوله: و قد يقع فيه الخطأ) إشارة إلى مقدّمة ثالثة من مقدّمات الاحتياج (بدليل أنّ الفكر قد ينتهى) بالاستدلال المنطقى (إلى نتيجة كحدوث العالم) و هو فكر أهل الكلام و الاعتقاد فيقال: العالم متغيّر، و كلّ متغيّر حادث، فالعالم حادثٌ (و قد ينتهى إلى نقيضها) أى النّتيجة (كقدم العالم) و هذا فكر الحكماء فيقال: العالم مستغن عن المؤثّر، و كلّ ما هو مستغن عن المؤثّر فهو قديمٌ

فهذه المقدمات الثلاث تفيد احتياج الناس في التحرُّز عن الخطأ في الفكر الى قانون و ذلك هو المنطق و علم من هذا تعريف المنطق ايضاً بانه قانون تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

فالعالم قديم (فأحد الفكرين) و هو: فكر الحكماء (خطأ حينئذ لأمحالة) أى قطعاً (وإلا) يكن احد هما خطأ: بأن كانا صحيحين، (لزم إجتماع النقيضين) و هما: الحدوث و القدم فى شىء واحد و هو: العالم و معلوم أنه لا يكونان خطأين وإلّا لزم إرتفاع النقيضين، (فلا بد من) وجود (قاعدة كلية لوروعيت) بأستحضارها فى الذهن، (لم يقع الخطأ فى الفكر و هو) أى القاعدة الكلية (المنطق). و تذكير الضمير مع رجوعه إلى المؤنث بأعتبار الخبر، لأنه إذا دار الأمر بين المرجع و الخبر فمراعاة الخبر أولى من المرجع. و القاعدة الكلية هنا: إشتراط ضرورة الصغرى و هى لا تكون ضرورة فى دليل الحكماء فالأشكال إنما هو فيها فتعين الحدوث لأن دليل أهل الكلام مركب من الشكل الأول و إنتاجه بديهى و الصغرى ضرورة لأشكال فيها. (فقد ثبت إحتياج) أوساط (الناس إلى) علم (المنطق فى العصمة عن الخطأ فى الفكر بثلاث مقدمات) على طريق القياس المقسّم المفصول النتائج كما فى البرهان للفاضل الكلنوى، و اما ما ذكره الفاضل العلامة الكردي فى شرح التهذيب: فهو على طريق القياس المقسّم الموصول النتائج، أفاده بعض مشايخنا مدّ ظله. (المقدمة الأولى: أن العلم إما تصوّر، و اما تصديق. المقدمة الثانية: أن كلا منهما إما أن يحصل بلا نظر، أو يحصل بالنظر. المقدمة الثالثة: أن النظر قديقع فيه الخطأ). و ههنا مقدمة رابعة لم يتعرض إليها المصنّف لبدايتها و هى: أن كلّ ما يقع فيه الخطأ يحتاج إلى قانون يعصم عنه و هو المنطق، (فهذه المقدمات الثلاث تفيد إحتياج) أوساط (الناس فى التحرُّز) أى فى إجتناهم (عن الخطأ فى الفكر الى قانون و ذلك) القانون (هو) علم (المنطق) لأغير. و إنما قيّدنا الناس بالأوساط لأن الخواص و هم: ذوو الأنفس القدسيّة لا يحتاجون إليه و الأغبياء ليسوا من أهل النظر فلا يستفيدون منه. (و علم من هذا) أى من بيان الحاجة (تعريف المنطق أيضاً) أى كما

فَأَحْتِيجُ إِلَى قَانُونٍ تَعَصِمُ مُرَاعَاتُهَا عَنْهُ، وَهُوَ: الْمَنْطِقُ، وَ
مَوْضُوعُهُ: الْمَعْلُومُ

فهيهنا علم امر ان من الامور الثلاثة التي وضعت المقدمة لبيانها، وبقى الكلام في الامر الثالث و هو: تحقيق ان موضوع المنطق ماذا؟ فاشار اليه بقوله (و موضوعه) الى آخره.

قوله: (و موضوعه) موضوع العلم: ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية فائدته (بأنه قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر فا إلى هيهنا علم أمران من الأمور الثلاثة التي وضعت المقدمة لبيانها، وبقى الكلام في الأمر الثالث و هو: تحقيق أن موضوع المنطق ماذا؟ فأشار اليه بقوله: و موضوعه إلخ.) (قوله: و موضوعه)

{موضوع المنطق}

إِعلم: أَنَّ (موضوع العلم) أى موضوع كل علم: (ما يبحث فيه) أى فى ذلك العلم (عن عوارضه) الضمير راجعٌ إلى الموصول (الذاتية) المراد بالبحث: حمل الأعراض الذاتية على الموضوع كقولهم: الكلّى إمّا جنسٌ أو فصلٌ أو نوعٌ، والمُعَرَّفُ إمّا حدٌّ أو رسمٌ، والقضية إمّا حمليةٌ أو شرطيةٌ، والقياس إمّا إقترانيٌّ أو إستثنائيٌّ فموضوع علم المنطق: المُعَرَّفُ والحجّةُ لأنّه يبحث فيه عن عوارضهما الذاتية. و موضوع علم الطب: بدن الإنسان لأنّه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية من جهة الصّحة والسّقم، و موضوع علم الفقه: أفعال المكلفين فأنّه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من الحَلِّ والحرمة والصّحة والفساد كذا ذكره بعض الأعلام. «شافية» إعلم: انّ الأعراض على سبعة أقسام: ثلاثة منها ذاتيةٌ وثلاثة منها غريبةٌ وقسم منها مختلفٌ فيه، فهو عند المتأخّرين من الذاتية وعند المتقدمين من الغريبة، و هو: ما يعرض الشّى لجزئه الأعمّ كالأكّلِ العارض على الإنسان بواسطة كونه حيواناً و الأعراض الغريبة: ما تعرض الشّى إمّا بواسطة أمر خارج أعمّ كالتّحيز العارض على الأبيض بواسطة كونه إنساناً، أو بواسطة أمر خارج مباين كالحرارة العارضة على الماء

التَّصَوُّرِيُّ وَالتَّصَدِّيقِيُّ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُوصِلُ إِلَى مَطْلُوبِ
تَصَوُّرِيٍّ فَيُسَمَّى مُعَرِّفًا، أَوْ مَطْلُوبِ تَصَدِّيقِيٍّ فَيُسَمَّى حُجَّةً.

والعرض الذاتى: ما يعرض الشيء اما اولاً وبالذات كالتعجب اللاحق للانسان
من حيث انه انسان واما بواسطة امر مساو لذلك الشيء كالضحك الذى يعرض
حقيقة للتعجب ثم ينسب عروضه الى الانسان بالعرض والمجاز فافهم.
قوله: (المعلوم التصورى) اعلم: ان موضوع المنطق: هو المعرفة والحجة.

بواسطة الثَّارِ وَأَمَّا الْأَعْرَاضُ الدَّائِيَّةُ فَهِيَ مَا ذَكَرَهَا الْمُحَسِّى بِقَوْلِهِ: (وَالْعَرْضُ الدَّائِيُّ:
مَا يَعْضُ الشَّيْءَ إِمَّا أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ) أَيْ لِأَثَانِيًّا وَبِالْوَاسِطَةِ مِثَالُهُ: (كَالتَّعَجُّبِ اللَّاحِقِ
لِلْأَنْسَانِ) أَيْ الْعَارِضُ الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ حَمْلُ الْأَشْتِقَاقِ (مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ) أَيْ الْأَنْسَانُ
(إِنْسَانٌ) نَحْوُ: الْأَنْسَانُ مُتَعَجِّبٌ، (وَإِمَّا) ثَانِيًّا وَ (بِوَسْطِ أَمْرٍ) خَارِجٍ (مَسَاوٍ لِدَلَالَةِ
الشَّيْءِ) أَيْ لِلْمَعْرُوضِ مِثَالُهُ: (كَالضَّحْكِ) بِالْقُوَّةِ (الَّذِى يَعْضُ حَقِيقَةً) أَيْ أَوَّلًا وَ
بِالذَّاتِ (لِلتَّعَجُّبِ) أَيْ لِأَجْلِ التَّعَجُّبِ وَبِوَسْطَتِهِ نَحْوُ: الْمُتَعَجِّبُ ضَاَحِكٌ (ثُمَّ يُنْسَبُ
عَرُوضُهُ) أَيْ الضَّحْكُ (إِلَى الْأَنْسَانِ) نَحْوُ: الْأَنْسَانُ ضَاَحِكٌ (بِالْعَرْضِ) أَيْ ثَانِيًّا وَ
بِالْوَاسِطَةِ (وَالْمَجَازِ) لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ: الْمَجَازُ اللَّغَوِيُّ وَهُوَ: اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا
وُضِعَ لَهُ فِي إِصْطِلَاحِ بِهِ التَّخَاطُبِ، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ: الْمَجَازُ الْعَقْلِيُّ الْمُسَمَّى بِالْمَجَازِ فِي
الْأَسْنَادِ وَهُوَ: إِسْنَادُ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ. أَوْ بِوَسْطَةِ أَمْرٍ دَاخِلٍ مَسَاوِلَهُ كَأَدْرَاكِ
الْكَلِمَاتِ الْعَارِضِ عَلَى الْأَنْسَانِ بِوَسْطَةِ كَوْنِهِ نَاطِقًا نَحْوُ: الْأَنْسَانُ مَدْرِكُ الْكَلِمَاتِ
(فَأَفْهَمَ) لَعَلَّهُ إِشَارَةً إِلَى مَا أَهْمَلْ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ، أَوْ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَجَازِ: الْعَقْلِيُّ
لِالْأَلْفَاوِيِّ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا: أَوْ إِلَى فَهْمِ الْمَطَالِبِ فَافْهَمْهَا، أَوْ إِلَى دَفْعِ إِشْكَالٍ وَهُوَ: أَنَّ
الْعَارِضَ فِي عِلْمِ الْمُنْطِقِ هُوَ الْخَارِجُ الْمَحْمُولُ عَلَى الذَّاتِ بِوَاحِدٍ مِنْ أَقْسَامِ الْعَرْضِ
الذَّاتِيِّ، وَ الْحَالُ أَنَّ الضَّحْكَ وَ التَّعَجُّبَ لَا يَحْمِلَانِ عَلَى الْأَنْسَانِ فَلَا يَقَالُ: الْأَنْسَانُ
تَعَجَّبَ وَ الْأَنْسَانُ ضَحَكَ فَاطْلَاقَهُمَا عَلَى الْأَنْسَانِ مُسَامَحَةً وَ حَاصِلُ الدَّفْعِ:

اما المعرف فهو: عبارة عن المعلوم التصوري و لكن لا مطلقاً بل من حيث انه يوصل الى المجهول التصوري كالحیوان الناطق الموصل الى تصور الانسان و اما المعلوم التصوري الذي لا يوصل الى المجهول التصوري فلا يسمى معرفاً و المنطقی لا يبحث عنه كالأمر الجزئية المعلومة نحو: زيد و عمرو.

و اما الحجة فهي: عبارة عن المعلوم التصديقي لكن لا مطلقاً أيضاً بل من حيث انه يوصل الى المجهول التصديقي كقولنا: العالم متغير، و كل متغير حادث الموصل الى التصديق بقولنا العالم حادث، و اما ما لا يوصل كقولنا: النار حارة مثلاً فليس بحجة و المنطقی لا ينظر فيه بل المنطقی يبحث عن المعرفة و الحجة من حيث انها كيفى ينبغي ان يترتباً حتى يوصل (يوصلاً) الى المجهول. قوله: (معرفاً) لانه يعرف و يبين حال المجهول التصوري.

قوله: (حجة) لانها تصير سبباً للغلبة على الخصم و الحجة في اللغة: الغلبة فهذا من قبيل: تسمية السبب باسم المسبب.

أنهم كثيراً ما يذكرون المشتق منه و يريدون به: المشتق، أو إلى دفع إشكال آخر هو: ان قولكم: يعرض التعجب على الإنسان أولاً و بالذات غير صحيح، لأنه عبارة عن حالة الأفعال و التأثير العارض على الإنسان بواسطة إدراك أمور غريبة، و حاصل الدفع: ان التعجب يطلق على معنيين: أحدهما: ما ذكر، و الآخر: نفس الإدراك للأمور الغريبة، أفاده جمع من الأعلام. (قوله: المعلوم التصوري) (إعلم) أيها المتعلم: (ان موضوع علم (المنطق: هو المعرفة و الحجة) لأغير، لأن أهل الميزان إنما يبحثون عن عوارضها الذاتية، و قد قلنا: ان موضوع كل علم: ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية. (أما المعرفة) و يقال له: القول الشارح (فهو: عبارة عن المعلوم التصوري و لكن لا مطلقاً) عن قيد الوصول إلى مجهول تصوري و عدمه، (بل) إنما يسمى معرفاً و قولاً شارحاً (من حيث إنه) أي المعلوم التصوري (يوصل) الشخص (إلى المجهول التصوري) أعنى: المعرفة بالفتح، بأن يكون من الأمور الكلية مثاله: (كالحیوان الناطق الموصل الى تصور الإنسان) و كاللفظ الموضوع لمعنى مفرد

.....

الموصل إلى: الكلمة (و أما المعلوم التَّصَوُّرِيُّ الَّذِي لَا يُوصَلُ) الشَّخْصُ (إلى المجهول التَّصَوُّرِيُّ فَلَا يَسْمَى مَعْرِفًا) وَقَوْلًا شَارِحًا (و) الْعَالَمُ (الْمُنْطَقِيُّ لَا يَبْحَثُ عَنْهُ) رَأْسًا مِثَالَهُ: (كَالْأُمُورِ الْجَزْئِيَّةِ الْمَعْلُومَةِ نَحْوُ: زَيْدٌ وَ عَمْرُو) فَالْجَزْئِيُّ لَا يَبْقَعُ مَعْرِفًا كَمَا مَرَّ (و أَمَّا الْحِجَّةُ) وَيَقَالُ لَهَا: الدَّلِيلُ (فَهِيَ: عِبَارَةٌ عَنِ الْمَعْلُومِ التَّصْدِيقِيِّ لَكِنْ لَا مُطْلَقًا أَيْضًا) أَيْ كَالْمَعْلُومِ التَّصَوُّرِيِّ، (بَلْ) إِنَّمَا يُسَمَّى حِجَّةً وَ دَلِيلًا (مَنْ حَيْثُ إِنَّهُ) أَيْ الْمَعْلُومَ التَّصْدِيقِيَّ (يُوصَلُ إِلَى الْمَجْهُولِ التَّصْدِيقِيِّ) مِثَالُهُ (كَقَوْلِنَا: الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ وَ كُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ الْمَوْصِلُ إِلَى التَّصْدِيقِ بِقَوْلِنَا: الْعَالَمُ حَادِثٌ وَ أَمَّا) أَيْ الْمَعْلُومُ التَّصْدِيقِيُّ الَّذِي (لَا يُوصَلُ) إِلَى الْمَجْهُولِ التَّصْدِيقِيِّ مِثَالُهُ (كَقَوْلِنَا: النَّارُ حَارَّةٌ مِثْلًا) أَيْ وَ الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ وَ الْمَاءُ رَطْبٌ وَ غَيْرُهُمَا مِمَّا هُوَ بِدِيهِيٍّ (فَلَيْسَ بِحِجَّةٍ) وَ دَلِيلٍ، جَزَاءً أَمَّا (و الْمُنْطَقِيُّ لَا يَنْظُرُ فِيهِ) أَيْ لَا يَبْحَثُ عَنْهُ رَأْسًا، (بَلْ الْمُنْطَقِيُّ يَبْحَثُ عَنِ الْمَعْرِفِ وَ الْحِجَّةُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا كَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَرْتَّبَا) التَّرْتِيبُ كَمَا مَرَّ: وَضَعَ كُلَّ شَيْءٍ فِي مَرْتَبَتِهِ (حَتَّى يُوصَلَ إِلَى الْمَجْهُولِ) التَّصَوُّرِيُّ وَ التَّصْدِيقِيُّ، مِثْلًا إِذَا أُرِدَتْ التَّعْرِيفُ بِالْحَدِّ النَّامِ تَأْتِي بِالْجِنْسِ وَ الْفَصْلِ الْقَرِيبِينَ وَ تَقْدَمُ الْجِنْسُ عَلَى الْفَصْلِ كَمَا هُوَ حَقُّهُ، وَ إِذَا أُرِدَتْ الْأَسْتِدْلَالُ بِالشَّكْلِ الْأَوَّلِ تَجْعَلُ الْحَدَّ الْأَوْسَطَ مَحْمُولًا فِي الصُّغْرَى وَ مَوْضُوعًا فِي الْكُبْرَى وَ تَقْدَمُ الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى وَ تَرَاعَى إِجْبَابُ الصُّغْرَى وَ كَلِيَّةُ الْكُبْرَى وَ هَكَذَا. (قَوْلُهُ: مَعْرِفًا) سَمَّى الْمَعْلُومَ التَّصَوُّرِيَّ الْمَوْصِلَ إِلَى الْمَجْهُولِ التَّصَوُّرِيِّ مَعْرِفًا (لَآتَنَّهُ) أَيْ الْمَعْلُومَ التَّصَوُّرِيَّ الْمَوْصِلَ (يَعْرِفُ وَ يَبَيِّنُ حَالَ الْمَجْهُولِ التَّصَوُّرِيِّ) تَسْمِيَةُ الدَّالِّ وَ هُوَ: الْفَلْظُ بِأَسْمِ مَدْلُولِهِ وَ هُوَ: الْمَعْنَى مُجَازًا، لِأَنَّ مَا بِهِ التَّعْرِيفُ هُوَ: الْمَعْنَى لِأَلْفَظٍ. (قَوْلُهُ: حِجَّةٌ) سَمَّى الْمَعْلُومَ التَّصْدِيقِيَّ الْمَوْصِلَ إِلَى الْمَجْهُولِ التَّصْدِيقِيِّ حِجَّةً (لَآتَنَّهَُا) أَيْ الْحِجَّةُ (تَصِيرُ سَبَبًا لِلْغَلْبَةِ عَلَى الْخَصْمِ) سَمَّى الطَّرْفَ الْمُخَالَفَ خَصْمًا لِأَنَّهُ يَرِيدُ الْقَهْرَ عَلَى صَاحِبِهِ، (وَ الْحِجَّةُ فِي اللَّغَةِ) أَيْ لُغَةِ الْعَرَبِ: (الْغَلْبَةُ فَهَذَا مِنْ قَبِيلِ: تَسْمِيَةِ السَّبَبِ) وَ هُوَ: الْمَعْلُومُ التَّصْدِيقِيُّ (بِأَسْمِ الْمُسَبَّبِ) أَيْ بِأَسْمِ مُسَبَّبِهِ وَ هُوَ: الْغَلْبَةُ فِيهَا مُجَازٌ

(الْمَقْصِدُ الْأَوَّلُ فِي التَّصَوُّرَاتِ). دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ:

قوله: (دلالة اللفظ) قد علمت ان نظر المنطقي بالذات انما هو في المعرف و
الحجة و هما من قبيل المعاني لا الالفاظ، الا انه كما تعارف ذكر الحد و الغاية و
الموضوع في صدر كتب المنطق ليفيد بصيرة في الشروع، كذلك تعارف ايراد
مباحث الالفاظ بعد المقدمة ليعين على الافادة و الاستفادة.

و ذلك بان يبين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات اهل هذا
مرسل أيضاً. قال بعض الأعلام: سُمِّيَ مرسلاً لأنَّ الأرسال في اللغة: الإطلاق و هذا
المجاز مطلق من القيد الذي في الاستعارة و هو: إدعاء أنَّ المشبَّه من جنس المشبَّه
به إـهـ.

(المقصد الأول في التصورات) لما علم ضمناً من قوله: المعلوم التصوري و
التصديقي، أنَّ القسم الأول من كتابه مشتمل على مقصدين: مقصد في التصورات و
مقصد في التصديقات، لم يحتج إلى التصريح به، فصَحَّ تعريف المقصد الأول بلام
العهد الذكري لكونه معهوداً ضمناً.

{الدَّلَالَاتُ}

(قوله: دلالة اللفظ) (قد علمت) أيها المتعلِّم أنفاً من قوله: و موضوعه: المعلوم
التصوري و التصديقي، (انَّ نظر المنطقي بالذات) أي بالحقيقة و الاستقلال (أنما هو
في المعرف و الحجة) لأ غير (و) الحال أنَّ (هما من قبيل المعاني لا الالفاظ) لأنَّ ما
به التعريف و الغلبة إنما هو المعاني لأ الالفاظ (إلاَّ أنه) أي الشَّأن و الحال (كما
تعارف) و اشتهر بين المناطق (ذكر الحد) أي تعريف المنطق (و الغاية و الموضوع)
أي غايته و موضوعه (في صدر كتب المنطق، ليفيد) تعليل لقوله: تعارف (بصيرة في

العلم من المفرد والمركب والكلّي والجزئي والمتواطئ والمشكك وغيرها.
فالبحث عن الألفاظ من حيث الافادة والاستفادة و هما انما يكونان في
الألفاظ بالدلالة فلذا بدء بذكر الدلالة وهي: كون الشئ بحيث يلزم من العلم به
العلم بشئ آخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول.

والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كان بسبب
وضع الواضع وتعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته و
دلالة الدوال الاربع على مدلولاتها وان كان بسبب اقتضاء الطبع كحدوث الدال
عند عروض المدلول فطبيعية كدلالة (اح،اح) على وجع الصدر و دلالة سرعة
النفض على الحمى وان كان بسبب امر غير الوضع والطبع فعقلية كدلالة لفظ ديز
المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ وكدلالة الدخان على النار.

(الشروع) بالمقصود (كذلك تعارف) وأشتهر بينهم (إيراد مباحث الألفاظ) المراد
بالألفاظ: الألفاظ المستعملة في محاورات المناطقة كما سيشير اليه المحسّس، (بعد
المقدمة ليعين) أى ليصير الأيراد المذكور سبباً للعون (على الأفادة) هي: فعل
المعلّم (و الاستفادة) هي: فعل المتعلّم (و ذلك) أى إيراد مباحث الألفاظ بعد
المقدمة: (بأن يُبينَ معانى الألفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات أهل هذا
العلم) أى فى مكالمات أهل المنطق وبيّن الألفاظ المذكورة بقوله: (من المفرد) ليس
المراد به: ما يقابل المثنى والمجموع كما هو اصطلاح النحاة، (و المركّب) مقابل
للمفرد (و الكلّي والجزئيّ والمتواطئ والمشكك وغيرها) كالمشترك والمنقول
والحقيقة والمجاز والخبر والأنشاء، وسيأتى تعريف كل منها إنشاء الله تعالى.
(فالبحث) أى فبحث المنطقى (عن الألفاظ) إنّما هو (من حيث الأفادة و
الاستفادة) قال بعض المحقّقين: أى لا من حيث إنّها موجودة أو أصوات ولا من
حيث إنّها أعراض لأجواهر ولا من حيث إنّها واجبة أو ممكنة على ما قيل والأولى
بمراد المحسّس، أنّ البحث عنها إنّما هو من هذه الحيثيّة لأنّ حيث إنّها جزء من
أجزاء المنطق إهـ ثم لا يخفى أنّ المحسّس ذكر هذا الكلام مع العلم به

فاقسام الدلالة ستة، والمقصود بالبحث ههنا منها هي الدلالة اللفظية الوضعية
 اذ عليها مدار الافادة والاستفادة وهي تنقسم الى مطابقة وتضمن والتزام لان
 فيما سبق توطئة لقوله: (وهما) أى الافادة والاستفادة (إنما يكونان فى الألفاظ
 بالدلالة) أى دلالة الألفاظ على معانيها (فلذا بدء) أى المصنّف طاب ثراه (بذكر
 الدلالة) وقدمها على الألفاظ المصطلحة فقال: دلالة اللفظ إلخ. (وهي) أى الدلالة:
 (كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر) كدلالة لفظ زيد على ذاته فأنه
 يلزم من العلم بلفظه العلم بذاته وكدلالة الدخان على النار فأنه يلزم من العلم
 بالدخان، العلم بوجود النار (و) الشئ (الأول هو: الدالّ) لأغبر (و) الشئ (الثانى هو:
 المدلول) لأغبر، فلفظ زيد فى المثال الأول والدخان فى المثال الثانى إسمهما:
 الدالّ، وذاته والنار إسمهما: المدلول، ولما فرغ من تعريف الدلالة شرع فى بيان
 أقسامها بقوله: (والدالّ) على الشئ (إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلاّ يكن لفظاً) (ف)
 الدلالة (غير لفظية وكلّ) واحدة (منهما) أى من الدلالة اللفظية والدلالة الغير
 اللفظية (إن كان) إسمه ضمير راجع إلى قوله: كلّ (بسبب وضع الواضع وتعيينه) أى
 الواضع (الأول) أى الدالّ (بأزاء الثانى) أى المدلول (ف) الدلالة لفظية (وضعية) و
 غير لفظية وضعية مثال الأولى: (كدلالة لفظ زيد على ذاته) (و) مثال الثانية كـ (دلالة
 الذوّال الأربع) وهى الخطوط والعقود والنصب والأشارات، (على مدلولاتها وان
 كان) أى كلّ واحدة منهما (بسبب إقتضاء الطبع: كحدوث الدالّ عند عروض
 المدلول) (ف) الدلالة لفظية (طبيعية) وغير لفظية طبيعية، مثال الأولى: (كدلالة أح أح)
 بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة (على وجع الصدر) بفتح الواو والجيم (و) مثال
 الثانية: كـ (دلالة سرعة النبض) أى سرعة حركة العروق (على الحمى) و دلالة حمرة
 الوجه على الخجل و صفرة الوجه على الجبن، (وإن كان) أى كلّ واحدة منهما
 (بسبب أمر غير الوضع و الطبع) (ف) الدلالة لفظية (عقلية) وغير لفظية عقلية مثال
 الأولى: (كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ) (و) مثال
 الثانية: (كدلالة الدخان على) وجود (النار) وإذا كان الأمر كما ذكرنا (ف) صارت

مُطَابَقَةٌ وَعَلَى جُزْئِهِ: تَضَمَّنٌ وَعَلَى الْخَارِجِ: اِلْتِزَامٌ، وَلَا بُدَّ فِيهِ
مِنَ الزُّوْمِ عَقْلًا أَوْ عُرْفًا وَيَلْزَمُهُمَا الْمُطَابَقَةُ،

دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على ما
هو خارج عنه لازم له.

قوله: (و لا بد فيه) اى في دلالة الالتزام.

قوله: (من الزوم) اى كون الامر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له
بدونه سواء كان هذا الزوم الذهني عقلا كالبصر بالنسبة الى العمى او عرفا كالوجود
بالنسبة الى الحاتم.

(أقسام الدلالة: ستة) حاصلة من ضرب الثلاثة فى الأثنين أو بالعكس (و) ينبغى أن
يعلم ان (المقصود بالبحث ههنا) أى فى المنطق (منها) أى من الأقسام المذكورة
(هى الدلالة اللفظية الوضعية) لأغبرها وذلك ثابت (إذ عليها مدار الأفادة و
الاستفادة) لأعلى غيرها (و هى) أى الدلالة اللفظية الوضعية (تنقسم الى) ثلاثة
أقسام: (مطابقة و تضمّن و إلتزام) وإتّما إنحصرت فيها، (لأنّ دلالة اللفظ بسبب
وضع الواضع إمّا على تمام ما وضع له) أى جميع المعنى الموضوع له كدلالة
الإنسان على الحيوان الناطق، (أو على جزئه) أى جزء ما وضع له كدلالته على
الحيوان فقط، أو الناطق فقط، (أو على ما) أى المعنى الذى (هو خارج عنه) أى عمّا
وضع له (الأزم له) أى للموضوع له كدلالته على قابل العلم أو الضّحك، فعلى الأول
مطابقة و على الثانى تضمّن و على الثالث إلتزام و قد علم بذلك تعريف كلّ منها.
(تبصرة) إعلم: أنّه لأخفاء ولأشكال فى دالّتى المطابقة والتضمّن لأن الأولى تكون
على جميع الموضوع له و الثانية على جزئه و اما فى دلالة الإلتزام فهما مشهودان اما
الخفاء فلأنّ الأمر الخارج عن الموضوع له وسيعّ فلا يعلم أنّ الدلالة على أى معنى
من معانيه إلتزام؟ و اما الأشكال فلأنّ كلّ ما هو خارج عن الموضوع له مساو بالنظر
إليه فالحكم بأنّ الدلالة على كذا إلتزام و على كذا ليس بإلتزام تحكّم

قوله: (و يلزمهما المطابقة و لو تقديرًا) اذ لا شك ان الدلالة الوضعية على جزء

و ترجيح بلا مرجح و لذلك اعتبر العلماء في الالتزام شرطاً لرفع الخفاء والأشكال و هو: ما ذكره المصنّف قدس سرّه بقوله: ولابدّ فيه من اللزوم. (قوله: ولابدّ فيه) (أى) ولابدّ لرفع الخفاء والأشكال (فى دلالة الالتزام) من اللزوم. (قوله: من اللزوم) (أى) كون الأمر الخارج) عن الموضوع له اللازم له (بحيث يستحيل تصوّر الموضوع له بدون) (أى بدون تصوّر ذلك الأمر الخارج (سواءً) إشارة إلى أنّ ظاهر كلام المصنّف رحمه الله تعالى يشير إلى أنّ المعبر في الالتزام هو اللزوم بالمعنى الأعمّ الشامل للعقلى والعرفى و احتمال بعض سراح المتن أن يكون إشعاراً بأنّ اللزوم المعبر في الالتزام ممّا اختلف فيه فقول: إنّ المراد باللزوم العقلى فقط و قيل: العرفى فقط فقوله: لابدّ من اللزوم عقلاً إشارة إلى المذهب الأوّل، وقوله: أو عرفاً إشارة إلى المذهب الثّانى، فكأنّه قال: و لابدّ فيه من اللزوم عقلاً كما ذهب إليه جماعة، أو عرفاً كما ذهب إليه آخرون قال: و على هذا لا يكون العبارة دالة على ما هو المختار عنده قاله بعض المحقّقين، و فى شرح التهذيب للعلامة الكردى قدس سرّه: حصر الحكماء و المناطق اللزوم فى العقلى، و أهل الأصول يعتبرون اللزوم العرفى إهدو قال بعض الأفاضل: المعبر عند المنطقيين هو اللزوم العقلى و أهل الأصول يعتبرون اللزوم العرفى فذكره هنا مع عدم الحاجة إليه لا يخلو عن ركافة، و المصنّف رحمه الله إلى اختلاف الأصطلاحين أشار بأو الدالة على التّرديد إهدو (كان هذا اللزوم الذّهنى) قيده بالذهنى لأنّه لا يشترط الخارجى فأنّ وجوده فى بعض الموارد محالّ كالعنى و البصر (عقلاً) بأن يحكم العقل بالاستحالة المذكورة مثاله: (كالبصر بالنسبة إلى العنى) و هو: عدم البصر فأنّه يستحيل تصوّر العنى بدون تصوّر البصر عقلاً فالبصر لأزم والعنى ملزوم (أو عرفاً) بأن يحكم العرف و العادة بالاستحالة المذكورة مثاله: (كالجود بالنسبة إلى الحاتم) فأنّه يستحيل تصوّر الحاتم بدون تصوّر الجود عرفاً فالجود لأزم و الحاتم ملزوم. (قوله: و يلزمهما المطابقة و لو تقديرًا) يريد بيان النسب بين الدلالات الثلاث و المعنى: التّضمّن و الالتزام يستلزمان المطابقة و

وَلَوْ تَقْدِيرًا وَلَا عَكْسًا. وَالْمَوْضُوعُ إِنْ قُصِدَ بِجُزْءٍ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى: فَمَرْكَبٌ، إِمَّا تَامٌ،

المسمى ولازمه فرع الدلالة على المسمى سواء كانت الدلالة على المسمى محققة بان يطلق اللفظ ويراد به المسمى ويفهم منه الجزء أو اللازم بالتبع أو مقدرة كما إذا اشتهر اللفظ في الجزء أو اللازم فالدلالة على الموضوع له وإن لم يتحقق هناك بالفعل إلا أنها واقعة تقديرًا بمعنى: إن لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ: لكان دلالة عليه مطابقة وإلى هذا أشار بقوله: (ولو تقديرًا).

قوله: (و لا عكس) اذ يجوز ان يكون لللفظ معنى بسيط لا جزء له و لا

بعبارة أخرى: التضمن والألتزام لا يمكنان بدون المطابقة فكما تحقق التضمن والألتزام تحقق المطابقة ولو كان المطابقة تقديرًا (إذ لا شك) موجودًا (إنَّ الدَّلالة) اللفظية (الوضعية على جزء المسمى ولازمه فرع الدَّلالة) أى فرع لدالتها (على المسمى) أى على تمام الموضوع له فإنَّ دلالة الإنسان على الحيوان الناطق أصل و دلالة على الحيوان فقط أو الناطق فقط أو قابل العلم فرع و بعبارة أخرى: لأنهما تابعان للمطابقة و من المحال وجود التابع بدون وجود المتبوع (سواءً) فى لزوم المطابقة (كانت الدَّلالة على المسمى محققة) ووضَّحها بقوله: (بأن يطلق اللفظ) أى بأن يذكر من غير تقييد بالكل أو الجزء أو اللازم (ويراد به: المسمى) أى تمام الموضوع له أولاً وإصالةً (و يفهم منه) أى من ذلك اللفظ (الجزء) أى جزء المسمى، (أو اللازم) أى لازم المسمى ثانياً و تفرعاً و (بالتبع) بفتح ففتح: أى باتباع الجميع كالمثال المذكور، فإنه يطلق لفظ الإنسان ويراد به: الحيوان الناطق أولاً وإصالةً و يفهم منه الحيوان، أو الناطق، أو قابل العلم ثانياً و تفرعاً و بالتبع، (أو) كانت الدَّلالة على جميع المسمى (مقدرةً كما إذا اشتهر اللفظ) كالإنسان مثلاً (فى الجزء) كالحيوان أو الناطق، (أو اللازم) كقابل العلم (فالدَّلالة) أى فدالة ذلك اللفظ (على) تمام (الموضوع له وإن لم يتحقق هناك) أى فيما إذا اشتهر اللفظ فى الجزء أو اللازم

لازم له فيتحقق حينئذ المطابقة بدون التضمن و الالتزام و لو كان له معنى مركب لا لازم له تحقق التضمن بدون الالتزام و لو كان له معنى بسيط و له لازم ذهني تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع في شئ من الطرفين.

قوله: (و الموضوع) أي اللفظ الموضوع أن اريد الدلالة بجزء منه على جزء معناه فهو المركب و الا فهو المفرد فالمركب انما يتحقق بتحقيق امور اربعة:

الاول: أن يكون للفظ جزء.

الثاني: أن يكون لمعناه جزء.

الثالث: أن يدل جزء لفظه على جزء معناه.

الرابع: أن يكون هذه الدلالة مرادة.

فبانتفاء كل من القيود الاربعة يتحقق قسم من المفرد، فالمركب قسم واحد و المفرد اقسام اربعة:

الاول: ما لا جزء للفظه نحو: همزة الاستفهام.

الثاني: ما لا جزء لمعناه نحو: لفظ: الله.

(بالفعل إلا أنها) أي الدلالة المذكورة (واقعة تقديرًا) و لما كان مبهمًا فسره بقوله: (بمعنى: أن لهذا اللفظ) أي اللفظ المشتهر فيما ذكر (معنى) إسم أن (لوقصد) أي ذلك المعنى (من اللفظ) المشتهر (لكان دلالته عليه) أي دلالة ذلك اللفظ على ذلك المعنى (مطابقة، و إلى هذا) أي و إلى الشق الثاني (أشار) أي المصنف قدس سره (بقوله: ولو تقديرًا). (قوله: و لأعكس) أي لغويًا و المعنى: و المطابقة لا يستلزم التضمن و الالتزام، و بعبارة أخرى: وجود المطابقة بدون وجود هما ليس بمحال فليس كلما تحقق المطابقة تحقق التضمن و الالتزام فبين المطابقة و التضمن و كذا بين المطابقة و الالتزام، عموم و خصوص^(١) مطلق (إذ) تعليل لقوله: و لأعكس

١- كل تضمين و التزام فهو مطابقة و بعض المطابقة ليس بتضمن و إلتزام. «الشارح»

.....

(يجوز) أى لا يمتنع (أن يكون للفظ معنى) مطابقاً (بسيطاً) أى (الأجزاء له) حتى يوجد التَّضَمُّن (و لا لألزم له) لا عقلاً ولا عرفاً حتى يوجد الالتزام (فيتحقّق حينئذ المطابقة بدون) تحقّق (التَّضَمُّن و الالتزام) كالنقطة، وأشار إلى ما لم يذكره المصنّف من بيان النسبة بين التَّضَمُّن و الالتزام^(١) بقوله: (و لو كان له) أى للفظ (معنى مركّب لألزم له) كالشمس إذا كانت موضوعة للجرم والضوء (تحقّق) المطابقة و (التَّضَمُّن بدون) تحقّق (الالتزام) هذا مورد من موردى إفتراقهما وأشار الى المورد الآخر بقوله: (و لو كان له معنى بسيط) أى لأجزاء له (و له لأزم ذهنياً) كالشمس إذا كانت موضوعة للجرم فقط فالضوء لأزم لها (تحقّق) المطابقة و (الالتزام بدون) تحقّق (التَّضَمُّن) و إذا كان الأمر كذلك (فالإستلزام) أى فاستلزام المطابقة (غير واقع فى شيء من الطرفين) أى من طرف التَّضَمُّن و طرف الالتزام أى فاستلزامه إياهما غير واقع.

{المفرد و المركّب}

(قوله: و الموضوع) قد يقال الموضوع فى مقابل المحمول كزيد فى زيد قائم، و قد يقال فى مقابل المهمل كزيد و زيد و قد يكون لفظاً و قد يكون غيره كالذوّال الأربع و المراد هنا: اللفظ الموضوع (أى اللفظ الموضوع) قال بعض الأعلام: الأصحّ: أنّ المفرد و المركّب و غيرهما أقسام للفظ أولاً وبالذات و للمفهوم ثانياً وبالعرض ولذا فسره بتقدير الموصوف اهـ و قال بعض آخر: فسره به إشارة إلى دفع ما قد يتوهم من أنّ قسمة الموضوع مطلقاً للمركّب و المفرد غير جائز، لأنّ الذوّال الأربع و هو قسم من الموضوع لا يتّصف بالأفراد و التّركيب أصلاً اهـ (إن أريد الدّلالة بجزء منه على جزء معناه، فهو: المركّب) قدّمه على المفرد و إن كان الحقّ العكس، لأنّ تعريفه: وجوديّ و تعريف المفرد عدميّ، و معرفة الأعدام بعد معرفة الأمكان، (و الاّ) يكن كذلك (فهو: المفرد فالمركّب إنّما يتحقّق) أى لا يتحقّق إلاّ (بستحقّق أمور أربعة): الأمر (الأوّل: أن يكون للفظه جزء) و

١- و هى العموم و الخصوص من وجه: بعض التَّضَمُّن إلتزام و بعضه ليس باللتزام و بعض الإلتزام ليس بتضمّن. «الشارح»

الثالث: ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه نحو: زيد وعبد الله علماً.
 الرابع: ما يدل جزء لفظه على جزء معناه، لكن هذه الدلالة غير مقصودة
 كالحیوان الناطق علماً، للشخص الانساني.

الأمر (الثاني: أن يكون لمعناه جزء) والأمر (الثالث: أن يدل جزء لفظه على جزء معناه) والأمر (الرابع: أن يكون هذه الدلالة مرادة) للمتكلم نحو: زيد قائم فإن للفظه جزء كما هو ظاهر ولمعناه أيضاً جزء وهو: الذات المشخص الثابت له القيام (فبانتفاء كل) واحد (من القيود الأربعة) وعدم تحققه (يتحقق قسم من المفرد فالمركب قسم واحد) وهو: الذي تحقق فيه القيود الأربعة (والمفرد أقسام أربعة): و لم يقل: أربعة أقسام ليناسب قوله: قسم واحد، القسم (الأول) من الأقسام الأربعة: (ما لا جزء للفظه) سواء كان لمعناه جزء كقوله علماً للشخص، وألحق علماً لما صدق عليه النقطة فهذا قسمان مثاله (نحو: همزة الاستفهام) وأما حركتها فليست بجزء منها لجواز ضمها وكسرها ولو كانت جزء منها لما جاز ذلك فهي كضم زيد حال الرفع فإنه حينئذ له ثلاثة أجزاء لا أربعة والقسم (الثاني: ما لا جزء لمعناه) سواء لم يكن للفظه أيضاً جزء أو لا وهذا أيضاً قسمان مثاله (نحو: لفظ الله) جل أمره، فإن للفظه جزء كما هو ظاهر ومعناه بسيط من جميع الجهات وهو: الواجب الوجود لذاته المستحق للعبودية له والقسم (الثالث: ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه) سواء كان جزء اللفظ مستقلاً أولاً (نحو: زيد) ناظر إلى الأول (وعبد الله) ناظر إلى الثاني (علماً) قيد للأخير فإنه إن كان علماً لأبن زيد مثلاً بحيث لا يكون له إسم سواه فلا يدل جزء لفظه على جزء معناه وأما إن كان إسماً لشخص زيد كما في قولك: جاني زيد عبد الله، وكما في قوله تعالى حكاية عن صاحب الأنجيل عليه الصلوة والسلام: قال إني عبد الله الآية فمركب إضافي، يدل العبد على العبدية والله على الحق تعالى والقسم (الرابع: ما يدل جزء لفظه على جزء معناه، لكن هذه الدلالة غير مقصودة) للمتكلم هذا عند من ذهب إلى أن الدلالة غير تابعة للأرادة خلافاً لرئيس العقلاء رحمه الله مثاله: (كالحیوان الناطق علماً، للشخص الانساني) قيده بالانسانية لأنه إن

خَبْرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ، وَإِمَّا نَاقِصٌ، تَقْيِيدِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ وَإِلَّا فَمُفْرَدٌ، وَهُوَ إِنْ
أَسْتَقَلَّ فَمَعَ الدَّلَالَةُ بِهَيْئَتِهِ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ،

قوله: (أما تام) أى يصح السكوت عليه كزيد قائم.

قوله: (خبر) ان احتمال الصدق والكذب، أى من شأنه ان يتصف بهما بان يقال
له: صادق او كاذب.

قوله: (او انشاء) ان لم يحتملها.

قوله: (وإمّا ناقص) ان لم يَصِحَّ السكوت عليه.

قوله: (تقييدى) ان كان الجزء الثانى قيذاً للاول نحو: غلام زيد، ورجل فاضل،
وقائم في الدار.

قوله: (او غيره) ان لم يكن الثانى قيذاً للاول نحو: في الدار، وخمسة عشر.

كان علماً لشخص الفرس أو الحجر مثلاً يكون حاله كحال عبد الله علماً قاله بعض
الأفاضل، وقال بعض المحققين من الأكراد: ولا يخفى أن مذهب المحسّس إن كان
أنّ الدلالة غير تابعة للأرادة فجعل الأقسام أربعة حسن لكن التمثيل فى الثالث بعبد
الله باطل لأنه من الرابع وإن لم يكن مذهبه ذلك فالتمثيل حسن وحينئذ فجعل
الأقسام أربعة غير حسن إله

{اقسام المركب}

(قوله: إمّا تام) تقسيم للمركب إلى التام والتأقص (أى يصح السكوت) أى سكوت
المتكلم (عليه) لأنه يفيد مخاطب فائدة تامة مثاله: (كزيد قائم) فإنه مركب تام
يصح سكوت من يتكلم به عليه. (قوله خبر) تقسيم للمركب التام إلى الخبر والأنشاء
(إن احتمل) أى المركب التام (الصدق والكذب) فسرّه بقوله: (أى من شأنه)
الضمير للمركب التام (أن يتصف بهما بان يقال له: صادق أو كاذب) إشارة إلى دفع
شبهة واردة فى هذا المقام وهى: أنّ الخبر لا يكون صادقاً وكاذباً معاً، لأنه إمّا أن
يكون مطابقاً للواقع أولاً، فإن طابق الواقع فلم يحتمل الكذب، وإن لم يطابق الواقع فلم

قوله: (و الا فمفرد) اى و ان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى.

قوله: (و هو ان استقل) اى فى الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم ضميمة.

قوله: (بهيئته) بان يكون بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية فى ضمن مادة

يحتمل الصدق، أولأنَّ قائله لأَ يحتمل إسناد الكذب إليه مثل: الأنبياءِ و الأولياءِ
أولاً يحتمل إسناد الصدق إليه: كالشيطان، أو لآله بديهى فحينئذ لا يكون صادقاً و
كاذباً معاً و حاصل الدَّفْع: أنَّ الواو بمعنى أو لمنع الخلوَ أو أنَّ المراد مجرّد النظر إلى
مفهوم هذا اللفظ و لا يعتبر الخارج و القائل قاله بعض الأفاضل. (قوله: أو إنشاء) (إن
لم يحتملها) أى الصدق و الكذب. (قوله: و إمّا ناقصٌ) (إن لم يصحّ السكوت
عليه) بأن يحتاج فى الأفادة إلى ضمّ ضميمة. (قوله: تقييدى) تقسيم للمركّب
التأقص إلى التقييدى و غيره (إن كان الجزء الثانى) منه (قيد الأول) أى للجزء
الأول و القيد: ما يخصّص الشئ. و المركّب التأقص التقييدى على ثلاثة أقسام:
إضافى (نحو: غلام زيدو) توصيفى (نحو: رجل فاضلٌ و) تعليقى (نحو: قائمٌ
فى الدار). (قوله: أو غيره) أى أو غير تقييدى (إن لم يكن الثانى قيداً للأول) و هو
على أربعة أقسام: نظريفى (نحو: فى الدار) فإنّ الدار شرطٌ لتحقق معنى فى لأقيدله
(و) تضمينى (نحو: خمسة عشر) و التقدير: خمسة و عشر فالجزء الثانى متضمّن
لمعنى الحرف و هو: الواو، و تصويتى (نحو: سبويه) فإنّ الجزء الثانى منه صوتٌ و
مزجى (نحو: معديكرب) فإنّ الجزئين ركباً بحيث صار الجزء الثانى بمنزلة تاءِ التأنيث
فى الكلمات المؤنثة. (قوله: و الا فمفرد) (أى و إن لم يقصد بجزء منه الدلالة على
جزء المعنى) فمفردٌ. قال بعض الأعلام: الغرض من هذا التفسير: الإشارة إلى أنّه
معطوفٌ على قوله إن قصدَ و أنّ كلمة إلاكلمة إن الشرطية و لا التأفية، أدغمت التّون
باللام لقرب المخرج لأكلمة واحدة كما يسبق إلى الهم إهـ

{أقسام المفرد}

(قوله: و هو إن استقل) الصّمير للمفرد (أى فى الدلالة) أى دلّته (على معناه) و لو
باعتبار دلّته التضمينية فقط (بأن لا يحتاج فيها) أى فى الدلالة بحسب أصل الوضع

موضوعه متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلاثة، مثلاً هيئة نصر و هي مركبة من ثلاثة حروف مفتوحة متوالية كلما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة موضوعه متصرف فيها، فلا يرد النقض بنحو جسق و حجر.

قوله: (كلمة) في اصطلاح المنطقيين و في عرف النحاة فعل.

قوله: (و الا) اى و ان لم يستقل في الدلالة فاداة في عرف المنطقيين و حرف عند النحاة.

(إلى ضمّ ضميمة) و ائماً قلنا: ولو باعتبار دلالة التضمينية فقط لأن مثل ضرب باعتبار دلالة على الحدث و الزمان مستقل و إن كان باعتبار دلالة على النسبة غير مستقل على الأصح من أنّ الفعل موضوع للدلالة على الفاعل المعين، أفاده العلامة الزباني الملام محمد باقر الكردى قدس سره في شرح التهذيب. (قوله: بهيئته) اى الجنسية (بأن يكون) اى اللفظ المفرد (بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية) اى وزنه المركب من الحروف (في ضمن مادة موضوعه) اى لأهملة (متصرف فيها) تصرفاً كاملاً بأن لا تكون من الجوامد و هي: ما لا يكون مشتقاً و لأشتملاً منه (فهم) منها (واحد من الازمنة الثلاثة) و هي: الماضى و الحال و المستقبل، أمثل لك (مثلاً) لتعرف ما ذكرنا و أقول: (هيئة نصر) اى وزنه و هو: فعَل (و هي مركبة من ثلاثة حروف مفتوحة متوالية) و هي: الفاء و العين و اللام (كلما تحققت فهم) منها (الزمان الماضى، لكن) لأمطاً بل (بشرط أن يكون تحققها) اى تحقق هيئة نصر (في ضمن مادة موضوعه) لمعنى لأهملة (متصرف فيها) لأجامدة نحو: أكل و قعد و جلس مثلاً و إذا شرطنا ذلك (فلا يرد النقض) اى نقض تعريف الكلمة (بنحو جسق) ممّا هو على وزن فعل لكن لا يبدل على الزمان الماضى لكونه مهملاً، (و) لأبنحو (حجر) ممّا هو على وزن فعل و لا يبدل على الزمان الماضى لكونه جامداً. و هيئة ينصر و هي مركبة من أربعة حروف أولها مفتوحة و ثانيها ساكنة و ثالثها و رابعها مضمومتان كلما تحققت فهم منها الزمان الحال أو المستقبل و هكذا فقس. (قوله: كلمة) (في

كَلِمَةً، وَ يَدُونَهَا إِسْمٌ، وَإِلَّا فَادَاءَةٌ. وَ أَيْضاً إِنْ اتَّحَدَ مَعْنَاهُ فَمَعَ
تَشْخِصِهِ وَضَعًا: عَلَّمَ

قوله: (و أَيْضاً) مفعول مطلق لفعل محذوف، أى آض أَيْضاً أى رجع رجوعاً، و فيه إشارة الى ان هذه القسمة أَيْضاً لمطلق المفرد لا للاسم وحده، و فيه بحث فانه يقتضى أن يكون الفعل و الحرف اذا كانا متحدى المعنى داخلين في العلم أو المتواطىء أو المشكك مع انهم لا يسمونهما بهذه الاسامى بل قد تحقق فى موضعه أن معنييهما لا يتصنان بالكلية و الجزئية فتأمل فيه.

إِصْطِلَاحُ الْمُنْطَقِيِّينَ، وَ فِى عَرَفِ النَّحَاةِ) أَى فِى إِصْطِلَاحِهِمْ (فَعْلٌ) وَقَوْلُهُ: وَ يَدُونَهَا إِسْمٌ أَى وَاللَّفْظُ الْمَفْرُودَانِ اسْتَقْلَلْ فِى دَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَاهُ بِأَن لَّيَحْتَاجُ فِيهَا بِحَسَبِ أَصْلِ الْوَضْعِ إِلَى ضَمِّ ضَمِيمَةٍ بِدُونِ الدَّلَالَةِ بِهِيْتِهِ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ: إِسْمٌ، سِوَاؤُهُ لَمْ يَدُلْ عَلَى الزَّمَانِ أَصْلًا كَزَيْدٍ، أَوْ دَلَّ لَكِنْ لِأَبَالِهِيَّتِهِ بَلْ بِوَاسِطَةِ الْمَادَّةِ كَالصَّبُوحِ وَ الْغُبُوقِ وَ الْيَوْمِ وَ الْأَمْسِ وَ الْغَدِ، أَفَادَهُ الْمُحَقِّقُ الدَّوَّانِى قُدَّسَ سِرُّهُ فِى حَاشِيَةِ التَّهْذِيبِ. وَ أَمَّا قَيْدُنَا بِقَوْلِنَا: بِحَسَبِ أَصْلِ الْوَضْعِ لِيَدْخُلَ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ فَانْهَاجُهَا مُسْتَقْلَلَةٌ بِحَسَبِ أَصْلِ الْوَضْعِ وَ غَيْرِ مُسْتَقْلَلَةٌ بِحَسَبِ الْأُسْتِعْمَالِ. (قَوْلُهُ: وَ الْآ) (أَى وَ إِنْ لَمْ يَسْتَقْلَلْ) أَى اللَّفْظُ الْمَفْرُودُ (فِى الدَّلَالَةِ) أَى فِى دَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَاهُ بِأَن لَّيَحْتَاجُ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ (فَادَاءَةٌ فِى عَرَفِ الْمُنْطَقِيِّينَ، وَ حَرْفٌ عِنْدَ النَّحَاةِ) أَى فِى عَرَفِهِمْ. قَالَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ قُدَّسَ سِرُّهُ: يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَا يَسْمَى أَدَاءَةً عِنْدَ الْمُنْطَقِيِّينَ يَسْمَى حَرْفًا عِنْدَ النَّحَاةِ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ بَعْضَ مَا يَسْمَى أَدَاءَةً عِنْدَ الْمُنْطَقِيِّينَ كَانَ وَ أَخَوَاتُهُ لَا يَسْمَى حَرْفًا عِنْدَ النَّحَاةِ وَ كَذَا بَعْضُ مَا يَسْمَى أَدَاءَةً عِنْدَ هُمْ كَهَوٍ لَا يَسْمَى حَرْفًا عِنْدَ النَّحَاةِ، فَالْصَّوَابُ أَنَّ يَقُولَ: وَ حَرْفٌ وَ فَعْلٌ وَ إِسْمٌ عِنْدَ النَّحَاةِ إِهـ

{فِى الْمَفْرُودِ أَيْضًا}

(قَوْلُهُ: وَ أَيْضاً) (مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مُحْذُوفٍ، أَى أَض) التَّقْسِيمُ (أَيْضاً أَى رَجَعَ

قوله: (ان اتحد) أى وحد معناه.

قوله: (فمع تشخصه) أى جزئيته.

قوله: (وضعاً) أى بحسب الوضع دون الاستعمال فان ما يكون مدلوله كلياً في

رجوعاً، وفيه) أى فى قوله: أيضاً (إشارة) منه (إلى أَنَّ هذه القسمة أيضاً) أى كالقسمة الأولى (لمطلق المفرد) أى من غير تقييده بكونه إسماً أو كلمةً أو أداةً (للالأسم وحده) خلافاً لصاحب الرسالة السَّمْسِيَّةِ حيث جعلها مختصةً بالأسم، و إنما تكون لمطلق المفرد لالأسم وحده لأنَّ الفعل قد يكون مشتركاً كعسفس فأنه جاء بمعنى أقبل و أدبر و مجازاً كقتل إذا أستعمل بمعنى ضرب ضرباً شديداً و حقيقةً إذا أستعمل فى معناه و منقولاً كصلّى بمعنى: دعا و فعل العبادة المخصوصة، (و فيه) أى و فى كون هذه القسمة لمطلق المفرد (بحث) أى إشكالاً (فأنه يقتضى أن يكون الفعل والحرف إذا كانا متّحدى المعنى) أى إذا وحد معناه (داخليين فى العلم، أو المتواطئ، أو المشكك مع أنهم) أى المنطقيين (لأيسمونهما) أى الفعل والحرف (بهذه الأسماء) لأنها من خصائص الأسماء، (بل قد تحقّق فى موضعه) و هو: علم النّحو (أنّ معنييهما لا يتصّفان^(١) بالكلية) فلا يكونان متواطئاً و لا مشككاً لأنّهما كليّان (و) لأب (الجزئية) فلا يكونان علماً لأنّه جزئى، (فتأمّل فيه) أى فى البحث المذكور، لعلّه إشارة إلى أنّه كان الأولى أن يجعل التقسيم إلى العلم و المتواطئ و المشكك للأسم وحده، و التقسيم إلى البواقى لمطلق المفرد، أو إلى أنّ مناط الكلية و الجزئية على الاستقلال و الحرف ليس مستقلاً و الفعل أيضاً باعتبار معناه المطابقى غير مستقلّ فلا يتّصف معناه بالكلية و الجزئية، أو إلى أنّ البحث غير وارد و تقريره: أنّه لا يلزم إذا قسّم المفرد إلى الكلمة و الأسم و الأداة ثمّ قسّم إلى شىء آخر أن يكون التقسيم الثّانى لجميع الأقسام الأولى، أفاده بعض المشايخ. (قوله: إن اتحد) فسره المحسّى بقوله: (أى وحد معناه) ليناسب قوله الأتى: و إن كثر، و لئلا يتوهّم أنّ المراد: إتّحاد اللفظ مع معناه فى العدد كما هو المتبادر، و الألزم أن يكون الأعلام المختلفة الموضوعة لمعنى واحد

١- والتّسمية بالعلم و المتواطئ و المشكك فرع الاتّصاف بالكلية و الجزئية. «الشّارح»

أصل الوضع و مشخصاً في الاستعمال كأسماء الإشارة على رأي المصنف لا يسمى علماً، و هيهنا كلام و هو: ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم إما الموضوع له تحقيقاً أو ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ له تحقيقاً أو تأويلاً، فعلى الاول لا يصح عد الحقيقة و المجاز من أقسام متكرر المعنى، و على الثاني يدخل

كغلام على الرضا و غلام حسين و علي محمد مثلاً علماً، لعدم إتفاق اللفظ و المعنى فإن المعنى واحد و هو: الذات و الأعلام كما ترى فوق الواحد. (قوله: فمع تشخصه) (أى) فمع (جزئيته) أى المعنى و المراد بالجزئية: أن لا يجوز العقل صدقه على كثيرين كزيد. (قوله: وضعاً) قيداً إحتزاري (أى) يشترط أن يكون جزئية المعنى (بحسب) أصل (الوضع) فيه إشارة إلى أن قوله: وضعاً، تمييز (دون) حسب (الاستعمال) و ذلك ثابت (فأن ما) أى اللفظ المفرد الذى (يكون مدلوله) أى معناه و مفهومه (كلياً فى أصل الوضع) الأضافة ببيانته (و مشخصاً) أى جزئياً (فى الاستعمال) مثاله (كأسماء الإشارة) و نحوها: من الضمائر و الموصولات بناءً (على رأى) حضرة (المصنف) قدس سره حيث يرى أن لفظ هذا مثلاً موضوع لكل مشاراليه مذكر و كذا الذى و هو موضوعان لكل مذكر ثم يستعمل كل منها فى شيء معين، (لا يسمى علماً) لأن العلم موضوع للجزئى، فينبغى قيد وضعاً لأخراجها و اما على مذهب حضرة السيد قدس سره فهى موضوعة للجزئى. (و هيهنا) أى فى هذا المقام (كلام) على وجه الاعتراض على المصنف، (و هو: أن المراد) أى مراده (بالمعنى فى هذا التقسيم) حيث قال: إن اتحد معناه إلخ و إن كثر إلخ: (إما الموضوع له تحقيقاً) أى المعنى الحقيقى الذى وضع له اللفظ كالحيوان المفترس الموضوع له لفظ الأسد، (أو ما) أى أو المعنى الذى (استعمل فيه اللفظ سواء) فى كون المراد به: المعنى الذى استعمل فيه اللفظ، (كان وضع اللفظ له) أى لذلك المعنى (تحقيقاً) أى لأجزاء كالأسد للحيوان المفترس، (أو تأويلاً) أى مجازاً كما إذا استعمل فى الرجل الشجاع نحو: رأيت أسداً فى الحمام و أياً ما كان فلا يخلو عن إشكال، (فعلى) التقدير (الأول) و هو: كون المراد به المعنى الحقيقى: (لا يصح عد) المصنف (الحقيقة و

وَبَدْوْنِهِ: مُتَوَاطٍ إِنْ تَسَاوَتْ أَفْرَادُهُ، وَ مُشَكَّكٌ إِنْ تَفَاوَتَتْ
بِأَوَّلِيَّتِهِ أَوْ أَوَّلَوِيَّتِهِ، وَإِنْ كَثُرَ فَإِنَّهُ وَضِعَ لِكُلِّ: فَمُشْتَرَكٌ وَإِلَّا فَإِنْ
أَشْتَهَرَ فِي الثَّانِي:

نحو أسماء الإشارة على مذهب المصنف في متكرر المعنى و يخرج عن متحد
المعنى، فلا حاجة في اخراجها (جه) الى التقييد بقوله: (وضعاً).
قوله: (ان تساوت) أي يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك الافراد على السوية.

المجاز من أقسام متكرر المعنى) لأن معنى كلامه: اللفظ المفردان اتحد معناه
الحقيقي الخ وإن كثر معناه الحقيقي إلخ، و معلوم أن المعنى الحقيقي للحقيقة و
المجاز واحد، (و على) التقدير (الثاني) وهو: كون المراد به: المعنى الذي استعمل
فيه اللفظ مطلقاً: (يدخل نحو أسماء الإشارة) من الضمائر و الموصولات بناءً (على
مذهب المصنف) و رآه (في متكرر المعنى، و يخرج عن متحد المعنى) تفسير لقوله:
يدخل الخ إذ المعنى: اللفظ المفرد إن اتحد معناه المستعمل هو فيه مطلقاً. و إن كثر
معناه المستعمل هو فيه مطلقاً، و معلوم أن معنى نحو أسماء الإشارة المستعمل فيه
اللفظ مطلقاً، متكرر غير واحد، و اذا خرج عن متحد المعنى، (فلا حاجة) موجودة
(في إخراجها) أي إخراج نحو أسماء الإشارة عن تعريف العلم (إلى التقييد) أي تقييد
المصنف جزئية المعنى (يقوله: وضعاً)، فهو لغو. قال بعض الأفاضل من الأكابر
قدس سره: أقول: نختار الأول أي المراد بلفظ معناه: الموضوع له الحقيقي، و أن في
ضمير قوله: و إن كثر استخداماً فإن المراد به: المستعمل فيه اللفظ فيصح عد الحقيقة
و المجاز من أقسام متكرر المعنى، لكن بقي بعد هذا الجواب الاعتراض، فأنه
لأحاجة إلى قيد وضعاً لخروج نحو أسماء الإشارة بضمير تشخصه الزاجع إلى معناه
المراد به: الموضوع له الحقيقي، و الحق أن يجاب بأننا نختار الثاني أي المراد بلفظ
معناه: ما استعمل فيه اللفظ مطلقاً، و نقول: المراد باتحد معناه: الاتحاد في الملاحظة و
الاعتبار و المعنى: إن لوحظ و اعتبر المفرد بالقياس إلى معنى واحد فمع تشخصه وضعاً

قوله: (ان تفاوتت) أي يكون صدق هذا المفهوم على بعض الافراد مقدماً على صدقه على بعض آخر بالعلية أو يكون صدقه على بعض أولى وأنسب من صدقه على بعض آخر و غرضه بقوله: (ان تفاوتت بأولية أو أولوية) مثلاً فان التشكيك لا ينحصر فيهما، بل قد يكون بالزيادة والنقصان أو بالشدة والضعف.

قوله: (و ان كثر) أي اللفظ المفردان كثر معناه المستعمل هو فيه فلا يخلو إما أن يكون موضوعاً لكل واحد من تلك المعاني ابتداءً

علمٌ ويجوز أن يلاحظ ويعتبر نحو أسماء الإشارة بالقياس إلى معنى واحد فيصدق عليه بهذا الاعتبار أنه متحد معناه فيحتاج لأخراجه إلى قيد وضعاً إهـ. (قوله: إن تساوت) (أي يكون) قال المحقق البينجويني رحمه الله: بل الصواب: أي يكن إهـ و أقول: وجهه ظاهر لأن حكم المفسر حكم المفسر وكذا الحال في الكلام الآتي (صدق هذا المعنى الكلّي) الكلّيّة يفهم من قوله: وبدونه أي التشخيص والجزئية (على تلك الأفراد) أي على أفرادها (على السوئية) أي بلافاتوة وفرق كالإنسان فأنه كلّي متواطئ يكون صدقه على جميع أفرادها الأعم من الأسود والأبيض والأحمر والأثمر والحسن والقيبح والغنى والفقر إلى غير ذلك على السوئية ولافاتوة و سلب تلك المنافاة إنما هو بالأولية والأولوية وإن كانت موجودة بوجه آخر كالعالمية والجاهلية والفقر والغنى وغير ذلك. (قوله: إن تفاوتت) (أي يكون صدق هذا المفهوم) أي هذا المعنى الكلّي ففي الكلام نفتنّ (على بعض الأفراد) أي أفرادها (مقدماً على صدقه على بعض آخر) منها (بالعلية) أي بسبب كون المقدم الصدق علّة للمؤخر الصدق وهذا: معنى الأوليّة في المتن مثاله: كالوجود فأنه كلّي مشكك يكون صدقه على الأب مقدماً على صدقه على الأبن فأنّ المقدم هو: الأب علّة للمؤخر وهو: الأبن، (أو يكون صدقه) أي المفهوم الكلّي (على بعض) أفرادها (أولى وأنسب من صدقه على بعض آخر) منها كالتور فأنه كلّي مشكك يكون صدقه على الشمس أولى وأنسب من صدقه على القمر وكذا صدقه على القمر أولى وأنسب من صدقه على سائر الكواكب وهكذا (و غرضه) أي المصنّف قدس سرّه (بقوله: إن

بوضع عليحدة أو لا يكون كذلك، و الأول يسمى مشتركاً كالعين للباصرة و للذهب و للذات، و على الثاني فلا محالة أن يكون اللفظ موضوعاً لواحد من تلك المعاني اذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع، ثم انه ان استعمل في معنى آخر فان اشتهر في هذا المعنى الثاني و ترك استعماله في المعنى الاول بحيث يتبادر منه المعنى الثاني اذا أطلق مجرداً عن القران فهذا يسمى منقولاً و ان لم يشتهر في الثاني و لم يهجر في الاول بل يستعمل تارة في الاول و اخرى في الثاني، فان استعمل في الاول أي المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة، و ان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى مجازاً.

تفاوتت بأولية، أو أولوية) كَانَ (مثلاً) لا إحصاراً، و ذلك ثابتٌ (فَأَنَّ التَّشْكِيكَ لَا يَنْحَصِرُ فِيهِمَا) أَي فِي الْأُولِيَّةِ وَالْأُولَوِيَّةِ، (بل قد يكون) أَي التَّشْكِيكَ (بالزيادة و النقصان) هذا فِي الكَمِّيَّاتِ، كالمقدار فَأَنَّهُ كُلُّهُ مُشَكَّكَ يَكُونُ صَدَقَهُ عَلَى خَمْسَةِ أَذْرَعٍ أَزِيدَ مِنْ صَدَقَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ، (أو بالشدة و الضعف) و هذا فِي الكَيْفِيَّاتِ كالبياض، فَأَنَّ صَدَقَهُ عَلَى الثَّلْجِ أَشَدُّ مِنْ صَدَقَهُ عَلَى الْقِرَاطِ. سَمِيَ مُشَكَّكاً لِأَنَّهُ يَشْكُكُ الْإِنْسَانَ فِي مَفْهُومِهِ.

{أقسام متكثر المعنى}

(قوله: و إن كثر) (أَي اللَّفْظُ الْمَفْرَدُ إِنْ كَثُرَ مَعْنَاهُ الْمُسْتَعْمَلُ هُوَ) رَاجِعٌ إِلَى اللَّفْظِ (فيه) رَاجِعٌ إِلَى الْمَعْنَى، و فيه إشارة إِلَى الْأَسْتِخْدَامِ فِي ضَمِيرٍ كَثُرَ (فلا يخلو) جزاء الشَّرْطِ (إِمَّا أَنْ يَكُونَ) أَي اللَّفْظُ الْمَفْرَدُ (مَوْضِعاً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْمَعَانِي) أَي الْمُتَكَثِّرَةِ (إِبْتِدَاءً) أَي أَوَّلًا (بَوْضْعٍ عَلِيْحِدَةٍ) أَي مُسْتَقِلَّ بِحَيْثُ لَوْ كَانَ لَهُ عَشْرَةُ مَعَانٍ لَكَانَ لَهُ عَشْرَةُ أَوْضَاعٍ، و المراد بقوله: إِبْتِدَاءً: عَدَمُ مَلاحِظَةِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَيَشْمَلُ الْمُرْتَجِلُ كَجَعْفَرِ الْمُنْقُولِ مِنَ التَّهْرِ الصَّغِيرِ إِلَى الْعِلْمِ وَ يَخْرُجُ الْمُنْقُولُ إِذْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ لِأَشْبَهَةٍ وَ لَيْسَ وَضْعُهُ إِبْتِدَائِيًّا بَلْ بِأَعْتَابِ الشُّهُرَةِ، أَفَادَهُ بَعْضُ الْأَعْلَامِ (أَوْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ) أَي مَوْضِعاً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِبْتِدَاءً بَوْضْعٍ عَلِيْحِدَةٍ (و) الْقِسْمُ (الْأَوَّلُ يَسْمَى مُشْتَرَكاً) لَفْظِيًّا، وَ أَمَّا الْمَشْتَرَكُ الْمَعْنَوِيُّ فَهُوَ وَ إِنْ كَثُرَ مَعْنَاهُ لَكِنَّ وَضْعَهُ وَاحِدٌ، كَالْهَدَايَةِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِأَشْرَاطِهَا الْمَعْنَوِيَّ وَ هِيَ: الدَّلَالَةُ الْمَطْلُوقَةُ، وَ لَهَا

ثم اعلم: ان المنقول لا بد له من ناقل من المعنى الاول المنقول منه الى المعنى الثاني المنقول اليه، فهذا الناقل إما أهل الشرع، أو أهل العرف العام، أو أهل العرف

شعبتان: الأيصال والأرانة، مثال القسم الأول: (كالعين) الموضوع تارة (للباصرة و) تارة (للذهب و) تارة (للذات) فلها ثلاثة معان و ثلاثة أوضاع (و على) التقدير (الثاني: فلامحالة أن يكون اللفظ موضوعاً لواحد من تلك المعاني) أى المتكثرة و إنما قال: فلامحالة، لأن الشق الثاني يحتمل قسمين: هذا القسم أى كون اللفظ موضوعاً لواحد من تلك المعاني، و اللفظ الذى لم يوضع لشيء منها والأخير ليس ممّا نحن فيه إذ البحث فى اللفظ الموضوع (إذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع) تعليل لقوله: فلا محالة إلخ أى فلا بد من وضعه لواحد منها. (ثم إنه) أى اللفظ الموضوع لواحد من تلك المعاني (إن استعمل فى معنى آخر) أى غير الأول الموضوع له اللفظ (ف) لا يخلو (فإن اشتهر فى هذا المعنى الثاني) أعنى: المستعمل فيه اللفظ، (و ترك إستعماله فى المعنى الأول) أعنى: الموضوع له اللفظ (بحيث يتبادر) الذهن (منه) أى من ذلك اللفظ (المعنى الثاني إذا أطلق) أى اللفظ حال كونه (مجرداً عن القرّين) الدالة على واحد منها (فهذا) القسم (يسمى) فى الاصطلاح: (منقولاً) لنقله من المعنى الأول إلى المعنى الثاني، (و إن لم يشتهر) أى اللفظ الموضوع لواحد من تلك المعاني المستعمل فى معنى آخر (فى) المعنى (الثاني، و لم يهجر) أى لم يترك إستعماله (فى) المعنى (الأول، بل يستعمل تارة فى) المعنى (الأول و) تارة (أخرى فى) المعنى (الثاني) (ف) لا يخلو أيضاً، (فإن استعمل فى) المعنى (الأول أى المعنى الموضوع له يسمى اللفظ) فى العرف، (حقيقةً) لأنه موضوع له فى الحقيقة كالأسد للحيوان المفترس، (و إن استعمل فى) المعنى (الثاني الذى هو غير الموضوع له يسمى) أى اللفظ، (مجازاً) كالأسد للرجل الشجاع. (ثم) أى بعد أن علمت الأقسام المذكورة لمتكثر المعنى، (إعلم:) أيضاً (أنّ) اللفظ (المنقول لأبداً له من ناقل من المعنى الأول المنقول منه) صفة للمعنى الأول أى الذى نقل منه اللفظ (إلى المعنى الثاني المنقول إليه) صفة للمعنى الثاني أى الذى نقل إليه اللفظ (فهذا الناقل: إما أهل الشرع) خصّصه بالذكر وإن كان داخلاً فى العرف الخاصّ لشرفه. قال المحقق

فَمَنْقُولٌ، يُنسَبُ إِلَى النَّاقِلِ وَإِلَّا فَحَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ. (فَصْلٌ)
 الْمَفْهُومُ: إِنْ أَمْتَنَعَ فَرَضٌ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ: فَجُزْئِيٌّ وَإِلَّا
 فَكُلِّيٌّ، إِمْتَنَعَتْ أَفْرَادُهُ، أَوْ أَمَكَنْتْ وَلَمْ تُوجَدْ، أَوْ وَجِدَ الْوَاحِدُ
 فَقَطَّ مَعَ إِمْكَانِ الْغَيْرِ، أَوْ إِمْتِنَاعِهِ.

الخاص واصطلاح خاص كالنحوي مثلاً فعلى الاول يسمى منقولاً شرعياً، وعلى
 الثاني عرفياً وعلى الثالث اصطلاحياً، وإلى هذا أشار بقوله: ينسب الى الناقل.
 قوله: (المفهوم) أي ما حصل عند العقل، اعلم: ان ما استفيد من اللفظ باعتبار
 انه فهم منه يسمى مفهوماً، وباعتبار انه قصد منه يسمى معنى وباعتبار ان اللفظ
 دال عليه يسمى مدلولاً.

الدَّوَانِيُّ قَدَسَ سِرُّهُ فِي حَاشِيَةِ الرُّسَالَةِ: الشَّرْعُ وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا فِي الْعَرَفِ الْخَاصِّ إِلَّا
 أَنَّ الْعَرَفَ يُتَّفَقُ أَعْلَى ذِكْرِهِ فِي مَقَابِلَةِ الدَّرَجَةِ فَلِذَلِكَ جُعِلَ قَسِيمًا لَهُ إِهْ: (أَوْ أَهْلُ
 الْعَرَفِ الْعَامِّ) أَيْ لَا يُتَعَيَّنُ النَّاقِلُ، (أَوْ أَهْلُ الْعَرَفِ الْخَاصِّ) وَقَوْلُهُ: (وَإِصْطِلَاحُ
 خَاصِّ) عَطَفَ تَفْسِيرِيَّ (كَالنَحْوِيِّ مَثَلًا) مِثْلَ أَهْلِ الْعَرَفِ الْخَاصِّ وَقَوْلُهُ: مَثَلًا أَيْ وَ
 غَرَضِي بِقَوْلِي: كَالنَحْوِيِّ كَانَ مَثَلًا لِإِنْحِصَارِهِ فَإِنَّ الْأَصْطِلَاحَ الْخَاصَّ لَا يَخْتَصُّ
 بِالنَّحْوِيِّ، (فَإِ) هُوَ (عَلَى) التَّقْدِيرِ (الْأَوَّلُ): يُسَمَّى مَنْقُولًا شَرْعِيًّا كَالصَّلَاةِ الْمَوْضُوعَةِ
 لِلدُّعَاءِ أَيْ طَلَبِ الرَّحْمَةِ ثُمَّ نَقَلَهَا أَهْلُ الشَّرْعِ إِلَى الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ الْمَفْتُوحَةِ بِالتَّكْبِيرِ
 الْمُخْتَمَةِ بِالتَّسْلِيمِ لِلْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا، (وَعَلَى) التَّقْدِيرِ (الثَّانِي): يُسَمَّى مَنْقُولًا (عَرَفِيًّا)
 كَالدُّعَاءِ الْمَوْضُوعَةِ إِبْتِدَاءً لِكُلِّ مَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ نَقَلَهُ أَهْلُ الْعَرَفِ إِلَى ذَاتِ الْقَوَائِمِ
 الْأَرْبَعَةِ لِلْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا (وَعَلَى) التَّقْدِيرِ (الثَّالِثُ): يُسَمَّى مَنْقُولًا (إِصْطِلَاحِيًّا)
 كَالْفِعْلِ الْمَوْضُوعِ إِبْتِدَاءً لَمَّا صَدَرَ عَنِ الْفَاعِلِ كَالنَّصْرِ وَالضَّرْبِ وَغَيْرِهِمَا ثُمَّ نَقَلَهُ
 النَّحْوِيُّونَ إِلَى مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، مُقَرَّنِينَ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ. (وَإِلَى هَذَا) الْبَيَانِ
 (أَشَارَ) أَيْ الْمُصَنِّفُ طَيِّبُ اللَّهِ تَرَاهُ (بِقَوْلِهِ: يَنْسَبُ إِلَى النَّاقِلِ) أَيْ إِلَى نَاقِلِهِ.

{ فِي الْكَلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ }

(قَوْلُهُ: الْمَفْهُومُ) سِوَاهُ كَانَ مَرْكَبًا أَوْ مَفْرَدًا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّمَثِيلُ بِنَحْوِ مَفْهُومٍ وَاجِبٍ

قوله: (فرض صدقه على كثيرين) الفرض هيهنا بمعنى: تجويز العقل لا التقدير فانه لا يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين.

قوله: (امتعت أفراده) كشريك الباري عز اسمه.

قوله: (أو أمكنت) أي لم يمتنع أفراده في الخارج، فيشمل الواجب و الممكن الخاص كليهما.

قوله: (و لم توجد) كالعقلاء.

الوجود والمفهوم له معنيان: الأول: ما فهم من اللفظ، والثاني: ما حصل عند العقل و المراد به هنا: الثاني كما قال المحضى رحمه الله: (أي ما حصل عند العقل) حصولاً ظلياً. (إعلم) أيها المتعلم: (أنّ ما) أي الشئ الذي (أستفيد من اللفظ) أي أفاده اللفظ له ثلاثة أسماء، تتفق بالحقيقة و تختلف بالأعتبار، فـ (بأعتبار أنّه) أي ما استفيد من اللفظ (فهم منه) أي من اللفظ (يسمى مفهوماً، و بأعتبار أنّه قصد منه) أي من اللفظ (يسمى معنى) و مقصوداً، (و بأعتبار أنّ اللفظ دالٌّ عليه) أي على المستفاد منه (يسمى مدلولاً) مثلاً أنّ ما أفاده لفظ زيد و هو: ذاته يسمى مفهوماً و معنى و مدلولاً بتلك الأعتبارات.

(قوله: فرض صدقه على كثيرين) أي فرض حمله على كثيرين لأنّ الصدق و القول إذا تعدّيا بعلى كانا بمعنى الحمل «تنبيه» إعلم: أنّ الفرض له ثلاثة معان: الأول: الواجب المقابل للمستحب، و الثاني: التّقدير الذي يستفاد من أدوات الشرط، و الثالث: تجويز العقل أي حكمه بجواز شئ و المراد به هيهنا: الأخير كما قال: (الفرض هيهنا) أي في هذا المقام لأفى مقام آخر (بمعنى: تجويز العقل) أي حكمه بجواز صدق المفهوم على كثيرين (لأ) الواجب كما هو ظاهر و لا (التّقدير فأنّه) أي الشّأن و الحال (لأ يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين) لجريان التّقدير في المحالات أيضاً لأنّرى إلى قوله تعالى: لو كان فيهما الهة إلاّ الله لفسدنا ثم إعلم: أنّ الغرض من هذا الكلام كما قال بعض الأعلام: دفع ما يتوهم في هذا المقام: من أنّ تعريف الكلى و الجزئي بما ذكره المصنّف ليس بصحيح، إذ يصدق على زيد مثلاً أنه

قوله: (مع إمكان الغير) كالشمس.

قوله: (أو امتناعه) كمفهوم واجب الوجود.

لأنَّ يمتنع فرض صدقه على كثيرين إذ يمكن للعقل أن يفرض أنَّ ذاته لو كان صادقاً على كثيرين، يكون كلياً فيلزم كون زيد كلياً مع أنَّه لمشار إليه جزئى وحاصل الدَّفْع: أنَّه ليس المراد به إلاَّ تجويز العقل، فلا يحكم بجواز صدق زيد مثلاً على كثيرين فالتعريف خالٍ عن الأشكال. (قوله: إمتنع أفراده) أى من حيث الوجود الخارجى مثاله: (كشريك البارئ عزَّ إِسمُهُ) فأنَّه كلى فرضى لا يمتنع أن يحكم العقل بجواز صدقه على كثيرين و أفراده ممتنعة فى الخارج إذ لو كان فيهما الهة إلاَّ الله لفسدتا. (قوله: أو أمكنت) أعلم: أنَّ الأمكان إما عامٌّ أو خاصٌّ والأوَّل له إعتبارات ثلاثة: لأنَّه إما عامٌّ مطلق أى غير مقيد بجانب الوجود والعدم، أو مقيد بجانب الوجود، أو بجانب العدم، فهينها إعتراض على المصنَّف قدس سرِّه وهو أنَّ المراد بقوله: أمكنت إما الأمكان الخاصَّ، أو الأمكان العامَّ وإيَّاماً كان فلا يجوز لأنَّه يلزم على الأوَّل جعل قسيم الشئ قسماً منه إذ الواجب قسيم للأمكان الخاصَّ وقد جعله قسماً منه وعلى الثَّانى كون قسم الشئ قسيماً له إذ الامتناع قسم من الأمكان العامَّ وقد جعله قسيماً له وإلى ردِّه أشار بقوله: (أى لم يمتنع أفراده فى الخارج) أى ليس المراد بقوله: أمكنت: الأمكان العامَّ المطلق، حتَّى يلزم جعل قسم الشئ قسيماً له، ولا الأمكان الخاصَّ حتَّى يلزم جعل قسيم الشئ قسماً منه، بل المراد: الأمكان العامَّ المقيد بجانب الوجود: أى ليس عدمه ضرورياً سواء كان وجوده ضرورياً كالواجب أو لا كعدمه كالممکن الخاصَّ وهذا معنى قوله: (فيشمل) أى قوله: أمكنت (الواجب) فهو ما لا يكون عدمه ضرورياً ولكنَّ وجوده ضرورى (والممكن الخاصَّ) فهو ما لا يكون عدمه ولا وجوده ضرورياً (كليهما) أفاده بعض مشايخنا. (قوله: و لم توجد) أى أفراده مثاله: (كالعقلاء) طائر خيالى، لا تمتنع أفراده فى الخارج مع أنَّه لأوجود لها فيه. (قوله: مع إمكان الغير) أى مع إمكان غيره مثاله: (كالشمس) أى كمفهومها وهو: كوكب نهائى بضئ العالم، فأنَّه قد وجد من هذا فردٌ واحد، وهو: شمس العالم مع

أَوِ الْكَثِيرُ مَعَ التَّنَاهِي أَوْ عَدَمِهِ. وَ الْكُلِّيَّانِ إِنْ تَفَارَقَا كُلِّيًّا:
فَمُتَبَايِنَانِ، وَإِلَّا فَانْ تَضَادَفَا كُلِّيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ: فَمُتَسَاوِيَانِ وَ
نَقِيضَاهُمَا كَذَلِكَ.

قوله: (مع التناهي) كالكواكب السبع السيارة.

قوله: (أو عدمه) كمعلومات الباري عز اسمه، و كالنفس الناطقة على مذهب
الحكماء.

قوله: (و الكلّيان ان تفارقا كلياً من الجانبين فمتباينان) أى كل كليين لابد من

إمكان غيرها عند من يجوز وجود شمس أخرى. (قوله: أو إمتناعه) أى مع إمتناع
غيره (كمفهوم واجب الوجود) فأنه وجد الواحد منه وهو: الحقُّ جلّ جلاله و يمتنع
غيره إذ لو كان فيهما الهة إِلَّا الله لَفَسَدَتَا. (قوله: مع التناهي) أى مع تناهيهما (كـ) مفهوم
(الكواكب السبع السيّارة) وهى: الشَّمْسُ و القمرُ و العُطَارِدُ و الزُّهرة و المريخُ و
المشتري و الزُّحل هذا عند القدماء و أمّا المتأخرون فزاد و أعليها الأورانوس و
النبتون و البلوتون، فهذا مثالٌ للتناهي أو للأفراد المتناهية فلا حاجة إلى حذف
المضاف. (قوله: أو عدمه) أى مع عدم تناهيهما (كـ) مفهوم (معلومات الباري عز
إسمه) مثالٌ للكلّي اللامتناهى أو للأفراد اللامتناهية فلا حاجة إلى الحذف، (و
كالنفس الناطقة) وهى: الجوهر المجرد المتعلق بالبدن تَعَلُّقُ التدبير و التّصرف، بناءً
(على مذهب الحكماء) القائلين بأنّ العالم قديم زمانى.

{فى النَّسَبِ الأَرْبَعِ}

(قوله: و الكلّيان إِنْ تَفَارَقَا كُلِّيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ: فَمُتَبَايِنَانِ) قال بعض المشايخ قدس
سره: خَصَّ البحث بهما، لأنّه لا يبحث فى القرن عن الجزئى إِلَّا بِالْأَسْطَرَادِ، لأنّه ليس
كاسباً و لا مكتسباً، و أيضاً لا يجرى جميع النسب فى الجزئيين و لا فى الجزئى و
الكلّى، إذ ليس فى الأوّل إِلَّا التّباين أو المساواة و ليس فى الثّانى إِلَّا التّباين أو العموم
المطلق إهـ (أى كلّ كليين) أشار بالتفسير إلى أنّ اللام فى قوله: و الكلّيان، للأستغراق

أن يتحقق بينهما احدى النسب الاربع التباين الكلي والتساوي والعموم المطلق، والعموم من وجه.

وذلك لانهما اما أن لا يصدق شئ منهما على شئ من أفراد الآخر، أو يصدق فعلى الاول فهما متباينان، كالانسان والحجر، وعلى الثاني فاما أن لا يكون بينهما صدق كلي من جانب أصلاً أو يكون، فعلى الاول فهما أعم وأخص من وجه كالحيوان والايض، وعلى الثاني فاما أن يكون الصدق الكلي من الجانبين أو من جانب واحد، فعلى الاول فهما متساويان، كالانسان والناطق وعلى الثاني فهما أعم وأخص مطلقاً، كالحيوان والانسان.

وفيه: أنَّ الكلام في الكليات التي لها مصداق في الذهن أو الخارج كما سيأتي إنشاء الله تعالى (لابد من أن يتحقق بينهما إحدى النسب الأربع) وهي: (التباين الكلي والتساوي والعموم) والخصوص (المطلق والعموم) والخصوص (من وجه) واما التباين الجزئي كما سيأتي فتارة يكون في ضمن العموم من وجه وتارة في ضمن التباين الكلي فلا يرد أن تقسيم النسب الى الأربع غير خاص أفاده بعض الأفاضل. (وذلك) أي وإنحصار النسب في الأربع ثابت (لأنهما) أي لأن الكليين (إما أن لا يصدق شئ منهما على شئ من أفراد الكلي (الأخر) أصلاً أي لأجل أن لا يحمل لأكلياً ولاجزئياً، (أو يصدق) أي يحمل شئ منهما على شئ من أفراد الآخر (فعلى) التقدير (الأول: فهما متباينان) أي النسبة بينهما: التباين الكلي مثالهما: (كالإنسان والحجر) والأيراني والصيني والموحد والمشرک والأنسان والفرس والمرتع والمثلث، فلا شئ من الموحد بمشرک ولا شئ من المشرک بموحد (وعلى) التقدير (الثاني: فما لا يخلو فـ) (إما أن لا يكون بينهما صدق كلي من جانب أصلاً) بأن لا يحمل شئ من أحدهما على شئ من أفراد الآخر حملاً كلياً لا من جانب واحد ولا من الجانبين بل يحمل جزئياً (أو يكون) بينهما صدق كلي (فعلى) الشق (الأول) من شقي الترديد (فهما أعم) من وجه (و أخص من وجه) أي النسبة بينهما العموم والخصوص من وجه مثالهما: (كالحيوان والايض) فإنه لا يصدق شئ منهما على

أَوْ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ: فَأَعْمٌ وَأَخْصٌ مُطْلَقًا، وَتَقْيِضَاهُمَا بِالْعَكْسِ.

فمرجع التساوي الى موجبتين كليتين نحو: كل انسان ناطق، وكل ناطق انسان.
و مرجع التباين الى سالتين كليتين نحو: لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء
من الحجر بانسان.

و مرجع العموم والخصوص مطلقاً الى موجبة كلية موضوعها الاخص و
محمولها الأعمّ و سالبة جزئية موضوعها و الاعم و محمولها الاخص نحو: كل
انسان حيوان، و بعض الحيوان ليس بانسان.

شئ من أفراد الآخر صدقاً كلياً لاً من الجانبين ولأ من جانب واحد بل الصّدق بينهما
جزئى من الجانبين فمادة اجتماعهما واحدة وهى: قولنا: بعض الحيوان أبيض و
مادة إفتراقهما ثنتان وهما قولنا: بعض الحيوان ليس بأبيض كالغنم السوداء مثلاً و
بعض الأبيض ليس بحيوان كالثلج مثلاً، و بعبارة أخرى: يتصادق الحيوان و الأبيض
على الغنم البيضاء و يتفارقان فى الغنم السوداء و الثلج. (و على) الشقّ (الثانى)
منهما: (فما) لا يخلو أيضاً ف (إمّا أن يكون الصّدق الكلى) أى حمل شئ من كلّ منهما
على شئ من أفراد الآخر حملاً كلياً (من الجانبين أو من جانب واحد) بأن يكون من
الجانب الآخر جزئياً (فعلى) التقدير (الأول: فهما متساويان) أى النسبة بينهما
التساوى مثالهما: (كالإنسان و الناطق) فأنّ الصّدق الكلى فيهما من الجانبين نحو:
كلّ إنسان ناطق و كلّ ناطق إنسان (و على) التقدير (الثانى: فهما أعمّ) مطلقاً (و
أخصّ مطلقاً) عن قيد من وجه أى يكون أحدهما أعمّ من الآخر فلا يكون أخصّ منه
و الآخر أخصّ فلا يكون أعمّ أى النسبة بينهما: العموم والخصوص المطلق مثالهما:
(كالحيوان و الإنسان) نحو: كلّ إنسان حيوان و بعض الحيوان ليس بأنسان و إذا
عرفت ما ذكرنا. (فمرجع التساوى) المرجع بكسر الجيم: مصدر ميميّ بمعنى
الرجوع، أى رجوع نسبة التساوى (إلى) قضيتين (موجبتين كليتين) مأخوذتين من
المتساويين بأن يجعل كلّ منهما موضوعاً و الآخر محمولاً و يحكم بينهما بالأيجاب
الكلى مثال ذلك (نحو: كلّ إنسان ناطق و كلّ ناطق إنسان، و مرجع التباين) الكلى

و مرجع العموم من وجه الى موجبة جزئية و سالتين جزئيتين نحو: بعض الحيوان أبيض، وبعضه ليس بأبيض، و بعض الابيض ليس بحيوان.

قوله: (و نقيضاهما كذلك) يعني: أن نقيضي المتساويين أيضاً متساويان أي كلما صدق عليه أحد النقيضين صدق عليه التَّقْيِضُ الاخر اذ لو صدق أحدهما بدون الاخر لصدق مع عين الاخر، ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فيصدق عين الاخر بدون عين الاول لامتناع اجتماع النقيضين، وهذا يرفع التساوي بين العينين، مثلاً

(إلى:) قضيتين (سالتين كليتين) قال المحقق البينجويني رحمه الله: دائمتين لأ ضرورتين إذ لا يصدق السلب الضروري بين الفلك و الساكن مع أنَّهما متباينان بخلاف السلب الدائمي إذ يصدق: لأشياء من الفلك ساكن دائماً كالعكس إهـ (نحو: لأشياء من الأنسان بحجر و لأشياء من الحجر بأنسان، و مرجع العموم و الخصوص مطلقاً إلى:) قضية (موجبة كلية موضوعها الأخص) كالإنسان (و محمولها الأعم) كالحيوان (و سالبة جزئية موضوعها الأعم و محمولها الأخص نحو: كل إنسان حيوان) مثال للموجبة الكلية (و بعض الحيوان ليس بأنسان) مثال للسالبة الجزئية، (و مرجع العموم) و الخصوص (من وجه إلى) قضية (موجبة جزئية و قضيتين (سالتين جزئيتين نحو: بعض الحيوان أبيض) إشارة إلى مادة الاجتماع (و بعضه ليس بأبيض و بعض الأبيض ليس بحيوان) إشارة إلى مادتي الافتراق.

قوله: (و نقيضاهما كذلك) (يعني) أي حضرة المصنف قدس سره: (أن نقيضي المتساويين أيضاً) أي كعبيهما (متساويان) نحو: كل إنسان لأناطق و كل لأناطق لأإنسان (أي كلما) أي كل شيء (صدق عليه أحد النقيضين) أي أحد نقيضي المتساويين (صدق عليه التَّقْيِضُ الاخر) مثلاً إذا صدق اللأإنسان على الكتاب صدق عليه اللأناطق قطعاً. (إذ لو صدق أحدهما) أي أحد النقيضين على شيء كصدق اللأإنسان على الكتاب (بدون) صدق التَّقْيِضُ (الاخر) عليه كاللأناطق (لصدق) أي أحد النقيضين و هو: اللأإنسان (مع عين) التَّقْيِضُ (الاخر) كاللأناطق، (ضرورة) أي من جهة ضرورة (استحالة ارتفاع التَّقْيِضين) أعني: اللأناطق و اللأناطق عن شيء واحد و هو: الكتاب، لعدم خلوه عن كونه ناطقاً و لأناطقاً، وإذا صدق مع

لو صدق اللاإنسان على شيء ولم يصدق عليه اللانطاق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق عليه هيهنا بدون الإنسان، هذا خلف.

قوله: (و نقيضاهما بالعكس) أي نقيض الأعم و الأخص مطلقاً أعم و أخص مطلقاً لكن بعكس العينين فنقيض الأعم أخص و نقيض الأخص أعم بمعنى: أن كلما صدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض الأخص و ليس كلما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم.

عين الآخر (فيصدق عين) النقيض (الأخر) و هو: الناطق (بدون عين) النقيض (الأول) و هو: الإنسان، هذا خلف (لأمتناع اجتماع النقيضين) أعنى: الناطق و اللاإنسان في شيء واحد، و هو: الكتاب (و هذا) أي صدق عين الآخر بدون صدق عين الأول (يرفع التساوي بين العينين) أي بين عينيهما و هما: الإنسان و الناطق أمثل لك (مثلاً) لتعرف ما ذكرنا وأقول: (لو صدق اللاإنسان) النقيض للإنسان (على شيء و لم يصدق عليه) أي على ذلك الشيء (اللانطاق) النقيض للناطق، (لصدق عليه الناطق) لأمتناع إرتفاع النقيضين أعنى: الناطق و اللانطاق عن ذلك الشيء (فيصدق الناطق هيهنا) أي فيما صدق اللاإنسان عليه بدون اللانطاق (بدون) متعلق بيصدق (الإنسان هذا خلف) لثبوت التساوي في الصدق الكلّي من الجانبين بينهما. (قوله: و نقيضاهما بالعكس) (أي نقيض الأعم) مطلقاً (و الأخص مطلقاً أعم) مطلقاً (و أخص مطلقاً لكن) دفع لثبوتهم نائش من قوله: أعم و أخص مطلقاً (بعكس العينين) أي عينيهما فنقيض الحيوان: الأحيوان و نقيض الإنسان: اللاإنسان لكن بعكس الحيوان و الإنسان (فنقيض الأعم) و هو: الحيوان (أخص) مطلقاً من نقيض الأخص و هو: الإنسان (و نقيض الأخص أعم) مطلقاً من نقيض الأعم و لما كان مبهماً فسره بقوله: (بمعنى: أن كلما) أي كل شيء (صدق عليه نقيض) العين (الأعم) مطلقاً (صدق عليه) أي على ذلك الشيء (نقيض) العين (الأخص) مطلقاً نحو: كل لأحيوان لاإنسان و بعض اللاإنسان ليس بلاحيوان كالفرس و البقر و غيرهما من سائر أفراد الحَيَوَان (و ليس كلما صدق عليه نقيض) العين (الأخص) المطلق (صدق

أما الأول فلانه لو صدق نقيض الأعم على شئ بدون نقيض الاخص لصدق مع عين الاخص فيصدق عين الاخص بدون عين الاعم، هذا خلف مثلاً لو صدق اللأحيوان على شيء بدون اللانسان لصدق عليه الانسان و يمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الانسان بدون الحيوان.

و أما الثاني فلانه بعد ما ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص لو كان كل

عليه نقيض) العين (الأعم) المطلق فلا يصح: كل لإنسان لأحيوان لأن الفرس مثلاً لا إنسان وليس بلاحيوان.

(أما) إثبات المدعى (الأول) وهو: كلما صدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض الأخص (فلأنه) أى الشأن والحال (لو صدق نقيض) العين (الأعم) كاللأحيوان (على شيء) كالحجر (بدون) صدق (نقيض) العين (الأخص) كاللإنسان (لصدق) أى نقيض الأعم (مع عين) النقيض (الأخص) وهو: الإنسان لأستحالة إرتفاع النقيضين وهما: اللإنسان والإنسان، لأن الشئ إما لإنسان أو إنسان وإذا صدق مع عين الأخص فيلزم اجتماع النقيضين وهما: اللأحيوان والإنسان (فيصدق عين) النقيض (الأخص بدون) صدق (عين) النقيض (الأعم) فيصدق الإنسان بدون الحيوان (هذا خلف) لأن الأخص لا ينفك عن الأعم أمثل لك (مثلاً) وأقول: (لو صدق اللأحيوان على شيء بدون) صدق (اللإنسان) عليه (لصدق عليه) أى على ذلك الشئ (الإنسان) لأستحالة إرتفاع النقيضين (و يمتنع هناك) أى فيما صدق عليه اللأحيوان مع الإنسان (صدق الحيوان لأستحالة اجتماع النقيضين) وهما: اللأحيوان والحيوان فى شيء واحد (فيصدق الإنسان بدون الحيوان) هف، لأن الإنسان لا بد وأن يكون حيواناً (و أما) إثبات المدعى (الثانى) وهو: أنه ليس كلما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم (فلأنه) أى الشأن والحال (بعد ما ثبت) أنفاً (أن كل نقيض) العين (الأعم نقيض) العين (الأخص) مثلاً كل لأحيوان لإنسان وبعبارة أخرى: أن كل ما صدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض

وَالْأَلَا: فَمِنْ وَجْهِ وَبَيْنَ نَقِضِيهِمَا تَبَايُنٌ جُزْئِيٌّ كَالْمُتَبَايِنِينَ.

نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما هما العيان متساويين كما مرّ وقد كان العيان أعم وأخص مطلقاً هذا خلف. قوله: (والا: فمن وجه) أى إن لم يتصادقا كلياً من الجانبين ولا من جانب واحد أصلاً: فمن وجه.

قوله: (تباين جزئي) التباين الجزئي هو: صدق كل من الكليين على شيء بدون الآخر في الجملة فان صدقا معاً أيضاً كان بينهما عموم وخصوص من وجه وان لم يتصادقا معاً أصلاً كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم والخصوص من وجه وفي ضمن التباين الكلي أيضاً.

ثم ان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه فقد يكون بين نقيضيهما أيضاً عموم من وجه كالحيوان والابيض فان بين نقيضيهما هما: اللاحيوان واللاأبيض أيضاً عموماً من وجه وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان واللاإنسان فان بينهما عموماً من وجه و بين نقيضيهما هما: اللاحيوان والانسان مباينة كلية.

الأخص (لو كان كل نقيض) العين (الأخص) وهو: اللاإنسان (نقيض) العين (الأعم) وهو: اللاحيوان بأن يقال: كل لأحيوان لإنسان وكل لإنسان لأحيوان (لكان النقيضان متساويين، فيكون نقيضاهما) أى نقيضا النقيضين (وهما: العيان متساويين كما مرّ) أى لما مرّ من أنّ نقيضى المتساويين متساويان (و الحال (قد كان العيان) أى عينا النقيضين (أعم) مطلقاً (وأخصّ مطلقاً، هذا خلف) فثبت المطلوب. قوله: (والا فمن وجه) (أى وإن لم يتصادقا) أى الكليان (كلياً) أى صدقاً كلياً (من الجانبين ولا من جانب واحد أصلاً) بأن تصادقا جزئياً من الجانبين: (فمن وجه) أى النسبة بينهما العموم والخصوص من وجه. قوله: تباين جزئى) (التباين الجزئى

.....

هو: صدق كلّ واحد (من الكلّيين على شيء بدون) صدق الكلّي (الأخر) عليه (في الجملة) أي من غير ملاحظة أنّ ذلك الصّدق في جميع الموارد كما في التّباين الكلّي أو في بعضها كما في العموم والخصوص من وجه و الكلّيان متباينان تبايناً جزئياً، (فإن صدقا) أي الكليان (معاً) وإجمعا في شيء واحد (أيضاً) أي كما صدّق كلّ منهما على شيء بدون الآخر (كان بينهما عموم و خصوص من وجه) كالحيوان والأبيض فإنه يصدق كلّ منهما على شيء بدون الآخر و يصدقان معاً في شيء آخر مثلاً يصدق الحيوان على الإنسان بدون الأبيض كالإنسان الأسود و يصدق الأبيض على الثلج بدون الحيوان، فكما يصدق كلّ منهما على شيء بدون الآخر كذلك يصدقان معاً كما في الغنم البيضاء مثلاً (وإن لم يتصادقا معاً أصلاً) أي لا من الجانبين ولا من جانب واحدٍ لأكلياً ولا جزئياً (كان بينهما تباينٌ كليّ) كالموحد والمشارك وإذا عرفت ما ذكرنا (فالتّباينُ الجزئيّ) ليس مستقلاً بل (يتحقّق في ضمن العموم والخصوص من وجه، وفي ضمن التّباين الكلّي أيضاً) أي كما يتحقّق في ضمن العموم والخصوص من وجه (ثمّ) أي بعد أن علمت معنى التّباين الجزئيّ (إنّ الأمرين اللّذين بينهما عموم) وخصوص (من وجه فقد يكون بين نقيضيهما أيضاً) أي كالعينين (عموم) وخصوص (من وجه كالحيوان والأبيض فإنّ بين نقيضيهما و هما: اللاّحيوان واللاّأبيض أيضاً) أي كالحيوان والأبيض (عموماً) وخصوصاً (من وجه) لتصادقهما على الحجر الأسود وتفارقهما في الثلج والفرس الأسود مثلاً نحو: بعض اللاّحيوان لأبيض وبعضه ليس بالأبيض وبعض اللاّأبيض ليس بالحيوان، (و قد يكون بين نقيضيهما) أي نقيض الأمرين المذكورين (تباين كليّ كالحيوان واللاّإنسان فإنّ بينهما عموماً) وخصوصاً (من وجه) نحو: بعض الحيوان لإنسان وبعضه ليس بلإنسان وبعض اللاّإنسان ليس بحيوان، (وإنّ) (بين نقيضيهما و هما: اللاّحيوان والأنسان مباينةً كليّةً) نحو: لأشياء من اللاّحيوان بأنسان ولأشياء من الأنسان بلا حيوان.

فلهذا قالوا: ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه تبايناً جزئياً لا العموم و
الخصوص من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط.

قوله: (كالمتباينين) أي كما ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه مباينة
جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي فانه لما صدق كل من العينين مع
نقيض الآخر صدق كل من النقيضين مع عين الآخر، فيصدق كل من النقيضين
بدون الآخر في الجملة، وهو: التباين الجزئي.

ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فان بين
نقيضيهما وهما: اللاموجود واللامعدوم أيضاً تبايناً كلياً، وقد يتحقق في ضمن
العموم من وجه كالانسان والحجر فان بين نقيضيهما وهما: اللانسان واللاحجر
عموماً من وجه، فلهذا قالوا: ان بين نقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح في الكل
هذا.

(فلهذا) أي فلأجل أنه قد يكون بين نقيضي الأعم والأخص من وجه عموم و
خصوص من وجه وقد يكون بينهما تباين كلي (قالوا) أي أرباب الميزان: (إن بين
نقيضي الأعم والأخص من وجه تبايناً جزئياً لا العموم والخصوص من وجه فقط)
لثلاً يخرج التباين الكلي، (و لا التباين الكلي فقط) لثلاً يخرج العموم والخصوص
من وجه. (قوله: كالمتباينين) قال المحقق البينجوني رحمه الله: الكاف بمنزلة الواو
العاطفة إحداهما أي وبين نقيضي المتباينين تباين جزئي (أي كما ان بين نقيضي الأعم و
الأخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي) فسرّه
المحسّي رحمه الله بهذا التفسير إشارة إلى أن المشبه به حقيقة هو: نقيضا الأعم و
الأخص من وجه لأنقيضا المتباينين لأنه لم يعلم حالهما بخلاف نقيضي الأعم و
الأخص من وجه فإنه علم أن بينهما تبايناً جزئياً فقول المصنّف رحمه الله «وبين
نقيضيهما تباين جزئي كالمتباينين» كقولهم: أبوحنيفة كأبي يوسف رضى الله تعالى عنهما
(فأنه) أي الشأن والحال (لما صدق كل واحد من العينين) المتباينين (مع نقيض)
العين (الآخر صدق كل واحد من النقيضين) أي من نقيضي المتباينين (مع

.....

عين) التقيض (الأخر) وحينئذ، (فيصدق كل) واحد (من التقيضين بدون) التقيض (الأخر) مثلاً يصدق الإنسان على الحجر دون الأحجر أى لا يصدق على الحجر الأحجر وكذا يصدق الأحجر على الإنسان دون الإنسان أى لا يصدق على الإنسان الإنسان (فى الجملة) أى مع قطع النظر عن أن يكون صدق كل من التقيضين بدون الآخر فى جميع الموارد كما فى التباين الكلى أو فى بعضها كما فى العموم والخصوص من وجه (و هو: التباين الجزئى. ثم: إنه) أى التباين الجزئى (قد يتحقق فى ضمن التباين الكلى كالموجود) فى الخارج (و المعدوم) كذلك إذ المعدوم الغير المقيد بالذهن أو الخارج كاللأشياء لأفرد له أفاده بعض الأفاضل. (فإن بين) هما تبايناً كلياً نحو: لأشياء من الموجود بمعدوم ولأشياء من المعدوم بموجود، وإن بين (تقيضيهما و هما: اللا موجود واللامعدوم أيضاً) أى كالموجود المعدوم العينين (تبايناً كلياً) نحو: لأشياء من اللا موجود بلامعدوم ولأشياء من اللا معدوم بلا موجود لأن اللا معدوم هو: الموجود، (و قد يتحقق) أى التباين الجزئى (فى ضمن العموم) والخصوص (من وجه كالأنسان و الحجر فإن بين تقيضيهما و هما: اللا إنسان و الأحجر عموماً) و خصوصاً (من وجه) لتصادقهما على القرطاس و تفارقهما فى الحجر و الإنسان نحو: بعض اللا إنسان لأحجر كالقرطاس و بعضه ليس بلاحجر كالحجر و بعض الأحجر ليس بلا إنسان كالإنسان (فلهذا) أى فلأجل أنه قد يكون بين تقيضى المتباينين تباين كلي و قد يكون بينهما عموم و خصوص من وجه (قالوا) أى المنطقيون: (إن بين تقيضيهما) أى المتباينين (مباينة جزئية) لالتباين الكلى فقط و لا للعموم من وجه فقط (حتى يصح فى الكل) من التباين الكلى و العموم من وجه (هذا) فاعل يصح أى التباين الجزئى أو حتى يصح التباين الجزئى خذ هذا فهو مفعول لمقدّر.

و اعلم: أيضاً ان المصنف اخر ذكر نقيضي المتباينين لوجهين:
 الوجه الاول: قصد الاختصار بقياسه على نقيضي الاعم و الاخص من وجه.
 الوجه الثاني: ان تصور التباين الجزئي من حيث انه مجرد عن خصوص فرديه
 موقوف على تصور فرديه اللذين هما العموم من وجه، و التباين الكلي فقبل ذكر
 فرديه كليهما لا يتأتى ذكره.

قوله: (و قد يقال) يعنى: ان لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذى يمتنع أن
 يجوز صدقه كثيرين كذلك يطلق على الاخص من شئى وعلى الأوّل يقيد بقيد

(و أعلم) أيها المتعلم: (أيضاً) أى كما علمت ما ذكرنا (انّ المصنّف) قدس سرّه (أخر
 ذكر نقيضى المتباينين) عن الجميع ولم يذكرهما بعد العينين كغيرهما مثلاً قال بعد
 قوله: فمتساويان: و نقيضا هما كذلك و بعد قوله: فأعمّ و أخصّ مطلقاً: و نقيضاهما
 بالعكس و بعد قوله: والأفمن وجه: و بين نقيضيهما تباين جزئى و لم يقل بعد قوله:
 فمتباينان: و بين نقيضيهما تباين جزئى (لوجهين: الوجه الأوّل: قصد الاختصار)
 لأنّ الاختصار مطلوب له فى كتابه فلو فعل ما ذكرنا لطال كلامه (بقياسه) متعلق
 بالاختصار و الضمير للذكر (على) ذكر (نقيضى الأعمّ و الأخصّ من وجه) والمراد:
 تشبيههما بهما على ما فسره (الوجه الثّانى: انّ تصوّر التّباين الجزئى) فى جرى
 عادتهم فى استعماله (من حيث أنّه مجرد عن خصوص فرديه) الثّنى ناظر إلى القيد
 فقطّ و هو: الخصوص، أى مجردّ عن الخصوص لأعن ذاتيهما (موقوف) خبر أنّ
 (على تصوّر فرديه اللّذين هما العموم) و الخصوص (من وجه و التّباين الكلى)
 فتصوّره بدونهما محالّ، وإذا كان الأمر كما ذكرنا (فقبل ذكر فرديه كليهما) إشارة إلى
 ذكر أحدهما أعنى: العموم من وجه فيما سبق (لا يتأتى) أى لا يتيسّر (ذكره) أى
 التّباين الجزئى.

{الجزئى الإضافى}

(قوله و قد يقال:) يريد بيان الجزئى الإضافى و قد مرّ بيان الحقيقى (يعنى) أى
 حضرة المصنّف طاب ثراه: (أنّ لفظ الجزئى كما يطلق على المفهوم الذى يمتنع

وَقَدْ يُقَالُ الْجُزْئِيُّ: لِلْأَخْصِّ، وَهُوَ أَعَمُّ.

الحقيقي و على الثاني بالاضافى و الجزئى بالمعنى الثانى اعم منه بالمعنى الاول،
إذ كل جزئى حقيقى فهو يندرج تحت مفهوم كلى عامّ و أقله: المفهوم و الشيء
و الامر، و لا عكس اذا الجزئى الاضافى قد يكون كلياً كالانسان بالنسبة الى الحيوان.

أن يجوز صدقه على كثيرين كذلك يطلق) بالأشتراك اللفظي (على) المفهوم
(الأخص من شيء) كالإنسان الأخص من الحيوان و كالحیوان الأخص من الجسم
التامى و كالجسم التامى الأخص من الجسم المطلق و كالجسم المطلق الأخص من
الجوهر (وعلى) الأطلاق (الأول يقيد) أى الجزئى (بقيد الحقيقى) أى يسمى فى
العرف جزئياً حقيقياً كزيد مثلاً (و على) الأطلاق (الثانى) يقيد (بما قيد (الأضافى)
أى يسمى فى الاصطلاح جزئياً إضافياً (و الجزئى بالمعنى الثانى أعم منه) أى من
الجزئى (بالمعنى الأول) بيان لقول المصنّف: و هو أعم، أى الجزئى الأضافى أعم
من الجزئى الحقيقى (إذ كلّ جزئى حقيقى فهو) جزئى إضافى لأنه أى الحقيقى
(يندرج تحت مفهوم كلى عامّ) فإنّ زيدا مثلاً مندرج تحت الإنسان (و أقله) أى
المفهوم (المفهوم و الشيء و الأمر) قال بعض المحقّقين: الغرض من هذا الكلام:
الأشارة إلى دفع ما ربما يتوهم: من أنّ الفرد الموجود فى الخارج من مفهوم
واجب الوجود ليس له ماهية كلية مندرج هو تحتها مع أنّه جزئى حقيقى فلا يصحّ
الحكم بأنّ كلّ جزئى حقيقى هو مندرج تحت مفهوم عامّ و حاصل الدّفع: أنا لأنسلّم
أنّه ليس له مفهوم كلى مندرج هو تحته، بل المفهوم و الشئ و الأمر مفاهيم كلية
مندرج هو تحت كلّ منها هكذا ذكره و لا يخفى أنّ هذا مبنّى على التسامح و
التساهل و إلا فالله تبارك و تعالى لا يندرج تحت شيء من الكليات بحيث يشاركه
شيء من الأشياء فى هذه الماهية الكلية و إلا لزم أن يكون مركّباً ممّا به الاشتراك و ما
به الأمتياز فيكون محتاجاً إلى كلّ واحد من الجزئين و إلى مركّب آخر فيكون حادثاً
على ما قرّر فى الكلام، تعالى عمّا يقوله الظالمون علواً كبيراً إهـ. (و لا عكس) أى كلياً

و لك أن تحمل قوله: (و هو أعم) على جواب سؤال مقدر كأنَّ قائلًا يقول:
الاخص على ما علم سابقاً هو: الكلّي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقاً كلياً و لا
يصدق هو على ذلك الآخر كذلك، و الجزئي الاضافي لا يلزم أن يكون كلياً بل قد
يكون جزئياً حقيقياً، فتفسير الجزئي الاضافي بالاخص بهذا المعنى تفسير الاعم بالاخص.

أى ليس كل جزئى إضافى جزئياً حقيقياً، (إذ الجزئى الإضافى قد يكون كلياً) أى
كما يكون جزئياً حقيقياً (كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان) و كالحیوان بالنسبة إلى
الجسم الثامى و هكذا، فأنَّ الإنسان بالنسبة إلى الحيوان جزئى و الحيوان بالنسبة إلى
الجسم الثامى كذلك، و لما كان كلياً لم يكن جزئياً حقيقياً و بالجملة: الإضافى قد
يكون جزئياً حقيقياً و قد يكون كلياً، و اما الحقيقى فلا يكون إلا جزئياً، فالتسبة بينهما
هى: العموم و الخصوص المطلق.

(و) يجوز (لك أن) تُرجع الضمير فى قوله: و هو أعم إلى الأخص المذكور صريحاً
فى قوله: و قد يقال الجزئى: للأخص، و (تحمل قوله: و هو أعم على جواب سؤال
مقدر) أى و تحمل الجملة على الاستيناف (كأنَّ قائلًا يقول: الأخص) كالإنسان بناءً
(على ما علم سابقاً) فى بيان النسب الأربع (هو: الكلّى الذى يصدق عليه) أى
يحمل عليه (كلّى آخر) أعم منه كالحیوان (صدقاً) أى حملاً (كلياً) نحو: كل إنسان
حیوان (و لا يصدق هو) أى و لا يحمل الكلّى الأخص (على ذلك الآخر) أى على
الكلّى المحمول الأعم (كذلك) أى صدقاً و حملاً كلياً، بل يصدق و يحمل عليه
جزئياً نحو: بعض الحيوان إنسان فلا يصح: كل حيوان إنسان، (و) الحال أنَّ (الجزئى
الإضافى لا يلزم) و لا يشترط (أن يكون كلياً بل قد يكون جزئياً حقيقياً) و إذا كان
الأمر كما ذكرنا، (فتفسير) كَ أيُّها المصنّف الفاضل (الجزئى الإضافى) و تعريفه
(بالأخص بهذا المعنى) أى المعنى المذكور آنفاً و هو: أنه الكلّى الذى يصدق عليه
إلخ حيث قلت: و قد يقال الجزئى: للأخص (تفسير الأعم) أى الجزئى الإضافى قد
ذكرنا وجه أعمّيته (بالأخص) أى بغير المساوى و هو غير جائز لأنه يجب أن يكون
المعرّف مساوياً للمعرّف و أوضح منه، و هذا التفسير لا يشمل الجزئى الحقيقى
الذى هو جزء من الجزئى الإضافى.

وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسٌ: الْأَوَّلُ: الْجِنْسُ وَهُوَ: الْمَقُولُ

فأجاب بقوله: (و هو أعم) أى الاخص المذكور ههنا أعم من الاخص المعلوم آنفاً و منه يعلم ان الجزئى بهذا المعنى أعم من الجزئى الحقيقى فيعلم بيان النسبة التزاماً و هذا من فوايد بعض مشايخنا طاب ثراه.

قوله: (و الكليات) أى الكليات التى لها أفراد بحسب نفس الامر فى الذهن، أوفى الخارج منحصرة فى خمسة أنواع.

(فأجاب) أى المصنّف قدّس سرّه (بقوله: و هو أعم أى الأخص المذكور ههنا) أى فى قولنا: و قد يقال الجزئى للأخص (أعم من الأخص المعلوم) فيه تفتنّ (أنفاً) أى أمام أنفك، و المراد به الأخص السابق المذكور الآن، لأنه أعم من الكلى و الجزئى، إذ الأخص هنا هو: الذى تحت الأعم فلا إشكال، لأنه تفسير المساوى بالمساوى: أى تعريف للجزئى الإضافى الأعم بالأخص الذى هو أعم من الأخص المطلق (و منه) أى من كون الاخص المذكور ههنا أعم من الأخص المذكور آنفاً، و بعبارة أخرى: و من الجواب (يعلم: انّ الجزئى بهذا المعنى) أى الجزئى الإضافى (أعم من الجزئى الحقيقى) لأنّ الأخص مفسّر و الجزئى الإضافى مفسّر، وكلّما كان المفسّر أعم كان المفسّر أيضاً أعم (فيعلم) ممّا ذكر (بيان النسبة) بين الجزئى الحقيقى و الإضافى و هى: العموم و الخصوص المطلق إذ كلّ جزئى حقيقى فهو إضافى و بعض الجزئى الإضافى ليس بحقيقى كالإنسان أى وبعضه حقيقى كزيد (إلتزاماً) أى ضمناً (و هذا) أى و الاحتمال المذكور (من فوايد بعض مشايخنا) أى ممّا أفاده بعض أساتيدنا، و استفدناه منه، لم يصرّح بأسمه إكراماً و هو العلامة ذوالفضل: الملائ جمال الدين محمود الشيرازى تلميذ المحقّق الدوائى نور الله روحه (طاب ثراه) دعاء بالخير لأستاذه و الثرى: التراب المرطوب و هذا كناية عن نزول مطر الرحمة على ضريحه الشريف. اللهم أنفعنا بعلوم علماء دينك، و أسلك بنا مسالك كرامات

وأما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها لا خارجاً ولا ذهنياً فلا يتعلق بالبحث عنها غرض معتد به.

ثم الكلي إذا نسب إلى أفراد المحققة في نفس الامر فاما أن يكون عين حقيقة تلك الافراد وهو: النوع، أو جزء حقيقتها، فان كان تمام المشترك بين شيء منها أولياتك ولأنجعلنا من المنافقين الطاعنين فيهم وفي مسلكتهم يارب العالمين*.

{الكليات الخمس (الجنس)}

ويقال لهذا الباب: باب إيساغوجي أيضاً، وقد اضطربت كلمة المصنفين والشرح ههنا ففيل: إيسا بمعنى: الخمس و غوجى بمعنى: الكلّى وقيل: إسم للحكيم المدوّن لها وقيل: إسم لتلميذه يقول له: يا إيساغوجى، الحال كذا وكذا والحق: أنه بمعنى المقدّمة لأنّ الحكيم المعروف الأسكندر انّى «فور فوربوس» لما دوّنها بعد أرسطو بقرون، جعلها مقدّمة للمقولات. (قوله: والكليات) اللام للعهد لا الاستغراق واليه أشار المحشّى بقوله: (أى الكليات) المعهودة عند المناطق (التي لها أفراد بحسب نفس الأمر) نفس الأمر: ذات الشئ وحقيقته، والمراد بالأمرونا الكليات، أى بحسب ذات الكليات وحقيقتها سواء كانت الأفراد (فى الذهن) فقط كشريك البارى عزّ اسمه، (أو فى) الذهن و (الخارج) كالإنسان وإنما لم يذكر قيد فى الذهن فى الثانى، لأنه كلما كانت الأفراد موجودة فى الخارج، ففى الذهن بالطريق الأولى (منحصرة فى خمسة أنواع) إنحصاراً عقلياً دائراً بين النقي والأثبت.

(و أما الكليات الفرضية) أى (التي) تكون بفرض الفارض، وإعتبار المُعتَبَرِ و (لأمصداق لها) على وزن مفتاح، أى ما يصدق عليه اللفظ، والمراد به: الأفراد (لا خارجاً) يشار إليها بالحقس (ولأذهناً) يشار إليها بالعقل: كاللاشئ و اللاممكن (فلا يتعلق) جزاء أما (بالبحث عنها غرض معتد به) أى يعتنى به فى العصمة، إذ لا مدخل لها فى الأكتساب أى لا تنفع معرّفاً ولا معرّفاً. (ثم) يريد بيان وجه الانحصار المذكور (الكلّى إذا نسب إلى أفراد المحققة) أى الموجودة (فى نفس الأمر) فى الذهن، أو فى الخارج (فأما أن يكون عين حقيقة تلك الأفراد) أى أفراد المحققة فى نفس

وبين بعض آخر، فهو: الجنس و إلا فهو: الفصل؛ و يقال لهذه الثلاثة: ذاتيات أو خارجاً عنها، و يقال له: العرض، فاما ان يختص بأفراد حقيقة واحدة، أو لا يختص فالاول: هو الخاصة، والثاني: هو العرض العام.
فهذا دليل انحصار الكليات في الخمس.
قوله: (المقول) أي المحمول.

الأمر (و هو) أي ذلك الكلّي: (النوع) كالإنسان، فأنه إذا نسب إلى أفراد المحفظة في نفس الأمر يكون عين حقيقتها وأصلها، (أو) يكون (جزء حقيقتها) أي حقيقة أفرادها وهذا أيضاً لا يخلو (فأن كان) أي ذلك الكلّي (تمام) الشئ (المشترك بين شيء منها) أي من تلك الأفراد (و بين بعض آخر) منها، (فهو: الجنس) كالحيوان، فأنه إذا نسب إلى البقر والغنم والفرس وغيرها من أفرادها يكون تمام المشترك بين شيء من تلك الأفراد و بين بعض آخر منها، و معلوم أنه جزء من حقيقتها لأن تمام حقيقة الإنسان: الحيوان الناطق و هكذا و انما يكون الحيوان تمام المشترك بين الأفراد المذكورة إذ ليس ما تشترك فيه وراء الحيوانية (و إلا) يكن تمام المشترك بين شيء منها و بين بعض آخر منها (فهو: الفصل) كالناطق فأنه إذا نسب إلى أفرادها يكون بعض المشترك بين شيء منها و بين بعض آخر منها، لأن تمام المشترك هو: الحيوان الناطق، (و يقال لهذه الثلاثة) أي للنوع و الجنس و الفصل في الاصطلاح: (ذاتيات) لأنه تنفى الماهية بانتفاءها (أو) يكون (خارجاً عنها) أي عن حقيقة أفرادها، (و يقال له) أي لذلك الكلّي في العرف: (العرض) وهذا أيضاً لا يخلو، (فأما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة، أو لا يختص) بها، (ف القسم الأول: هو الخاصة) لأغير، كالصّاحك الخارج عن حقيقة الإنسان المختص بها (و القسم الثاني: هو العرض العام) لأغير، كالماشى الخارج عن حقيقة أفراد الإنسان الغير المختص بأفراد حقيقة واحدة.

(فهذا) أي الترديد الدائريين التفي والإثبات (دليل انحصار الكليات) المعهودة (في الخمس) فلا يتصور لها قسم سادس. (قوله: المقول) (أي المحمول) فسرّه به لثلاثاً يُتوهم أنّ المراد به: معناه اللغوي. (قوله: في جواب ما هو) أعلم: أنّ ما على

عَلَى الْكَثْرَةِ الْمُخْتَلِفَةِ الْحَقَائِقِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ، فَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ عَنِ الْمَاهِيَةِ وَ عَنْ بَعْضِ الْمُشَارِكَاتِ، هُوَ الْجَوَابُ عَنْهَا وَ عَنْ الْكُلِّ: فَقَرِيبٌ، كَالْحَيَوَانِ وَالْإِنْفَعِيدِ، كَالْجِسْمِ النَّامِي.

قوله: (في جواب ما هو) ما هو سؤال عن تمام الحقيقة، فان اقتصر في السؤال على ذكر امر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع في الجواب ان كان المذكور أمراً شخصياً، أو الحد التام ان كان المذكور حقيقة كلية، وان جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الامور. ثم تلك الامور ان كانت متفقة الحقيقة كان المسئول عنه تمام الحقيقة المتفقة

قسمين: شارحة و هي: الَّتِي يَطْلُبُ بِهَا شَرْحَ الْأَسْمِ وَمَعْنَى الْكَمَةِ مِثْلَ: مَا الْعَنْقَاءُ؟ فيجواب بأنه طائرٌ، وَ حَقِيقَةٌ وَ هِيَ: الَّتِي يَسْئَلُ بِهَا عَنِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَاهِيَةِ نَحْوَ: الْإِنْسَانُ مَا هُوَ؟ فيجواب بأنه حَيَوَانٌ نَاطِقٌ، وَ الْمُرَادُ بِهَا هَيْهَنَا: الْحَقِيقَةُ وَ لَذَا قَالَ الْمَحْشَى رَحِمَهُ اللَّهُ: (مَا هُوَ سَوَالٌ عَنْ تَمَامِ الْحَقِيقَةِ فَأَنْ أَقْتَصِرَ) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ (فِي السُّوَالِ عَلَى ذِكْرِ أَمْرٍ وَاحِدٍ، كَانَ السُّوَالُ) بِمَا هُوَ (عَنْ تَمَامِ الْمَاهِيَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ) أَيْ بِذَلِكَ الْأَمْرِ (فَيَقَعُ النَّوْعُ فِي الْجَوَابِ) جَزَاءً مُقَدَّمٌ عَلَى الشَّرْطِ وَأَدَاتِهِ (إِنْ كَانَ الْمَذْكُورُ) فِي السُّوَالِ (أَمْرًا شَخْصِيًّا) أَيْ جَزْئِيًّا حَقِيقِيًّا نَحْوَ: زَيْدٌ مَا هُوَ؟ فَيَجَابُ بِأَنَّهُ إِنْسَانٌ، (أَوْ الْهَدِّ التَّامُّ) وَ هُوَ: التَّعْرِيفُ بِالْجِنْسِ وَ الْفَصْلِ الْقَرِيبِينَ (إِنْ كَانَ الْمَذْكُورُ) فِيهِ (حَقِيقَةٌ كَلِّيَّةٌ) نَحْوَ: الْإِنْسَانُ مَا هُوَ؟ فَيَجَابُ بِأَنَّهُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ، (وَ إِنْ جُمِعَ) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ (فِي السُّوَالِ بَيْنَ أُمُورٍ) الْمُرَادُ: مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ (كَانَ السُّوَالُ عَنْ تَمَامِ الْمَاهِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ تِلْكَ الْأُمُورِ ثُمَّ تِلْكَ الْأُمُورُ إِنْ كَانَتْ مُتَّفَقَةً الْحَقِيقَةُ) كَأَنْ سُئِلَ: زَيْدٌ وَ بَكْرٌ وَ خَالِدٌ مَا هُمْ؟ (كَانَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ) أَيْ الشَّيْءُ الَّذِي سُئِلَ عَنْهُ (تَمَامَ الْحَقِيقَةِ الْمُتَّفَقَةِ الْمُتَّحِدَةِ فِي تِلْكَ الْأُمُورِ) وَ إِذَا كَانَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ تَمَامَ الْحَقِيقَةِ الْمَذْكُورَةِ (فَيَقَعُ النَّوْعُ أَيْضًا) أَيْ كَمَا إِذَا كَانَ الْمَذْكُورُ أَمْرًا شَخْصِيًّا (فِي الْجَوَابِ وَ إِنْ كَانَتْ) أَيْ الْأُمُورُ (مُخْتَلِفَةً الْحَقِيقَةُ) مِثْلَ: الْإِنْسَانُ وَ الْبَقَرُ

المتَّحدة في تلك الامور فيقع النوع أيضاً في الجواب، و ان كانت مختلفة الحقيقة كان المسئول عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة، وقد عرفت: ان التمام الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو: الجنس فيقع الجنس في الجواب. فالجنس لا بد أن يقع جواباً عن الماهية و عن بعض الحقائق المخالفة لها المشاركة اياها في ذلك الجنس، فان كان مع ذلك جواباً عن الماهية، و عن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فالجنس قريب، كالحيوان حيث يقع جواباً للسؤال عن الانسان و عن كل ما يشاركه في الماهية الحيوانية، و ان لم يقع جواباً عن الماهية و عن كل ما يشاركه في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جواباً عن السؤال بالانسان، و الحجر و الفرس و لا يقع جواباً عن السؤال بالانسان، و الشجر، و الفرس مثلاً.

والفرس ما هم؟ (كان المسئول عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة و) الحال (قد عرفت) في بيان وجه إنحصار الكلِّيات في الخمس (أنَّ التَّمام الذَّاتِيَّ المشترك بين الحقائق المختلفة هو: الجنس) لا غير و اذا كان الأمر كذلك، (فيقع الجنس في الجواب.) ثم شرع في بيان قول المصنِّف قدس سره: فأن كانَّ الجواب عن الماهية إلخ بقوله: (فالجنس) كان عبارةً عمّا (لا بُدَّ أن يقع جواباً عن الماهية) كما هيّة الإنسان مثلاً، (و عن بعض الحقائق) أي الماهيات كما هيّة البقر و الغنم و غيرهما (المخالفة لها) الضمير للماهية (المشاركة إياها) الضمير أيضاً للماهية (في ذلك الجنس) الظرف متعلّق بقوله: المشاركة، (فأن كان) أي الجنس (مع ذلك) أي مع وقوعه جواباً عن الماهية و عن بعض الحقائق (جواباً عن الماهية و عن كلِّ واحدة من الماهيات) قال بعض الأفاضل: فيه إشارة إلى أنَّ موصوف قول المصنِّف: المشاركات، الماهيات دون الأفراد (المختلفة المشاركة لها) أي للماهية (في ذلك الجنس فالجنس قريب) مثاله: (كالحيوان حيث يقع جواباً عن الإنسان و عن كلِّ ما يشاركه في الماهية الحيوانية) نحو: الانسان و البقر ما هما؟ و الانسان و الفرس ما هما؟ و الانسان و الغنم ما هما؟ و الانسان و الأسد ما هما؟ وهكذا فيجاب

الثَّانِي: النَّوْعُ وَهُوَ: الْمَقُولُ عَلَى الْكَثْرَةِ الْمُتَّفَقَةِ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ، وَقَدْ يُقَالُ عَلَى الْمَاهِيَةِ الْمَقُولِ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا،

قوله: (وقد يقال على الماهية) أى المقول في جواب ما هو، فلا يكون الا كلياً لا

بأنهما حيوان، (وإن لم يقع) أى الجنس (جواباً عن الماهية و عن كل ما يشاركها في ذلك الجنس) بأن وقع جواباً عنها و عن بعض ما يشاركها (ف) الجنس (بعيد) مثاله: (كالجسم) أى المطلق، لأنه المراد عند الإطلاق (حيث يقع جواباً عن السؤال بالإنسان، و الحجر، و الفرس) لأنه تمام المشترك بينهم، (و لا يقع جواباً عن السؤال بالإنسان، و الشجر، و الفرس مثلاً) لأن ما يقع في جوابهم هو: الجسم التامى، لأنَّ المسئول عنه تمام المشترك بينهم، و الجسم المطلق ليس تمام المشترك بينهم (تبصرة) أعلم: انَّ الجنس البعيد إمَّا بعيدٌ بمرتبة، أو بمرتبتين، أو بثلاث مراتب، الأوّل: ما كان جواباً عن أمرين و هو: الجسم التامى، حيث يقع جواباً عن: الإنسان و الشجر ما هما؟ والثانى: ما كان جواباً عن ثلاثة أمور و هو: الجسم المطلق، حيث يقع جواباً عن: الإنسان و الشجر و الحجر ما هم؟ والثالث: ما كان جواباً عن أربعة أمور و هو: الجوهر، حيث يقع جواباً عن: الإنسان و الشجر و الحجر و العقل ما هم؟

{النوع}

(قوله: و قد يقال: على الماهية) أعلم: أنّه كما ينقسم الجنس إلى التريب و البعيد، كذلك ينقسم النوع إلى الحقيقي و الإضافي فالأوّل: ما ذكره المصنّف قدّس سرّه بقوله: و هو: المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو: كالإنسان و الثّانى: ما ذكره بقوله: و يقال: إلخ، أى و قد يحمل النّوع على الماهية: كالحيوان المحمول عليها و على غيرها كالشجر، الجنس كالجسم التامى، أو و قد يحمل النوع على الماهية: كالجسم التامى المحمول عليها و على غيرها كالبحر، الجنس كالجسم المطلق، أو و قد يحمل النوع على الماهية: كالجسم المطلق المحمول عليها و على

الجنس في جواب ما هو، ويختص بإسم الإضافي كالأول
 بالحققي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الإنسان، و
 تفارقهما في الحيوان، والنقطة. ثم الأجناس قد تترتب
 متصاعدة إلى العالي،

جزئياً، ذاتياً لما تحته لا عرضياً، فالشخص والصنف كالرومي والزنجي مثلاً
 خارجان عنها، فالنوع الإضافي دائماً يكون أما نوعاً حقيقياً مندرجاً تحت جنس
 كالإنسان تحت الحيوان، وأما جنساً مندرجاً تحت جنس آخر كالحيوان المندرج

غيرها كالعقل، الجنس كالجوهر، كذا ذكره بعض المشايخ رحمه الله. (أي المقول) و
 المحمول (في جواب) السؤال بـ (ما هو) الغرض من هذا التفسير: الإشارة إلى دفع
 إعتراض على المصنف طاب ثراه وهو: أن تعريف النوع الإضافي غير مانع عن
 دخول الأغيار فيه إذ الصنف هو: النوع المقيّد بالصفات العرضية الكلية والشخص
 هو: النوع المقيّد بالصفات العرضية الجزئية داخلان فيه إذ يقع الجنس في جواب
 قولنا: الرومي والفرس ما هما؟ وقولنا: زيد والفرس ما هما؟ مع أن الرومي وزيد
 ليسا بنوع إضافي، وحاصل الدفع: أن المراد بالماهية: ما هو مقول في جواب ما هو،
 وإذا كان المراد بها ذلك (فلا يكون) أي النوع الإضافي (الإكلياً) أي (الجزئياً، ذاتياً
 لما تحته)، أي ولا يكون إلا ذاتياً لما تحته، أي (لا عرضياً) له لأن المقول في جواب
 ما هو، هو: الكلي الذاتي، لا الجزئي ولا الكلي العرضي، وإذا كان الأمر كما ذكرنا
 (فالشخص) كزيد مثلاً (والصنف كالرومي والزنجي مثلاً) أي والهندي والقطار
 والخباز وغيرهم: مما هو نوع مقيّد بالصفات العرضية الكلية (خارجان عنها) أي عن
 الماهية، أما الأول: فلاّته جزئي وأما الثاني: فلاّته عرضي، فلا يطلق النوع الإضافي
 عليهما. ثم شرع في بيان قول المصنف رحمه الله تعالى: وبينهما عموم من وجه
 بقوله: (فالنوع الإضافي دائماً يكون إما نوعاً حقيقياً مندرجاً تحت جنس) مثاله:
 (كالإنسان) المندرج (تحت الحيوان، وأما) يكون (جنساً مندرجاً تحت جنس آخر)
 مثاله: (كالحيوان المندرج تحت الجسم الثامي)، وكالجسم الثامي المندرج تحت

تحت الجسم النامي، ففي الاول يتصادق النوع الحقيقي و الاضافي، و في الثاني يوجد الاضافي بدون الحقيقي.

و يجوز أيضاً تحقق الحقيقي بدون الاضافي فيما اذا كان النوع بسيطاً لا جزء له حتى يكون جنساً له، و قد مثل بالنقطة و فيه مناقشة و بالجملة: النسبة بينهما هي: العموم من وجه.

قوله: (و النقطة) النقطة: طرف الخط و الخط: طرف السطح و السطح: طرف الجسم، فالسطح غير منقسم في العمق، و الخط غير منقسم في العرض و العمق و

الجسم المطلق، و كالجسم المطلق المدرج تحت الجوهر (ففى) القسم (الأول) من قسمي النوع الإضافي (يتصادق النوع الحقيقي و الإضافي) فمورد إجتماعهما: كالإنسان مثلاً، و أشار الى مورد من موردى إفتراقهما بقوله: (وفى) القسم (الثاني) منهما (يوجد) النوع (الإضافي بدون) النوع (الحقيقي) و أشار الى المورد الآخر بقوله: (و يجوز) أى لا يمتنع (أيضاً) أى كتحقق النوع الإضافي بدون النوع الحقيقي (تحقق) النوع (الحقيقي بدون) النوع (الإضافي فيما) متعلق بتحقيق (إذا كان النوع بسيطاً) أى (الأجزاء حتى يكون) أى الجزء (جنساً له) فيتحقق الإضافي أيضاً (و قد مثل) أى المصنّف نور الله مرّقدّه له (بالنقطة) حيث قال: و تفرقهما فى الحيوان و النقطة (و فيه) أى فى التمثيل بها (مناقشة) أى إشكالٌ يبيّن فى الحاشية البعدية (و بالجملة) أى و خلاصة ما ذكرنا من شرح قوله: و بينهما عموم من وجه: هي أنّ (النسبة بينهما) أى بين النوع الحقيقي و الإضافي (هي: العموم) والخصوص (من وجه) هذا عند المصنّف و من تبعه، و أمّا عند المحسّنى و متابعيه فهى: العموم والخصوص المطلق فعلى رأى المصنّف، بعض النوع الإضافي نوع حقيقي، كالإنسان و بعضه ليس بحقيقي، كالحيوان و بعض الحقيقي ليس بإضافي، كالنقطة، و على رأى المحسّنى كلّ نوع حقيقي فهو نوع إضافي، و بعض النوع الإضافي ليس بحقيقي، و بعبارة أخرى: كلّ نوع حقيقي إضافي و لأعكس لغوياً. (قوله: و النقطة) قالوا فى إثبات مذهبهم: (النقطة: طرف الخط) أى منتهاه، (و الخط: طرف السطح، و السطح: طرف الجسم) أى التّعليمى و هو: ما يقوم بغيره، و الطّبعى: ما يقوم بنفسه

النقطة: غير منقسم في الطول والعرض والعمق فهي: عرض لا يقبل القسمة أصلاً، وإذا لم يقبل القسمة أصلاً لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس.

وفيه نظر، لأن هذا يدل على أنه لا جزء لها في الخارج، والجنس ليس جزء خارجياً، بل هو من الأجزاء العقلية، فجاز

أن يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنس لها، وإن لم يكن لها جزء في الخارج. قوله: (متصاعدة) بأن يكون الترقى من خاص إلى عام، وذلك لأن جنس الجنس يكون أعم من الجنس، وهكذا إلى الجنس الذي لا جنس له فوقه وهو: العالي، وجنس الأجناس كالجوهر.

(فالسَّطْحُ): عَرَضٌ (غير منقسم في العمق) فقط، (والخَطُّ): عَرَضٌ (غير منقسم في العرض والعمق، والنقطة): عَرَضٌ (غير منقسم في الطول والعرض والعمق) وإذا كان الأمر كذلك (فهي) أي النقطة: صارت عبارة عن (عَرَضٍ لا يقبل القسمة) في الجهات (أصلاً وإذا لم يقبل القسمة) في الجهات (أصلاً لم يكن لها جزء) وإذا لم يكن لها جزء (فلا يكون لها جنس وفيه) أي في عدم وجود الجنس لها (نظرٌ) أي إشكالٌ، (لأنَّ هذا) أي قولهم: وإذا لم يقبل القسمة إلخ (يدلُّ على أنه) أي الشأن والحال (الأجزاء لها في الخارج) والحال أن (الجنس ليس جزءاً خارجياً بل هو من الأجزاء العقلية) أي الذهنية، وإذا كان جزءاً من الأجزاء العقلية (فجاز) أي لم يمتنع (أن يكون للنقطة جزء عقلي وهو) أي الجزء العقلي (جنس لها، وإن لم يكن لها جزء في الخارج). (قوله: متصاعدة) (بأن يكون الترقى من) سافل إلى عالٍ ومن (خاص إلى عام) كالترقى من الحيوان إلى الجسم التام، ومنه إلى الجسم المطلق، ومنه إلى الجوهر، (وذلك) أي كون الترقى من خاص إلى عام ثابتاً، (لأنَّ جنس الجنس) وهو: الجسم التام (يكون أعم من الجنس) وهو: الحيوان فهو أخص منه (وهكذا) ففس (إلى) أن ينتهي الأمر إلى (الجنس الذي لأجنس له فوقه وهو: الجنس العالي،) ويسمى (جنس الأجناس) أيضاً مثاله: (كالجوهر)، فجنس الجنسين وهو: الجسم المطلق يكون أعم من جنس، الجنس و جنس الأجناس

وَيُسَمَّى جِنْسَ الْأَجْنَاسِ، وَالْأَنْوَاعُ قَدْ تَتَرْتَّبُ مُتَنَازِلَةً إِلَى السَّافِلِ وَيُسَمَّى نَوْعَ الْأَنْوَاعِ، وَ مَا بَيْنَهُمَا مُتَوَسِّطَاتٍ.

قوله: (متنازلة) بأن يكون التنزل من عام الى خاص، وذلك لان نوع النوع يكون أخص من النوع وهكذا الى أن ينتهي الى نوع لا نوع تحته وهو: السافل، و نوع الانواع كالانسان.

قوله: (و ما بينهما متوسطات) أي ما بين العالي و السافل في سلسلتي الانواع و الاجناس، يسمى متوسطات فما بين الجنس العالي و الجنس السافل، أجناس متوسطة و ما بين النوع العالي و النوع السافل، أنواع متوسطة، هذا ان رجع الضمير الى مجرد العالي و السافل و ان عاد الى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين صريحاً

يكون أعم من جنس الجنسين. (قوله: متنازلة) (بأن يكون التَّنْزِلُ من) عالٍ إلى سافلٍ و من (عام إلى خاص) كالتَّنْزِلُ من الجسم المطلق الى الجسم التامى، و منه إلى الحيوان، و منه إلى الإنسان، (و ذلك) أي كون التَّنْزِلُ من عامٍ إلى خاص ثابت، (لأن نوع النوع) وهو: الجسم التامى (يكون أخص من النوع) و هو: الجسم المطلق، (و هكذا) فقس (إلى أن ينتهي) الأمر (إلى نوع لا نوع تحته و هو: النوع (السافل)، ويسمى (نوع الأنواع) أيضاً مثاله: (كالإنسان) فنوع النوعين و هو: الحيوان يكون أخص من نوع النوع، و نوع الأنواع يكون أخص من نوع النوعين. (قوله: و ما بينهما متوسطات) (أي ما) وقع (بين العالي و السافل في سلسلتي الأنواع و الأجناس، يسمى متوسطاتٍ فما) أي فالأجناس التي وقعت (بين الجنس العالي و الجنس السافل) و هو: الجسم المطلق و الجسم التامى، (أجناس متوسطة) الجمع منطقي (و ما) أي و الأنواع التي وقعت (بين النوع العالي و النوع السافل) و هو: الجسم التامى و الحيوان، (أنواع متوسطة) الجمع أيضاً منطقي، (هذا) أي التفسير المذكور لكلام المصنف إنما هو (إن رجع الضمير) في قوله: بينهما (الى مجرد العالي و السافل) أي

{المِرْقاة}

الجوهر
الجسم المطلق
الجسم النامي
الحيوان
الإنسان

نوع الأنواع	الجنس السافل	الجنس المتوسط	الجنس المتوسط	الجنس المتوسط
النوع السافل	النوع المتوسط	النوع المتوسط	النوع العالي	الجنس العالي
الأنسان	الحيوان	الجسم النامي	الجسم المطلق	الجوهر

من غير تقييدهما بالجنس والنوع (وإن عاد) أي وإن رجع الضمير (إلى الجنس العالي، والنوع السافل المذكورين صريحاً) في كلامه حيث قال: ثم الأجناس قد تترتب متصاعدةً إلى العالي، والأنواع قد تترتب متنازلةً إلى السافل

كان المعنى: ان ما بين الجنس العالي والنوع السافل، متوسطات إما جنس متوسط فقط، كالنوع العالي، أو نوع متوسط فقط كالجنس السافل أو جنس متوسط ونوع متوسط معاً، كالجسم النامي.

ثم اعلم: ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد والنوع المفرد، اما لان الكلام فيما يترتب والمفرد ليس داخلاً في سلسلة الترتيب، وإما لعدم تيقن وجودهما.

(كان المعنى) أى معنى كلامه: (إنَّ ما) وقع (بين الجنس العالي) وهو: الجوهر (و النوع السافل) وهو: الإنسان (متوسطات إما جنس متوسط فقط) أى وليس بنوع متوسط أيضاً مثاله: (كالتنوع العالي) وهو: الجسم المطلق فإنه جنس متوسط حيث وقع بين جنسين وهما: الجوهر والجسم النامي وليس بنوع متوسط أيضاً لأنه لأنواع فوقه حتى يقع بين نوعين، (أو نوع متوسط فقط) أى وليس بجنس متوسط أيضاً مثاله: (كالجنس السافل) وهو: الحيوان فإنه نوع متوسط حيث وقع بين نوعين وهما: الإنسان والجسم النامي، وليس بجنس متوسط أيضاً إذ لا جنس له تحته حتى يقع فى وسط جنسين، (أو جنس متوسط ونوع متوسط معاً) مثاله: (كالجسم النامي) فإنه جنس متوسط حيث وقع بين جنسين وهما: الحيوان والجسم المطلق ونوع متوسط أيضاً لوقوعه بين نوعين وهما: الحيوان والجسم المطلق. (ثم اعلم) أيها المتعلم (أنَّ المصنف) نور الله مرقده (لم يتعرض للجنس المفرد) وهو: الجنس الذى ليس قبله ولا بعده جنس، (و) لال (النوع المفرد) وهو: النوع الذى ليس قبله ولا بعده نوع و اعتذر عنه المحشى بقوله: (إما لأنَّ الكلام) أى كلامه وبحته (فيما) أى فى الأجناس والأنواع التى (يترتب، و) الحال أنَّ (المفرد ليس داخلاً فى سلسلة الترتيب) لأنَّ الترتيب إنما يتصور فيما كان له أجزاء والمفرد بخلافه، (و إما لعدم تيقن وجودهما) لأنهم مثلوا لهما بالعقول العشرة وهى: العقل الفعال والعقل المدبّر للفلك الأعظم والعقل المدبّر للفلك الأفلاك والعقل المدبّر للفلك الزّحل والعقل المدبّر للفلك المشترى والعقل المدبّر للفلك المريخ والعقل المدبّر للفلك العطارِد والعقل المدبّر للفلك الزّهرة والعقل المدبّر للفلك الشّمس والعقل المدبّر للفلك القمر وقال المحقق الطّوسى: وأدلة وجوده أى المفرد مدخولة إياه.

الثَّالِثُ: الْفَصْلُ وَهُوَ: الْمَقُولُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَى شَيْءٍ
هُوَ فِي ذَاتِهِ، فَإِنْ مَيَّزَهُ عَنِ الْمُشَارَكَاتِ فِي الْجِنْسِ الْقَرِيبِ:
فَقَرِيبٌ، أَوْ الْبَعِيدِ:

قوله: (أى شىء) اعلم: ان كلمة أى موضوعة ليطلب بها ما يميز الشىء عما يشاركه
فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلاً، اذا أبصرت شبحاً عن بعيد، وأيقنت أنه حيوان،
لكن ترددت في أنه هل هو انسان أو فرس أو غيرهما، تقول أى حيوان هذا؟
فيجاب بما يخصه ويميزه عن مشاركاته في الحيوانية.

اذا عرفت هذا فتقوا: اذا قلنا الانسان أى شىء هو فى ذاته كان المطلوب ذاتياً
من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه في الشيئية، فيصح أن يجاب بانه حيوان
ناطق كما صح أن يجاب بانه ناطق، فيلزم صحة وقوع الحد فى جواب أى شىء هو فى
ذاته، وأيضاً يلزم أن لا يكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصدقه على الحد التام.

وهذا مما استشكله الامام الرازي في هذا المقام، وأجاب عنه صاحب
المحاكمات بان معنى أى و أن كان بحسب وضع اللغة لطلب المميز مطلقاً، لكن
أرباب المعقول اصطلاحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولاً في جواب ما هو، و
بهذا يخرج الحد و الجنس أيضاً.

{الفصل}

(قوله: أى شىء) (اعلم) أيها المتعلم: (أن كلمة أى موضوعة ليطلب بهما) أى
الشىء الذى (يميز) أى ذلك الشىء (الشىء) الأخر (عماً) متعلق بقوله يميز (يشاركه)
الضمير المستتر فيه راجع إلى ما فى قوله: عمّا والضمير المتصل: راجع إلى الشىء فى
قوله: يميز الشىء (فيما) متعلق بقوله: يشاركه (أضيف إليه هذه الكلمة) أى كلمة أى،
أمثل لك (مثلاً) لتعرف ما ذكرنا وأقول: (إذا أبصرت) أيها الناظر (شبحاً) أى جنة
(عن بعيد، وأيقنت) بحركاته الأردية (أنه) أى ذلك السبح (حيوان، لكن ترددت)

.....

أى شككت (فى أنه) أى الشَّانَ و الحال (هل هو) أى ذلك الشَّيْخ (إنسان، أو فرس، أو غيرهما) من أفراد الحَيَوَان، (تقول) جزاء إذا (أى حيوان هذا؟ فيجواب بما يخصه و يميّزه) عطف تفسير (عن مشاركاته فى الحَيَوَانِيَّة) كالنَّاطِق مثلاً.

(إذا عرفت هذا) أى أن كلمة أى موضوعة لما ذكر، (فنقول: إذا قلنا: الإنسان أى شيء هو فى ذاته؟ كان المطلوب) أى مطلوبنا من السؤال بأى شيء (ذاتياً) خبر كان (من ذاتيات الإنسان يميّزه) أى يميّز ذلك الذاتى الإنسان (عمّا يشاركه فى الشَّيْئِيَّة) وإذا كان المطلوب ما ذكر، (فيصح أن يجاب) عنه (بأنه) أى الإنسان (حَيَوَانٌ ناطقٌ، كما صحّ أن يجاب) عنه (بأنه ناطقٌ) وإذا كان الأمر كذلك، (فيلزم صحّة وقوع الحدّ فى جواب أى شيء هو فى ذاته) وهذا خلاف الواقع، لأنّه لا يقع الحدّ الألفى جواب السؤال بما هو، وأشار إلى تنمّة الأشكال بقوله: (و أيضاً) أى كما يلزم صحّة وقوع الحدّ فى جواب أى شيء هو فى ذاته، (يلزم أن لا يكون تعريف الفصل مانعاً لغيره) أى مانعاً عن دخول الأغيار فيه، (لصدقه) أى التعريف (على الحدّ التامّ) المركّب من الفصل و الجنس القريبين، وبالجملة: يدخل الجنس فى تعريف الفصل (وهذا) أى ما ذكرنا من لزوم صحّة وقوع الحدّ التامّ فى جواب أى شيء هو فى ذاته و عدم كون تعريف الفصل مانعاً لمامر، (مما يستشكله) إمام المشكّكين: (الأمام) فخرالدين (الرازى) قدّس سرّه فى شرح الأشارات، على الشيخ الرّئيس و المناطق (فى هذا المقام) أى فى باب الفصل، (و أجاب عنه) قطب الدّين محمّد الرّازى قدّس سرّه (صاحب المحاكمات) و شارح المطالع، و المحاكمات شرح على الأشارات حاكم فيه بين الأمام الرّازى و المحقّق الطّوسى، حيث كتب شرحاً على الأشارات و أجاب فيه عن إستشكالات الأمام (بأن معنى أى و إن كان بحسب وضع اللّغة لطلب المُميّز) للشَّيْء عمّا يشاركه فيما أضيف إليه تلك الكلمة (مطلقاً) أى سواء كان المُميّز حدّاً أو جنساً أو فصلاً، (لكنّ أرباب العلم (المعقول) و هم: الحكماء و المناطق (إصطلاحوا) أى تسالموا و توافقوا (على أنه) أى معنى أى (لطلب مميّز لا يكون مقولاً فى جواب ما هو، و بهذا) أى و بما ذكرنا من الاصطلاح (يخرج) عن تعريف الفصل (الحدّ و الجنس أيضاً) قيّد للجنس، و لم يكن مذكوراً فى الأشكال إلا أنّ الأمام إعترض به أيضاً كما قيل. و ههنا وجه آخر مذكور فى الحواشى فراجع إن شئت، و هذا مسلكٌ دقيقٌ و متقنٌ.

فَبَعِيدٌ، وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَا يُمَيِّزُهُ: فَمُقَوِّمٌ، وَإِلَى مَا يُمَيِّزُ عَنْهُ: فَمُقَسِّمٌ وَالْمُقَوِّمُ لِلْعَالِي مُقَوِّمٌ لِلْسَّافِلِ، وَلَا عَكْسَ، وَالْمُقَسِّمُ بِالْعَكْسِ.

و للمحقق الطوسي (ره) ههنا مسلك آخر أدق وأتقن وهو: أَنَا لَا نَسْتَلْ عَنْ الْفَصْلِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ لِلشَّيْءِ جِنْسًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَا لَا جِنْسَ لَهُ لَا فَصْلَ لَهُ، وَإِذَا عَلِمْنَا الشَّيْءَ بِالْجِنْسِ فَتَطْلُبُ مَا يُمَيِّزُهُ عَنِ الْمَشَارَكَاتِ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ، فَتَقُولُ: الْإِنْسَانُ أَيْ حَيَوَانٌ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟ فَتَعِينُ الْجَوَابَ بِالنَّاطِقِ لَا غَيْرَ فَكَلِمَةُ شَيْءٍ فِي التَّعْرِيفِ كِنَايَةٌ عَنِ الْجِنْسِ الْمَعْلُومِ الَّذِي يَطْلُبُ مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَنْ مَشَارَكَاتِهِ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ فَحِينَئِذٍ يَنْدَفِعُ الْأَشْكَالُ بِحَذَا فِيرَهُ.

قوله: (فقریب) كالتأطيق بالنسبة إلى الإنسان حیث یُمیِّزه عن جمیع المشارکات فی جنسه القریب وهو: الحیوان.

قوله: (فبعید) كالحساس بالنسبة إلى الإنسان حیث یُمیِّزه عن المشارکات فی جنسه البعید، وهو: الجسم النامی.

(و للمحقق) نصیرالدین (الطوسی ره ههنا) أی فی الجواب عن الأشکال (مسلك آخر أدق وأتقن) من مسلك صاحب المحاکمات (وهو) أی مسلكه: (أَنَا لَا نَسْتَلْ عَنْ الْفَصْلِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ لِلشَّيْءِ جِنْسًا بِنَاءً عَلَى) مذهب جمع محققین منهم الطوسی: من (أَنَّ مَا لَا جِنْسَ لَهُ لَا فَصْلَ لَهُ) وقد صرح بذلك فی شرح التجرید، و كتب بعض المحققین فی شرحه ما نصّه: الفصل هو: الجزء المُمیِّزُ لِلشَّيْءِ عَمَّا يَشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَأَذَا لَمْ يَكُنْ لِلشَّيْءِ جِنْسٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَصْلٌ هَذَا: هو التَّحْقِيقُ وَ قَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ غَيْرُ مُحَقِّقِينَ إِلَى أَنَّ الْفَصْلَ هُوَ: المُمیِّزُ فِي الْوُجُودِ، وَجَوَزُوا تَرْكِيبَ الشَّيْءِ مِنْ أَمْرَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ كَالْجِنْسِ الْعَالِي وَالْفَصْلِ الْأَخِيرِ، وَكُلٌّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ لَيْسَ جِنْسًا فَيَكُونُ فَصْلًا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْمَرْكَبُ عَمَّا يَشَارِكُهُ فِي الْوُجُودِ، وَهَذَا خَطَأٌ إِيَّاهُ، وَإِذَا عَلِمْنَا الشَّيْءَ بِالْجِنْسِ) أی و اِذَا عَلِمْنَا أَنَّ لِلشَّيْءِ جِنْسًا، (فَتَطْلُبُ) بِكَلِمَةِ أَيْ (مَا) أی الشَّيْءَ الَّذِي (يُمَيِّزُهُ) أی الشَّيْءَ الْمَعْلُومَ لَهُ الْجِنْسَ (عَنِ الْمَشَارَكَاتِ) أی عَمَّا يَشَارِكُهُ (فِي

.....

ذلك الجنس) أى الجنس المعلوم للشئ، (فنعول: الإنسان أى حيوان هو فى ذاته؟ فتعين الجواب بالنطاق) أى بالفصل (لأغير) أى لأغيره و هو: الحد و الجنس لأن حال الجنس معلوم و إذا كان الأمر كما ذكرنا، (فكلمة شئ فى التعريف) أى تعريف المصنّف الفصل حيث قال: و هو: المقول على الشئ فى جواب أى شئ هو فى ذاته (كناية عن الجنس المعلوم الذى يطلب ما يميز الشئ عن مشاركاته فى ذلك الجنس) فعلى هذا ينبغي أن يكون ما أضيف إليه كلمة أى هو الجنس المعلوم لأغير وقوله: فكلمة أى الخ من كلام المحشى ونتيجة لجواب المحقق فتأمل، (فحينئذ) أى فحينئذ إذ كانت كلمة أى فى التعريف كناية عن الجنس المعلوم كما يفهم من كلام المحقق (يندفع الأشكال بهذا فيره) أى بجوانبه وأعليه، قال بعض المحققين: وجه أدقّية جواب الطوسى، أنّه يدفع الأشكال الذى أورده الأمام الرزائى من غير أن يرد عليه إشكال آخر، بخلاف جواب صاحب المحاكمات فأثّه و ان كان يدفع هذا الأشكال لكن يرد عليه إشكال آخر و هو: أنّه يلزم إيراد اللفظ المستعمل فى المعنى المجازى من غير قرينة فى التعريف و هو لأيصح، وإلى هذا أشار بقوله: فحينئذ يندفع الأشكال بهذا فيره إهـ. (قوله: فقريب) أى بالفصل قريب مثاله: (كالتأطيق بالنسبة إلى الإنسان حيث يميّزه عن جميع المشاركات) أى عن جميع مشاركاته كالبحر والغنم وغيرهما (فى جنسه القريب و هو: الحيوان)، و كالحساس بالنسبة إلى الحيوان، حيث يميّزه عن جميع ما يشاركه فى جنسه القريب و هو: الجسم النامى، و كالتامى بالنسبة إلى الجسم النامى، فأثّه يميّزه عن جميع مشاركاته فى الجنس القريب و هو: الجسم المطلق، و كقابل الأبعاد بالنسبة إلى الجسم المطلق، حيث يميّزه عن جميع المشاركات فى جنسه القريب و هو: الجوهر. (قوله: فبعيد) أى فالفصل بعيد مثاله: (كالحساس بالنسبة إلى الإنسان، حيث يميّزه عن) بعض (المشاركات) كالشجر والحجر دون الفرس وغيره (فى جنسه البعيد و هو: الجسم النامى). فالحساس فصل بعيد للإنسان بمرتبة واحدة، لأنّه يميّزه عن النباتات لأعن الفرس و أمثاله من أفراد الحيوان، و التامى فصل بعيد له بمرتبتين لأنّه يميّزه عن الحجر لأعن النباتات و الفرس ونحوه، و قابل الأبعاد فصل بعيد له بثلاث مراتب، لأنّه يميّزه عن العقل لأعن الحجر و النباتات و الفرس ونحوه، كذا ذكره بعض الأفاضل.

قوله: (و إذا نسب الى آخره) الفصل له نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها، و نسبة الى الجنس الذي يميز هو الماهية عنه من بين أفرادها، فهو بالاعتبار الأوّل يسمى مقوماً لانه جزء للماهية، و محصل لها و بالاعتبار الثاني يسمى مقسماً لانه بانضمامه الى هذا الجنس وجوداً يحصل قسماً و عدماً يحصل قسماً آخر كما ترى، في تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق و الحيوان الغير الناطق.

قوله: (والمقوم للعالي) اللام للاستغراق، أي كل فصل مقوم للعالي، فهو فصل

(قوله: و إذا نسب إلخ) (الفصل) أي كلّ فصلٍ (له نسبة) أي علاقة (إلى الماهية) المركبة من الجنس و الفصل كنسبة الناطق إلى الإنسان (التي هو) أي الفصل (فصلٌ مميزٌ لها) أي لتلك الماهية، (و نسبةٌ إلى الجنس الذي يميز هو) أي ذلك الفصل (الماهية) كالإنسان مثلاً (عنه) أي عن ذلك الجنس (من بين أفرادها) أي الجنس كنسبة الناطق إلى الحيوان و اذا كان له نسبة إلى الأمرين، (فهو) أي الفصل (بالاعتبار الأوّل) و هو: ملاحظته مع الماهية (يسمى) في العرف، فصلاً (مقوماً لانه جزءٌ للماهية، و محصلٌ لها) و التقويم في اللغة: بمعنى إزالة الأعوجاج، و هو يزيل إعوجاجها، (و بالاعتبار الثاني) و هو: ملاحظته مع الجنس (يسمى) في الاصطلاح، فصلاً (مقسماً، لانه) أي الشأن و الحال (بانضمامه) أي الفصل (إلى هذا الجنس) أي الجنس الملاحظ مَعَهُ (وجوداً) أي بحسب الوجود، بأن يقال: الحيوان الناطق (يحصل قسماً) له و هو: الإنسان، (و عدماً) أي بحسب العدم، بأن يقال: الحيوان الغير الناطق (يحصل قسماً آخر) له كالفرس مثلاً، فانه يحصل بانضمام الغير الناطق إلى الحيوان (كما ترى) أي تقسيم الفصل الجنس، (في تقسيم الحيوان إلى الحيوان الناطق و الحيوان الغير الناطق) مثل: الحيوان الصّاهل و الحيوان المفترس و الحيوان الماوى و هكذا. (قوله: و المقوم للعالي) (اللام للاستغراق) لا للعهد الذكري و فيه أنّ اللام المفيد للاستغراق على ما هو المشهور حرفٌ تعريف، لا موصولة، و اللام الدّاخل على اسم الفاعل و المفعول موصولةٌ فلا يفيد الاستغراق و يجاب عنه بأنّ اللام فيهما إنما يكون موصولةً إذا كانا بمعنى الحدث، مثل: الضارب و المضروب

مقوم للسافل لان مقوم العالي جزء للعالي، و العالي جزء للسافل، و جزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل، ثم انه يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزء مميزاً له، و هو معنى المقوم، و ليعلم: ان المراد بالعالي ههنا كل جنس، أو نوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر، أو لم يكن، و كذا المراد

و اما إذا كانا بمعنى الثبوت مثل: المؤمن و الكافر فحرف تعريف و ما نحن فيه من الشئ الثاني، (أى كل فصل مقوم للعالي) كالحساس المقوم للحيوان، (فهو فصل مقوم^(١) للسافل) كالإنسان، فالحساس فصل مقوم للإنسان أيضاً (لأن مقوم العالي و هو: الحساس (جزء للعالي) و هو: الحيوان، و) الحال ان (العالي جزء للسافل) فأن الحيوان جزء للإنسان و) قد ثبت بقياس المساواة أن: (جزء الجزء) للشئ كالحساس الجزء للحيوان الجزء للإنسان (جزء) لذلك الشئ (فمقوم العالي جزء للسافل) فالحساس جزء للإنسان و مقوم له (ثم إنه) أى المقوم للعالي (يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه) مثلاً يميز الحساس الإنسان عن الشجر و الحجر كما يميز الحيوان عنهما، (فيكون) أى المقوم للعالي (جزء مميزاً له) أى للسافل (و هو) أى كونه جزء مميزاً للسافل (معنى المقوم) حيث قال: و المقوم للعالي مقوم للسافل (و ليعلم) أى و ينبغي أن يعلم: (ان المراد) أى مراد المصنف (بالعالي ههنا) أى فى هذا المقام لأفيماً سبق: (كل جنس، أو نوع) إضافي (يكون فوق) جنس أو نوع (آخر) أى لأجنس الأجناس و الجنس العالي (سواء) فى ذلك (كان فوقه) الضمير لكل جنس أو نوع (آخر، أو لم يكن) كالجوهر و الجسم المطلق فأن الأول جنس يكون فوق جنس آخر و هو: الجسم المطلق و ليس فوقه جنس آخر و الثانى نوع يكون فوق نوع آخر و هو: الجسم الثامى و ليس فوقه نوع آخر، (و كذا المراد بالسافل: كل جنس، أو نوع يكون تحت) جنس أو نوع (آخر) لانواع الأنواع و النوع السافل (سواء) فى ذلك (كان تحته) جنس أو نوع (آخر، أو لم يكن) كالإنسان و الحيوان، فأن الأول نوع

١- المقوم يتحقق بتحقيق أمرين: الجزئية و التميز أشار الى الأول بقوله: لأن مقوم العالي جزء للعالي الخ و الى الثانى بقوله: ثم إنه يميز السافل الخ. «الشارح»

بالسافل كل جنس أو نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر، أو لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ما تحته و سافل بالنسبة الى ما فوقه.

قوله: (و لا عكس) أى كلياً بمعنى: انه ليس كل مقوم للسافل مقوماً للعالي فان الناطق مقوم للسافل الذي هو الانسان و ليس هو مقوماً للعالي الذي هو الحيوان. قوله: (و المقسم بالعكس) أي كل مقسم للسافل مقسم للعالي و لا عكس أي كلياً.

أما الاول فلان السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسماً فقد حصل للعالي قسماً لان قسم القسم قسم.

و أما الثاني فلان الحساس مثلاً مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي و ليس مقسماً للسافل الذي هو الحيوان.

يكون تحت نوع آخر، و هو: الحيوان، و لا يكون تحته نوع آخر، و الثاني جنس يكون تحت جنس آخر و هو: الجسم النامي، و ليس تحته جنس آخر (حتى) في قوة التعليل (انّ الجنس المتوسط) و هو: الجسم النامي و الجسم المطلق (عالٍ بالنسبة إلى ما تحته) و هو: الحيوان في الأول، و الجسم النامي في الثاني، (و سافلٌ بالنسبة إلى ما فوقه) و هو: الجسم المطلق في الأول، و الجوهر في الثاني.

(قوله: و لا عكس) العكس نوعان: لغويٌّ و منطقيٌّ ففي الأول تنعكس الموجبة بنفسها، إن كَلِيَّةً فكلِّيَّةً، و ان جزئيَّةً فجرئيَّةً و في الثاني تنعكس الموجبة كلية كانت، أو جزئيَّةً، موجبةً جزئيَّةً، و المراد به هنا: الأول، و لذا فسره المحشّي رحمه الله بقوله: (أى) عكساً (كليّاً) يعنى أنّ قول المصنّف: و المقوم للعالي مقومٌ للسافل، قضية موجبة كلية تنعكس موجبةً كليَّةً (بمعنى: أنّه) أى الشّان و الحال (ليس كلّ مقومٌ للسافل مقوماً للعالي فإنّ النّاطق) فصلٌ (مقومٌ للسافل الذى هو الانسان و ليس هو مقوماً للعالي الذى هو الحيوان) و الّا لزم أن يكون كلّ حيوان ناطقاً و هذا خلف، قال: أى كلياً لأنّ بعض المقوم للسافل مقومٌ للعالي كالحساس المقوم للانسان و الحيوان (قوله: و المقسم بالعكس) (أى كلّ) فصلٌ (مقسمٌ للسافل) كالنّاطق المقسم

.....

للحيوان. (مقسمٌ للعالي) و هو: الجسم التامى فالناطق يقسم الجسم التامى إلى الجسم التامى الناطق، والجسم التامى الغير الناطق، (ولاعكس أى) عكساً (كليا) بمعنى أنه ليس كل مقسم للعالي مقسماً للسافل (أما) إثبات (الأول) وهو: أن كل مقسم للسافل مقسم للعالي، (فلأن السافل) كالحوان (قسم من العالي) و هو: الجسم التامى (فكل فصل حصل للسافل قسماً) كالناطق الذى حصل للحيوان قسماً و هو: الإنسان، (فقد حصل للعالي قسماً) فيحصل للجسم التامى قسماً كما ذكرنا، (لأن) قياس المساواة أثبت أن (قسم القسم) من الشئ: كالناطق القسم من الحيوان القسم من الجسم التامى (قسم) من ذلك الشئ، فالناطق قسم من الجسم التامى، (وأما) إثبات (الثانى) و هو أنه: ليس كل مقسم للعالي مقسماً للسافل، (فلأن الحساس مثلاً مقسم للعالي الذى هو الجسم التامى و ليس مقسماً للسافل الذى هو الحيوان) لأن الحيوان لا يكون إلا حساساً، قال: أى كلياً لأن بعض المقسم للعالي مقسم للسافل: كالناطق المقسم لهما كامراً وبالجملة: النسبة بين المقوم للعالي و السافل، وكذا بين المقسم للسافل و العالي هى العموم والخصوص المطلق كما ترى فى قولنا: كل مقوم للعالي مقوم للسافل و بعض المقوم للسافل ليس مقوماً للعالي و كل مقسم للسافل مقسم للعالي و بعض المقسم للعالي ليس مقسماً للسافل.

الرَّابِعُ: الْخَاصَّةُ وَهُوَ: الْخَارِجُ الْمَقُولُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ
وَاحِدَةٍ فَقَطُّ.

قوله: (و هو الخارج) أي الكلي الخارج فان المقسم معتبر في جميع مفهومات الاقسام.
و اعلم: ان الخاصة تنقسم الى خاصة شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له:
كالكتاب بالقوة للانسان و الى غير شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له: كالكتاب
بالفعل له.

قوله: (حقيقة واحدة) نوعية أو جنسية فالاول خاصة النوع: كالضاحك و الثاني
خاصة الجنس: كالماشي فالماشي خاصة للحيوان و عرض عام للانسان، فافهم.

{الخاصة}

(قوله: و هو الخارج) الضمير راجع إلى الخاصة، و تذكره باعتبار الخبر كما أشار إليه
بقوله: (أى) هو: (الكلى الخارج) عن ماهية أفرادهِ (فأنَّ المقسم) تعليلٌ للتفسير و
المقسم هو الكلى هنا (معتبرٌ في جميع مفهومات الأقسام) أى أقسامه و هى: النوع و
الجنس و الفصل و الخاصة و العرض العام فيقال: النوع: هو الكلى الخ و الجنس: هو
الكلى الخ و هكذا، و الباعث على هذا الكلام: توجيه رجوع الضمير المذكور إلى
المؤنث. (و أعلم) أيها المتعلم: (أنَّ الخاصة تنقسم إلى خاصة شاملة لجميع أفراد
ماهى خاصة له) مثالها: (كالكتاب بالقوة للانسان) فأنَّ جميع أفرادهِ من شأنه أن
يكون كاتباً، (والى غير شاملة لجميع أفراد ماهى خاصة له) مثالها: (كالكتاب بالفعل
له) فأنَّ الكتابة بالفعل شاملة لبعض أفرادهِ كما هو ظاهر. (قوله: حقيقة واحدة)
(نوعية أو جنسية) أو فصلية (فالأول) يسمى (خاصة النوع: كالضاحك) للانسان
(و الثانى) يسمى (خاصة الجنس: كالماشي) و الثالث يسمى خاصة الفصل:
كالضاحك للناطق (فالماشي خاصة للحيوان، و عرض عام للانسان فأفهم) وجهه:
إشارة إلى أنَّه لا منافاة بين كونِ الشئ خاصة بالنسبة إلى شىء، و كونه عرضاً عاماً

الْخَامِسُ: الْعَرَضُ الْعَامُّ وَهُوَ: الْخَارِجُ الْمَقُولُ عَلَيْهَا، وَعَلَى غَيْرِهَا، وَكُلُّ مِنْهُمَا إِنْ أَمْتَنَعَ إِنْفِكَاكُهُ عَنِ الشَّيْءِ: فَلَا زِمٌ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَاهِيَّةِ، أَوْ الْوُجُودِ بَيْنَ، يَلْزَمُ تَصَوُّرُهُ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ،

قوله: (و على غيرها) كالماشى يقال على حقيقة الانسان و على غيرها من الحقايق الحيوانية.

قوله: (و كل منهما) أي كل من الخاصة و العرض العام، و بالجملة: الكلي الذي هو عرضي لأفراده إِمَّا لازم، و اما مفارق، اذ لا يخلو اما أن يستحيل انفكاكه عن معروضه أولاً، فالأول: هو الاول، و الثاني: هو الثاني، ثم اللازم ينقسم بقسَمَيْنِ: أحدهما: انه اى لازم الشيء اما لازم له بالنظر الى نفس ماهيته مع قطع النظر عن خصوص وجوده فى الخارج، أو فى الذهن، و ذلك بان يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق فى الذهن أو فى الخارج كان هذا اللازم ثابتاً له و إِمَّا لازم له بالنسبة إلى شىء اخر فأن الأشياء تختلف باختلاف الاعتبارات قاله بعض الأعلام.

{الْعَرَضُ الْعَامُّ}

قوله: (و على غيرها) مثاله: (كالماشى يقال على حقيقة الإنسان و على غيرها من الحقايق الحيوانية) أى يحمل، (قوله: و كل منهما) (أى كل من الخاصة و العرض العام و بالجملة) أى الحاصل بمجموع كلام المصنّف رحمه الله تعالى: (الكلى الذى هو عرضي لأفراده) خاصّة كان أو عرضاً عاماً (إِمَّا لازم) لمعروضه، (و إِمَّا مفارق) عنه (إذ لا يخلو) أى الكلى العرضي (إِمَّا أن يستحيل انفكاكه) و سلبه (عن معروضه) كالضاحك بالقوة للإنسان، (أولاً) يستحيل ذلك، بل يجوز كالكتابة بالفعل له (فالأول) أى فأول الثّانى و هو: ما يستحيل انفكاكه عن معروضه: (هو الأول) أى أول الأول، و هو: اللازم، (و الثّانى) أى و ثانى الثّانى و هو: ما لا يستحيل انفكاكه عن المعروض: (هو الثّانى) أى ثانى الأول، و هو: المفارق، و لا يخفى ما فيه

بالنظر الى وجوده اي الى خصوص وجوده الخارجي أو الذهني.

فهذا القسم بالحقيقة قسمان فأقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثة:

الاول: لازم الماهية: كزوجية الاربعة.

الثاني: لازم الوجود الخارجي: كاحراق النار.

الثالث: لازم الوجود الذهني: ككون حقيقة الانسان كلية، وهذا القسم يسمى معقولاً ثانياً ايضاً.

و الثاني: ان اللازم اما بين أو غير بين و البين له معنيان:

احدهما: اللازم الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر من تصوّر العمى، وهذا يقال له: البين بالمعنى الاخص، و حينئذ فغير البين هو: اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم، كالكتاب بالقوة للانسان.

من الغلاقة و هي فى بعض الموارد من البلاغة. (ثمّ اللازم ينقسم بقسمين) القسم على وزن فليس: بمعنى التقسيم، لأنه من المصادر التي تحذف زوائدها، أى اللازم ينقسم بتقسيمين: (أحدهما) أى التقسيم الأول: (أنه) الضمير راجع إلى اللازم (أى لازم الشئ) إما لازم له بالنظر إلى نفس ماهيته (أى الشئ و أكدّه بقوله: (مع قطع النظر عن خصوص وجوده فى الخارج، أو) لمنع الخلوة (فى الذهن، و ذلك) أى اللازم للشئ بالنظر إلى نفس الماهية (بأن يكون هذا الشئ) الملزوم (بحيث كلاً ما تحقّق فى الذهن، أو) لمنع الخلوة (فى الخارج كان هذا اللازم ثابتاً له) لأنه يمتنع تحقّق الملزوم منفكاً عن اللازم، (و إما لازم له بالنظر الى وجوده أى) بالنظر (إلى خصوص وجوده الخارجى) فقط كالسواد للحبشى، (أو الذهني) فقط كالبصر للعمى، و أولمنع الجمع (فهذا القسم) أى اللازم بالنظر إلى الوجود (بالحقيقة قسمان) و إن كان بحسب الظاهر قسماً واحداً و اذا كان الأمر كذلك، (فأقسام اللازم بهذا التقسيم) أى بالتقسيم الأول (ثلاثة): القسم (الأول: لازم الماهية) مع قطع النظر عن خصوص الوجود فى الذهن، أوفى الخارج مثاله: (كزوجية الأربعة) فإنّ الزوجية لازمة لها من حيث الماهية لأن من حيث وجودها فى الذهن، حتى يلزم عدم

و الثاني هو اللازم الذي يلزم من تصوّره مع تصوّر الملزوم و تصوّر النسبة بينهما الجزم باللزوم، كزوجية الأربعة فإن العقل بعد تصوّر الأربعة و الزوجية و

زوجيتها في الخارج و لا من حيث وجودها في الخارج حتّى يلزم عدم زوجيتها في الذهن و كفرادية الثلاثة، و القسم (الثاني: لأزم الوجود الخارجيّ) فقط مثاله: (كأحراق النار) فأنّه كلّما وجدت النار في الخارج، كان الأحراق لازماً لها، و أمّا في الذهن فلا كالحلاوة للعسل، و القسم (الثالث: لأزم الوجود الذهنيّ) فقط مثاله: (ككون حقيقة الإنسان كليّة) فأنّه كلّما وجد الإنسان في الذهن، كانت الكليّة لازمة له و أمّا في الخارج فلا لأنّ عروض الكليّة على الإنسان في الخارج محال، لأنّ الخارج ظرف للجزئيات كما أنّ الذهن ظرف للكليات، (و هذا القسم) أي القسم الثالث (يسمّى) في العرف (معقولاً ثانياً) لأنّه يتعلّق الإنسان أولاً و الكليّة ثانياً (أيضاً) أي كما يسمى لأزم الوجود الذهنيّ (و) التقسيم (الثاني) للأزم، (أنّ اللازم) سواء كان ذهنياً أو خارجياً (إمّا بين، أو غير بين و البين له معنيان: أحدهما) أي المعنى الأول من المعنيين للأزم البين: (اللازم الذي يلزم تصوّره من تصوّر الملزوم) نظيره: (كما يلزم تصوّر البصر من تصوّر العمى) و أمّا قلنا: نظيره لا مثاله، لأنّ البصر ليس خاصّة و لأعرضاً عامّاً أفاده بعض الأعلام، (وهذا) أي اللازم الذي يلزم تصوّره من تصوّر الملزوم (يقال له: البين بالمعنى الأخصّ) أي بحسب المفهوم، لأنّه إذا حصل الجزم باللازم بمجرد تصوّر الملزوم، حصل الجزم به بتصوّر اللازم و الملزوم بالطريق الأولى، و يسمّى اللزوم الفوريّ أيضاً كذا قاله العلامة الكرديّ قدس سرّه في شرح التّهذيب، (و حينئذ) أي وحين إذ علم اللازم البين بالمعنى الأخصّ (فغير البين) بالمعنى الأخصّ (هو: اللازم الذي لا يلزم تصوّره من تصوّر الملزوم) أي بمجرد تصوّره مثاله: (كالكتاب بالقوّة للإنسان) فأنّه لا يلزم تصوّر الكتابة بالقوّة من تصوّر الإنسان و إمّا فيقول: بالقوّة لأنّها هي اللازم للإنسان إذ الكتابة بالفعل ليس بلازم له بل عرض مفارق عنه.

(و) المعنى (الثاني) من المعنيين للأزم البين (هو: اللازم الذي يلزم من تصوّره مع

أَوْ مِنْ تَصَوُّرِهَا وَالنَّسَبَةِ بَيْنَهُمَا الْجَزْمُ بِاللَّزْمِ، وَغَيْرُ بَيِّنٍ
بِخِلَافِهِ وَإِلَّا فَعَرَضٌ، يَدُومُ، أَوْ يَزُولُ بِسُرْعَةٍ، أَوْ بَطْوَءٍ.

نسبة الزوجية إليها يحكم جزماً بأن الزوجية لازمة لها، وذلك يقال له: البين
بالمعنى الاعم، وحينئذ فغير البين هو: اللازم الذي لا يلزم من تصور مع تصوّر
الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم.

فهذا التقسيم الثاني بالحقيقة تقسيمان الا ان القسمين الحاصلين على كل تقدير
انما يسميان بالبين و غير البين.

تصوّر الملزوم و تصوّر النسبة بينهما) أى بين اللازم و الملزوم (الجزم باللزوم)
مثاله: (كزوجية الأربعة فإن العقل بعد تصوّر الملزوم وهو: (الأربعة و) اللازم وهو:
(الزوجية و) تصوّر (نسبة الزوجية إليها) أى إلى الأربعة (يحكم جزماً) خبر إن (بأنّ
الزوجية لازمة لها، و ذلك) أى المعنى الثانى من المعنيين المذكورين (يقال له:
البين بالمعنى الأعم^(١)) لأنه لا يلزم الجزم باللزوم بمجرد تصوّر الملزوم، (و حينئذ)
أى و حين إذ علم اللازم البين بالمعنى الأعم (فغير البين) بالمعنى الأعم (هو: اللازم
الذى لا يلزم من تصوّره مع تصوّر الملزوم و النسبة بينهما، الجزم باللزوم) بل
يحتاج إلى حجة و دليل مثاله: (كالحدوث للعالم) فإنّ الحدوث لازم له و لا يلزم من
تصوّرهما مع تصوّر النسبة بينهما بأن يقال أو يرسم فى الذهن: العالم حادث، الجزم
بالحدوث بل يحتاج إلى دليل و هو قولنا: العالم متغير، و كل متغير حادث.

(فهذا التقسيم الثانى) و هو: التقسيم إلى البين و الغير البين (بالحقيقة تقسيمان) و ان
كان بحسب الظاهر تقسيماً واحداً لأنه فى قوّة أن يقال: اللازم إمّا بين بالمعنى
الأخص، أو غير بين بالمعنى الأخص و اللازم إمّا بين بالمعنى الأعم، أو غير بين
بالمعنى الأعم (إلاّ أنّ القسمين الحاصلين على كلّ تقدير) أى سواء كانا للبين أو
لغيره (إنما يسميان) أى لا يسميان إلاّ (بالبين و غير البين) فلا يسميان بالبين بالمعنى

١- كلّ بين بالمعنى الثانى فهو بين بالمعنى الأوّل و لأعكس كلياً.

(خَاتِمَةٌ) مَفْهُومُ الْكُلِّيِّ يُسَمَّى كُلِّيًّا مَنْطِقِيًّا، وَمَعْرُوضُهُ طَبِيعِيًّا، وَ
الْمَجْمُوعُ عَقْلِيًّا، وَكَذَا الْأَنْوَاءُ،

قوله: (يدوم) كحركة الفلك فانها دائمة للفلك وان لم يمتنع انفكاكها نظرا الى
ذاته.

قوله: (بسرعة) كحمرة الخَجَل و صفرة الوجَل.

قوله: (او بطوء) كالشباب.

قوله: (مفهوم الكلي) اى ما يطلق عليه لفظ الكلي يعنى المفهوم الذى لا يمتنع
فرض صدقه على كثيرين، يسمى كليا منطقيا لان المنطقى يقصد من الكلي هذا
المعنى.

قوله: (و معروضه) اى ما يصدق عليه هذا المفهوم كالانسان والحيوان يسمى
كليا طَبِيعِيًّا لوجوده فى الطبائع يعنى فى الخارج على ما سيجىء، و المجموع
المركب من هذا العارض و المعروض كالانسان الكلي والحيوان الكلي يسمى
كليا عَقْلِيًّا اذ لا وجود له الا فى العقل.

الأخصّ والغير البَيِّن كذلك ولأبالبَيِّن بالمعنى الأعمّ والغير البَيِّن كذلك، ولذا لم
يذكرهما المصنّف رحمه الله تعالى. (قوله: يدوم) العَرَضُ المفارق ينقسم إلى
قسمين: دائِمٍ وزائِلٍ وينقسم الزَّائِلُ الى سرعةٍ و بطْءٍ، فالعرض المفارق الدَّائِمُ:
(كحركة الفلك) على وزن قَرَس هو: مدار النّجوم، (فأنّها) أى الحركة (دائمة للفلك)
لأنّه منذ خلقه ربّ العزّة إلى ما يشاء يكون فى الحركة (وإن لم يمتنع إنفكاكها) أى
الحركة عن الفلك (نظراً إلى ذاته) لكن يمتنع إنفكاكها عنه نظراً إلى الخارج، (قوله:
بسرعة) مثال العرض المفارق الزَّائِلُ بسرعة: (كحمرة الخَجَل) بفتح فتح بالفارسية:
قرمزى خجالت (و صفرة الوجَل) بفتح الواو والجيم: زردى ترس (قوله: أوبطؤ)

.....

مثال العرض المفارق الزائل ببطؤ: (كالشباب).

{خاتمة في مفهوم الكلّي}

* (قوله: مفهوم الكلّي) تقسيم للكلّي باعتبار آخر (أى ما يطلق عليه لفظ الكلّي) تفسيراً للمفهوم المضاف لـ الكلّي المضاف إليه وفسره ثانياً بقوله: (يعنى) أى المصنّف قدّس سرّه بقوله: مفهوم: (المفهوم الذى لا يمتنع فرض صدقه) أى تجويز العقل صدقه (على كثيرين) للأشارة إلى أنّه ليس المراد به ما يصدق عليه الكلّي كالحيوان و الإنسان و النّاطق و الضّاحك و الماشى و بعبارة أخرى: إشارة إلى أنّ المراد به المفهوم الغير المقيد بمادّة من الموادّ ككلّيّة الجنس و النوع و الفصل و الخاصّة و العرض العامّ (يسمّى كلياً منطقياً، لأنّ المنطقى يقصد من) لفظ (الكلّي هذا المعنى) و يورد عليه أحكاماً ككونه ذاتياً و عرضياً و جنساً و فصلاً و نوعاً و خاصّةً و عرضاً عاماً و كونه جنساً قريباً، أو بعيداً بمرتبة، أو بمرتبتين، أو بمراتب إلى غير ذلك، قاله بعض الأعلام. (قوله: و معروضه) (أى ما يصدق عليه هذا المفهوم) أى هذا المعنى (كالإنسان و الحيوان) و النّاطق و الضّاحك و الماشى (يسمّى كلياً طبيعياً)^(١) لأنّه طبيعة من الطّبايع أى حقيقة من الحقائق، كما قال المحقّق الدّوّانى قدّس الله سرّه و اختاره المحسّى رحمه الله، أو (لوجوده فى الطّبايع يعنى فى الخارج) كما هو عند جمع و انما فسر الطّبايع بالخارج لأنّ للطّبيعة معنيين: أحدهما: الخارج و ثانيهما: الحقيقة، و مراده بها هنا: الخارج (على ما سيجى) من أنّ الطّبيعى موجودٌ فى الخارج فى ضمن أفرادهِ، (و المجموع المركّب من هذا العارض) أعنى: الكلّي المنطقى، (والمعروض) أعنى: الكلّي الطّبيعى (كالإنسان الكلّي و الحيوان الكلّي) و النّاطق الكلّي و الضّاحك الكلّي و الماشى الكلّي (يسمّى كلياً عقلياً، إذ لا وجود له) أى للكلّي العقلى (إلا فى العقل) لأنّه ظرفٌ للكلّيات و كليّة الإنسان مثلاً

١- روى فى التّسبية قاعدة حذف الرّوائد و منهم من يقول: طبيعياً «العلامة الكردي قدس سرّه»

الْخَمْسَةُ، وَالْحَقُّ: أَنَّ وُجُودَ الطَّبِيعِيِّ بِمَعْنَى وُجُودِ أَشْخَاصِهِ.

قوله: (وكذا الأنواع الخمسة) يعنى: كما ان الكلي يكون منطقياً وطبيعياً وعقلياً كذلك الانواع الخمسة يعنى: الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلاثة مثلاً مفهوم النوع اعنى: الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو يسمى نوعاً منطقياً ومعرضه كالانسان والفرس نوعاً طبيعياً ومجموع العارض والمعرض كالانسان النوع نوعاً عقلياً.

و على هذا فقس البواقي، بل الاعتبارات الثلاثة تجرى في الجزئي أيضاً فانا اذا قلنا: زيد جزئي، فمفهوم الجزئي اعني: ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئياً منطقياً ومعرضه اعني زيداً يسمى جزئياً طبيعياً، ومجموع العارض والمعرض اعني: زيداً الجزئي يسمى جزئياً عقلياً.

إنما هي في العقل والذهن، لأفنى الخارج لأن ما فيه هو: الإنسان المتصف بالتشخص والجزئية.

(قوله: وكذا الأنواع الخمسة) (يعنى) أى المصنّف نور الله روحه: (كما أنّ الكليّ يكون) كلياً (منطقياً وطبيعياً^(١)) وعقلياً كذلك الأنواع الخمسة) للكليّ (أعنى: الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العامّ يجرى في كلّ واحد منها هذه الاعتبارات الثلاثة)، أمثل لك (مثلاً) وأقول: (مفهوم النوع أعنى: الكليّ المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو يسمى نوعاً منطقياً) لأنّ المنطقيّ يقصد من النوع هذا المعنى، (و معرضه) أى ما يصدق عليه هذا المفهوم (كالإنسان والفرس) وغيرهما من أفراد الحيوان يسمى (نوعاً طبيعياً)، لوجوده في الطبائع أعنى: في الخارج، (و مجموع العارض) وهو: النوع المنطقيّ (و المعرض) وهو: النوع الطّبيعيّ (كالإنسان النوع) يسمى (نوعاً عقلياً)، إذ لا وجود له إلّا في

قوله: (و الحق: ان وجود الطَّبِيعِيِّ بمعنى وجود اشخاصه) لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض للمفاهيم في العقل ولذا كانت من المعقولات الثانية وكذا في ان الكلي العقلي غير موجود

العقل (و على هذا) أى على التَّوَع (فقس البواقي) الأربعة مثلاً مفهوم الجنس و هو: الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ما هو يسمّى جنساً منطقيّاً، لأن المنطقيّ يقصد من الجنس هذا المعنى و معروضه أعنى: ما يصدق عليه هذا المفهوم كالحيوان يسمّى جنساً طَبِيعِيّاً، لوجوده فى الطَّبائع أعنى: فى الخارج و مجموع العارض و هو: الجنس المنطقيّ و المعروض و هو: الجنس الطَّبِيعِيّ كالْحَيَوَان الجنس يسمّى جنساً عقليّاً، إذ لا وجود له إلّا فى العقل وهكذا البواقي الثلاثة، (بل) للتَّوَقُّى (الأعبارات الثلاثة) أى المنطقيّة و الطَّبِيعِيّة و العقليّة (تجرى فى الجزئى) الحقيقي (أيضاً) أى كما تجرى فى ما ذكر، و لم يتعرّض له المصنّف رحمه الله تعالى لأنّ غرض المنطقي من حيث هو هو إنّما هو فى الكلّيات دون الجزئيات لأنّ الأكتساب إنّما يجرى فيها قاله بعض المحقّقين. (فأتا إذا قلنا: زيدٌ جزئىٌّ فمفهوم الجزئىّ أعنى: ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمّى جزئياً منطقيّاً) لأنّ المنطقيّ يقصد من الجزئى هذا المعنى (و معروضه أعنى: زيداً) الذى يصدق عليه هذا المفهوم (يسمّى جزئياً طَبِيعِيّاً) لوجوده فى الخارج (و مجموع العارض) و هو: الجزئى المنطقيّ (و المعروض) و هو: الجزئى الطَّبِيعِيّ (أعنى: زيداً الجزئىّ يسمّى جزئياً عقليّاً) و فيه أنّ العقل ظرف للكلّيات لا للجزئيات، اللّهُمَّ إلّا أن يراد حكم العقل بجزئيته لإستقراره فيه.

قوله: و الحق: ان وجود الطَّبِيعِيِّ بمعنى وجود أشخاصه) إعلم: أنّه (لا ينبغي أن يُشَكَّ) وَ يُنَازَعُ بصيغة المجهول، (فى أنّ الكلّى المنطقيّ غير موجود فى الخارج) لا بنفسه و لا بأفراده لأنّه أمر إعتباريّ (فإنّ الكلّيّة إنّما تعرض للمفاهيم) أى للمعانى الكائنة (فى العقل) لا لغيرها (و لذا) أى و لأجل أنّ عروضها إنّما هو للمفاهيم الكائنة فى العقل، (كانت) أى الكلّيّة (من المعقولات الثانية) مثلاً يتعلّق

فيه، فإن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل و إنما النزاع في أن الطَّبْعِيَّ كالإنسان من حيث هو إنسان الذي يعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج بوجود افراده أم لا بل ليس الموجود فيه إلا الافراد، و الأول مذهب جمهور الحكماء، و الثاني مذهب بعض المتأخرين و منهم المصنف و لذا قال: الحق هو الثاني.

و ذلك لانه لو وُجِدَ الكلّي في الخارج في ضمن الافراد لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة، و وجود الشيء الواحد في الامكنة المتعددة و حينئذ فمعنى وجود الطَّبْعِيّ: هو أن افراده موجودة، و فيه تأمل و تحقيق الحق في حواشي التجريد.

الإنسان أو النّاطق أولاً ثم يتعمّل كليته (و كذا) لا ينبغي أن يُشكَّ (فى أن الكلّي العقليّ غير موجود فيه) أى فى الخارج (فأنّ) الكلّي المنطقيّ الجزء للكلّي العقليّ كامراً: غير موجود فيه فكذا الكلّي العقليّ لأنّ (إنتفاء الجزء) و هو: الكلّي المنطقيّ هنا (يستلزم إنتفاء الكلّ) و هو: الكلّي العقليّ (وإنما النزاع) والشكّ (فى أن) الكلّي (الطَّبْعِيّ) كالإنسان من حيث هو إنسان) قال بعض الأفاضل: أى مع قطع النظر عن عروض الكلية وإلّا فلم يكن موجوداً فى الخارج إتّفاقاً إى (الذى يعرضه الكلية فى العقل) والذهن (هل هو موجود فى الخارج بوجود افراده) مثلاً الإنسان الكلّي موجود فى ضمن زيد الموجود بوجد زيد (أم لا بل ليس الموجود فيه) أى فى الخارج (إلا الأفراد) أى لا الكلّي الطَّبْعِيّ (و الأول مذهب جمهور الحكماء) حيث يقولون: إذا وجد زيد مثلاً و هو فى ذاته -مَيَّوَنَ ناطق فكما أن زيدا موجود، فكذا أنحيوان النّاطق إذ لو لم يكن موجوداً لم يكن زيد موجوداً لفرض أنّ ما هو معدوم الحقيقة فهو معدوم، وإذا كان الحيوان النّاطق موجوداً كان الحيوان موجوداً، وكذا النّاطق قاله بعض المحقّقين، (و الثّانى مذهب بعض المتأخرين و منهم) حضرة (المصنّف) طاب ثراه (ولذا قال: أى المصنّف (الحقّ هو الثّانى) أى لا الأوّل، ليس هذا نصّ كلامه لأنّه قال: و الحقّ أنّ وجود الطَّبْعِيّ بمعنى وجود أشخاصه إى

.....

لأبمعنى وجود نفسه (وذلك) أى كون المذهب الثانى حقاً ثابتاً (لأنه) أى الشان و الحال (لو وجد الكلئ فى الخارج فى ضمن الأفراد) كما هو مذهب الجمهور (لزم إتصاف الشئ الواحد) كالحيوان الناطق فى زمان واحد (بالصفات المتضادة) كالعلم والجهل والفقر والغنى والسواد والبياض والحسن والقبح إلى غير ذلك (ووجود الشئ الواحد فى الأمكنة المتعددة و حينئذ فمعنى وجود الطبيعى: هو ان أفراده موجودة) فى الخارج (و فيه) أى و فى الدليل المذكور (تأمل) لعلّه إشارة إلى أنّ الواحد نوعان: شخصيّ كزيد، و نوعيّ و يقال له: الواحد الجنسّى كالإنسان و الحيوان، و ما ذكر: من الاتصاف و الوجود محالّ فى الأول، و جائز فى الثانى كما لا يخفى و الثانى هو المراد هنا، (و تحقيق) المذهب (الحقّ) مذكور (فى حواشى التجريد) إسم كتاب للمحقّق الطوسى.

(فَصْلٌ) مُعَرَّفُ الشَّيْءِ: مَا يُقَالُ عَلَيْهِ لِإِفَادَةِ تَصَوُّرِهِ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًّا، وَأَجْلَى فَلَا يَصِحُّ بِالْأَعْمِّ وَالْأَخْصِّ، وَالْمُسَاوِي مَعْرِفَةٌ وَالْأَخْفَى، وَالتَّعْرِيفُ،

قوله: (معرف الشيء) بعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه المعرف شرع في البحث عنه، وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه وعن الحجة، وعرفه بانه ما يحمل على الشيء أى المعرف ليفيد تصور هذا الشيء، اما بكنهه او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه.

{المُعَرَّفُ}

(قوله: معرف الشيء) (بعد الفراغ) أى فراغ المصنّف (عن بيان ما يتركب منه المعرف) و هو: الجنس و الفصل و الخاصة (شرع) أى المصنّف رحمه الله (فى البحث عنه) أى عَنِ المعرف، و بعبارة أخرى: لما فرغ من مبادئ التصورات شرع فى مقاصدها أعنى: الأقوال الشارحة، (و قد علمت) فى قوّة العلة لقوله: شرع (انّ المقصود بالذات فى هذا الفنّ هو البحث عنه و عن الحجة) لأغبر (و عرفه) أى عَرَفَ المصنّف المعرف (بأنّه: ما يحمل على الشئ أى) على (المعرف) بالفتح (ليفيد) أى الحمل أو المحمول (تصوّر هذا الشئ إمّا بكنهه) أى بجميع ذاتياته و حقيقته كقولنا: الإنسان حيوانٌ ناطق، هذا فى الحدّ التام، (أو بوجه يمتاز) أى ذلك الشئ (عن جميع ما عداه) و هذا فى الحدّ الناقص و الرّسم التام و الناقص، فالحدّ الناقص نحو: الإنسان جسمٌ نامٌ ناطقٌ و الإنسان ناطقٌ، و الرّسم التام نحو: الإنسان حيوانٌ ضاحكٌ، و الرّسم الناقص نحو: الإنسان ضاحكٌ و الإنسان جسمٌ نامٌ ضاحكٌ.

ولهذا لم يجر أن يكون اعم لان الاعم لا يفيد شيئاً منهما كالحيوان في تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان لان الانسان هو الحيوان مع الناطق، و أيضاً لا يميز الانسان عن جميع ما عداه لان بعض الحيوان هو الفرس وكذا الحال في الاعم من وجه واما الاخص اعني: مطلقاً فهو وان جاز ان يفيد تصويره تصور هذا الاعم بالكنه أو بوجه يمتاز عما عداه كما اذا تصورت الانسان بانه حيوان ناطق فقد تصورت في ضمنه الحيوان باحد الوجهين لكن لما كان الاخص اقل وجوداً في العقل و اخفى في نظره، وشأن المعرفة ان يكون اعرف من المعرفة لم يجر ان يكون اخص أيضاً.

وقد علم من تعريف المعرفة بما يحمل على الشيء انه لا يجوز ان يكون المعروف مابيناً للمعرف فتعين ان يكون مساوياً له في الصدق ثم ينبغي ان يكون المعرفة اعرف من المعرفة في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور مجهول هو المعرفة، لا اخفى منه ولا مساوياً له في الخفاء والظهور.

(ولهذا) المذكور من الافادة (لم يجر أن يكون) أي المعرفة (أعم) مطلقاً من المعرفة (لأن الأعم) مطلقاً (لا يفيد شيئاً منهما) أي من تصور المعرفة بكنهه وتصوره بوجه يمتاز عن جميع ما عداه مثاله: (كالحيوان في تعريف الإنسان فإن الحيوان ليس كنه الإنسان) أي ليس تمام حقيقته وبعبارة أخرى: ليس بالتمام الذاتي له (لأن الإنسان هو: الحيوان مع الناطق) لا الحيوان وحده، (و أيضاً لا يميز الإنسان عن جميع ما عداه لأن بعض الحيوان هو الفرس) وبعضه هو البقر وهكذا، وبالجملة: لا يتع الأعم مطلقاً حداً ولا رسماً لا تاماً ولا ناقصاً (وكذا) أي وكالأعم مطلقاً (الحال في الأعم من وجه) فلا يقع معرفاً فلا يعرف الإنسان بالأبيض مثلاً، لأنه ليس بذاتي له فضلاً عن أن يفيد تصويره بكنهه وأيضاً لا يميزه عن جميع ما عداه لأن بعض الأبيض هو الثلج (و اما الأخص أعني: مطلقاً) أي لا من وجه فسره به لأن الأخص من وجه هو نفس الأعم من وجه، وقد ذكرنا حاله أنفاً قاله بعض المحققين (فهو وإن جاز أن يفيد تصويره تصور هذا الأعم) أعني المعرفة بالفتح (بالكنه) أي بكنهه (أو بوجه

.....

يمتاز) أى ذلك الأعم (عنا عده كما إذا تصوّرت الإنسان: بأنّه حيوانٌ ناطق) قال المحقّق البينجوينيّ رحمه الله: الصّواب أن يقول: كما إذا تصوّرت الحيوان بالإنسان الذى هو حيوانٌ ناطقٌ إله بأن تقول: الحيوان إنسانٌ (فقد تصوّرت) جزاء إذا (فى ضمنه) أى الإنسان (الحيوان بأحد الوجهين) المذكورين إمّا بالكنه، أو بوجه يمتاز عن جميع ما عده، (لكن لما كان الأخصّ) وهو: الحيوان الناطق (أقلّ) من الأعمّ وهو: الحيوان الغير المقيّد (وجوداً) أى بحسب الوجود (فى العقل) لأنّ وجود الخاصّ مستلزمٌ لوجود العامّ من دون العكس، إذ رُئى ما يوجد العامّ فى العقل بدون الخاصّ، (وأخفى) منه (فى نظره) أى العقل لما مرّ من أنّه أقلّ وجوداً فى العقل، (و) الحال أنّ (شأن المعرّف أن يكون أعرف) أى أظهر (من المعرّف، لم يجز) جواب لما (أن يكون) أى المعرّف (أخصّ) مطلقاً من المعرّف (أيضاً) أى كما لا يجوز أن يكون أعم مطلقاً منه، ولما لم يذكر المصنّف رحمه الله تعالى عدم صحّة التعريف بالمباين اعتذر عنه المحشّى رحمه الله تعالى بقوله: (وقد علم من تعريف) المصنّف (المعرّف بما يُحمَلُ على الشئ أنّه) أى الشان والحال: (لا يجوز أن يكون المعرّف مبايناً للمعرّف) كلياً أو جزئياً، لأنّه لا يصحّ حمل المباين على المباين فلا يصح: كلّ إنسان أو بعض الإنسان حجر ولا العكس وبالجملة: إذا لم يجز أن يكون المعرّف أعمّ ولا أخصّ من المعرّف ولا مبايناً له (فتعيّن أن يكون مساوياً له فى الصدق) بمعنى أنّه: كلّما صدق عليه المعرّف صدق عليه المعرّف وبالعكس. (ثمّ) أى بعد أن علمت التّعيّن المذكور أعلم أيضاً: أنّه (ينبغى أن يكون المعرّف أعرف) وأوضح (من المعرّف فى نظر العقل لأنّه) أى المعرّف (معلومٌ تصوّرى) (موصلٌ إلى تصوّر مجهولٍ هو المعرّف لا أخفى منه) كتعريف النّار بما يشبه النّفس فى اللّطافة وهو غير صحيح لأنّ معرفة النّفس لعدم العلم بها أصعب من معرفة ماهيّة النّار لكونها من المحسّوسات، ذكره بعض الأفاضل، (ولا مساوياً له فى الخفاء والظهور) التّقييد بالخفاء والظهور ممّا لا يخفى.

بِالْفَصْلِ الْقَرِيبِ: حَدٌّ، وَبِالْخَاصَّةِ: رَسْمٌ، فَإِنْ كَانَ مَعَ الْجِنْسِ
الْقَرِيبِ: فَتَأْمٌ وَإِلَّا فَنَاقِصٌ، وَلَمْ يَعْتَبَرْ وَابَا لِعَرْضِ الْعَامِّ، وَقَدْ
أُجِيزَ فِي النَّاقِصِ أَنْ يَكُونَ أَعَمَّ كَاللَّفْظِيِّ، وَهُوَ: مَا يُقْصَدُ بِهِ
تَفْسِيرُ مَذْذُولِ اللَّفْظِ.

قوله: (بالفصل القريب حدٌ) التعريف لابد أن يشتمل على أمر يخصّ المعرف و
يساويه بناءً على ما سبق من اشتراط المساواة، فهذا الامر ان كان ذاتياً كان فصلاً
قريباً، و ان كان عرضياً، كان خاصة لا محالة فعلى الاول المعرف يسمى حداً و
على الثاني يسمى رسماً.

ثم كل منهما ان اشتمل على الجنس التريب يسمى حداً تاماً و رسماً تاماً و ان
لم يشتمل على الجنس اتقريب سواء اشتمل على الجنس البعيد، او كان هناك فصل
قريب وحده، او خاصة وحدها يسمى حداً ناقصاً و رسماً ناقصاً، هذا محصل
كلامهم، و فيه اباحات لا يسعها المقام.

(توله: بالفصل القريب: حدٌ) (التعريف لابد أن يشتمل على أمر يخصّ المعرف) أى
يكون مختصاً به (ويساويه بناءً على ما سبق من اشتراط المساواة، فهذا الأمر إن
كان ذاتياً كان فصلاً قريباً) لأنواعاً لأنه أخصّ منه و لأجنساً لأنه أعمّ منه و لأفصلاً
بعيداً كالجنس (و إن كان عرضياً كان خاصةً لا محالة) قطعاً لما سيأتى من أن
العرض العام غير معتبر فى التعريف (فعلى) التقدير (الأول) و هو: كون الأمر ذاتياً
(المعروف يسمى حداً) لأنّ الحدّ فى اللغة: المنع، و هو لأختصاصه بالملحودود أى
المعروف، يمنع الأغيار عن الدخول فيه قاله بعض الأعلام (و على) التقدير (الثانى) و
هو: كون الأمر عرضياً (يسمى رسماً) لأنّ الرسم فى اللغة: الأثر، و هو لأشتماله على
الخاصة التى هى من آثار المرسوم أى المعروف، أثره (ثم كلُّ) واحد (منهما) أى من
الحدّ و الرسم (إن اشتمل على الجنس القريب يسمى حداً تاماً و رسماً تاماً) فالحدّ
التام هو: التعريف بالجنس و الفصل القريبين مثل: الحيوان الناطق

قوله: (و لم يعتبروا بالعرض العام) قالوا: الغرض من التعريف اما الاطلاع على كنه المعرف، أو امتيازه عن جميع ما عداه، والعرض العام لا يفيد شيئاً منهما فلهذا لم يعتبروه في مقام التعريف، والظاهر: ان غرضهم من ذلك انه لا يعتبر في مقام التعريف انفراداً و اما التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف،

و الرسم التام هو: التعريف بالخاصة و الجنس القريب نحو: الحيوان الضاحك، كلّ منهما في تعريف الإنسان (و إن لم يشتمل) أى كلّ من الحدّ و الرسم (على الجنس القريب سواء) في ذلك إشتمل على الجنس البعيد، أو كان هناك) أى فيما لا يشتمل كلّ منهما على الجنس القريب (فصل قريب و حده، أو خاصة و حدها يسمى حدّاً ناقصاً) ناظر إلى الأول و الثانى نحو: الإنسان جسم نام ناطق و الإنسان ناطق (و رسماً ناقصاً) ناظر إلى الأول و الثالث نحو: الإنسان جسم نام ضاحك و الإنسان ضاحك (هذا) أى ما ذكرنا من تقسيم التعريف إلى الحدّ و الرسم، و كلّ منهما إلى التام و الناقص (محصل كلامهم) أى المناطقة، و فى شرح الشمسية: و طريق الحصر فى الأقسام الأربعة، أن يقال: التعريف إما بمجرد الذاتيات، أولاً فالأول إما أن يكون بجميع الذاتيات و هو: الحدّ التام، أو ببعضها و هو: الحدّ الناقص و الثانى إما أن يكون بالجنس القريب و الخاصة و هو: الرسم التام، أو بغير ذلك و هو: الرسم الناقص إهـ (و فيه) أى فى هذا المقام، أو فى المعرف (أبحاث لا يسعها المقام) فلتطلب من مطولات المتأخرين.

(قوله: و لم يعتبروا بالعرض العام) أى إذا وقع وحده معرّفاً (قالوا) أى أرباب الميزان: (الغرض من التعريف إما الاطلاع على كنه المعرف، أو امتيازه عن جميع ما عداه) قال بعض المحققين: فيه نظر أما أولاً فلعدم تسليم إنحصار الغرض فيهما بل يجوز أن يكون الغرض الاطلاع على العرضى أيضاً و أما ثانياً، فلاّته على تقدير تسليمه إنّما يقتضى أن لا يكون العرض العام و حده معرّفاً و أما أن لا يكون جزء المعرف فلا إهـ (و الحال أنّ) (العرض العام لا يفيد شيئاً منهما فلهذا لم يعتبروه فى مقام التعريف، و الظاهر: أنّ غرضهم من ذلك) أى من عدم اعتبارهم بالعرض

لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان: بماش مستقيم القامة و تعريف الخفّاش: بالطاير الولود فهو تعريف بخاصة مركبة معتبرة عندهم كما صرح به بعض المتأخرين.

قوله: (و قد اُجيز في الناقص) اشارة الى ما اُجازه المتقدمون حيث حققوا أنّه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حداً ناقصاً أو بالعرض الاعم كتعريفه بالماشي فيكون رسماً ناقصاً، بل جوزوا التعريف بالعرض الاخص أيضاً كتعريف الحيوان بالضحك لكن المصنف لم يعتد به لزعمه انه تعريف بالأخفى، و هو غير جازٍ اصلاً.

قوله: (كاللفظي) أي كما اُجيز في التعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم: سعدانة نبت.

قوله: (تفسير مدلول اللفظ) أي تَعْيِينُ مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما في المعرّف الحقيقي فافهم.

العام في مقام التعريف (أنّه لا يُعتبر في مقام التعريف إنفراداً، و أمّا التعريف بمجموع أمور) الجمع منطقيّ (كلّ واحد منها) أي من تلك الأمور (عرض عامّ للمعرّف لكنّ المجموع) أي مجموع تلك الأمور (يخصّه) أي المعرّف أي يختصّ به مثاله: (كتعريف الإنسان: بما) أنّه (ماش مستقيم القامة) فإنّ مجموع الأمرين مختصّ به (و تعريف الخفّاش: بالطاير الولود) فإنّ مجموع الأمرين مختصّ بها (فهو) جزاء أمّا (تعريف بخاصة مركبة معتبرة عندهم كما صرح به بعض المتأخرين).

(قوله: و قد اُجيز في الناقص) (إشارة) منه (إلى ما اُجازه المتقدمون حيث حققوا) كالبيان للمُجاز (أنّه) أي الشّأن و الحال (يجوز التعريف بالذاتيّ الأعم) مثاله: (كتعريف الإنسان بالحيوان فيكون) أي ذلك التعريف (حداً ناقصاً أو بالعرض الأعم كتعريفه) أي الإنسان (بالماشي فيكون رسماً ناقصاً، بل) للتّرقّي (جوزوا) أي المتقدمون (التعريف بالعرض الأخصّ أيضاً) أي كالتعريف بالعرض الأعم مثاله: (كتعريف الحيوان بالضحك، لكنّ المصنّف) قدّس سرّه (لم يعتدّ به) أي و لذا لم يذكره (لزعمه أنّه تعريف بالأخفى و) الحال (هو) أي التعريف بالأخفى (غير جازٍ

.....

أصلاً) أى إتفاقاً، وبلا خلاف. (قوله: كاللفظي) الكاف للتشبيه لأللتمثيل، ولذا فسره بقوله: (أى كما أجيَزَ فى التعريف اللفظي أن يكون) أى المعرف (أعم) من المعرف مثاله: (كقولهم) أى الأعراب: (سعدانة) بفتح فسكون (نبت)، ذو شوكي يقال له: حسك السعدان، وتشبه به حُملةُ الثدى فالمعروف وهو: سعدانة أخصّ والمعرف وهو: نبت أعمّ وهذا تعريف باللفظ لأل بالحقيقة والماهية. (قوله: تفسير مدلول اللفظ) (أى) والتعريف اللفظي: ما يقصدُ به (تعيينُ مسمى اللفظ) أى لأ تعيين ماهيته وحقيقته (من بين المعانى المخزونة فى الخاطر) والخيال وإذا كان التعريف اللفظي عبارةً عما ذكرنا، (فليس فيه تحصيلُ مجهول) تصوّري (من معلوم) تصوّري (كما فى المعروف الحقيقى فأفهم) إشارة إلى دفع إشكال وهو: أن اللفظي كالحقيقى فى أن فيه أيضاً تحصيلُ مجهول من معلوم فإنَّ الشخصَ لأ يدري أن معنى سعدانة أى من المعانى المخزونة فى الخاطر؟ وإذا قيل: نبت، يظهر معناه فقولك: فليس فيه تحصيلُ مجهول غير صحيح، وحاصل الدفع: أن قولنا: هذا صحيح، لأنَّ إكتساب المجهول من المعلوم فى الحقيقى يكون بالكنه، أو بوجه يمتاز عن جميع ما عداه وفى اللفظي ليس بشئ منهما.*

(الْمَقْصِدُ الثَّانِي فِي التَّصْدِيقَاتِ). الْقَضِيَّةُ: قَوْلُ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكِذْبَ، فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا يَثْبُوتُ شَيْءٌ لِشَيْءٍ، أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ؛ فَحَمَلِيَّةٌ،

قوله: (قول) القول في عرف هذا الفن يقال للمركب سواء كان مركباً معقولاً، أو ملفوظاً، فالتعريف يشتمل على القضية المعقولة و الملفوظة.
قوله: (الصدق) هو: المطابقة للواقع، و الكذب هو: اللامطابقة للواقع، و هذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر و القضية فلا دور.

(المقصد الثاني في التصديقات).

{تعريف القضية و حصرها في الحملية و الشرطية}

ولما فرغ المصنّف قدّس سرّه من التّصوّرات، شرع في التّصديقات و بدء بمبادئها فقال: المقصد الثّاني إلخ. (قوله: قول) (القول) في اللّغة: بمعنى كُفِنَ بالفارسيّة، و يجي بمعنى الظّنّ، و (في عرف) أرياب (هذا الفنّ) أي المنطق (يقال للمركّب سواءً) في ذلك (كان) أي المركّب (مركّباً معقولاً) و هو: صورته الذّهنيّة، كمعنى زيد قائم (أو ملفوظاً) كزيد قائم، و إذا كان القول عبارة عمّا ذكر على السّويّة، (فالتّعريف) أي فتعريف المصنّف القضية: بأنّها قول يحتمل الصّدق و الكذب (يشتمل على القضية المعقولة و الملفوظة) فهو جامعٌ لأفرادها و إنّما قال: في عرف هذا الفنّ لأنّ القول في عرف النّحاة شاملٌ للكلمة و الكلام و الكلم. (قوله: الصّدق) أعترض عليه بأنّ تعريف القضية مستلزمٌ للدّور، لأنّه أخذ الصّدق و الكذب فيه، و أخذ و آفى

مُوجِبَةً، أَوْ سَالِبَةً، وَيُسَمَّى الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ مَوْضُوعًا، وَ
الْمَحْكُومُ بِهِ مَحْمُولًا، وَالدَّالُّ عَلَى النَّسَبَةِ رَابِطَةٌ،

قوله: (موضوعاً) لأنه وضع و عين ليحكم عليه.

قوله: (محمولاً) لأنه امر جعل حملاً لموضوعه.

قوله: (و الدال على النسبة رابطة) أي اللفظ المذكور في القضية الملفوظة
الذي يدل على النسبة الحكمية يسمى رابطة تسمية الدال باسم المدلول فان
الرابطة حقيقة هي النسبة الحكمية.

تعريفهما الخبر، و هو مرادف للقضية فحينئذ يلزم توقف معرفة الخبر على معرفة
الصدق و الكذب و بالعكس، و إلى دفعه أشار المحشى بقوله: (هو) أى الصدق:
(المطابقة للواقع، و الكذب هو: الالامطابقة للواقع، و هذا المعنى) و التعريف، حيث
أطلق الصدق على نفس المطابقة و الكذب على نفس الالامطابقة بدون التعدى إلى
الخبر (لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر، و القضية) هما مترادفان، و إذ الم
يتوقف، (فلادور) واقع.

(قوله: موضوعاً) سَمِيَ المحكوم عليه موضوعاً (لأنه وضع و عين ليحكم عليه)
بشئ. (قوله: محمولاً) سَمِيَ المحكوم به محمولاً، (لأنه أمر جعل حملاً لموضوعه.)
قال بعض المحققين: فأن قلت: إن هذا الوجه المذكور فى التسمية إنما يظهر فيما كان
المحكوم عليه مبتدأ و المحكوم به خبراً و أما فيما كان المحكوم عليه فاعلاً و
المحكوم به فعلاً فلا قلت: إن قولنا: ضرب زيد فى قوة قولنا: زيد ضارب فيكون قولنا:
زيد موضوعاً و قولنا: ضرب محمولاً بحسب المال إحد. (قوله: والدال على النسبة
رابطة) (أى اللفظ المذكور فى القضية الملفوظة) كهو و هى و نحوهما (الذى يدل
على النسبة الحكمية يسمى رابطة) خبر لقوله: اللفظ (تسمية الدال) مفعول مطلق
نوعى أى من نوع تسمية الدال أعنى: اللفظ (باسم المدلول) أى باسم مدلوله أعنى:
النسبة الحكمية (فأن) تعليل لقوله: تسمية الدال إلخ (الرابطه) التى ترتبط المحكوم
به بالمحكوم عليه (حقيقة) و فى الواقع (هى النسبة الحكمية) أى لا اللفظ، ففى

وَقَدْ أُسْتَعِيرَ لَهَا هُوَ، وَإِلَّا فَشَرْطِيَّةٌ،

و في قوله: (والدال على النسبة) إشارة الى ان الرابطة اداة لدالتها على النسبة التي هي معنى حرفي غير مستقل.

و اعلم: ان الرابطة قد تذكر في القضية الملفوظة و قد تحذف و القضية على الاول تسمى ثلاثية و على الثاني ثنائية.

قوله: (و قد استعير لها هو) اعلم: ان الرابطة تنقسم الى زمانية، تدل على اقتران النسبة الحكمية باحد الازمنة الثلاثة و غير زمانية، بخلاف ذلك.

و ذكر الفارابي: ان الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية، وجد القوم ان الرابطة الزمانية في اللغة العربية هي: الافعال الناقصة و لكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام (است) في الفارسية، و (استين) في اليونانية، فاستعار و أللرابطة الغير الزمانية، لفظة هو و هي ونحوهما مع كونها في الأصل اسماء لا ادوات.

التسمية مجاز مرسل، (و في قوله: و الدال على النسبة إشارة) منه (إلى ان الرابطة أداة) أى حرف لأسم (لدالتها) أى الرابطة (على النسبة) الحكمية (التي هي معنى حرفي غير مستقل) لأن النسبة تحتاج إلى الموضوع و المحمول و معلوم أن اللفظ (١) الذي معناه و مدلوله (٢) ربطي غير مستقل هو: الحرف لأغير، (و أعلم) أيها المتعلم: (ان الرابطة قد تذكر في القضية الملفوظة و قد تحذف) فيدها بالملفوظة لأن المعقولة لأتحذف منها الرابطة قاله بعض الأعلام، (و القضية على) التقدير (الأول تسمى) في العرف، قضية (ثلاثية) لأن أجزائها ثلاثة نحر: زيد هو قائم (و على) التقدير (الثاني) تسمى في الاصطلاح، (ثنائية) لأنها ذات جزئين نحو: زيد قائم. (قوله: و قد استعير لها هو) (إعلم) أيها المتعلم: (ان الرابطة تنقسم إلى زمانية، تدل على اقتران النسبة الحكمية بأحد الازمنة الثلاثة) ككان و أخواته نحو: كان زيد قائماً، و يكون زيد قائماً، (و غير زمانية) حالكونها كائنة (بخلاف ذلك)

فهذا ما اشار اليه بقوله: (و قد استعير لها هو) و قد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسماء مشتقة من الافعال الناقصة و غيرها نحو: كائن و موجود في قولنا: زيد كائن قائماً، و أو ميرس موجود شاعراً.

أى لا تدل على إقترانها بأحد الأزمنة الثلاثة نحو: زيد قائم، و زيد هو قائم (و ذكر) المعلم الثانى الحكيم: أبو نصر محمد بن محمد طرخان أو زلغ (الفارابى) نسبة إلى فاراب من بلاد تركستان، لا إلى فاراب كان فى الأصل أهل تلك المنطقة (أن الحكمة الفلسفية) الفلسفة: كالحقولة إسم مولدة ليست من أصل لغة العرب مأخوذة من فيلسوف، و هو يوناني أصله: فيلا و هو: المحب و سوبا و هو: الحكمة، قاله بعض الأعلام، (لما نقلت) فى عصر هارون الرشيد، و ابنه: مأمون (من اللغة اليونانية إلى) اللغة (العربية) و أهم الناقلين أربعة: يعقوب بن إسحاق الكندي و ثابت بن قرّة الحراني و حنين بن إسحاق العبادى و علم بن فرجان الطبري، (وجد القوم) جواباً لِمَا، و القوم: هم الناقلون و المترجمون أو المناطق، (أن الرابطة الزمانية فى اللغة العربية هى: الأفعال الناقصة) لأغير، (و لكن لم يجدوا فى تلك اللغة رابطة غير زمانية، تقوم مقام أست فى) اللغة (الفارسية) مثل: أبو على فيلسوف أست، (و أستين فى) اللغة (اليونانية) مثل: أرسطو فيلسوف أستين، (فأستعاروا) نتيجة لعدم الوجدان، و المراد من الاستعارة: معناه اللغوي، و هو: أخذ الشئ عارية (لِلرَّابطة الغير الزمانية لفظة هو و هى و نحوهما) من سائر الضمائر (مع كونها^(١) فى الأصل) أى فى أصل الوضع (أسماء)، تدل مطابقة على المرجع، و التزاماً على النسبة الثامة الخيرية فهى غير موضوعية للربط (لأدوات) جمع أداة أى لأحرفاً موضوعية له، و بعبارة أخرى: فأستعملوها فى غير ما وضعت له.

(فهذا) أى فما ذكرنا: من أن الضمائر فى الأصل أسماء لأدوات، و أن استعمالها فى النسبة و هى معنى حرفى استعمال فى غير ما وضعت له (ما أشار) أى المصنف رحمه الله (إليه بقوله: «و قد أستعير لها هو»). و قد يذكر للرابطة الغير الزمانية أسماء

١- أى مع كون هو و هى و نحوهما بعبارة أخرى: مع كون الضمائر إلخ «السّارح»

قوله: (و الا فشرطية) أي و ان لم يكن الحكم بثبوت شيء لشيء، أو نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير أخرى، أو نفي ذلك الثبوت، أو بالمنافاة بين النسبتين، أو سلب تلك المنافاة فالاولى شرطية متصلة و الثانية شرطية منفصلة.

مشتقة من الأفعال النَّاقِصَة و غيرها) كالأفعال العامة (نحو: كائن) مثال للمشتق من الأفعال النَّاقِصَة، (و موجود)، و حاصلٌ للمشتق من الأفعال العامة (في قولنا: زيدٌ كائنٌ قائماً، و أوميرس) بضمُّ الهمزة و الرَّاءِ و كسر الميم، (موجودٌ شاعراً) و زيدٌ حاصلٌ قائماً و قولنا: شاعراً حالٌ عن أوميرس، أو عن الضمير المستتر في موجود و كذا الحال في قولنا: قائماً، و أوميرس من حكماء اليونان و شعرائهم، و ليعلم أنَّ المراد بالشعر هنا المقدمات المخيلة لأل المعنى المشهور. (قوله: و إلا فشرطية) (أي و ان لم يكن الحكم) فيها (بثبوت شيء لشيء) كما كا في العملية الموجبة نحو: زيدٌ قائمٌ (أو نفيه عنه) كما كان في العملية السالبة نحو: زيدٌ ليس بقائم، (فالقضية شرطية سواء) في كونها شرطية (كان الحكم) فيها (بثبوت نسبة على تقدير) نسبة (أخرى) أي كان الحكم فيها بإتصال النسبتين كما في الموجبة سواء كانت النسبتان ثبوتيتين نحو: إن، أو مهما، أو كلما، أو متى كانت الشمس طالعةً فالتَّهَارُ موجود، أو سلبيتين نحو: كلما لم يكن زيدٌ إنساناً لم يكن حيواناً، أو مختلفتين بأن كانت إحداهما ثبوتيةً، و الأخرى سلبيةً نحو: كلما كانت الشمس طالعةً فالليل ليس بموجود و كلما لم تكن الشمس طالعةً فالليل موجودٌ، (أو) كان الحكم فيها بـ (نفي ذلك الثبوت) على تقدير نسبة أخرى أي كان الحكم فيها بسلب إتصال النسبتين كما في السالبة سواء كانت النسبتان ثبوتيتين نحو: ليس ألبته كلما كانت الشمس طالعةً كان الليل موجوداً، أو سلبيتين نحو: ليس ألبته كلما لم يكن زيدٌ كاتباً لم يكن ما شيئاً، أو مختلفتين نحو: ليس ألبته كلما لم تكن الشمس طالعةً كان التَّهَارُ موجوداً، و ليس ألبته كلما كانت الشمس طالعةً لم يكن التَّهَارُ موجوداً، (أو) كان الحكم فيها (بالمنافاة بين النسبتين) كما في الموجبة سواء كانت النسبتان ثبوتيتين نحو: إمَّا أن يكون العدد

وَيُسَمَّى الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مُقَدِّمًا، وَالثَّانِي تَالِيًا.

و اعلم: ان حصر القضية في الحملية و الشرطية على ما قرره المصنف حصر على دائر بين النفي و الاثبات و اما حصر الشرطية في المتصلة و المنفصلة فاستقرائي. قوله: (مقدمًا) لتقدمه في الذكر. قوله: (تاليًا) لتلوه الجزء الاول.

زوجاً و إما أن يكون فرداً، أو سلبيتين نحو: العدد اما ليس بزواج أو ليس بفرد، أو مختلفتين نحو: العدد إما زوج أو ليس بزواج و العدد إما لا يكون زوجاً أو يكون منقسماً بمتساويين، (أو) كان الحكم فيها: (سلب تلك المنافاة) كما في السالبة سواء كانت النسبتان ثبوتيتين، أو سلبيتين، أو مختلفتين و اذا كان الأمر كما ذكرنا، (ف) القضية الشرطية (الأولى) و هي: ما كان الحكم فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى، أو بنفي ذلك الثبوت (شرطية متصلة، و) الشرطية (الثانية) و هي: ما كان الحكم فيها بالمنافاة بين النسبتين، أو بسلب تلك المنافاة (شرطية منفصلة) و هي على ثلاثة أقسام: حقيقتية، و مانعة الخلو، و مانعة الجمع، فالأولى: ما حكم فيها بالمنافاة، أو بسلبها في الصدق و الكذب نحو: إما أن يكون هذا العدد زوجاً و إما أن يكون فرداً و ليس البتة إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين، و الثانية: ما حكم فيها بالمنافاة، أو بسلبها في الكذب فقط نحو: إما أن يكون زيد في البحر و اما أن لا يغرق و ليس البتة إما أن لا يكون زيد في البحر و اما أن يغرق، و الثالثة: ما حكم فيها بالمنافاة، أو بسلبها في الصدق فقط نحو: هذا الشيء إما أن يكون حجراً و اما أن يكون شجراً و ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء حجراً و اما أن لا يكون لأشجراً، (و اعلم) حفظك الله تعالى: (أن حصر القضية في الحملية و الشرطية بناءً على ما قرره المصنف) عطر الله مرقده (حصر عقلياً) لأنه (دائر بين النفي و الاثبات) فلا يتصور لها قسم ثالث، (و اما حصر الشرطية في المتصلة و المنفصلة، فاستقرائي) و لا يحكم بقطعه.

(قوله: مقدمًا) سمي الجزء الأول من الشرطية مقدمًا، (لتقدمه) على التالي (في الذكر). (قوله: تاليًا) سمي الجزء الثاني منها تاليًا، (لتلوه الجزء الأول) أي لتبعيته الأول.

وَالْمَوْضُوعُ إِنْ كَانَ مُشَخَّصًا، سُمِّيَتِ الْقَضِيَّةُ شَخْصِيَّةً، وَ
مَخْصُوصَةً، وَإِنْ كَانَ نَفْسَ الْحَقِيقَةِ فَطَبَعِيَّةً، وَإِلَّا فَإِنَّ بَيْنَ كَمِّيَّةٍ
أَفْرَادِهِ،

قوله: (والموضوع) هذا تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع و لهذا لوحظ
في تسمية الاقسام حال الموضوع فيسمى ما هو موضوعه شخص شخصية و على
هذا القياس.

و محصل التقسيم: ان الموضوع إما جزئى حقيقى كقولنا: هذا انسان، أو كلي و
على الثاني فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي، أو على أفرادهِ و
على الثاني فاما ان يتبين كمية الأفراد المحكوم عليها بان يبين ان الحكم على
كلها، أو على بعضها، أو لا يبين ذلك بل يهمل فالاولى شخصية، و الثانية طَبَعِيَّةُ،
و الثالثة محصورة، و الرابعة مهملة.

{تقسيم القضية الحملية باعتبار الموضوع}

(قوله: و الموضوع) (هذا تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع) أى
موضوعها (و لهذا) أى و لأجل انَّ التَّقسيمَ باعتبار الموضوع (لوحظ فى تسمية
الأقسام حال الموضوع فيسمى ما هو) أى الحملية التى (موضوعه) و تذكير الضمير
بالنظر الى لفظ الموصول (شخص) أى جزئى، حملية (شخصية) سواء كان التَّشخُّصُ
بحسب الوضع، و الاستعمال نحو: زيدٌ إنسانٌ، أو الاستعمال فقط نحو: هذا إنسانٌ
على رأى المصنّف قدّس سرّه، (وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ) أى قياس البواقى فيسمى
ما هو موضوعه طَبَعِيَّةً: طَبَعِيَّةً، و ما يبين كمية أفراد موضوعه: محصورة، و مالم
يبيّن كمية أفراد موضوعه: مهملّة، (و محصل التقسيم) اللّام للعهد (انّ الموضوع
إِمَّا جزئى حقيقى) مثالها: (كقولنا: هذا إنسانٌ) و زيدٌ إنسان، (أو كلي و على)
التقدير (الثانى) و هو: ما يكون الموضوع كلياً (فما لا يخلو فـ) (إمّا أن يكون

ثم: ان المحصورة ان يبين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية و ان يبين ان الحكم على بعض افراده، فجزئية و كل منهما اما موجبة أو سالبة، و لا بد في كل من تلك المحصورات الاربع من امر يبين كمية افراد الموضوع يسمى ذلك الامر بالسور إذ كما ان سور البلد محيط به كذلك هذا الامر محيط بما حكم عليه من أفراد الموضوع فسور الموجبة الكلية: هو كل و لام الاستغراق و ما يفيد

الحكم على نفس حقيقة هذا الكلّي) دون أفرادها مثل: الحيوان جنس، و الإنسان نوع (أو على أفرادها و على) التقدير (الثاني) و هو: ما يكون الحكم على أفراد الكلّي (فما لا يخلو أيضاً فـ) (إمّا أن يتبين كمّيّة الأفراد المحكوم عليها بأن يُبين أنّ الحكم على كلّها) أي الأفراد نحو: كلّ إنسان حيوان، (أو على بعضها) نحو: بعض الإنسان حيوان، (أو لا يبين ذلك) أي كمّيّة الأفراد، (بل يُهمّل) نحو: مساجد في مريوان معمورة (فما القضيّة (الأولى) و هي: التي يكون موضوعها جزئياً حقيقياً (شخصيّة و الثّانية) و هي: التي يكون الحكم فيها على نفس الماهيّة دون الأفراد، سواء لم يصحّ تعقّل الأفراد مثل: الإنسان نوع، أو صحّ لكن لم تتعقّل مثل: الإنسان حيوان ناطق، قاله العلامة في شرح التّهذيب، (طبيعيّة^(١)) و الثّالثة) و هي: التي يبين فيها كمّيّة الأفراد كلاً أو بعضاً، (محصورة و الرّابعة) و هي: التي لا يبين فيها الكمّيّة بل يهمّل، (مهملة ثم إنّ) القضيّة الحملية (المحصورة إنّ يبين فيها أنّ الحكم على كلّ أفراد الموضوع) نحو: كلّ إنسان حيوان (فكلية و إنّ يبين أنّ الحكم على بعض أفرادها) نحو: بعض الحيوان إنسان (فجزئية و كلّ) واحدة (منهما) أي من المحصورة الكلية و الجزئية (إمّا موجبة) كما في المثالين، (أو سالبة) نحو: لأشياء من الإنسان بحجر و بعض الإنسان ليس بكاتب (و لأبدي في كلّ) واحدة (من تلك المحصورات الأربع من أمر يبين كمّيّة أفراد الموضوع يسمى ذلك الأمر بالسور) هو في اللّغة: جدار البلد (إذ كما أنّ سور البلد محيط به) أي بالبلد (كذلك هذا الأمر محيط بما حكم عليه

١- روى في النسبة قاعدة حذف الزوائد و منهم من يقول: طبيعيّة «شرح التّهذيب»

كُلًّا، أَوْ بَعْضًا فَمَحْصُورَةٌ كُليَّةٌ، أَوْ جُزْئِيَّةٌ، وَمَا بِهِ الْبَيَانُ: سُورٌ، وَ
إِلَّا فَمُهْمَلَةٌ، وَتُلَازِمُ الْجُزْئِيَّةُ.

معناها من أى لغة كانت و سور الموجبة الجزئية: هو بعض و واحد و ما يفيد
مؤداهما و سور السالبة الكلية: لا شيء و لا واحد و نظائرهما و سور السالبة
الجزئية: ليس بعض و بعض ليس و ليس كل و ما يساويها.

قوله: (و تلازم الجزئية) اعلم: ان القضايا المعتمدة في العلوم هي المحصورات
الاربع لا غير، و ذلك لان المهمله و الجزئية متلازمان اذ كل ما صدق الحكم
على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افراده و بالعكس.

فالمهمله مندرجه تحت الجزئية و الشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا
كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها و عدم ثباتها بل انما يبحث عنها في ضمن
المحصورات التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالا و الطَّبِيعِيَّةُ لا يبحث عنها في
العلوم اصلا فان الطبايع الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطَّبِيعِيَّةُ لا
من حيث تحققها في ضمن الاشخاص غير موجودة في الخارج فلا كمال في
معرفة احوالها.

فانحصر القضايا المعتمدة في المحصورات الاربع.

من أفراد الموضوع بيان للموصول (فسور الموجبة الكلية: هو) لفظ (كل) و
أجمعين و قاطبة و كافة و عاتية، (و لأم الاستغراق)، و النكرة الواقعة في سياق النفي،
(وما) أى وكل لفظ (يفيد معناهما) أى معنى كل و لأم الاستغراق (من أى لغة كانت)
كلفظة: «همه» و «هر» و «تمام» و «همگی» بالفارسية و «گشت» و «همه» و «ته» و «او»
بالكرديّة، (و سور الموجبة الجزئية: هو بعض و واحد، و ما يفيد مؤداهما) أى
معناها: كالنكرة في سياق الأيجاب نحو: جائنى إنسان و مثل: «برخى» و «پاره‌ای»
بالمارسيّة و «گه‌لى» و «هه‌ندى» بالكرديّة، (و سور السالبة الكلية: لأشئ و لا واحد و

.....

نظائرهما و سور السَّالِبة الجزئية: ليس بعض و بعض ليس و ليس كلّ و ما يساويها) فى المعنى و المؤدى.

{المحصورات الأربع}

(قوله: و تلازم الجزئية) (إعلم) أيها المتعلّم: (أنّ القضايا المعتمدة فى العلوم) المستعملة فى وضع القوانين و غيره (هى المحصورات الأربع) و هى: الموجبة الكلية و الجزئية، و السَّالِبة الكلية و الجزئية (لأغيرها) (وذلك) ثابت (لأنّ المهمة و الجزئية متلازمتان) أى يكون بينهما تلازمٌ و هو: كون الشئ بحيث يستلزم وجوده وجود شئ آخر و إنتفائه إنتفائه كطلوع الشمس و وجود النّهار (إذ) تعليل لقوله: لأنّ المهمة إلخ (كلّما صدق الحكم على أفراد الموضوع فى الجملة) أى مع قطع النّظر عن الكلية و الجزئية كما هو شأن المهمة (صدق) أى ذلك الحكم (على بعض أفرادها) و هذا شأن الجزئية مثلاً إذا قلنا: مساجد فى سنندج معمورةٌ بأهمال الكلّ و البعض صدق الحكم بعمران المساجد على بعض أفراد المسجد فى تلك البلدة، (و بالعكس) أى وكلّما صدق الحكم على بعض الأفراد صدق عليها فى الجملة مثلاً إذا قلنا: بعض الحيوان إنسانٌ صدق الحيوان إنسان، و إذا كانتا متلازمتين (فالمهمة) موجبةٌ كانت، أو سالبةٌ (مندرجةٌ تحت الجزئية) فخرجت عن الاعتبار (و الشّخصية) مبتدأ، و خبره: قوله: (لأ يبحث عنها بخصوصها) أى مستقلاً فهى أيضاً ساقطة عن الاعتبار (فأنّه) أى الشّأن و الحال (لأكمال) حاصلٌ للإنسان (فى معرفة الجزئيات) و المقصود من العلوم تحصيل الكمال (لتغيّرها) تعليل لقوله: لأكمال إلخ، أى لتغيّر الجزئيات من حال إلى حال، (و عدم ثباتها) على نهج واحد، تفسير للتغيّر، (بل إنّما يبحث عنها) أى لأ يبحث عن الجزئيات إلّا (فى ضمن المحصورات التى يحكم فيها على الأشخاص) أى الأفراد (إجمالاً) أى حكماً إجمالياً، مثلاً إذا صدق: كلّ إنسان حيوانٌ ناطقٌ، صدق أنّ زيداً حيوانٌ و كذا عمرو و بكر و غيرهم إجمالاً لأ تفصيلاً و كنايةً لأ صريحاً، (و الطّبيعيةٌ لأ يبحث عنها فى العلوم أصلاً) أى لأ مستقلاً و

وَلَا بُدَّ فِي الْمَوْجِبَةِ مِنْ وُجُودِ الْمَوْضُوعِ إِمَّا مُحَقَّقًا وَهِيَ:
الْخَارِجِيَّةُ، أَوْ مُقَدَّرًا فَالْحَقِيقِيَّةُ، أَوْ ذَهْنًا فَالذَّهْنِيَّةُ،

قوله: (و لا بد في الموجبة) أي في صدقها، وذلك لان الحكم في الموجبة بثبوت شيء لشيء، و ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له اعنى: الموضوع فانما يصدق هذا الحكم اذا كان الموضوع محققاً موجوداً إِمَّا في الخارج ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك او في الذهن كذلك.

ثم القضايا الحملية المعبرة في العلوم باعتبار وجود موضوعها لها ثلاثة اقسام:

لأفئ ضمن المحصورات (فَأَنَّ الطَّبَائِعَ الْكَلِّيَّةَ مِنْ حَيْثُ نَفْسٌ مَفْهُومُهَا) كقولك: الإنسان: نوع، و الحيوان: جنس، و النَّاطِقُ: فصل، و الضَّاحِكُ: خاصّة، و الماشي: عرض عام (كما هو) أي من حيث نفس مفهومها (موضوع) القضية (الطَّبِيعِيَّةِ) جملة معترضة (لأمن حيث تحقّقها في ضمن الأشخاص) و الأفراد (غير موجودة في الخارج) فأن الكليّة في قولنا: الإنسان مثلاً كليّ غير موجودة في الخارج من حيث ذات مفهومها لأفئ ضمن زيد و عمرو بكر مثلاً، و إذا كانت الطَّبِيعِيَّةُ بهذه الحالة (فلا كمال في معرفة أحوالها) فهي أيضاً ساقطة عن درجة الاعتبار، و إذا كان الأمر كما سبق مفصلاً (فأنحصر القضايا المعبرة) في العلوم (في المحصورات الأربع).

{أقسام الحملية}

(قوله: و لا بد في الموجبة) تقسيم آخر للحملية باعتبار الموضوع أيضاً (أي) لا بد (في صدقها) من وجود الموضوع، و الغرض من هذا التفسير: الإشارة إلى دفع إشكالٍ هو: أَنَّ المراد من الوجود: أما الوجود الخارجيّ، أو الوجود المطلق الشامل للخارجيّ و الذهنّي و أياً ما كان ففيه إشكال، أمّا على الأوّل، فلاّنه لا يصحّ عد القضايا الذهنية من أقسام الموجبة فأنّها: ما حكم فيها على الموضوعات الموجودة في الذهن، و أمّا على الثّاني، فلاّنه لا بد في السّالبة أيضاً من وجود الموضوع الذهنّي

لان الحكم فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج محققاً نحو: كل انسان حيوان بمعنى: ان كل انسان موجود في الخارج حيوان في الخارج، و اما على الموضوع الموجود في الخارج مقدراً نحو: كل انسان حيوان بمعنى: ان كل ما لو وجد في الخارج كان انساناً، فهو على تقدير وجوده في الخارج حيوان، وهذا لأن تصور الحكم، متوقف على تصور المحكوم عليه و اذا كان متصوراً فلا بد و أن يكون موجوداً في الذهن، فتخصيص الموجبة بوجوب وجود الموضوع فيها غير جيد، و حاصل الدفع: ان النظر يكون مرة إلى تحقق القضية، و أخرى إلى صدقها و المراد هنا الثاني فقولك: *إِن زيد عالم* إنما يكون صادقاً إذا كان له *إِن* و *إِلَّا* فلا (١) فالمراد الوجود المطلق من حيث الصدق لا التحقق، (و ذلك) أى لزوم وجود الموضوع في صدق الموجبة ثابت (لأن الحكم في) القضية (الموجبة بثبوت شيء لشيء) نحو: *زيد قائم* حيث حكم فيه بثبوت القيام لزيد، (و) الحال أن (ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له) الشيء (أعني) من المثبت له الشيء: (الموضوع) فثبوت القيام لزيد فرع لثبوت نفس زيد و هو أصل له، لأن القيام عرض و قيام العرض بالجوهر و تحققه بدون تحققه محال (فإنما يصدق هذا الحكم) أعني: ثبوت شيء لشيء (إذا كان الموضوع محققاً) أى (موجوداً) إما في الخارج *إِن* كان الحكم بثبوت المحمول له) أى للموضوع (هناك) أى في الخارج، (أو في الذهن كذلك) أى *إِن* كان الحكم بثبوت المحمول للموضوع في الذهن (ثم القضايا الحملية المعتمدة في العلوم بأعتبار وجود موضوعها لها ثلاثة أقسام: و إنما انحصرت فيها (لأن الحكم فيها) أى في تلك القضايا (إما على الموضوع الموجود في الخارج محققاً) أى لا مقدراً مثالها (نحو: *كل إنسان حيوان* بمعنى: أن كل إنسان موجود في الخارج، *حيوان* في الخارج) و كقولك: *نهب ما في الدار و قتل من في العسكر* بمعنى: أن كل ما في الدار الموجود في الخارج، منهوب في الخارج، و كل من في العسكر الموجود في الخارج، مقتول في الخارج، (وإما على الموضوع الموجود في الخارج مقدراً) و مفروضاً مثالها (نحو: *كل إنسان حيوان* بمعنى: أن كل ما لو وجد

١- بخلاف السالبة: فإنها قد تصدق مع وجود الموضوع و قد تصدق مع عدمه.

وَقَدْ يُجْعَلُ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْءٌ مِنْ جُزْءٍ مِنْهَا فَتَسْمَى مَعْدُولَةً، وَ
إِلَّا فَمُحْصَلَةٌ،

الموجود المقدر انما اعتبروه في الافراد الممكنة لا الممتعة كافراد الاشياء و
شريك الباري واما على الموضوع الموجود في الذهن كقولنا: شريك الباري
ممتنع بمعنى: ان كل ما يوجد في العقل ويفرضه العقل شريك الباري فهو
موصوف في الذهن بالامتناع في الخارج، وهذا انما اعتبروه في الموضوعات
التي ليست لها افراد ممكنة التحقق في الخارج.

قوله: (حرف السلب) كلا وليس وغيرهما مما يشاركهما في معنى السلب.

قوله: (من جزء) اما من الموضوع فقط أو من المحمول فقط أو من كليهما

في الخارج كان إنساناً فهو على تقدير وجوده في الخارج حيوانٌ وهذا الموجود
المقدّر إنّما اعتبروه في الأفراد الممكنة) وان لم توجد، كالعنفاء نحو: كلّ عنقاء
طائر (لألممتعة) في الخارج مثالها: (كأفراد الأشياء، و شريك الباري) عز اسمه،
قال بعض الأكابر: قالوا: لأنه لو اعتبر في مطلق الأفراد سواء كانت ممتعة أو ممكنة،
لم يصدق كليته أصلاً لأوجبه ولا سالبه، لأنه إذا فرض: بعض الإنسان مثلاً ليس
بحيوان وإن كان ممتنعاً، يصدق حينئذٍ: بعض الإنسان ليس بحيوان بمعنى: أن بعض
ما لو وجد كان إنساناً، فهو على تقدير وجوده، ليس بحيوان وهو نقبض قولنا: كلّ
إنسان حيوان، فيكذب ذلك قطعاً لأن صدق أحد النقيضين كذب الآخر إياه، (و اما
على الموضوع الموجود في الذهن) مثالها: (كقولنا) معاشر المسلمين: (شريك
الباري ممتنع، بمعنى: أن كلّ ما يوجد في العقل) والذهن (و يفرضه العقل شريك
الباري، فهو موصوف في الذهن بالامتناع في الخارج، وهذا) الوجود الذهني
(إنما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها افراد ممكنة التحقق في الخارج) *

{المعدولة والمحصلة}

(قوله: حرف السلب) (كلا وليس وغيرهما) فيه لطافة (مما) بيانٌ للغير

(يشاركهما في معنى السلب) (قوله: من جزء) (إما من الموضوع فقط) نحو:

.....

فالقضية على الاول تسمى معدولة الموضوع و على الثاني تسمى معدولة المحمول و على الثالث تسمى معدولة الطرفين.

قوله: (معدولة) لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل لا في هذا المعنى كان معدولا عن معناه الاصلى فسميت القضية التي هذا الحرف جزء من جزئها معدولة، تسمية للكل باسم جزئه، والقضية التي لا يكون حرف السلب جزء من طرفيها تسمى محصلة.

اللاحى جمادى، (أو من المحمول فقط) نحو: الجمادى لأ عالم، (أو من كليهما) نحو: اللاحى لأ عالم (فالقضية على) التقدير (الأول تسمى معدولة الموضوع، و على) التقدير (الثانى تسمى معدولة المحمول، و على) التقدير (الثالث تسمى معدولة الطرفين). (قوله: معدولة) (لأن حرف السلب موضوع لسلب النسبة) فى القضية، (فاذا استعمل لا فى هذا المعنى) أى سلب النسبة، (كان) أى حرف السلب (معدولا عن معناه الاصلى) أى عن الموضوع له إلى المستعمل هو فيه (فسميت القضية التي هذا الحرف) أى حرف السلب (جزء من جزئها) أى من الموضوع فقط، أو من المحمول فقط، أو من كليهما (معدولة تسمية للكل) مفعول مطلق نوعى، أى من نوع تسمية الكل و هو: القضية (بأسم جزئه) فيه مسامحة، لأن التسمية إنما هى بأسم جزء جزء الكل و هو: حرف السلب الجزء لجزء القضية، ألهم إلا أن يقال: جزء الجزء جزء (و القضية التي لا يكون حرف السلب جزء من طرفيها) سواء لم يكن فيها حرف سلب أصلاً، أو كان ولم يكن جزء من جزء منها (تسمى محصلة) لأن كلاً من الطرفين وجودى و محصل.

وَقَدْ يُصْرَحُ بِكَيْفِيَّةِ النَّسْبَةِ فَمَوْجَّهَةً، وَ مَا بِهِ الْبَيَانُ جِهَةً.

قوله: (بكيفية النسبة) أي نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية أو سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الامر و الواقع بكيفية مثل الضرورة أو الدوام أو الامكان أو الامتناع أو غير ذلك فتلك الكيفية الواقعة في نفس الامر تسمى مادة القضية.

ثم قد يصرح في القضية بان تلك النسبة مكيفة في نفس الامر بكيفية كذا فالقضية حينئذ تسمى موجهة وقد لا يصرح بذلك فتسمى القضية مطلقة و اللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة و الصورة العقلية الدالة عليها في القضية المعقولة تسمى جهة القضية فان طابقت الجهة المادة صدقت القضية كقولنا: كل انسان حيوان بالضرورة و الا كذبت كقولنا: كل انسان حجر بالضرورة.

{المَوْجَّهَاتُ: البَسَائِطُ وَ المَرْكَبَاتُ}

(قوله: بكيفية النسبة) تقسيم للحملية باعتبار الجهة (أي نسبة المحمول إلى الموضوع سواء كانت ايجابية، أو سلبية تكون لأمحالة) أي قطعاً (مكيفةً) و ملونةً (في نفس الأمر) أي في ذات النسبة و حقيقتها مع قطع النظر عن إرادة المتكلم (و الواقع) عطف تفسير (بكيفية) و لون (مثل الضرورة) نحو: كل إنسان حيوان أي بالضرورة و لأشياء من الإنسان بحجر أي بالضرورة (أو الدوام) نحو: كل فلک متحرك أي بالدوام و لأشياء من الفلك بساكن أي بالدوام (أو الأمكان) نحو: كل إنسان كاتب أي بالامكان و لأشياء من الإنسان بلا كاتب أي بالامكان (أو الامتناع) نحو: كل إنسان حجر أي بالامتناع و لأشياء من الإنسان بحيوان أي بالامتناع (أو غير ذلك) كالفعل و اللا ضرورة و اللادوام، فتلك الكيفية الواقعة في نفس الأمر تسمى مادة القضية لعدم تحقق القضية بدونها و يقال لها: العنصر أيضاً (ثم قد يصرح في القضية بأن تلك النسبة) أي نسبة المحمول إلى الموضوع (مكيفة في نفس الأمر



بكيفية كذا) نحو: بالضرورة كل إنسان حيوان، أو كل إنسان حيوان بالضرورة وبالذوام
كل فلك متحرك أو كل فلك متحرك بالذوام وكذا في البواقي (فالقضية حينئذٍ) أى
حين إذ صرح فيها بما ذكر (تسمى موجّهة)، لأشتمالها على الجهة (وقد لا يصرّح
بذلك) أى بأن تلك النسبة مكيفة إلخ (فتسمى القضية: مطلقة) لعدم تقيدها بالجهة
وتسمى مهملة أيضاً، لأهمال الجهة فيها. قال فى شرح المطالع: والقضية إما أن
تكون الجهة فيها مذكورة، أو لأن ذكر فيها الجهة تسمى موجّهة، ومنوعة،
لأشتمالها على الجهة والنوع، ورباعية لكونها ذات أربعة أجزاء وإن لم يذكر فيها
فمطلقة إله ثم شرع فى توضيح قول المصنّف: «وما به البيان جهة» بقوله: (واللفظ
الدالّ عليها) أى على الكيفية (فى القضية الملوّظة) نحو: كل فلك متحرك بالذوام،
(و الصورة) عطف على قوله: اللفظ (العقلية الدالة عليها) أى على الكيفية (فى
القضية المعقولة) وهى: الصورة الذهنية للقضية الملوّظة (تسمى جهة القضية) لأنه
يقع فى طرفها سواء كان أولاً أو آخر كما أشرنا إليه فى الأمثلة المذكورة (فإن طابقت
الجهة المادّة) أى فإن طابقت جهة القضية مادّتها بأن كانتا ضرورتين، أو دوامين، أو
إمكانين مثلاً (صدقت القضية كقولنا: كل إنسان حيوان بالضرورة) فإن الكيفية
الواقعة فى نفس الأمر المسماة بالمادّة فى تلك القضية هى: الضرورة لأغبر، فطابقت
الجهة وهى: الكيفية المصرّحة بها المادّة.

فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا بِضُرُورَةٍ النَّسْبَةِ مَادَامَ ذَاتُ الْمَوْضُوعِ
مَوْجُودًا فَضُرُورِيَّةً مُطْلَقَةً، أَوْ مَادَامَ وَصْفُهُ فَمَشْرُوطَةً عَامَّةً،

قوله: (فإن كان الحكم فيها بضرورة النسبة) أي قد يكون الحكم في القضية
الموجهة بأن النسبة الثبوتية أو السلبية ضرورية أي ممتنعة الانفكاك عن
الموضوع على أربعة أوجه.

الوجه الأول: أنها ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة نحو: كل إنسان
حيوان بالضرورة، ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، فتسمى القضية حينئذ
ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف أو الوقت.

(وإلا) تطابق الجهة المادّة بأن كانت إحداها ضرورةً والأخرى إمتناعاً مثلاً (كذبت)
أي القضية (كقولنا: كل إنسان حجر بالضرورة) فإن المادّة هنا هي: الأمتناع
للاّ ضرورة (قوله: فإن كان الحكم فيها بضرورة النسبة) (أي قد يكون الحكم في
القضية الموجهة بأن: النسبة الثبوتية أو السلبية ضرورية) فسرها بقوله: (أي ممتنعة
الانفكاك عن الموضوع) لكونها مبهمّة (على أربعة أوجه) الظرف متعلّق بقوله:
ضرورية. (الوجه الأوّل) من الوجوه الأربعة: (أنّها) أي النسبة (ضرورية مادام ذات
الموضوع موجودة، نحو: كل إنسان حيوان بالضرورة) مثال للموجبة الكلية فأنه
حكم فيها بضرورة نسبة المحمول وهو: الحيوان إلى الموضوع وهو: الإنسان، وهذه
النسبة غير منفكّة عنه مادام ذاته موجودة (و) السالبة الكلية نحو: (لا شيء من
الإنسان بحجر بالضرورة) فأنه حكم فيها بضرورة سلب الحجرية عن الإنسان مادام
موجوداً، (فتسمى القضية حينئذ) أي حين إذ حكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات
الموضوع موجودة (ضرورية مطلقة) أمّا الضرورية، فـ (لأشتمالها) أي القضية (على
الضرورة) كما هو ظاهر (و) أمّا المطلقة، فـ (عدم تقييد الضرورة بالوصف) كما
قيّدت به المشروطة العامة، (أو الوقت) كما قيّدت به الوقتية المطلقة و المنتشرة
المطلقة.

الوجه الثاني: انها ضرورية مادام الوصف العنوانى ثابتاً لذات الموضوع نحو: كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً، ولا شيء منه بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فيسمى حينئذ مشروطة عامة لاشتراط الضرورة بالوصف العنوانى و لكون هذه القضية اعم من المشروطة الخاصة كما سيجىء.

الوجه الثالث: انها ضرورية في وقت معين نحو: كل قمر منخفض بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمنخفض بالضرورة وقت التربيع فتسمى حينئذ وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت و عدم تقييد القضية باللاادوام.

الوجه الرابع: انها ضرورية في وقت من الاوقات كقولنا: كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما ولا شيء منه بمتنفس بالضرورة وقتاً ما فتسمى حينئذ منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشرأ أي غير معين و عدم تقييد القضية باللاادوام.

(الوجه الثاني: أنها) أى النسبة (ضرورية مادام الوصف العنوانى ثابتاً لذات الموضوع) المراد بالوصف العنوانى مفهوم الموضوع، وذات الموضوع: هو الشخص الموصوف، (نحو: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً) مثال للموجبة الكلية فإنه حكم فيها بضرورة نسبة تحرك الأصابع للكاتب مادام الوصف العنوانى وهو: الكتابة ثابتاً للشخص الموصوف به، (و السالبة الكلية نحو: لا شيء منه) أى من الكاتب (بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتباً) فإنه حكم فيها بضرورة سلب سكون الأصابع عن الكاتب مادامت الكتابة ثابتة للشخص الكاتب (فيسمى) أى القضية (حينئذ) أى حين إذ حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف العنوانى ثابتاً لذات الموضوع (مشروطة عامة) اما المشروطة، ف (لأشراط الضرورة) أى ضرورة النسبة (بالوصف العنوانى، و) اما العامة ف (لكون هذه القضية أعم من المشروطة الخاصة) لأنها هى: المشروطة العامة المقيدة باللاادوام الذاتى، و معلوم ان المطلق عام من المقيّد (كما سيجى) فى بحث المركبات (الوجه الثالث:

قوله: (فدائمة مطلقة) و الفرق بين الضرورة و الدوام: ان الضرورة هي إستحالة انفكاك شيء عن شيء و الدوام، عدم انفكاكه عنه و ان لم يكن مستحيلاً أنَّها) أى النسبة (ضرورية في وقت معين) مثالها (نحو: كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض) أى كونها واسطة (بينه و بين الشمس) مثال للموجبة الكلية فإنه حكم فيها بضرورة نسبة الانخساف للقمر في وقت معين و مشخص و هو: وقت الحيلولة، (و) السالبة الكلية نحو: (لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع) فإنه حكم فيها بضرورة سلب الانخساف عن القمر في وقت معين أعنى: وقت التربيع و هو: كون القمر واسطة بين ربع الفلك فلا يقع الانخساف فيه إذ لا محاذاة لميسره مع مسير الأرض حتى تقع فصلاً بينه و بين الشمس، و من أراد الخوض في أمثال هذا البحث فعليه بمراجعة كتب الهيئة و التشریح، (فتسمى) أى القضية (حينئذ) أى حين إذ حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين (وقتيّة مطلقة) أما الوقتيّة، فـ (لتقييد الضرورة بالوقت، و) أما المطلقة فلـ (عدم تقييد القضية باللدوام) الذاتيّ كما قيّدت به الوقتية التي سيجئ البحث عنها إنشاء الله تعالى.

(الوجه الرابع: أنَّها) أى النسبة (ضرورية في وقت من الأوقات) أى في وقت غير معين مثال الموجبة (كقولنا: كل إنسان متنفس بالضرورة و قتاً ما) فإنه حكم فيها بضرورة نسبة التنفس إلى الإنسان في وقت من الأوقات (و) السالبة نحو: (لا شيء منه) أى من الإنسان (بمتنفس بالضرورة و قتاً ما) فإنه حكم فيها بضرورة سلب نسبة التنفس عن الإنسان في وقت من الأوقات (فتسمى) أى القضية (حينئذ) أى حين إذ حكم فيها بضرورة النسبة في وقت من الأوقات (منتشرة مطلقة) أما المنتشرة فـ (لكون وقت الضرورة فيها منتشراً، أى غير معين، و) أما المطلقة فلـ (عدم تقييد القضية باللدوام) الذاتيّ كما قيّدت به المنتشرة التي ستجئ في بحث المركبات و هيئنا وجه خامس و هو: الضرورة الأزليّة نحو: الله حيّ بالضرورة الأزليّة. (قوله: فدائمة) (و الفرق بين الضرورة و الدوام: ان الضرورة هي: إستحالة انفكاك شيء عن شيء) كاستحالة انفكاك الحيوانيّة عن الإنسان (و الدوام: عدم انفكاكه عنه و إن لم يكن) أى عدم الانفكاك (مستحيلاً) بأن كان ممكناً مثاله: (كدوام الحركة

أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَوْقَتِيَّةً مُطْلَقَةً، أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ فَمُنْتَشِرَةً مُطْلَقَةً،
أَوْ بِدَوَامِهَا مَا دَامَ الذَّاتُ قَدَائِمَةً مُطْلَقَةً، أَوْ مَا دَامَ الْوَصْفُ
فَعُرْفِيَّةً عَامَّةً،

كدوام الحركة للفلك ثم الدوام أعنى: عدم انفكاك النسبة الأيجائية أو السلبية
عن الموضوع إمّا ذاتي، أو وصفي فإن كان الحكم في الموجهة بالدوام الذاتي أي
بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة سميت القضية
دائمة، لاشتمالها على الدوام، ومطلقة، لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني و إن
كان الحكم بالدوام الوصفي أي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام
الوصف العنواني ثابتاً لتلك الذات سميت عرفية.

لأن أهل العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة، بل من الموجهة أيضاً
عند الإطلاق فاذا قيل كل كاتب متحرك الأصابع فهموا أن هذا الحكم ثابت له
مادام كاتباً و عامة لكونها اعم من العرفية الخاصة التي سيجيء ذكرها.

للفلك) على وزن فرس هو: مدار النجوم فإن الحركة لا تنفك عنه وإن لم يكن
إنفكاكها عنه مستحيلاً نظراً إلى ذاته، وإمّا بالنظر إلى الخارج فيمتنع كما مرّ (ثم) أي
بعد أن علم الفرق بين الضرورة والدوام، (الدوام أعنى) منه: (عدم انفكاك النسبة
الأيجائية أو السلبية عن الموضوع إمّا ذاتي) خبر لقوله: الدوام كما في الدائمة
المطلقة نحو: دائماً كلّ إنسانٍ حيوان، (أو وصفي) كما في العرفية العامة
نحو: كلّ كاتب متحرك الأصابع أي دائماً، أو أزلّي كقولهم: كلّ فلک متحرك
بالدوام الأزلّي (فإن كان الحكم في) القضية (الموجهة بالدوام الذاتي أي بعدم
إنفكاك النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة سميت القضية دائماً،
لاشتمالها على الدوام، ومطلقة لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني) كما قيد به
في المشروطة العامة، (و إن كان الحكم) فيها (بالدوام الوصفي أي بعدم انفكاك
النسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف العنواني ثابتاً لتلك الذات) أي لذات

.....

الموضوع (سميت) أى القضية (عرفيةً لأنَّ أهل العرف) العام (يفهمون هذا المعنى) أى عدم إنفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف إلخ (من القضية السالبة، بل من الموجبة أيضاً عند الإطلاق) ظرف لقوله: يفهمون ومعنى الإطلاق هنا: عدم تقييد القضية بالجهة، وإذا فهموا ذلك عند الإطلاق، فعند التقييد بالطريق الأولى، (فأذا قيل:) تفرّع على قوله: يفهمون إلخ (كلّ كاتب متحرّك الأصابع) مثال للموجبة بالأطلاق (فهموا) أى أهل العرف العام (انّ هذا الحكم ثابت له) أى للشخص الكاتب (مادام كاتباً، و عامّةً) أى سميت عامّةً (لكونها أعمّ من العرفية الخاصة التى سيجئ ذكرها) فى بحث المركّبات فإنّها هى: العرفية العامة المقيّدة بالألادوام الذاتى وظاهر أنّ المطلق عامّ من المقيّد.

أَوْ بِفِعْلِيَّتِهَا: فَمُطْلَقَةٌ عَامَّةٌ أَوْ بَعْدَ ضَرُورَةٍ خِلَافِهَا: فَمُمْكِنَةٌ
عَامَّةٌ فَهَذِهِ بَسَاطَةٌ، وَقَدْ تُقَيَّدُ الْعَامَّتَانِ وَالْوَقْتِيَّتَانِ الْمُطْلَقَتَانِ
بِالْإِدْوَامِ الدَّائِي،

قوله: (أو بفعليتها) أي بتحقق النسبة بالفعل فالمطلقة العامة هي: التي حكم فيها
بكون النسبة متحققة بالفعل أي في أحد الأزمنة الثلاثة و تسميتها بالمطلقة، لان
هذا هو المفهوم من القضية عند إطلاقها، وعدم تقييدها بالضرورة، أو الدوام، أو
غير ذلك من الجهات، وبالعامة لكونها اعم من الوجودية اللادائمة و
اللاضرورة على ما سيجي.

(قوله: أو بفعليتها) (أي بتحقق النسبة بالفعل) وإذا كان معناه ما ذكرنا، (ف) القضية
(المطلقة العامة هي: التي حكم فيها بكون النسبة) الأيجابية أو السلبية خارجة عن
الجواز والأمكان إلى الوقوع و (متحققة بالفعل أي في أحد الأزمنة الثلاثة) و هي:
الماضي والحال والأستقبال نحو: كل إنسان متنفس بالفعل، أو بالأطلاق العام و
لأشئ منه بمتنفس بالفعل، أو بالأطلاق العام، (و تسميتها بالمطلقة) ثابتة (لأن هذا)
أي الحكم بتحقق النسبة بالفعل (هو المفهوم من القضية) لأغير (عند إطلاقها)
ظرف للمفهوم، (وعدم تقييدها) تفسير للأطلاق: أي عند عدم تقييد القضية
(بالضرورة، أو الدوام، أو غير ذلك من الجهات) بيان لأغير، (و تسميتها (بالعامة
لكونها أعم من الوجودية اللادائمة و الوجودية اللاضروية على ما سيجي) في
المركبات إذ الوجودية اللادائمة هي: المطلقة العامة المقيدة بالادوام الدائى،
والوجودية اللاضروية هي: المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الدائىة، ومعلوم أن
المطلق عام من المقيد.

قوله: (أو بعدم ضرورة إلى آخره) إذا حكم في القضية بأن خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضرورياً نحو قولنا: زيد كاتب بالامكان يعني: أن الكتابة غير مستحيلة له بمعنى: أن سلبها عنه ليس ضرورياً سميت القضية حينئذ ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة و عامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة.

قوله: (فهذه بسايط) أي القضايا الثمان المذكورة من جملة الموجّهات بسايط.

(قوله: أو بعدم ضرورة إلخ) (إذا حكم في القضية بأن خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضرورياً) أي إن كانت موجبةً فالحكم فيها بعدم ضرورة السلب وإن كانت سالبةً فبعدم ضرورة الأيجاب فالنسبة المذكورة فيها هي: الجانب الموافق وخلافها هو الجانب المخالف (نحو قولنا: زيد كاتب بالامكان) وفيه: تفسيران متساويان أشار إلى الأول، وهو: سلب الأمتناع الذاتي عن الجانب الموافق بقوله: (يعني: أن الكتابة غير مستحيلة له)، وإلى الثاني وهو: سلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف بقوله: (بمعنى: أن سلبها عنه) أي سلب الكتابة عن زيد (ليس ضرورياً، سميت القضية) جزاء لقوله: إذا حكم إلخ (حينئذ) أي حين إذ حكم فيها بأن خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضرورياً (ممكنة، لاشتمالها على الامكان) كما لا يخفى (و هو) أي الامكان: (سلب الضرورة) قال بعض المحققين: فإن قلت: ما الوجه في إعادة هذا مع أن الأولى تركه حتى تذهب النفس إلى التفسيرين وينطبق بما أشار إليه في تفسير المثال؟ قلت: الوجه هو: الإشارة إلى أن المراد بالممكنة ههنا هذا المعنى لا المعنى الآخر «سلب الأمتناع الذاتي عن الجانب الموافق»، وإن كان هو صحيحاً في نفسه فإن لم يعد هذا، لتوهم إرادة المعنى الآخر «سلب الأمتناع الذاتي إلخ» سيما بعده مامر من الإشارة إله، (و عامةً) أي سميت عامةً، (لكونها أعم من الممكنة الخاصة) لأنها هي: الممكنة العامة المقيدة بلا ضرورة الجانب الموافق أيضاً، و ظاهر أن المطلق عام من المقيد كما مر غير مرّة. (قوله: فهذه بسايط) (أي القضايا الثمان المذكورة) وهي: الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والوقتيّة المطلقة والمنتشرة المطلقة والدائمة المطلقة والعرفيّة العامة والمطلقة العامة و الممكنة العامة (من جملة الموجّهات) أي حالكونها كائنة من جملة الموجّهات (بسايط) أي كل منها بسيطة أي قضية واحدة غير مركبة من قضيتين *

إِعلم: ان القضية الموجهة إمّا بسيطة وهي: ما يكون حقيقتها اما ايجاباً فقط، أو سلباً فقط كما مر في الموجهات الثمان، و اما مركبة وهي: التي تكون حقيقتها مركبة من الايجاب والسلب بشرط ان لا يكون الجزء الثاني فيها مذكوراً بعبارة مستقلة سواء كان في اللفظ تركيب كقولنا: كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً فقولنا لا دائماً اشارة الى حكم سلبى أي لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل، أو لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في المعنى قضيتان ممكنتان عامتان أى كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام، والعبرة بالايجاب والسلب حينئذ بالجزء الأول الذى هو أصل القضية.

{المركبات}

* (إعلم) أيها المتعلم: أَنَّ القضية الموجهة إما بسيطة وهي: ما يكون حقيقتها) و معناها (إمّا إيجاباً فقط) نحو: كل إنسان كاتب بالأمكان العام، (أو سلباً فقط كما مر في الموجهات الثمان) نحو: لأشياء منه بكاتب بالأمكان العام، (و إمّا مركبة وهي: القضية (التي تكون حقيقتها) أى معناها (مركبة من الأيجاب والسلب) دون لفظها، لأنّ منها الممكنة الخاصة و لفظها هو: الأيجاب فقط، أو السلب فقط نحو: كل إنسان كاتب بالأمكان الخاص ولأشياء منه بكاتب بالأمكان الخاص (بشرط) أى لكن لأطلقاً بل بشرط (أن لا يكون الجزء الثانى فيها مذكوراً بعبارة مستقلة) بأن يفهم من ضمّ القيد كالألادوام والألضرورة، وإلا فتكون هناك قضيتان مستقلتان لأ قضية واحدة أفاده بعض الأعلام، (سواء) فى كونها مركبة (كان فى اللفظ تركيب) من الأيجاب والسلب (كقولنا) فى الوجودية اللادائمة: (كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً) (أقولنا: لا دائماً إشارة إلى حكم سلبى) أى سالبية كلية مطلقة عامة: (أى لأشياء من الإنسان بضاحك بالفعل) أى فى أحد الأزمنة الثلاثة فإن تلك القضية مركبة من الأيجاب وهو: الجزء الأول المطلقة العامة، والسلب وهو: الجزء الثانى المطلقة العامة، فالوجودية اللادائمة كما سيأتى بحثها مركبة من مطلقتين عامتين،

.....

(أو لم يكن في اللفظ تركيب) منهما كما في الممكنة الخاصة (كقولنا: كل إنسان كاتب بالأمكان الخاص فأنه) أى قولنا ذلك (فى) الحقيقة و (المعنى: قضيتان ممكنتان عامتان) لأن الأمكان الخاص هو سلب الضرورة من الجانبين، فبكل جانب تحصل ممكنة عامة (أى كل إنسان كاتب بالأمكان العام) هذا سلب الضرورة من الجانب المخالف (و لأشياء من الأنسان يكاتب بالأمكان العام) وهذا سلبها من الجانب الموافق، فأن قلت: القضية المركبة لكونها مشتملة على الإيجاب و السلب، لا يصح تخصيص بعضها بالموجبة و بعضها بالسالبة، بل لا يصح تسميتها بواحدة منها، فلنا: (والعبرة) أى الميزان و الاعتبار (بالإيجاب و السلب) أى فى كون الموجبة موجبة، أو سالبة (حينئذ) أى حين إذ ركبت من الإيجاب و السلب إنما هى (بالجزء الأول) منها (الذى هو أصل القضية) إذ الأصل مقدّم على الفرع، فأن كان الأصل موجباً فالقضية موجبة، وإن كان سالباً فسالبة.

فَتُسَمَّى الْمَشْرُوطَةُ الْخَاصَّةُ، وَالْعُرْفِيَّةُ الْخَاصَّةُ، وَالْوَقْتِيَّةُ، وَ
الْمُنْتَشِرَةُ، وَقَدْ تُقَيَّدُ الْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ بِالْأَضْرُورَةِ الدَّائِيَّةِ،

و أعلم: أيضاً أن القضية المركبة إنما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد، مثل
اللا دوام واللا ضرورة.

قوله: (العامتان) أي المشروطة العامة والعرفية العامة.

قوله: (و الوقتيتان) أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة.

قوله: (باللا دوام الذاتي) ومعنى اللا دوام الذاتي: أن هذه النسبة المذكورة في
الفضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها واقعاً البتة في
زمان من الأزمنة فيكون إشارة إلى قضية مطلقة عامة مخالفة للأصل في الكيف
موافقة له في الكم فافهم.

(و أعلم أيضاً) أي كما علمت ما ذكرنا أنفاً: (أَنَّ الْقَضِيَّةَ الْمُرَكَّبَةَ إِنَّمَا تَحْصُلُ) أي لا
تحصل إلا (بتقييد قضية بسيطة بقيد) على طريق التوصيف، أو الأضافة (مثل
اللا دوام) الذاتي كما في المطلقة العامة وتسمى الوجودية اللدائمة وكما في
المشروطة والعرفية العامتين والوقتية والمنتشرة المطلقتين، (و اللا ضرورة) الذاتية
كما في المطلقة العامة وتسمى الوجودية اللا ضرورية، و مثل: لا ضرورة الجانب
الموافق أيضاً كما في الممكنة الخاصة. (قوله: العامتان) ثنية حقيقية كزيدن (أي
المشروطة العامة والعرفية العامة). (قوله: و الوقتيتان) ثنية تغليبية كالقمرين
فأفهم (أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة). (قوله: باللا دوام الذاتي) (و معنى
اللا دوام الذاتي: أن هذه النسبة) أي نسبة المحمول إلى الموضوع (المذكورة في
القضية، ليست؛ خبر أن) (دائمة مادام ذات الموضوع موجودة) يعنى: يمكن وجود
ذات الموضوع بدون النسبة وإذا كان الأمر كذلك، (فيكون نقيضها) أي نقيض
النسبة المفهوم من قيد لأدائماً (واقعاً) خبر يكون (البتة) أي قطعاً (في زمان) متعلق
بقوله: واقعاً (من الأزمنة) الثلاثة، (فيكون) أي اللا دوام الذاتي (إشارة إلى قضية مطلقة

قوله: (المُشْرُوطَةُ الْخَاصَّةُ) هي: المُشْرُوطَةُ الْعَامَّةُ الْمُقَيَّدَةُ بِاللَادَوَامِ الْذَاتِي نَحْو: كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكٍ الْأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ مَا دَامَ كَاتِبًا لَا دَائِمًا أَيْ لَا شَيْءَ مِنْ الْكَاتِبِ بِمُتَحَرِّكٍ الْأَصَابِعِ بِالْفِعْلِ.

قوله: (وَالْعَرَفِيَّةُ الْخَاصَّةُ) هي: الْعَرَفِيَّةُ الْعَامَّةُ الْمُقَيَّدَةُ بِاللَادَوَامِ الْذَاتِي كَقَوْلِنَا: بِالذَّوَامِ لَا شَيْءَ مِنَ الْكَاتِبِ بِسَاكِنِ الْأَصَابِعِ مَا دَامَ كَاتِبًا لَا دَائِمًا أَيْ كُلُّ كَاتِبٍ سَاكِنِ الْأَصَابِعِ بِالْفِعْلِ.

قوله: (وَالْوَقْتِيَّةُ وَالْمُنْتَشِرَةُ) لَمَّا قِيدَتْ الْوَقْتِيَّةُ الْمَطْلُوقَةُ وَالْمُنْتَشِرَةُ الْمَطْلُوقَةُ بِاللَادَوَامِ الْذَاتِي حُذِفَ مِنْ أَسْمِيهِمَا لَفْظُ الْإِطْلَاقِ فَسُمِّيَتْ الْأُولَى وَقْتِيَّةً وَالثَّانِيَّةُ مُنْتَشِرَةً، فَالْوَقْتِيَّةُ هِيَ: الْوَقْتِيَّةُ الْمَطْلُوقَةُ الْمُقَيَّدَةُ بِاللَادَوَامِ الْذَاتِي نَحْو: كُلُّ قَمَرٍ مُنْخَسَفٍ بِالضَّرُورَةِ وَقْتَ الْحَيْلُولَةِ لَا دَائِمًا أَيْ لَا شَيْءَ مِنَ الْقَمَرِ بِمُنْخَسَفٍ بِالْفِعْلِ وَالْمُنْتَشِرَةُ هِيَ: الْمُنْتَشِرَةُ الْمَطْلُوقَةُ الْمُقَيَّدَةُ بِاللَادَوَامِ الْذَاتِي نَحْو: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بِالضَّرُورَةِ وَقْتُ مَا لَا دَائِمًا أَيْ كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٍ بِالْفِعْلِ.

عَامَّةً) مُوجِبَةً أَوْ سَالِبَةً وَذَلِكَ فِي الْمَشْرُوطَةِ الْخَاصَّةِ وَالْعَرَفِيَّةِ الْخَاصَّةِ وَالْوَقْتِيَّةِ وَالْمُنْتَشِرَةِ وَالْوُجُودِيَّةِ الْأَدَائِمَةِ (مُخَالَفَةً لِلْأَصْلِ) صِفَةً لِلْمَطْلُوقَةِ الْعَامَّةِ، أَيْ مُخَالَفَةً لِلْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقَضِيَّةِ، وَهُوَ: الْأَصْلُ (فِي الْكَيْفِ) أَيْ الْأَيْجَابِ وَالسَّلْبِ، فَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ مُوجِبَةً، كَانَتِ الْمَطْلُوقَةُ الْعَامَّةُ سَالِبَةً، وَإِنْ كَانَ سَالِبَةً، كَانَتِ الْمَطْلُوقَةُ مُوجِبَةً (مُوَافَقَةً لَهُ) صِفَةً بَعْدَ صِفَةٍ، أَيْ لِلْأَصْلِ (فِي الْكَمِّ) أَيْ الْكَلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ، فَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ كَلِّيَّةً كَانَتِ الْمَطْلُوقَةُ الْعَامَّةُ كَلِّيَّةً، وَإِنْ كَانَ جُزْئِيَّةً كَانَتِ جُزْئِيَّةً (فَأَفْهَمَ) لَعَلَّهُ إِيضًا إِلَى أَنْ النَّقْبُضَ الصَّرِيحَ لِلذَّوَامِ هُوَ: اللَّادَوَامُ لِلْمَطْلُوقَةِ الْعَامَّةِ وَهِيَ لِأُزْمَةِ نَقْبِضِهِ.

قوله: (المُشْرُوطَةُ الْخَاصَّةُ) هي: المُشْرُوطَةُ الْعَامَّةُ الْمُقَيَّدَةُ بِاللَادَوَامِ الْذَاتِي نَحْو: كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكٍ الْأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ مَا دَامَ كَاتِبًا هَذَا أَصْلُ الْقَضِيَّةِ (لَدَائِمًا) إِيضًا إِلَى مُطْلُوقَةِ عَامَّةٍ سَالِبَةٍ كَلِّيَّةٍ: (أَيْ لَا شَيْءَ مِنَ الْكَاتِبِ بِمُتَحَرِّكٍ الْأَصَابِعِ بِالْفِعْلِ) وَالسَّلَابَةُ نَحْو: لَا شَيْءَ مِنَ الْكَاتِبِ بِسَاكِنِ الْأَصَابِعِ مَا دَامَ كَاتِبًا لَا دَائِمًا: أَيْ كُلُّ كَاتِبٍ

قوله: (باللاضرورة الذاتية) و معنى اللاضرورة الذاتية: ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا ساكنُ الأصابع بالفعل. (قوله: و العرفيّة الخاصّة) (هى: العرفية العامّة المقيّدة باللادوام الذاتيّ) مثالُ السّالبة (كقولنا: بالدّوام لأشياء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً) هذا أصل القضية (لأدائماً) إشارة إلى مطلقة عامّة موجبة كليّة: (أى كلّ كاتب ساكن الأصابع بالفعل) و الموجبة نحو: بالدّوام كلّ كاتب متحرّك الأصابع مادام كاتباً لأدائماً: أى لأشياء من الكاتب بمتحرّك الأصابع بالفعل فالعرفيّة الخاصّة مركّبة من عرفيّة عامّة و مطلقة عامّة. (قوله: و الوقتيّة و المنتشرة) (لما قيّدت الوقتيّة المطلقة و المنتشرة المطلقة باللادوام الذاتيّ حذف من إسميهما لفظ الإطلاق) إذ التقييد و الإطلاق متضادّان وإذا كان الأمر كذلك، (فسمّيت) القضية (الأولى وقتيّة و الثانية منتشرة، فالوقتيّة هى: الوقتيّة المطلقة المقيّدة باللادوام الذاتيّ) مثال الموجبة (نحو: كلّ قمر منخفض بالضرورة و قت الحيلولة) أى حيلولة الأرض بينه و بين الشّمس هذا أصل القضية (لأدائماً) إشارة إلى مطلقة عامّة سالبة كليّة: (أى لأشياء من القمر بمنخفض بالفعل) فالوقتيّة مركّبة من وقتيّة مطلقة و مطلقة عامّة، (و المنتشرة هى: المنتشرة المطلقة المقيّدة باللادوام الذاتيّ) مثالُ السّالبة (نحو: لأشياء من الإنسان بمتنفّس بالضرورة و قتاً) هذا أصل القضية (لأدائماً) إشارة إلى مطلقة عامّة موجبة كليّة: (أى كلّ إنسان متنفّس بالفعل) فالمنتشرة مركّبة من منتشرة مطلقة و مطلقة عامّة.

(قوله: باللاضرورة الدّائيّة) (و معنى اللاضرورة الدّائيّة: انّ هذه النّسبة المذكورة في القضية ليست ضروريّة مادام ذات الموضوع موجودة) و بالجملة: انّ معنى اللاضرورة الدّائيّة: هو سلب الصّورة عن النّسبة المذكورة وإذا كان الأمر كذلك (فيكون هذا) أى معنى اللاضرورة الدّائيّة (حكماً بأمكان نقيضها) أى نقيض النّسبة المفهوم من اللاضرورة الدّائيّة (لأنّ الأمكان هو: سلب ضرورة الطّرف المقابل) أى المخالف (كمامراً) فى حاشية قوله: أو بعدم ضرورة خلافها، و اذا كان معنى

فَتُسَمَّى الْوُجُودِيَّةُ اللَّاضِرُورِيَّةُ، أَوْ بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِيِّ فَتُسَمَّى الْوُجُودِيَّةُ اللَّادَائِمَةُ،

حكماً بإمكان نقيضها لان الامكان هو: سلب ضرورة الطرف المقابل كما مر
فيكون مفاد اللا ضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة للأصل في الكيف.
قوله: (فتسمى الوجودية اللا ضرورية) لان معنى المطلقة العامة هي: فعلية
النسبة و، وجودها في وقت من الاوقات و لا شتمالها على اللا ضرورة فالوجودية
اللا ضرورية: هي المطلقة العامة المقيدة باللا ضرورة الذاتية نحو: كل انسان
متنفس بالفعل لا بالضرورة أي لا شيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام فهي:
مركبة من مطلقة عامة و ممكنة عامة احديهما موجبة و الاخرى سالبة.

اللا ضرورة الذاتية: سلب الضرورة (فيكون مفاد اللا ضرورة الذاتية): قضية (ممكنة
عامة مخالفة للأصل) أي للجزء الأول من القضية المركبة وهو: الأصل (في الكيف)
أي الأيجاب و السلب موافقة له في الكم، ولم يذكره إعتماً على ما سبق في معنى
اللا دوام الذاتي و إتكالاً على ما سيأتى من المصنّف فى آخر الكلام قاله بعض
الأعلام. (قوله: فتسمى الوجودية اللا ضرورية) (لأن معنى المطلقة العامة: هي
فعلية النسبة) أي خروجها من الجواز و الأمكان إلى الوقوع، (و وجودها) أي النسبة
عطف تفسير (في وقت من الأوقات و لأشتمالها على اللا ضرورة) كما هو ظاهر
(فالوجودية اللا ضرورية: هي المطلقة العامة المقيدة باللا ضرورة الذاتية) مثال
الموجبة (نحو: كل إنسان متنفس بالفعل) هذا أصل القضية (لأ بالضرورة) إشارة إلى
ممكنة عامة سالبة كلية: (أي لأ شيء من الإنسان بمتنفس بالامكان العام) و السالبة
نحو: لأ شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لأ بالضرورة: أي كل إنسان متنفس بالامكان
العام (فهى) أي الوجودية اللا ضرورية (مركبة من مطلقة عامة، و ممكنة عامة،
إحداها موجبة و الاخرى سالبة).

قوله: (أو باللا دوام الذاتي) إنما قيد اللا دوام بالذاتي لأن تقييد العامتين باللا دوام الوصفى غير صحيح ضرورة تنافي اللا دوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف نعم: يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللا دوام الوصفى أيضاً، لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم.

و اعلم: أنه كما يصح تقييد هذه القضايا الأربع باللا دوام الذاتي، كذلك يصح تقييدها باللا ضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييد ما سوى المشروطة العامة من تلك الجملة باللا ضرورة الوصفية، فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا الأربع مع كل من تلك القيود الأربعة ستة عشر: ثلاثة منها غير صحيحة و أربعة منها صحيحة معتبرة، و التسعة الباقية صحيحة غير معتبرة.

(قوله: أو باللا دوام الذاتى) (إنما قيد اللا دوام بالذاتى، لأن تقييد العامتين) أى المشروطة العامة والعرفية العامة (باللا دوام الوصفى غير صحيح) من جهة (ضرورة تنافى اللا دوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف) الموجود فى العامتين لأن معنى الدوام بحسب الوصف هو: عدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف العنوائى ثابتاً لتلك الذات، ومعنى اللا دوام بحسب الوصف: أن النسبة المذكورة فى القضيّة ليست دائمة مادام الوصف العنوائى ثابتاً لذات الموضوع فيصح انفكاكها عنها (نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين) أى الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة (باللا دوام الوصفى أيضاً) أى كما تقيّدان باللا دوام الذاتى (لكن هذا التركيب) أى تقييد هما باللا دوام الوصفى (غير معتبر عندهم) أى عند المناطق (و أعلم) أيها المتعلم: (أنه) أى الشأن والحال (كما يصح تقييد هذه القضايا الأربع) أى العامتين والوقتيتين (باللا دوام الذاتى، كذلك يصح تقييدها باللا ضرورة الذاتية) لعدم وجود المنافاة بين اللا ضرورة الذاتية وبين الدوام بحسب الوصف (و كذلك يصح تقييد ما سوى المشروطة العامة من تلك الجملة) وهى: العرفية العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة (باللا ضرورة الوصفية) و

.....

إِنَّمَا إِسْتثنَى المشروطة العامة، لَأَنَّ معناها هي: الضَّرورة بحسب الوصف فلانقيد باللاضرورة الوصفية للمنافاة (فالأحتمالات الحاصلة من ملاحظة كلِّ) واحدة (من القضايا الأربع مع كلِّ) واحد (من تلك القيود الأربعة) وهي: اللادوام الذاتيُّ و اللاضرورة الذاتية و اللادوام الوصفى و اللاضرورة الوصفية (ستة عشر: ثلاثة منها غير صحيحة) وهي: المشروطة العامة و العرفية العامة المقيدتان باللاادوام الوصفى و المشروطة العامة المقيدة باللاضرورة الوصفية، (و أربعة منها صحيحة معتبرة) عندهم، وهي: العرفية العامة و المشروطة العامة و الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة المقيدات باللاادوام الذاتيُّ، و ذكرها المصنّف قدّس سرّه، (والثسعة الباقية) منها (صحيحة غير معتبرة) عندهم، وهي: المشروطة العامة و الوقتية المطلقة المقيدتان باللاضرورة الذاتية و الوقتية المطلقة المقيدة باللاادوام الوصفى و المنتشرة المطلقة المقيدة باللاضرورة الذاتية و المنتشرة المطلقة المقيدة باللاادوام الوصفى و العرفية العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية و العرفية العامة و الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة المقيدات باللاضرورة الوصفية*.

القضايا	اللاضرورة الذاتية	اللاضرورة الوصفية	اللاادوام الذاتي	اللاادوام الوصفى
المشروطة العامة	الصحيح الغير المعبر	الغير الصحيح	الصحيح المعبر	الغير الصحيح
العرفية العامة	الصحيح الغير المعبر	الصحيح الغير المعبر	الصحيح المعبر	الغير الصحيح
الوقتية المطلقة	الصحيح الغير المعبر	الصحيح الغير المعبر	الصحيح المعبر	الصحيح الغير المعبر
المنتشرة المطلقة	الصحيح الغير المعبر	الصحيح الغير المعبر	الصحيح المعبر	الصحيح الغير المعبر

واعلم: أيضاً انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللاادوام واللاضرورية الذاتيتين كذلك يمكن تقييدها باللاادوام واللاضرورية الوصفيتين وهذان أيضاً من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتمدة وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورية الذاتية كذلك يصح تقييدها باللاضرورية الوصفية وكذا باللاادوام الذاتي والوصفي لكن هذه الاحتمالات الثلاثة أيضاً غير معتبرة عندهم.

وينبغي ان يعلم: ان التركيب لا ينحصر فيما أشرنا اليه بل سيجيء الاشارة الى بعض آخر، ويمكن تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن المتنبه بعد التنبيه بما ذكره يتمكن من استخراج أى قدر شاء.

قوله: (فتسمى الوجودية اللادائمة) هي: المطلقة العامة المقيدة باللاادوام الذاتي نحو: لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائماً أي كل انسان متنفس بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين، إحداهما موجبة والاخرى سالبة.

(و أعلم: أيضاً) أى كما علمت ما ذكرنا أنفاً (أنه) أى الشأن والحال (كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللاادوام واللاضرورية الذاتيتين كذلك يمكن تقييدها باللاادوام واللاضرورية الوصفيتين وهذان أيضاً) أى كالسبعة الباقية (من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتمدة وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورية الذاتية، كذلك يصح تقييدها باللاضرورية الوصفية، وكذا باللاادوام الذاتي والوصفي، لكن هذه الاحتمالات الثلاثة) أى التقييد باللاضرورية الوصفية واللاادوام الذاتي والوصفي (أيضاً) أى كأحد عشر السابق (غير معتبرة عندهم، وينبغي أن يعلم: ان التركيب لا ينحصر فيما أشرنا اليه بل سيجيء) فى بحث العكس المستوى (الاشارة الى بعض اخر): من التركيب، وهو: الحينية اللادائمة والعرفية اللادائمة فى البعض، (و يمكن تركيبات كثيرة أخرى، لم يتعرضوا) أى المناطق (لها) لكن المتنبه بعد التنبيه بما ذكره، يتمكن من استخراج أى قدر شاء) من التركيب، أى يسهل له ذلك. (قوله: فتسمى الوجودية اللادائمة) (هي: المطلقة العامة المقيدة باللاادوام الذاتي) مثال السالبة (نحو: لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل) هذا:

وَقَدْ تَقَيَّدَ الْمُمَكِّنَةُ الْعَامَّةُ بِالْأَضْرُورَةِ الْجَانِبِ الْمُوَافِقِ أَيْضاً، فَتُسَمَّى الْمُمَكِّنَةُ الْخَاصَّةُ، وَهَذِهِ مَرْكَبَاتٌ، لِأَنَّ اللَّادَّوَامَ إِشَارَةٌ إِلَى مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ، وَالْأَضْرُورَةُ إِلَى مُمَكِّنَةٍ عَامَّةٍ مُخَالَفَتِي الْكَيْفِيَّةِ مُوَافَقَتِي الْكَمِّيَّةِ لِمَا قَيَّدَ بِهِمَا.

قوله: (أيضاً) أي كما انه حكم في الممكنة العامة بلا ضرورة الجانب المخالف فقد يحكم فيها بلا ضرورة الجانب الموافق أيضاً فيصير القضية مركبة من الممكنتين العامتين ضرورة ان سلب الضرورة من الجانب المخالف هو: امكان الطرف الموافق و سلب الضرورة من الطرف الموافق هو: امكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق و امكان الطرف المقابل نحو: كل انسان كاتب بالامكان الخاص فان معناه: كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام.

قوله: (و هذه مركبات) أي هذه القضايا السبع المذكورة، و هي: المشروطة

أصل القضية (لأ دائماً) إشارة إلى مطلقه عامة موحدة كلية: (أي كل إنسان متنفس بالفعل فهي) أي الوجودية اللادائمة (مركبة من مطلقتين عامتين، إحداها موجبة والأخرى سالبة). (قوله: أيضاً) (أي كما أنه) أي الشأن والحال (حكم في الممكنة العامة بلا ضرورة الجانب المخالف) يعني: خلاف النسبة (فقد يحكم فيها بلا ضرورة الجانب الموافق) و هو: النسبة (أيضاً فيصير القضية مركبة من الممكنتين العامتين) إحداها: موجبة والأخرى: سالبة (ضرورة أن سلب الضرورة من الجانب المخالف: هو إمكان الطرف الموافق) فتحصل به إحدا هما (و) أن (سلب الضرورة من الطرف الموافق هو: إمكان الطرف المقابل) و تحصل بهذا الأخرى، (فيكون الحكم في القضية) أي في الممكنة الخاصة (بإمكان الطرف الموافق، و إمكان الطرف المقابل) أي بجوازهما، مثال الممكنة الخاصة الموجبة

الخاصة و العرفية الخاصة و الوقتية و المنتشرة و الوجودية اللازمة و الوجودية اللادائمة و الممكنة الخاصة، لان اللادوام في الاربع الاولى و في الوجودية اللادائمة اشارة الى مطلقة عامة و اللازمة في الوجودية اللازمة و في الممكنة الخاصة اشارة الى ممكنة عامة.

قوله: (مخالفتي الكيفية) اي في الايجاب و السلب و قد مريبان ذلك في بيان معنى اللادوام و اللازمة و اما الموافقة في الكمية اي الكلية و الجزئية فلان الموضوع في القضية المركبة امر واحد و قد حكم عليه بحكمين مختلفين بالايجاب و السلب فان كان الحكم في الجزء الاول على كل الافراد كان الحكم في الجزء الثاني أيضاً على كلها و ان كان على البعض في الاول فكذا في الثاني.

قوله: (لما قيد بهما) اي القضية التي قيدت بهما اي باللادوام و اللازمة يعني: لاصل القضية.

(نحو: كل إنسان كاتب بالامكان الخاص فان معناه: كل إنسان كاتب بالامكان العام) هذا إمكان الطرف الموافق و جوازه، (و لأشياء من الإنسان بكاتب بالامكان العام) و هذا إمكان الطرف المخالف و جوازه. (قوله: و هذه مركبات) (أي هذه القضايا السبع المذكورة و هي: المشروطة الخاصة و العرفية الخاصة و الوقتية و المنتشرة و الوجودية اللازمة و الوجودية اللادائمة و الممكنة الخاصة لأن اللادوام^(١) في الأربع الأولى) و هي: العامتان و الوقتيتان، (و في الوجودية اللادائمة) أي في تلك الخمسة (إشارة إلى مطلقة عامة و اللازمة في الوجودية اللازمة و في الممكنة الخاصة إشارة إلى ممكنة عامة). (قوله: مخالفتي الكيفية) الأضافة ظرفية (أي في الايجاب و السلب و قد مريبان ذلك في بيان معنى اللادوام و اللازمة) و هو: فيكون خلافه واقعاً، (و اما الموافقة في

.....

الكمية أى الكلية و الجزئية فلأن الموضوع فى القضية المركبة أمر واحد مثلاً موضوع قولنا: كل إنسان كاتب بالأمكان و هو القضية المركبة هو: الإنسان، أى كل إنسان كاتب بالأمكان العام، ولأشياء من الإنسان بكاتب بالأمكان العام، (و الحال (قد حكم عليه) أى على الموضوع (بحكمين مختلفين بالإيجاب و السلب) كما ترى فى المثال المذكور (فأن كان الحكم فى الجزء الأول على كل الأفراد) أى أفراد الموضوع (كان الحكم فى الجزء الثانى أيضاً على كلها، وإن كان) أى الحكم (على البعض) أى بعض الأفراد (فى) الجزء (الأول، فكذا) يكون على البعض (فى) الجزء (الثانى) قال بعض المحققين: إذ لو لم يكن كذلك، لزم أن لا يكون الموضوع فى القضية المركبة أمراً واحداً. (قوله: لما قيد بهما) (أى القضية التى) تفسر لما قيدت بهما) فتذكير الفعل فى المتن بالنظر إلى لفظ الموصول (أى باللا دوام و اللا ضرورة يعنى) أى المصنف قدس سره بقوله: لما: (لأصل القضية) فأنه المقيّد بهما و أصلها هو الجزء الأول، و بالجملة: الجزء الثانى موافق للجزء الأول فى الكم، مخالف له فى الكيف * .

(فَصْلٌ) الشَّرْطِيَّةُ مُتَّصِلَةٌ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوتِ نِسْبَةٍ عَلَى تَقْدِيرِ أُخْرَى أَوْ بِنَفْيِهَا: لُزُومِيَّةٌ إِنْ كَانَ ذَلِكَ لِعِلَاقَةٍ، وَإِلَّا فَاتِّفَاقِيَّةٌ، وَ مُنْفَصِلَةٌ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِتَنَاقُ فِي النِّسْبَتَيْنِ، أَوْ لَا تَنَاقُ فِيهِمَا صِدْقًا وَكِذْبًا،

قوله: (على تقدير أخرى) سواء كانت النسبتان ثبوتيتين، أو سلبيتين، أو مختلفتين فقولنا: كلما لم يكن زيد حيواناً لم يكن إنساناً، متصلة موجبة فالمتصلة الموجبة: ما حكم فيها باتصال النسبتين، و السالبة: ما حكم فيها بسلب اتصالهما نحو: ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً،

و كذلك اللزومية الموجبة: ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة، و السالبة: ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة، سواء لم يكن هناك اتصال، أو كان لكن للعلاقة

{القضية الشرطية: المتصلة و المنفصلة}

(قوله: على تقدير أخرى) (سواء كانت النسبتان ثبوتيتين) نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، (أو سلبيتين) نحو: كلما لم يكن هذا حيواناً لم يكن إنساناً، (أو مختلفتين) بأن تكون إحداهما ثبوتية، و الأخرى سلبية نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود، و كلما لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود و إذا كان الأمر كما ذكرنا، (فقولنا: كلما لم يكن زيد حيواناً لم يكن إنساناً متصلة موجبة) مع كون النسبتين سلبيتين (فالمتصلة الموجبة: ما حكم فيها باتصال النسبتين) فالمدار في المتصلة الموجبة هو: الحكم، (و المتصلة السالبة: ما حكم فيها بسلب اتصالهما) أي النسبتين سواء كانتا ثبوتيتين (نحو: ليس ألبتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً)، أو سلبيتين نحو: ليس ألبتة كلما لم يكن زيد كاتباً لم يكن ماشياً، أو مختلفتين نحو: ليس ألبتة كلما لم تكن الشمس طالعة كان النهار موجوداً، و ليس البتة كلما كان النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة، فالمدار في المتصلة السالبة أيضاً هو: الحكم.

و اما الاتفاقية فهي: ما حكم فيها بمجرد الاتصال، أو نفيه من غير ان يكون ذلك مستنداً الى العلاقة نحو: كلما كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق، او ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان الفرس صاهلاً.

قوله: (لعلاقة) و هي: امر بسببه يستصحب المقدم التالي، كعلية طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

قوله: (بتنافي النسبتين) سواء كانت النسبتان ثبوتيتين، أو سلبيتين، أو مختلفتين، فان كان الحكم فيها بتنا فيهما فهي منفصلة موجبة و ان كان بسلب تنافيهما فهي

(و كذلك) أى وكمطلق المتصلة فيما ذكر: من المدار المتصلة (اللزومية) فاللزومية (الموجبة: ما حكم فيها بأن الاتصال) أى اتصال النسبتين (لعلاقة) نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإن وجود النهار لأزم لطلوع الشمس، فيساوى فيها كون النسبتين ثبوتيتين، أو سلبيتين، أو مختلفتين، (و) اللزومية (السالبة: ما حكم فيها بأنه) أى الشأن و الحال (ليس هناك) أى فى تلك القضية (اتصال لعلاقة) سواء كانت النسبتان ثبوتيتين، أو سلبيتين، أو مختلفتين، و (سواء) فى كونها لزومية سالبة، (لم يكن هناك اتصال) نحو: ليس البتة إن كان العدد زوجاً كان فرداً، (أو كان) أى هناك اتصال (لكن لألعلاقة) نحو: ليس ألبتة كلما كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق، و (أما) المتصلة (الاتفاقية فهي: ما حكم فيها بمجرد الاتصال) فى الموجبة، (أو نفيه) فى السالبة (من غير أن يكون ذلك) أى الاتصال، أو نفيه (مستنداً إلى العلاقة) بياناً للتجرد (نحو: كلما كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق) مثال للموجبة، و السالبة ما ذكره بقوله: (أو ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان الفرس صاهلاً) فإنه لأعلاقة بين كون الانسان ناطقاً و كون الحمار ناهقاً، وكذا لأعلاقة بين كون الانسان ناطقاً و كون الفرس صاهلاً، بل يجوز تحقق أحد هما بدون الآخر.

(قوله: لعلاقة) و هي: أمرٌ بسببه يستصحب المقدم التالي كعلية طلوع الشمس) أى ككون طلوعها علّة (لوجود النهار، فى قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود). (قوله: بتنافي النسبتين) والمدار فى المنفصلة أيضاً: هو الحكم، ولذا قال:

وَهِيَ: الْحَقِيقِيَّةُ، أَوْ صِدْقًا فَقَطْ فَمَا نِعَةُ الْجَمْعِ، أَوْ كِذْبًا فَقَطْ
فَمَا نِعَةُ الْخُلُوِّ،

منفصلة سالبة.

قوله: (و هي: الحقيقية) فالمنفصلة الحقيقية: ما حكم فيها بتنا في النسبتين في الصدق والكذب، كقولنا: اما ان يكون هذا العدد زوجاً و اما ان يكون هذا العدد فرداً، او حكم فيها بسلب تنافي النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا: ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجاً او منقسماً بمتساويين، و المنفصلة المانعة الجمع: ما حكم فيها بتنافي النسبتين، اولا تنافيهما في الصدق فقط نحو: هذا الشيء اما ان يكون حجراً و اما ان يكون شجراً.

(سواء كانت النسبتان ثبوتيتين) نحو: هذا الشيء إما جوهر أو عرض، (أو سلبيتين) نحو: العدد إما ليس بزواج أو ليس بفرد، (أو مختلفتين) نحو: العدد إما زوج أو ليس بزواج و العدد إما ليس بزواج أو زوج، (فأن كان الحكم فيها) أى فى المنفصلة (يتنافيهما) أى النسبتين (فهى منفصلة موجبة) نحو: إما أن يكون هذا الشيء جوهرًا أو عرضاً، فإنه حكم فيها بأن كون الشيء جوهرًا يتنافى كونه عرضاً وبالعكس، (وإن كان) أى الحكم (بسلب تنافيهما) أى بعدم وجود المنافاة بينهما (فهى: منفصلة سالبة) نحو: ليس البتة إما أن يكون الإنسان أسود أو كاتباً، فإنه حكم فيها: بأنه لأمنافاة بين كون الإنسان أسود وكونه كاتباً. (قوله: و هى: الحقيقية) (فالمنفصلة الحقيقية: ما حكم فيها بتنافي النسبتين فى الصدق والكذب)، وبعبارة أخرى: فالمنفصلة الحقيقية الموجبة: ما حكم فيها بعدم جواز جمع النسبتين ورفعهما، (كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً و اما أن يكون هذا العدد فرداً) فإنه حكم فيها بأن كون هذا العدد زوجاً يتنافى كونه فرداً، وبالعكس، ولأيصدقان بأن يكون زوجاً و فرداً و لا يكذبان بأن لا يكون شيئاً منهما، (أو حكم فيها بسلب تنافي النسبتين فى الصدق والكذب)، وبعبارة أخرى: والمنفصلة الحقيقية السالبة: ما حكم فيها بجواز

و المنفصلة المانعة الخلو: ما حكم فيها بتنافي النسبتين، او لا تنافيهما في الكذب فقط كقولك: اما ان يكون زيد في البحر و اما ان لا يغرق. قوله: (او صدقاً فقط) اى لافي الكذب، او مع قطع النظر عن الكذب حتى جاز ان يجتمع النسبتان في الكذب و ان لا يجتمعا، و يقال للمعنى الاول: مانعة الجمع بالمعنى الاخص، و الثانى: مانعة الجمع بالمعنى الاعم.

جمع النسبتين و رفعهما، (نحو قولنا: ليس البتة إِمَّا أن يكون هذا العدد زوجاً، أو منقسماً بمتساويين) فإنه حكم فيها بأنه لا منافاة بين كون هذا العدد زوجاً و كونه منقسماً بمتساويين، فيجوز جمعهما كما فى الأربعة و رفعهما كما فى الثلاثة، (و المنفصلة المانعة الجمع: ما حكم فيها بتنا فى النسبتين) فى الموجبة، (أو لا تنافيهما) فى السالبة (فى الصدق فقط)، و بعبارة أخرى: و المنفصلة المانعة الجمع الموجبة: ما حكم فيها بعدم جواز جمع النسبتين فقط، فيجوز رفعهما، و السالبة: ما حكم فيها بجواز جمعهما فقط فلا يجوز رفعهما (نحو: هذا الشئ إِمَّا أن يكون حجراً و إِمَّا أن يكون شجراً) فإنه حكم فيها بأن كون هذا الشئ حجراً، ينافى كونه شجراً، فلا يجتمعان، و يجوز رفعهما بأن يكون هذا الشئ إنساناً مثلاً، هذا مثال الموجبة، و السالبة نحو: ليس البتة إِمَّا أن يكون هذا الشئ لأحجرأ و اما أن يكون لأشجرأ فإنه حكم فيها بأن كون الشئ لأحجرأ لأبنا فى كونه لأشجرأ، فيجتمعان و لأ يرتفعان و الأفيكون الشئ الواحد حجراً و شجراً، لأن نقبض الألاحجر هو: الحجر و نقبض الأاشجر هو: الشجر. (و المنفصلة المانعة الخلو: ما حكم فيها بتنافى النسبتين) فى الموجبة (أو لا تنافيهما) فى السالبة (فى الكذب فقط)، و بعبارة أخرى: و المنفصلة المانعة الخلو الموجبة: ما حكم فيها بعدم جواز رفع النسبتين فقط و يجوز جمعهما، و السالبة ما: حكم فيها بجواز رفعهما فقط و لا يجوز جمعهما، (كقولك: إِمَّا أن يكون زيد فى البحر و إِمَّا أن لا يغرق) فإنه حكم فيها بأن عدم كون زيد فى البحرينا فى غرقه، فيرتفعان لجواز أن يكون فى البحر و أن لا يغرق و لا يجوز جمعهما بأن لا يكون فى البحر و يغرق. (قوله: أو صدقاً فقط) (أى لا فى الكذب) فيجوز رفعهما، هذا إذا كان لفظ فقط قيداً للتنافى فى الصدق فيكون معنى الكلام: ان مانعة الجمع: ما حكم فيها

وَكُلُّ مِنْهَا عِنَادِيَّةٌ إِنْ كَانَ التَّنَافِي لِذَاتِي الْجُزْئَيْنِ، وَإِلَّا
فَاتِّفَاقِيَّةٌ. ثُمَّ الْحُكْمُ فِي الشَّرْطِيَّةِ إِنْ كَانَ عَلَى جَمِيعِ تَقَادِيرِ
الْمُقَدَّمِ: فَكُلِّيَّةٌ، أَوْ بَعْضُهَا مُطْلَقًا: فَجُزْئِيَّةٌ، أَوْ مُعَيَّنًا،

قوله: (أو كذباً فقط) أي لافي الصدق أو مع قطع النظر عن الصدق و الأول:
مانعة الخلو بالمعنى الخاص و الثاني: بالمعنى الاعم.

قوله: (لذاتي الجزئين) أي ان كان المنافاة بين الطرفين أي المقدم و التالي
منافاة ناشئة عن ذاتيهما في أي مادة تحققاً كالمنافاة بين الزوجية و الفردية لاعت

على التَّنَافِي الَّذِي هُوَ فِي الصَّدَقِ فَقَطْ أَيْ لَأَفَى الْكَذِبِ (أَوْ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ
الْكَذِبِ حَتَّى جَازَ أَنْ يَجْتَمَعَ التَّسْبِيتَانِ فِي الْكَذِبِ، وَ أَنْ لَا يَجْتَمِعَا) فِيهِ، وَ هَذَا إِذَا
كَانَ قِيدًا لِلْحُكْمِ بِالتَّنَافِي، وَ الْمَعْنَى: أَنَّ مَانِعَةَ الْجَمْعِ: مَا حَكَمَ فِيهَا مِنْ حَيْثُ الصَّدَقُ
فَقَطْ عَلَى التَّنَافِي أَعْمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ التَّنَافِي أَيْضًا فِي الصَّدَقِ، أَوْ يَكُونَ فِيهِ وَ فِي
الْكَذِبِ كَمَا فِي الْمُنْفَصِلَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، أَفَادَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ. (وَ يُقَالُ لِلْمَعْنَى الْأَوَّلِ:
مَانِعَةُ الْجَمْعِ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَصِ) لِعَدَمِ شُمُولِهَا لِلْمُنْفَصِلَةِ الْحَقِيقِيَّةِ (وَ لِلْمَعْنَى
(الثَّانِي) مَانِعَةُ الْجَمْعِ (بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ) لَشُمُولِهَا لَهَا. (قَوْلُهُ: أَوْ كَذِبًا فَقَطْ) (أَيْ لَأَفَى
الصَّدَقِ) فَيَجُوزُ جَمْعُهُمَا، (أَوْ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الصَّدَقِ) حَتَّى جَازَ أَنْ يَجْتَمَعَ
التَّسْبِيتَانِ فِي الصَّدَقِ وَ أَنْ لَا يَجْتَمِعَا، (وَ يُقَالُ لِلْمَعْنَى (الْأَوَّلِ: مَانِعَةُ الْخُلُوِّ بِالْمَعْنَى
الْأَخْصَصِ) (وَ لِلْمَعْنَى (الثَّانِي): مَانِعَةُ الْخُلُوِّ (بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ) كَمَا مَرَّ. (قَوْلُهُ: لِذَاتِي
الْجُزْئَيْنِ) (أَيْ إِنْ كَانَ الْمُنَافَاةُ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ: أَيْ الْمُقَدَّمِ، وَ التَّالِيِ مُنَافَاةً نَاشِئَةً عَنْ
ذَاتِيهِمَا فِي أَى مَادَّةٍ تَحَقَّقَا) مِثَالُهَا: (كَالْمُنَافَاةِ بَيْنَ الزَّوْجِيَّةِ وَ الْفَرْدِيَّةِ) نَحْوُ: أَمَّا أَنْ
يَكُونَ هَذَا الْعَدَدُ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا، فَانَ الزَّوْجِيَّةُ سَوَاءً تَحَقَّقَتْ فِي ضَمَنِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ
الْثَمَانِيَةِ أَوْ السُّتَّةِ أَوْ الْعَشْرَةِ مِثْلًا، تَنَافَى الْفَرْدِيَّةُ سَوَاءً تَحَقَّقَتْ فِي ضَمَنِ الثَّلَاثَةِ أَوْ
الْخَمْسَةِ أَوْ السَّبْعَةِ مِثْلًا، (لَاعَنِ خُصُوصَ الْمَادَّةِ) مِثَالُ كَوْنِهَا نَاشِئَةً عَنْ خُصُوصِهَا:
(كَالْمُنَافَاةِ بَيْنَ السَّوَادِ وَ الْكَتَابَةِ كَمَا فِي إِنْسَانٍ يَكُونُ أَسْوَدَ وَ غَيْرِ كَاتِبٍ، أَوْ)

خصوص المادة كالمنافاة بين السواد والكتابة في انسان يكون اسود و غير كاتب أو يكون كاتباً و غير أسود فالمنافاة بين طرفى هذه القضية المنفصلة واقعة لا لذاتيها بل بحسب خصوص المادة اذ قد يجتمع السواد والكتابة في الصدق أو في الكذب في مادة اخرى فهذه منفصلة حقيقية اتفاقية.

قوله: (ثم الحكم الى آخره) كما ان العملية تنقسم الى محصورة و مهمله و شخصية و طَبِيعِيَّةٌ، كذلك الشرطية أيضاً سواء كانت متصلة أو منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية و الجزئية و المهمله و الشخصية و لا يتعلل الطَّبِيعِيَّةُ ههنا. قوله: (على جميع تقادير المقدم) كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

بالعكس بأن (يكون كاتباً و غير أسود فالمنافاة بين طرفى هذه القضية المنفصلة) كائنه قيل: الإنسان إما أن يكون أسود و غير كاتب، أو يكون كاتباً و غير أسود، (واقعة) لكن (لا لذاتيها) أى الأسود والكتابة، (بل بحسب خصوص المادة) و الاتفاق (إذ قد يجتمع السواد والكتابة فى الصدق) كما فى الإنسان الأسود الكاتب، (أو فى الكذب) كما فى الأبيض الغير الكاتب، (فى مادة أخرى) الطرف متعلق بيجتمع، (فهذه) القضية المنفصلة المذكورة: (منفصلة حقيقية إتفاقيَّة) و عليك باستخراج المثال لمانعة الجمع و مانعة الخلو. قوله: ثُمَّ الْحُكْمُ الْإِلْحَ (كما ان) القضية (العملية تنقسم إلى محصورة و مهمله و شخصية و طَبِيعِيَّةٌ^(١))، كذلك الشرطية أيضاً سواء كانت متصلة أو منفصلة تنقسم إلى المحصورة الكلية و الجزئية و المهمله و الشخصية، إلا أن التقسيم فى العملية باعتبار الموضوع و فى الشرطية باعتبار الأوضاع و الأحوال و الأزمان، (و لا يتعلل الطَّبِيعِيَّةُ ههنا) أى فى الشرطية، لأن النظر فيها إنما هو إلى الحكم، و تعلل الطَّبِيعِيَّةِ من حيث هى، ليس له معنى فى الحكم نحو: كلما كان الشئ إنساناً كان نوعاً و كلما كان الإنسان حيواناً كان جنساً. قوله: على جميع تقادير المقدم) التقادير: جمع تقدير بمعنى الفرض: إى إن كان الحكم فى

فَشَخْصِيَّةٌ، وَإِلَّا فَمُهِمَلَةٌ، وَطَرَفَا الشَّرْطِيَّةِ فِي الْأَصْلِ: قَضِيَّتَانِ
حَمَلِيَّتَانِ، أَوْ مُتَّصِلَتَانِ، أَوْ مُنْفَصِلَتَانِ، أَوْ مُخْتَلِفَتَانِ، إِلَّا أَنَّهُمَا
خَرَجَتَا بِزِيَادَةٍ،

قوله: (فكلية) و سورها في المتصلة: كلما و مهما و متى و ما في معناها و في المنفصلة:
دائماً و أبداً و نحوهما، هذا في الموجبة، و أما في السالبة مطلقاً فسورها: ليس البتة.
قوله: (أو بعضها مطلقاً) أي على بعض غير معين، كقولك: قد يكون إذا كان
الشيء حيواناً كان انساناً.

قوله: (فجزئية) و سورها في الموجبة متصلة كانت، أو منفصلة: قد يكون و في
السالبة (كذلك) قد لا يكون.

قوله: (فشخصية) كقولك: ان جئتني اليوم اكرمك.

قوله: (و الا) أي و ان لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم و لا على بعضها
بأن يسكت عن بيان الكلية و البعضية مطلقاً.

الشَّرْطِيَّةُ مُتَّصِلَةٌ كَانَتْ، أَوْ مُنْفَصِلَةٌ عَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ وَ الْأَوَاضَاعِ الْمُمْكِنَةِ الْأَجْتِمَاعِ
مَعَ الْمَقْدَمِ، وَإِنْ كَانَتْ مُحَالَةً فِي أَنْفُسِهَا فَالْقَضِيَّةُ كَلِمَةٌ مِثَالُهَا (كَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَتْ
الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ) فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ كَلِمَةٌ حَكَمَ فِيهَا بِوُجُودِ النَّهَارِ
عَلَى جَمِيعِ تَقَادِيرِ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ هِيَ: الْأَوَاضَاعُ الْجَوِّيَّةُ.

(قوله: فكلية) (و سورها) أي الشرطية الكلية (في المتصلة: كلما و مهما و متى و ما
في معناها) من أي لغة كانت مثل: «هر زمان» و «هرگاه» و «هر وقت» بالفارسية، (و
في المنفصلة: دائماً و أبداً و نحوهما) مثل: «همیشه» و «همواره» بالفارسية، (هذا
في الموجبة) أي و سور المتصلة الموجبة الكلية: كلما و مهما و متى و ما في معناها و
سور المنفصلة الموجبة الكلية: دائماً و أبداً و نحوهما، (و أما في السالبة) الكلية
(مطلقاً) أي سواء كانت متصلة، أو منفصلة (فسورها: ليس البتة)، مثال المتصلة
الموجبة الكلية: نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و السالبة الكلية: نحو:

قوله: (فمهملة) نحو: اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً.

قوله: (في الاصل) أي قبل دخول أداة الاتصال و الانفصال عليهما.

قوله: (حملتان) كقولنا: ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طرفيها و

هما: الشمس طالعة و النهار موجود: قضيتان حملتان.

ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود و المنفصلة الموجبة الكلية: نحو: دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، و السالبة الكلية: نحو: ليس البتة إما أن يكون العدد زوجاً، أو منقسماً بمتساويين. (قوله: أو بعضها مطلقاً) عطف على جميع تقادير المقدم (أي) ان كان الحكم فيها (على بعض غير معين) فجزئية متصلة أو منفصلة مثالها (كقولك: قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً) فإنها متصلة موجبة حكم فيها بثبوت الأنسانية للشيء على بعض تقادير ثبوت الحيوانية الغير المعينة له، و التعيين بأن يقال: قد يكون إذا كان الشيء حيواناً ناطقاً كان إنساناً ولو كان الحكم في المثال المذكور على جميع تقادير المقدم للزم أن يكون الفرس و البقر و غيرهما من أفراد الحيوان إنساناً، و هذا خلف. (قوله: فجزئية) (وسورها) أي الشرطية الجزئية (في الموجبة متصلة كانت، أو منفصلة: قد يكون) قد ذكرنا مثال الموجبة المتصلة، و اما الموجبة المنفصلة فكقولنا: قد يكون هذا الشيء إما أن يكون شجراً أو حجراً، (و) سورها (في السالبة كذلك) أي متصلة كانت أو منفصلة: (قد لا يكون) مثال المتصلة السالبة: نحو: قد لا يكون إذا كان الشيء بارداً كان مضراً، و المنفصلة السالبة: نحو: قد لا يكون هذا الشيء إما أن يكون أسود أو أبيض. (قوله: فشخصية) مثالها (كقولك: إن جئني اليوم أكرمك) فإن الحكم فيها بثبوت الأكرام على بعض معين من تقادير ثبوت المجيء، و هو: تقدير ثبوته في اليوم المعين الواقع فيه التكلم، ذكره بعض الأعلام. (قوله: و إلا) (أي و إن لم يكن الحكم) فيها (على جميع تقادير المقدم) كما كان في الشرطية الكلية (و لا على بعضها، بأن يسكت) بصيغة المجهول (عن بيان الكلية و البعضية مطلقاً) أي معيناً أو غيره.

(قوله: فمهملة) فالمهملة الشرطية هي: القضية التي لم يبين فيها كمية الأوضاع و التقادير كلاً، أو بعضاً مطلقاً بأهمال السور، (نحو: إذا كان الشيء إنساناً كان حيواناً). (قوله: في الأصل) (أي قبل دخول أداة الاتصال) و هي: إن و إذا و لو و مهما، و ما في

أداة الإِتِّصَالِ وَ الْإِنْفِصَالِ عَنِ التَّمَامِ.

قوله: (أو متصلتان) كقولنا كلما ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودٌ، فكُلما لم يكن النهار موجوداً لم يكن الشمس طالعة فإنَّ طرفيها و هما قولنا: ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و قولنا كلما لم يكن النهار موجوداً لم يكن الشمس طالعة: قضيتان متصلتان.

قوله: (أو منفصلتان) كقولنا: كلما كان دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً فدايماً إمّا ان يكون العدد منقسماً بمتساويين أو غير منقسم بهما.

قوله: (أو مختلفتان) بأن يكون أحد الطرفين حملية و الاخر متصلة، أو أحدهما حملية و الاخر منفصلة، أو أحدهما متصلة و الاخر منفصلة، فالاقسام ستة، و عليك باستخراج ما تركناه من الامثلة.

معناها(و الانفصال) و هي: إمّا و أو، و ما في معناهما (عليهما) أى على الطرفين و هما: المقدم و التالى. (قوله: حمليتان) (كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجودٌ فإنَّ طرفيها) أى هذه القضية، (و هما: الشمس طالعة و النهار موجودٌ: قضيتان حمليتان).

(قوله: أو متصلتان) (كقولنا: كلما إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فكُلما لم يكن النهار موجوداً لم يكن الشمس طالعةً فإنَّ طرفيها و هما: قولنا: أن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ، و قولنا: كلما لم يكن النهار موجوداً لم يكن الشمس طالعةً: قضيتان متصلتان). (قوله: أو منفصلتان) (كقولنا: كلما كان دائماً إمّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فدايماً إمّا أن يكون العدد منقسماً بمتساويين، أو غير منقسم بهما) فإنَّ طرفيها و هما قولنا: إمّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً و قولنا: إمّا أن يكون العدد منقسماً بمتساويين، أو غير منقسم بهما: قضيتان منفصلتان. (قوله: أو مختلفتان) (بأن يكون أحد الطرفين حمليةً، و الاخر متصلة) نحو: إن كان الشئ إنساناً فكُلما كان إنساناً كان حيواناً، و نحو: كلما إن كانت الشمس طالعةً فالنهار

قوله: (عن التمام) أي عن أن يصح السكوت عليهما ويحتمل الصدق والكذب مثلاً قولنا: الشمس طالعة مركب تام خبري يحتمل الصدق والكذب ولا نعني بالقضية إلا هذا، فإذا أدخلت عليه أداة الاتصال مثلاً، وقلت إن كانت الشمس طالعةً، لم يصح حينئذ أن تسكت عليه، ولم يحتمل الصدق والكذب، بل احتجت إلى أن تضم إليه قولك مثلاً: فالنهار موجود.

موجود فالعالم مضيء، (أو أحدهما حمية والأخر منفصلة) نحو: إن كان هذا عدداً فالعدد إما زوج أو فرد، ونحو: كلما إن كان العدد فرداً أو زوجاً، فالزوج دائماً ينقسم بمتساويين، (أو أحدهما متصل والأخر منفصلة) نحو: كلما كانت الشمس طالعةً فالنهار إما بارد أو حار، ونحو: دائماً إن كان العدد فرداً أو زوجاً، فإن كان العدد زوجاً، فهو ينقسم بمتساويين، (فالأقسام ستة، و عليك باستخراج ما تركناه: من الأمثلة) الطرف بيان للموصول، وقد إستخرجناها.

(قوله: عن التمام) (أي عن أن يصح السكوت) أي سكوت المتكلم (عليهما) أي على الطرفين، (و يحتمل الصدق والكذب) أي وخرجا عن احتمال الصدق والكذب، أمثل لك (مثلاً) لتعرف ما ذكرنا وأقول: (قولنا: الشمس طالعة: مركب تام خبري، يحتمل الصدق والكذب، ولا نعني بالقضية: إلا هذا) أي المركب التام الخبري المحتمل للصدق والكذب، (فإذا أدخلت) بصيغة المخاطب (عليه أداة الاتصال مثلاً) أي أو الانفصال (و قلت: إن كانت الشمس طالعةً) أو إما إن كانت الشمس طالعةً (لم يصح حينئذ أن تسكت عليه، ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت) أنت (إلى أن تضم إليه قولك: مثلاً فالنهار موجود) حتى يفيد فائدة تامة.*

(فصل) التَّنَاقُضُ: إِخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ، بِحَيْثُ يُلْزَمُ لِذَاتِهِ مِنْ صِدْقِ كُلِّ مِنْهُمَا كَذِبُ الْأُخْرَى، وَبِالْعَكْسِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْأَخْتِلَافِ فِي الْكَمِّ وَالْكَيفِ وَالْجِهَةِ،

قوله: (اختلاف القضيتين) قيد بالقضيتين إِمَّا لَان التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل، وإِمَّا لَان الكلام في تناقض القضايا.

قوله: (بحيث يلزم لذاته من صدق كل منهما كذب الاخرى) خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين، فانهما قد تصدقان معاً نحو: بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان، فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين.

قوله: (وبالعكس) أي وكذلك يلزم من كذب كل من القضيتين صدق الاخرى

{التَّنَاقُضُ}

ولما فرغ المصنّف رحمه الله من القضايا شَرَعَ في بيان أحكامها الّتي منها التَّنَاقُضُ، و قدّمه على العكس لأنّ منه عكس النقيض و معرفته متوقّف على معرفة التَّنَاقُضُ، فقال: فصل التَّنَاقُضُ إلخ. (قوله: إِخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ) (قَيّد) أي المصنّف الاختلاف (بالقضيتين) و لم يقل: التَّنَاقُضُ: الاختلاف إلخ، (إِمَّا لِأَنَّ التَّنَاقُضَ لَا يَكُونُ بَيْنَ الْمَفْرَدَاتِ) لآله عبارة عن إِخْتِلَافِ الْحُكْمَيْنِ، و لَأَحْكَمَ فِي الْمَفْرَدَاتِ كَزَيْدٍ وَ بَكْرٍ بِنَاءً (على ما قيل) قال بعض الأعلام: و التَّحْقِيقُ: إِنَّ النِّزَاعَ لَفُظِيٌّ فَأَنْ مَنْ يَقُولُ بِجَرَيَانِهِ فِيهَا لِأَيُّرِيدَ بِهِ إِلَّا التَّنَاقُضَ الْمَطْلُوقَ، و مَنْ يَقُولُ بِعَدَمِ جَرَيَانِهِ فِيهَا يَرِيدُ بِهِ التَّنَاقُضَ الْمَعْتَبَرَ فِيهِ الْإِيجَابُ وَ السَّلْبُ إِيمًا، (وَإِمَّا لِأَنَّ الْكَلَامَ) و البحثَ (في تناقض القضايا) دون المفردات.

(قوله: بحيث يلزم لذاته من صدق كل منهما كذب الاخرى) (خرج) عن التناقض (بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين، فَأَنَّهُمَا قَدْ تَصَدَّقَانِ مَعًا) و منشأ إتحادهما في الكمّ، (نحو: بعضُ الحيوانِ إنسانٌ و بعضه ليس بأنسان)

و خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة و السالبة الكليتين، فانهما قد يكذبان معاً، نحو: لا شيء من الحيوان بانسان و كل حيوان انسان فلا يتحقق التناقض بين الكليتين أيضاً.

فقد علم ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم كما سيصرّح به المصنف.

قوله: (ولا بد من الاختلاف) أي يشترط في التناقض أن يكون إحدى القضيتين موجبة و الاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين، و كذا السالبتين قد يجتمعان في الصدق و الكذب، ثم ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما في الكم أيضاً كما مر.

وإذا كان الأمر كذلك، (فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين). (قوله: و بالعكس) (أي) كذلك يلزم من كذب كلٍّ واحدة (من القضيتين صدق) القضية (الأخرى، و خرج) عن التناقض (بهذا القيد) أي بقوله: و بالعكس (الاختلاف الواقع بين الموجبة و السالبة الكليتين، فأنهما قد يكذبان معاً، نحو: لا شيء من الحيوان بانسان و كل حيوان انسان) فيه لفٌّ و نشرٌ مشوّش، (فلا يتحقق التناقض بين الكليتين أيضاً) أي كما لا يتحقق بين الجزئيتين، (فقد علم) من بيان القيد (أن القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم) أي الكلية و الجزئية تحقّقاً للتناقض (كما سيصرّح به) أي بالرجوع المذكور (المصنّف) قدّس سرّه عن قريب. (قوله و لا بد من الاختلاف) (أي يشترط في التناقض: أن يكون إحدى القضيتين) قضية (موجبة، و) القضية (الأخرى) قضية (سالبة) هذا معنى الاختلاف في الكيف (ضرورة أن الموجبتين و كذا السالبتين قد يجتمعان في الصدق و الكذب)، مثال صدق الموجبتين نحو: بعض الانسان ناطق و كل انسان ناطق، و كذبهما نحو: كل فرس حمار و بعض الفرس حمار، و صدق السالبتين نحو: لأشياء من الأسد ثعلب و بعض الأسد ليس بثعلب، و كذبهما نحو: لأشياء من الانسان بحيوان و بعض الانسان ليس بحيوان (ثم) أي بعد بيان وجوب الاختلاف في الكيف (إن كانت القضيتان محصورتين

وَالْإِتِّحَادِ فِيمَا عَدَاهَا.

ثم ان كانتا موجّهتين يجب اختلافهما في الجهة أيضاً، فان الضروريتين قد تكذبان معاً، كقولنا: كل انسان كاتب بالضرورة و لا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة، و الممكنتين قد تصدقان معاً كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان العام و لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام.

قوله: (والاتحاد فيما عداها) أي و يشترط في التناقض اتحاد القضيتين فيما عدا الامور الثلاثة المذكورة، أعني: الكم و الكيف و الجهة، وقد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور ثمانية، قال قائلهم في الشعر:

يجب إختلافهما في الكم أيضاً كما مرّ أي لمامرّ من أنّه إن لم تكونا مختلفتين في الكم، فأما أن تكونا صادقتين، أو كاذبتين فلا يتحقّق التناقض، لأنّه يلزم فيه من صدق إحدى القضيتين كذب الأخرى و بالعكس.

(ثم إن كانتا) أي القضيتان (موجّهتين) بأن صرح فيهما بالمادّة (يجب إختلافهما في الجهة أيضاً) أي كما أنّه يجب إختلافهما في الكيف و الكم، (فإنّ الضروريتين) أي القضيتين الموجّهتين بجهة الضرورة (قد تكذبان معاً كقولنا: كلّ إنسان كاتب بالضرورة و لا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة) لأنّ الكتابة ليست ضروريّة للإنسان، كما أنّ عدمها ليس ضروريّاً له، فلا يلزم من صدق إحدى القضيتين كذب الأخرى و لا العكس، (و) إنّ (الممكنتين) أي القضيتين الموجّهتين بجهة الامكان (قد تصدقان معاً كقولنا: كلّ إنسان كاتب بالامكان العام و لأشياء من الانسان بكاتب بالامكان العام)، و بالجملة: القضيتان إن كانتا شخصيتين يجب إختلافهما في الكيف، و إن كانتا محصورتين يجب إختلافهما في الكم و الكيف، و إن كانتا موجّهتين يجب إختلافهما في الكم و الكيف و الجهة.

(قوله: والاتحاد فيما عداها) (أي و يشترط في التناقض إتحاد القضيتين فيما) أي في الأمور التي هي: (عدا الأمور الثلاثة المذكورة أعني) منها: (الكم و الكيف و الجهة، وقد ضبطوا) أي جمّع المناطق (هذا الإتحاد في ضمن الإتحاد في أمور

وَالنَّقِیْضُ لِلضَّرُورِيَّةِ: الْمُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ، وَلِلدَّائِمَةِ: الْمُطْلَقَةُ
الْعَامَّةُ، وَلِلْمَشْرُوطَةِ الْعَامَّةِ: الْحَيِّثِيَّةُ الْمُمْكِنَةُ،

در تناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع و محمول و مكان
وحدت شرط، و اضافہ، جزء و كل، قوه و فعل، است در آخر زمان.
قوله: (والنقيض للضرورة الى آخره) اعلم: ان نقيض كل شيء: رفعه فنقيض

ثمانية قال قائلهم: قال بعض المحققين: هذا الأمر ليس مختصاً بالمنطقيين بل هو
قول الجميع، فالتعبير بقائلهم غير وجيه إله، (في الشعر) الفارسي: (در تناقض
هشت وحدت شرط دان: وحدت موضوع، و محمول، و مكان * وحدت شرط، و
إضافه، جزء و كل * قوه و فعل، است در آخر زمان)، فوحدة الموضوع نحو: زيد
شاعرٌ وزيدٌ ليس بشاعر، فلا تناقض بين قولنا: زيدٌ شاعرٌ وقولنا: بكر ليس بشاعر، و
وحدة المحمول نحو: زيدٌ قائمٌ وزيدٌ ليس بقائم، فلا تناقض بين قولنا: زيدٌ قائمٌ و
قولنا: زيد ليس بصائم، و وحدة الشرط نحو: صلوتك صحيحة بشرط الطهارة و
صلوتك ليست بصحيحة بشرط الطهارة، فلا تناقض بين قولنا: صلوتك صحيحة
بشرط الطهارة و قولنا: صلوتك ليست بصحيحة بشرط استدبار القبلة، و وحدة
الاضافة نحو: زيدٌ غلام بكر و زيد ليس بغلام بكر، فلا تناقض بين قولنا: زيدٌ غلام بكر
وقولنا: زيد ليس بغلام عمرو، و وحدة الجزء نحو: زيدٌ أسود أى شعره، و زيدٌ ليس
بأسود أى شعره فلا تناقض بين قولنا: زيدٌ أسود أى شعره وقولنا: زيد ليس بأسود أى
جميع بدنه و وحدة الكل نحو: زيدٌ أبيض أى جميع بدنه، و زيدٌ ليس بأبيض أى
جميع بدنه فلا تناقض بين قولنا: زيدٌ أبيض أى جميع بدنه، وقولنا: زيدٌ ليس بأبيض
أى شعره، و وحدة القوة نحو: عمرٌ و كاتبٌ بالقوة و قولنا: عمرٌ و ليس بكاتبٌ بالقوة،
فلا تناقض بين قولنا: عمرٌ و كاتبٌ بالقوة و عمرٌ و ليس بكاتبٌ بالفعل، و وحدة الفعل
نحو: سعدٌ كاتبٌ بالفعل و سعدٌ ليس بكاتبٌ بالفعل، فلا تناقض بين قولنا: سعدٌ كاتبٌ
بالفعل و قولنا: سعدٌ ليس بكاتبٌ بالقوة، و وحدة الزمان نحو: زيدٌ مسافر اليوم و زيد ليس

القضية التي حكم فيها بضرورة الايجاب أو السلب هو: قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة و سلب كل ضرورة هو: عين امكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الايجاب هو: امكان السلب، و نقيض ضرورة السلب هو: امكان الايجاب و نقيض الدوام هو: سلب الدوام.

و قد عرفت انه يلزمه فعليه الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب يلزمه فعليّة السلب و رفع دوام السلب يلزمه فعليّة الايجاب، فالممكنة العامة: نقيض صريح للضرورية المطلقة، و المطلقة العامة: لأزمة لنقيض الدائمة المطلقة، و لما لم يكن لنقيضها الصريح و هو: اللادوام مفهوم محصل معتبر من بين القضايا المتعارفة قالوا: نقيض الدائمة هو: المطلقة العامة.

بمسافر اليوم، فلا تناقض بين قولنا: زيد مسافر اليوم و قولنا: زيد ليس بمسافر غداً * . قوله: و النقيض للضرورة إلى آخره) بعد الفراغ عن تفسير التناقض و بيان شرايطه شرع في بحث نقايض القضايا من البسايط و المركبات، و قدّم البحث عن نقايض البسايط، فقال: و النقيض إلخ. (إعلم) أيها المتعلم: (أنّ نقيض كلّ شيء): هو (رفعه) و سلبه، مثلاً نقيض القيام: رفعه، و هو: الالقيام و نقيض الالقيام: رفعه، و هو: القيام، (فنقيض القضية التي حكم فيها بضرورة الأيجاب) كما في الضرورية المطلقة الموجبة نحو: كلّ إنسان حيواناً بالضرورة، (أو بضرورة) (السلب) كما في الضرورية المطلقة السالبة نحو: لأشياء من الإنسان بحجر بالضرورة (هو) أي النقيض: (قضية) ممكنة عامّة (حكم فيها بسلب تلك الضرورة) (الأيجابية أو السلبية، و) (الحال أنّ) (سلب كلّ ضرورة هو: عين إمكان الطرف المقابل) و جوازه، (فنقيض ضرورة الأيجاب) أي فنقيض الضرورية المطلقة الموجبة (هو: إمكان السلب) أي هو: الممكنة العامة السالبة، نحو: كلّ إنسان حيواناً بالضرورة، فإنّ نقيضه هو قولنا: بعض الإنسان ليس بحيوان بالأمكان العام، (و نقيض ضرورة السلب) أي نقيض الضرورية المطلقة السالبة (هو: إمكان الأيجاب) أي هو: الممكنة العامة الموجبة، نحو: لأشياء من الإنسان بحجر بالضرورة، فإنّ نقيضه هو قولنا: بعض الإنسان حجرٌ بالأمكان العام

ثم اعلم: ان نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية فان الحينية الممكنة هي: التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية

و سيصرّح به المحسّنى رحمه الله، (و نقيض الدّوام) يريد بيان نقيض الدّائمة المطلقة (هو سلب الدّوام، و) الحال (قد عرفت) سابقاً فى بيان معنى اللّادوام (أنّه) أى الشّأن و الحال (يلزمه) أى سلب الدّوام (فعليّة الطّرف المقابل) أى وجوده بالفعل، (فرفع دوام الأيجاب) أى فنقيض القضية التى حكم فيها بدوام الأيجاب أعنى: الدّائمة المطلقة الموجبة (يلزمه فعليّة السّلب) أى المطلقة العامّة السّالبة يعنى: أنّها لأزمة لنقيضها، نحو: كلّ فلكٍ متحرّك بالدّوام مادام موجوداً، فإنّ قولنا: بعض الفلك ليس بمتحرّك بالفعل و هو قضية مطلقة عامّة سالبة جزئية لأزمة لنقيضها، (و رفع دوام السّلب) أى و نقيض القضية التى حكم فيها بدوام السّلب أعنى: الدّائمة المطلقة السّالبة (يلزمه فعليّة الإيجاب) أى المطلقة العامّة الموجبة أى: أنّها لأزمة لنقيضها، نحو: لأشياء من الكاتب بمتحرّك الأصابع بالدّوام، فإنّ قولنا: بعض الكاتب متحرّك الأصابع بالفعل و هو قضية مطلقة عامّة موجبة جزئية لأزمة لنقيضها، (فالممكنة العامّة) تفرّع على قوله: إعلم إلى هنا (نقيض صريح للضرورية المطلقة، و المطلقة العامّة لأزمة لنقيض الدّائمة المطلقة) أى ليسَتْ بنقيض صريح لها، (ولمّا لم يكن لنقيضها) أى الدّائمة المطلقة (الصّريح و هو: اللّادوام مفهومٌ محصّلٌ) أى معيّنٌ (معتبر) عند المناطق (من بين القضايا المتعارفة) أى المرسومة المشهورة، (قالوا) جواب لمّا: (نقيض الدّائمة) المطلقة (هو: المطلقة العامّة) إقامة للأزم مقام الملزوم تجوّزاً.

(ثمّ) أى بعد أن علمت أنّ النّقيض الصّريح للضرورية هو: الممكنة العامّة، و أنّ المطلقة العامّة لأزمة لنقيض الدّائمة المطلقة (إعلم) أيضاً: (أنّ نسبة) القضية (الحينية الممكنة) يريد بيان نقيض المشروطة العامّة (إلى) المشروطة العامّة كنسبة الممكنة العامّة إلى الضرورية (المطلقة أى كما أنّ الممكنة العامّة نقيض صريح للضرورية المطلقة، كذلك الحينية الممكنة نقيض صريح للمشروطة العامّة، فإنّ

وَلِلْعُرْفِيَّةِ الْعَامَّةِ: الْحَيْنِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ،

أى الضَّرورة مادام الوصف عن الجانب المخالف فتكون نقيضاً صريحاً لما حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف فقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً نقيضه: ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان، ونسبة الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة، وذلك لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة مادام الموضوع مستصفاً بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هو: سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف الحينية الممكنة) يريد تعريفها وتوجيه كلامه (هي): القضية (التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية) ولما كانت مبهمة، فسرها بقوله: (أى الضرورة مادام الوصف العنواني موجوداً (عن الجانب المخالف) وهو المشروطة العامة، (فتكون) أى الحينية الممكنة (نقيضاً صريحاً لما) أى للمشروطة العامة التي (حكم فيها بضرورة الجانب الموافق) وهو: النسبة (بحسب الوصف) متعلق بضرورة (فقولنا: مبتدأ بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً) مشروطة عامة موجبة كلية (نقيضه) خبر: (ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان) وهذه حينية ممكنة سالبة جزئية، (ونسبت القضية (الحينية المطلقة) يريد بيان نقيض العرفية العامة (و هي قضية حكم فيها بفعلية النسبة) أى بوجودها بالفعل (حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني) عرفها لأنه لم يذكرها فيما سبق (إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة) المطلقة فى أنها ليست نقيضاً صريحاً للعرفية العامة كما أن المطلقة العامة ليست نقيضاً صريحاً للدائمة المطلقة، (وذلك) نابت (لأن الحكم فى العرفية العامة بدوام النسبة مادام ذات الموضوع متصفاً بالوصف العنواني، فنقيضها الصريح) أى فالنقيض الصريح لدوام النسبة (هو: سلب ذلك الدوام)، ولما لم يكن لسلب الدوام مفهوماً محصلاً معتبراً من بين القضايا المتعارفة، قالوا: إن نقيض العرفية العامة هو: الحينية المطلقة، (و يلزمه) أى

المقابل في اوقات الوصف العنواني و هذا (فهذا) معنى الحينية المطلقة المخالفة للقضية العرفية في الكيف فنقيض قولنا: بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً قولنا: ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل. و المصنف لم يتعرَّض لبيان نقيض الوقتية و المنتشرة المطلقتين من البسيطات اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سيأتي من مباحث العكوس و الأقيسة، بخلاف باقي البسيطات فتأمل.

سلب الدَّوام (وقوعُ الطَّرَف^(١) المقابل) لأصل القضية (في أوقات الوصف العنواني) و وقوع الطَّرَف المقابل في أوقات الوصف العنواني لأزم لسلب الدَّوام (و هذا) أي الوقوع المذكور (معنى الحينية المطلقة المخالفة للقضية العرفية) العامة (في الكيف) متعلِّق بقوله: المخالفة، (فنقيض قولنا: بالدَّوام كلَّ كاتب متحرِّك الأصابع مادام كاتباً) هذه عرفيَّة عامَّة موجبة كليَّة (قولنا: ليس بعض الكاتب بمتحرِّك الأصابع حين هو كاتبٌ بالفعل) و هذه حينية مطلقة سالبة جزئية، (و حضرة (المصنَّف) نور الله ضريحه (لم يتعرَّض لبيان نقيض الوقتية و المنتشرة المطلقتين) اللتين هما (من البسيطات إذ لا يتعلَّق بذلك غرض فيما سيأتي) و بين الموصول بقوله: (من مباحث العكوس و الأقيسة بخلاف باقي البسيطات فتأمل). لعلَّه إشارة إلى بيان إشكال و تحقيق مطلب اما الأشكال فهو: انَّ المصنَّف لم يتعرَّض لبيان نقيض الممكنة العامة و المطلقة العامة أيضاً، فعدم التعرُّض غير مختص بما ذكر، و اما تحقيق المطلب فهو: أنَّ القول بعدم التعرُّض لبيان نقيض الممكنة العامة و المطلقة العامة، غير صحيح، ضرورة أنَّه إذا كان نقيض الضرورية المطلقة هو: الممكنة العامة، فلا بدَّ أن يكون نقيضها هو: الضرورية المطلقة، و إذا كان نقيض الدَّائمة المطلقة هو: المطلقة العامة، فلا بدَّ أن يكون نقيضها هو: الدَّائمة المطلقة، و انَّ في قولنا: لايتعلَّق بذلك غرض الخ، مسامحة، لأنَّه لو كان كذلك لكانت القضيتان من

١- فإن كان الأصل موجبةً فوقوع الطَّرَف المقابل هو: وقوع السلب و إن كان سالبة فوقوع المقابل هو: وقوع الإيجاب فلفظ الوقوع يلائم الإيجاب و السلب كليهما. «دشتي»

وَلِلْمَرْكَبَةِ: الْمَفْهُومُ الْمُرَدَّدُ بَيْنَ نَقِيضِي الْجُزْئَيْنِ، وَ لَكِنْ فِي
الْجُزْئِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ.

قوله: (و للمركبة) قد علمت: ان نقيض كل شيء: رفعه.

فاعلم: ان رفع المركب انما يكون برفع أحد جزئيه لاعلى التعيين بل على سبيل
منع الخلو، اذ يجوز ان يكون برفع كلا جزئيه فنقيض القضية المركبة: نقيض أحد
جزئيه على سبيل منع الخلو فنقيض قولنا: كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
مادام كاتباً لا دائماً أي لا شيء من الكتاب بمتحرك الاصابع بالفعل: قضية
منفصلة مانعة الخلو و هي قولنا: اما بعض الكتاب ليس بمتحرك الاصابع
بالامكان حين هو كاتب و اما بعض الكتاب متحرك الاصابع دائماً.

القضايا الغير المعبرة و لأزمته: عدم التعرض لبيان عكسيهما أيضاً، و قد تعرض
لَهُمَا. (قوله: و للمركبة) «تبصرة» إعلم: ان المصنف قدس سره ذكر نقايض البسائط
مُفَصَّلاً، اذ ليس لها قاعدة كليّة، و إكتفى بها في نقايض المركبات، و لا يمكن جمع
نقيضي الكلّيّة و الجزئيّة الجزئين للمركبة في قاعدة واحدة، و لذا ذكر لكل منهما
قاعدة كلية مستقلة، و شرع في بيان نقيض الكلّيّة، و العلم بطريقته يحتاج إلى
مطلبين: أشار الى الأوّل بقوله: (قد علمت) في حاشية قوله: و النقيض للضرورة الخ:
(أَنَّ نَقِيضَ كُلِّ شَيْءٍ: رَفَعُهُ) و إلى الثّاني بقوله: (فَاعْلَمْ) أيضاً: (أَنَّ رَفَعَ الشَّيْءِ
(الْمَرْكَبِ) وَ سَلْبَهُ (إِنَّمَا يَكُونُ) أَيْ لَا يَكُونُ إِلَّا (بِرَفْعِ أَحَدِ جُزْئِيهِ) قَالَ بَعْضُ
الْمُحَقِّقِينَ: فَإِنَّهُ لَوْلَمْ يَرْفَعْ شَيْءٌ مِنْهُمَا، كَانَ الْمَرْكَبُ ثَابِتاً، وَ الْحَالُ أَنَّ نَقِيضَ كُلِّ شَيْءٍ: رَفَعُهُ
إِلَى (أَعْلَى التَّعْيِينِ) أَيْ تَعْيِينَ أَحَدِ الْجُزْئَيْنِ بِأَنْ يَكُونَ يَرْفَعُ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ فَقَطْ، أَوِ الثَّانِي
فَقَطْ إِذَا كَانَ مَرْكَباً مِنْ أَمْرَيْنِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْمُنْفَصَلَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، قَالَ بَعْضُ الْأَعْلَامِ: إِنَّمَا
يَتَيَّنُ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَقِيضُ الْمَرْكَبِ أَحَدَ نَقِيضِي الْجُزْئَيْنِ عَلَى التَّعْيِينِ،
لِجَوَازِ كَذِبِ الْمَرْكَبِ بِالْجُزْءِ الْآخَرِ فَحِينَئِذٍ يُلْزَمُ اجْتِمَاعُ التَّقْيِضِ عَلَى الْكُذْبِ وَ ذَلِكَ
بَاطِلٌ، مِثْلًا قَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بِالْفِعْلِ لَا دَائِماً لَوْ كَانَ نَقِيضُهُ نَقِيضَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ بَعِيْنَهُ، لَزِمَ

و أنت بعد اطلاعك على حقايق المركبات و نقايض البسايط، تتمكن من استخراج التفاصيل.

قوله: (و لكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد) يعني: لا يكفي في أخذ

اجتماعها على الكذب، ضرورة أنَّ المركبة كاذبة بالجزء الأخير، فأنه إشارة إلى قولنا: لأشياء من الإنسان بحيوان بالفعل و هو كاذب قطعاً، مع أنَّ نقيض الجزء الأول و هو قولنا: ليس بعض الإنسان بحيوان بالدوام، كاذب أيضاً إهـ (بل على سبيل منع الخلو إذ يجوز أن يكون) أي رفع المركب (برفع كلا جزئيه) بأن يكون رفعه بعدم رفع كليهما محالاً، (فنقيض القضية المركبة: نقيض أحد جزئيه على سبيل منع الخلو فنقيض قولنا: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً) إلى هنا عريضة عامة (لأدائماً) إشارة إلى مطلقة عامة سالبة كلية: (أي لا شيء من الكتابب يتمتحرك الأصابع بالفعل) و المجموع مشروطة خاصة: (قضية) خبر لقوله: فنقيض (منفصلة) مانعة الخلو و هي قولنا: إما بعض الكتابب ليس بمتحرك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب) هذا نقيض الجزء الأول و حينية ممكنة، (و إما بعض الكتابب متحرك الأصابع دائماً)، و هذا نقيض الجزء الثاني و دائمة مطلقة.

(و أنت) أيها المتعلم، (بعد اطلاعك على حقايق المركبات) من الموجهات بواسطة ما ذكرنا (و نقايض البسايط تتمكن من استخراج التفاصيل) أي تفاصيل نقايض المركبات يعني: لأحاجة إلى بيانها قال بعض المحققين: مثلاً إذا علمت: أنَّ الوجودية اللدائمة مركبة من مطلقتين عامتين، و أنَّ نقيض المطلقة العامة هو: الدائمة المطلقة، علمت: أنَّ نقيض الوجودية اللدائمة إما هذه الدائمة، أو تلك الدائمة، و إذا علمت: أنَّ الممكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين، و أنَّ نقيض الممكنة العامة هو: الضرورية المطلقة، علمت: أنَّ نقيض الممكنة الخاصة، إما هذه الضرورية أو تلك الضرورية، و إذا علمت: أنَّ الوقتية مركبة من وقتية مطلقة و مطلقة عامة، و أنَّ نقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية، و نقيض المطلقة العامة هو: الدائمة المطلقة علمت: أنَّ نقيض الوقتية إما الممكنة الوقتية أو الدائمة المطلقة و هكذا البراقى إهـ. (قوله: و لكن في الجزئية بالنسبة إلى كل فرد فرد) بيان لنقيض

نقيض القضية المركبة الجزئية التردد بين نقيضي جزئيهما وهما الكليتان، إذ قد يكذب المركبة الجزئية كقولنا: بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائماً و يكذب كلا نقيضي جزئيهما أيضاً وهما: قولنا لا شيء من الحيوان بانسان دائماً و قولنا: كل حيوان انسان دائماً، و حينئذ فطريق أخذ نقيض المركبة الجزئية: أن توضع أفراد الموضوع كلها ضرورة ان نقيض الجزئية هي: الكلية، ثم يردد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك الافراد و يقال في المثال المذكور: كل حيوان اما انسان دائماً أو ليس بانسان دائماً، و حينئذ فيصدق النقيض و هي: قضية حملية مرددة المحمول فقوله: (الى كل فرد فرد) أى من أفراد الموضوع.

المركبة الجزئية (يعنى) أى المصنّف قدّس الله سرّه: (لا يكفى فى أخذ نقيض القضية المركبة الجزئية التردد بين نقيضي جزئيهما وهما) أى التقيضان (الكليتان)، لأنّه يشترط فى التناقض الاختلاف فى الكم فنقيض الجزئى هو: الكلّى و بالعكس، (إذ) تعليل لقوله: لا يكفى إلخ (قديكذب) القضية (المركبة الجزئية) بواسطة الجزء الأخير منها مثالها (كقولنا: بعض الحيوان إنسان بالفعل) مطلقة عامة موجبة جزئية (لا دائماً) إشارة إلى مطلقة عامة سالبة جزئية: أى بعض الحيوان ليس بأنسان بالفعل، و المجموع وجوديّة لا دائمة، (و يكذب كلا نقيضي جزئيهما) فلا يتحقّق التناقض حينئذ (أيضاً) أى كما كان أصل القضية كاذباً (وهما) أى نقيضا الجزئين (قولنا: لا شيء من الحيوان بأنسان دائماً) هذا نقيض الجزء الأول و دائمة مطلقة سالبة كلية، لأنّ نقيض المطلقة العامة هو: الدائمة المطلقة، و نقيض الموجبة الجزئية هو: السالبة الكلية، (و قولنا: كل حيوان إنسان دائماً) و هذا نقيض الجزء الثانى و دائمة مطلقة موجبة كلية، لأنّ نقيض السالبة الجزئية هو: الموجبة الكلية (و حينئذ) أى و حينّ إذ لم يكف ما ذكر، (فطريق أخذ نقيض) القضية (المركبة الجزئية: أن توضع) بصيغة المجهول (أفراد الموضوع) أى موضوع القضية (كلّها) لأعضها، و بعبارة أخرى: أن يُجعل الموضوع كلّ أفراد

(فَصْلُ) الْعَكْسُ الْمُسْتَوَى: تَبْدِيلُ طَرَفِي الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكِيفِ. وَالْمُوجِبَةُ إِنَّمَا تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً، لِحَوَازِ عُمُومِ الْمَحْمُولِ وَالتَّالِي،

قوله: (طرفي القضية) سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول أو المقدّم والتالي و اعلم: ان العكس كما يطلق على المعنى المصدرى المذكور كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق مجازى من قبيل: اطلاق اللفظ على الملفوظ، و الخلق على المخلوق.

قوله: (مع بقاء الصدق) بمعنى: ان الاصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس، لا انه يجب صدقهما في الواقع.

قوله: (و الكيف) يعنى: ان كان الاصل موجبة، كان العكس موجبة، و ان كان سالبة كان سالبة.

(ضرورة ان نقيض) القضية (الجزئية هي): القضية (الكلية) كما ان نقيض الكلية هي: (الجزئية، ثم يردّد) بصيغة المجهول (بين نقيض الجزئين) أى بين محموليهما، فهو إطلاق الكل على الجزء (بالنسبة) متعلق بقوله: يردّد (إلى كل واحد من تلك الأفراد) أى أفراد الموضوع (يقال فى المثال المذكور) و هو قولنا: بعض الحيوان إنسان بالفعل لأدائماً: (كل حيوان إما إنسان دائماً) هذا نقيض الجزء الثانى، (أو ليس بأنسان دائماً) و هذا نقيض الجزء الأوّل (و حينئذ) أى و حين إذ فعل كما ذكرنا، (فيصدق النقيض) أى فيلزم من كذب الأصل صدق النقيض (و هي) أى النقيض، و تأنيث الضمير باعتبار الخبر: (قضية حملية) أى لا منفصلة كما كانت فى المركبة الكلية (مرددة المحمول) و الفرق بين القضية المنفصلة و الحملية: أن الموضوع فى الحملية مقدّم على الأداة و فى المنفصلة بالعكس، كما ترى فى قولنا: كل حيوان إما كذا، وإما كذا و قولنا: إما أن يكون الحيوان إنساناً أو غير إنسانٍ و اذا كان الأمر كما

.....

ذكرنا، (فقله: إلى كل فرد فرد أى من أفراد الموضوع) * .

{العكس المستوى}

أى و من أحكام القضايا العكس المستوى. (قوله: طرفى القضية) (سواء كان الطرفان هما الموضوع و المحمول) كما فى القضية الحملية قال المحقق الكلينوى قدس سره: و المراد من الموضوع و المحمول ههنا ما هو بحسب الذكر و العنوان، لأن العكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً و مفهوم المحمول موضوعاً ثم قال: و بالجملة: العكس إنما هو حال اللفظ و المعنى باق على حاله و لا يغير إياه، (أو المقدم و التالى) كما فى الشرطية (و أعلم) أيها المتعلم: (إن) لفظ (العكس) كما يطلق على المعنى المصدري المذكور) فى المتن، و هو: التبديل، (كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل) أى تبدل طرفيها يعنى: أنه يطلق على المعكوس و هو اسم المفعول نحو: بعض الحيوان إنسان فى عكس قولنا: كل إنسان حيوان، (و ذلك الأطلاق) أى إطلاق العكس على المعكوس (مجازي) من قبيل: تسمية المسبب بأسم سببه فهو حقيقة فى التبديل و (من قبيل: إطلاق اللفظ على المافوظ، و الخلق على المخلوق). (قوله: مع بقاء الصدق) لما كان مبهماً فسره بقوله: (بمعنى: أن الأصل لو فرض صدقه) و إن كان كاذباً فى الواقع (لزم من صدقه صدق العكس) لأنه لأزم للأصل و وجود الملزوم مستلزم لوجود اللازم و لا عكس (لا) بمعنى: (أنه) أى الشأن و الحال (يجب صدقهما) أى الأصل و العكس (فى الواقع) أى لا يلزم أن يكون الأصل صادقاً فى الواقع، فيدخل عكس القضية الكاذبة، قاله بعض الأعلام. و لم يعتبروا بالكذب بأن يلزم من كذب الأصل كذب العكس لأن قولنا: كل حيوان إنسان كاذب، و عكسه و هو قولنا: بعض الحيوان إنسان صادق. (قوله: و الكيف) أى الأيجاب و السلب (يعنى) أى المصنّف رحمه الله أنه: (إن كان الأصل قضية موجبة، كان العكس قضية موجبة) نحو: كل إنسان حيوان و بعض الحيوان إنسان، (و إن كان) أى الأصل قضية سالبة، كان) أى العكس قضية سالبة) نحو: لا شيء

قوله: (و الموجبة إنما تنعكس جزئية) يعنى: إن الموجبة سواء كانت كلية نحو: كل انسان حيوان، او جزئية نحو: بعض الانسان حيوان انما تنعكس الى الموجبة الجزئية لا الى الموجبة الكلية، اما صدق الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة انه اذا صدق المعمول على ما صدق عليه الموضوع كلا او بعضاً تصادق الموضوع والمحمول في هذا الفرد فيصدق الموضوع على افراد المحمول في الجملة و اما عدم صدق الكلية فلان المحمول في القضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع فلو عكست القضية صار الموضوع اعم، و يستحيل صدق الاخص كلياً على الاعم فالعكس اللازم الصدق في جميع المواد هو: الموجبة الجزئية.

من الإنسان بحجر و لأشياء من الحجر بأنسان لأنَّ السَّالبة الكلية تنعكس كنفسها (قوله: و الموجبة: إنما تنعكس جزئية) (يعنى) أى المصنَّف قدَّس سرُّه: (أنَّ) القضية (الموجبة) سواء كانت كليةً نحو: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ أو جزئيةً نحو: بعضُ الإنسان حيوانٌ، إنما تنعكس) أى لا تنعكس إلا (إلى) الموجبة الجزئية (فالقضيتان المذكورتان تنعكسان إلى قولنا: بعض الحيوان إنسان (لا إلى الموجبة الكلية) أمَّا صدق الموجبة الجزئية) أى أمَّا انعكاس الموجبة الكلية و الجزئية إلى الموجبة الجزئية (فظاهراً) من جهة (ضرورة أنه) أى الشَّأن و الحال (إذا صدق المحمول) كالحيوان مثلاً أى حمل (على ما) أى فردٍ كزيد مثلاً (صدق عليه الموضوع كلاً أو بعضاً) أى حمل عليه حملاً كلياً أو جزئياً،

(تصادق الموضوع و المحمول) أى إجتماعاً (فى هذا الفرد) وإذا كان الأمر كذلك، (فيصدق الموضوع على أفراد المحمول) أى يحمل عليها (فى الجملة) أى فى بعض الأفراد و الموارد، (وَ أمَّا عدم صدق الكلية) أى وَ أمَّا عدم انعكاسهما إلى الموجبة الكلية (فلأنَّ المحمول فى القضية الموجبة) كليةً كانت أو جزئيةً (قد يكون أعمَّ من الموضوع) كما أنه قد يكون مساوياً له، (فَلَوْ عُكِّسَتِ الْقَضِيَّةُ) بأن يقال: كلُّ حيوانٍ إنسان، (صار الموضوع أعمَّ) من المحمول، (و يستحيل صدق الأخص) مطلقاً أى حملة حملاً (كلياً على الأعم) مطلقاً لأنَّه يلزم أن يكون البقر مثلاً إنساناً، و امَّا حملاً جزئياً فيجوز، كما لا يخفى وإذا كان الأمر كذلك، (فالعكس) أى فعكس

وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً، وَإِلَّا لَزِمَ سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ،
وَالْجُزْئِيَّةُ لَا تَنْعَكِسُ أَصْلًا، لِجَوَازِ عُمُومِ الْمَوْضُوعِ، أَوِ الْمُقَدَّمِ

هذا هو البيان في الحملات، وقس عليه الحال في الشرطيات.

قوله: (لجواز عموم المحمول و التالي) بيان للجزء السليبي من الحصر المذكور،

و اما الايجاب فبيهي كما مر.

قوله: (و الا لازم سلب الشيء عن نفسه) تقريره أن يقال: كلما صدق قولنا: لا شيء من الانسان بحجر، صدق قولنا: لا شيء من الحجر بانسان و الا لصدق نقيضه، و هو: بعض الحجر انسان فنضمه مع الاصل، فنقول بعض الحجر انسان و لا شيء

الموجبة الكلية و الجزئية (اللازم الصدق) اى اللازم صدقه من صدق الأصل لو فرض صدقه (فى جميع المواد) أى سواء كان الموضوع و المحمول متساويين نحو: كل إنسان ناطق، أو كان المحمول أعم من الموضوع كالمثال السابق، (هو: الموجبة الجزئية) لا غير (هذا هو البيان فى الحملات، و قس عليه الحال فى الشرطيات) المتصلة، فالشرطية المتصلة سواء كانت موجبة كلية أو جزئية إنما تنعكس موجبة جزئية، فأن التالى قد يكون أعم من المقدم كقولك: كلما كان الشيء إنساناً كان حيواناً، فلا يجوز كون العكس فيها أيضاً كلية، لأستحالة صدق الأخص فى جميع أوقات صدق الأعم، و إنما قيدنا الشرطيات بالمتصلة لأن المنفصلة لا عكس لها إذ لا فائدة فيه، و الفرق بين الأصل و العكس فيها إنما هو من حيث التقديم و التأخير. (قوله: لجواز عموم المحمول و التالي) أعلم: أن الحصر مشتمل على أمرين: الأيجاب و السلب، و معنى كلام المصنف: و الموجبة تنعكس موجبة جزئية، لا كلية فالأيجاب مصرح به و السلب يفهم ضمناً فقوله: لجواز عموم الخ (بيان) أى تعليل (للجزء السلبى من الحصر المذكور) فى المتن المفهوم ضمناً و هو: لا كلية، (و اما الأيجاب) أى و اما الجزء الأيجابى و هو قوله: تنعكس جزئية (فبيهي كما مر) فى قولنا: أما صدق الموجبة الجزئية فظاهر الخ.

(قوله: و إلا لازم سلب الشيء عن نفسه) أى وإن لم تنعكس السالبة الكلية سالبة كلية بأن تنعكس جزئية لازم سلب الشيء عن نفسه (تقريره) أى كلام المصنف «و

من الانسان بحجر فينتج بعض الحجر ليس بحجر و هو سلب الشيء عن نفسه و هذا محال منشأه هو نقيض العكس، لان الاصل صادق و الهيئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقاً و هو المطلوب.

قوله: (عموم الموضوع) و حينئذ يصح سلب الاخص عن بعض الاعم لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض الاخص، مثلاً يصدق: بعض الحيوان ليس بانسان و لا

الألزم إلخ، (أن يقال: كلما صدق قولنا: لأشياء من الإنسان بحجر) و هو السالبة الكلية (صدق) عكسه و هو (قولنا: لأشياء من الحجر بأنسان و الّا) يصدق العكس (لصدق نقيضه) ضرورة استحالة إرتفاع التقيضين و هما: العكس و نقيضه (و هو) أى نقيض العكس قولنا: (بعض الحجر إنسان) فأن نقيض السالبة الكلية هو الموجبة الجزئية (فنقضه) أى نقيض العكس بجعله صغرى (مع الأصل) أى أصل القضية بجعلها كبرى (فنقول: بعض الحجر إنسان و لأشياء من الإنسان بحجر فينتج) قولنا: (بعض الحجر ليس بحجر) بحذف الحد الأوسط و هو: الإنسان، و جعل الأصغر موضوعاً، و الأكبر محمولاً (و هو) أى قولنا: بعض الحجر ليس بحجر (سلب الشيء عن نفسه، و هذا محال) لأن ثبوت الشيء لنفسه ضروري (منشأه) أى المحال (هو نقيض العكس) لأغير و هو قولنا: بعض الحجر إنسان، (لأن الأصل) أى أصل القضية و هو: لأشياء من الإنسان بحجر (صادق) كما هو ظاهر، فلا يكون منشأ للمحال (والهيئة) أى هيئة الشكل (منتجة) لأنها من الشكل الأول و لا يتصور كونه عقيباً فلا تكون أيضاً منشأ للمحال و اذا كان الأمر كذلك، (فيكون نقيض العكس باطلاً) و إذا كان باطلاً (فيكون العكس حقاً) ضرورة استحالة بطلان التقيضين، (و هو المطلوب) هنا لأغير.

قوله: (عموم الموضوع) و السالبة الجزئية لاتنعكس أصلاً أى: لأكلية و لأجزئية لأمكان عموم الموضوع (و حينئذ) أى و حين إذ كان موضوعها أعم (يصح سلب الأخص) مطلقاً (عن بعض الأعم) مطلقاً كسلب الإنسان عن بعض الحيوان مثلاً (لكن لا يصح سلب الأعم) مطلقاً (عن بعض الأخص) مطلقاً كسلب الحيوان عن بعض الإنسان، أمثل لك (مثلاً) زيادة على النهم و أقول: (يصدق) و يصح قولنا:

وَأَمَّا بِحَسَبِ الْجِهَةِ فَمِنْ الْمُوجِبَاتِ تَنَعُّكُ الدَّائِمَتَانِ، وَ
الْعَامَّتَانِ حِينَئِذٍ مُطْلَقَةً،

يصدق: بعض الانسان ليس بحيوان.

قوله: (أو المقدم) مثلاً يصدق: قد لا يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً و
لا يصدق: قد لا يكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً.

قوله: (واما بحسب الجهة) يعني: ان ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب
الكم والكيف واما بحسب الجهة الى آخره.

قوله: (الدائمتان) أي الضرورية و الدائمة مثلاً كلما صدق قولنا: بالضرورة أو
دائماً كل انسان حيوان، صدق قولنا: بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان و

(بعض الحيوان ليس بأنسان) هذا أصل القضية و سالبة جزئية، (و لا يصدق) عكسه
و هو قولنا: (بعض الأنسان ليس بحيوان)، و سلب الأعم عن كل الأخص غير
صحيح بالطريق الأولي نحو: لأشئ من الإنسان بحيوان، فلا تنعكس السالبة الجزئية
أصلاً. (قوله: أو المقدم) أي لجواز عموم المقدم، أمثل لك (مثلاً) وأقول: (يصدق)
قولنا في السالبة الجزئية: (قد لا يكون إذا كان الشئ حيواناً كان إنساناً و لا يصدق)
عكسه و هو قولنا: (قد لا يكون إذا كان الشئ إنساناً كان حيواناً) فقولنا: ليس ألبتة
إذا كان الشئ إنساناً كان حيواناً غير صحيح بالطريق الأولي، لأنه سلب الأعم عن كل
الأخص. (قوله: و أمّا بحسب الجهة) عطف على مقدّر، كما أشار اليه المحشئ رحمه
الله بقوله: (يعني) أي المصنّف قدّس سرّه: (انّ ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا
بحسب الكم) أي الكلية و الجزئية (والكيف) أي الأيجاب و السلب (وامّا) بيان
انعكاسها (بحسب الجهة إلخ).

(قوله: الدائمتان) (أي الضرورية) المطلقة لأنها هي: القضية التي حكم فيها بضرورة
النسبة مادام ذات الموضوع موجودة نحو: كل إنسان حيوان بالضرورة، (و الدائمة)
المطلقة و هي: القضية التي حكم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع موجودة
نحو: كل فلک متحرّك بالدوام فالضرورة المطلقة و الدائمة المطلقة الموجبتان

الا فيصدق نقيضه و هو: دائماً لا شيء من الحيوان بانسان مادام حيواناً فهو مع الاصل ينتج لا شيء من الانسان بانسان بالضرورة أو دائماً هذا خلف.
قوله: (و العامتان) أي المشروطة العامة و العرفية العامة مثلاً اذا صدق بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، صدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع و الا فيصدق نقيضه و هو: دائماً لا شيء من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع و هو مع الاصل ينتج قولنا بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً هذا خلف.

تنعكسان إلى الحينية المطلقة، أمثل لك (مثلاً) و أقول: (كلما صدق قولنا: بالضرورة) كل إنسان حيوان، (أو دائماً كل إنسان حيوان، صدق) عكسه و هو (قولنا: بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان) و هي حينية مطلقة (والأ) يصدق العكس (فيصدق نقيضه) لأمتناع إرتفاع التقيضين، (و هو) أي نقيض العكس قولنا: (دائماً لأشياء من الحيوان بانسان مادام حيواناً) لأن نقيض الحينية المطلقة هو العرفية العامة (فهو) أي نقيض العكس بجعله صغرى: (مع الأصل) بجعله كبرى بأن نقول: دائماً لأشياء من الحيوان بانسان مادام حيواناً، و بالضرورة أو دائماً كل إنسان حيوان (ينتج) قولنا: (لأشياء من الإنسان بانسان بالضرورة أو دائماً، هذا خلف) لأنه يلزم سلب الشيء عن نفسه منشأه هو: نقيض العكس لأن الأصل صادق و الهيئة منتجة، فيكون نقيض العكس باطلاً، فيكون العكس حقاً و هو المطلوب.
(قوله: والعامتان) (أي المشروطة العامة و العرفية العامة) فموجبتهما تنعكس إلى الحينية المطلقة، أمثل لك (مثلاً) لتعرف ما ذكرنا، و أقول: (إذا صدق) قولنا، و هو المشروطة العامة: (بالضرورة) كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، (أو) قولنا و هو العرفية العامة (بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، صدق) عكسهما و هو قولنا: (بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع) حينية مطلقة موجبة جزئية (و إلا) يصدق العكس (فيصدق نقيضه) لأمتناع إرتفاع التقيضين (و هو) أي نقيض العكس قولنا: (دائماً لأشياء من متحرك الاصابع

وَالْخَاصَّتَانِ حِينِيَّةٌ لَا دَائِمَةٌ،

قوله: (و الخاصتان) أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى حينية مطلقة مقيدة باللادوام اما انعكاسها الى حينية مطلقة فلانه كلما صدقت الخاصتان، صدقت العامتان وقد مر انه كلما صدقت العامتان صدقت في عكسهما الحينية المطلقة و اما اللادوام فبيان صدقه انه لو لم يصدق لصدق نقيضه و نضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة و نضمه الى الجزء الثاني من الاصل فينتج ما ينافي تلك النتيجة مثلاً كلما صدق: بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً، صدق في العكس: بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لا دائماً

بكاتب مادام متحرك الأصابع) قد قلنا: إن نقيض الحينية المطلقة هو: العرفية العامة (و هو) أي نقيض العكس بجعله صغرى (مع الأصل) بجعله كبرى بأن نقول: دائماً لأشياء من متحرك الأصابع بكاتب مادام متحرك الأصابع وبالضرورة، أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً (ينتج) قولنا: (بالضرورة، أو بالدوام لأشياء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً هذا خلف) لأنه يلزم سلب الشيء عن نفسه منشأه هو نقيض العكس لأن الأصل صادق والهيئة منتجة، فيكون نقيض العكس باطلاً، فيكون العكس حقاً وهو المطلوب.

(قوله: و الخاصتان) (أي المشروطة الخاصة و العرفية الخاصة تنعكسان إلى حينية مطلقة مقيدة باللادوام) الدائمي أي إلى الحينية اللادائمة (أما انعكاسهما إلى حينية مطلقة فلأنه) أي الشأن و الحال (كلما صدقت الخاصتان، صدقت العامتان) أي المشروطة العامة و العرفية العامة لأنه كلما صدق الأخص، صدق الأعم لأستحالة انفكاك الأخص عن الأعم، (و الحال (قدمراً) في حاشية قوله: و العامتان حينية مطلقة (أنه) أي الشأن و الحال (كلما صدقت العامتان، صدقت في عكسهما الحينية، المطلقة و اما اللادوام) الدائمي (فبيان صدقه أنه) أي الشأن و الحال (لو لم

.....

يصدق) أى اللادوام الذاتى (لصدق نقيضه) وهى: الدائمة المطلقة، لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة، والدائمة المطلقة نقيض لها، وإنما يصدق نقيضه ضرورة إستحالة إرتفاع النقيضين وهما: اللادوام العكس والدوام، (و نضم هذا النقيض إلى الجزء الأول من الأصل) بجعل النقيض صغرى و الجزء الأول من الأصل كبرى (فنتج نتيجة و نضمه) أى النقيض (الى الجزء الثانى من الأصل) بجعل النقيض صغرى و الجزء الثانى من الأصل كبرى، و الجزء الثانى هو: اللادوام المشير الى المطلقة العامة (فنتج ما) أى نتيجة (ينافى تلك النتيجة) أى النتيجة الأولى، و تذكير الفعل بأعتبار لفظ الموصول (مثلاً) أى: أمثل لك مثلاً، و أقول: (كلما صدق) قولنا: (بالضرورة) كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لأدائماً أى لا شىء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل هذه مشروطة خاصة، (أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لأدائماً) أى لا شىء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل و هذه عريضة خاصة، (صدق فى العكس) قولنا: (بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع) هذه حينية مطلقة (لأدائماً) إشارة إلى مطلقة عامة سالبة جزئية: أى ليس بعض متحرك الأصابع بكاتب بالفعل (أما صدق الجزء الأول) من العكس و هو قولنا: بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع بالفعل (فقد ظهر مما سبق) فى قولنا: كلما صدقت الخاصتان، صدقت العامتان و قد مرّ أنه كلما صدقت العامتان، صدق فى عكسهما الحينية المطلقة، (و أما صدق الجزء الثانى) منه (أى اللادوام) الذى يشير إلى المطلقة العامة (و معناه) أى اللادوام العكس: (ليس بعض متحرك الأصابع كاتباً بالفعل فلائته) أى الشآن و الحال (لو لم يصدق) أى اللادوام العكس (لصدق نقيضه) لأمتناع إرتفاع النقيضين، (و هو) أى نقيض اللادوام العكس (قولنا: كل متحرك الأصابع كاتب دائماً) لأن نقيض المطلقة العامة هو: الدائمة المطلقة.

اما صدق الجزء الاول فقد ظهر مما سبق و اما صدق الجزء الثاني أي اللادوام و معناه: ليس بعض متحرك الاصابع كاتباً بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه و هو قولنا: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً فنضمه الى الجزء الاول من الاصل فنقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً و كلُّ كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ينتج: كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً ثم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل و نقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً و لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لا شيء من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل.

و هذا ينافي النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض لا دوام العكس اجتماع المتنافيين فيكون باطلاً فيكون لا دوام العكس حقاً و هو المطلوب.

(فنضمه) أي التقيض بجعله صغرى (إلى الجزء الأول من الأصل) بجعله كبرى و الجزء الأول من الأصل هو المشروطة العامة و العرفية العامة، (فنقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً، و) بالضرورة أو بالدوام (كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ينتج) قولنا: (كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً) هذه هي النتيجة الأولى (ثم نضمه) أي نقيض اللادوام العكس (إلى الجزء الثاني من الأصل) و هو: اللادوام الأصل المشير إلى المطلقة العامة، (و نقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً و لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج) قولنا: (لا شيء من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل و هذا) أي قولنا: لا شيء من متحرك الاصابع إلخ (ينافي النتيجة السابقة) و هي: كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً (فيلزم من صدق نقيض لا دوام العكس) و هو قولنا: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً (اجتماع المتنافيين) و هما: النتيجةان، لأنهما إنما تحصلان بأنضمامه الى الجزء الأول و الثاني من الأصل، (فيكون) أي نقيض لا دوام العكس (باطلاً، فيكون لا دوام العكس) و هو: ليس بعض متحرك الاصابع بكاتب بالفعل (حقاً) لأستحالة بطلان التقيضين، (و هو المطلوب) هنا لأغير.

وَالْوَقْتِيَّانِ وَالْوُجُودِيَّتَانِ، وَالْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ مُطْلَقَةٌ عَامَّةٌ، وَلَا عَكْسَ لِلْمُمْكِنَتَيْنِ.

قوله: (والمطلقة العامة مطلقة عامة) أي هذه القضايا الخمس تنعكس كل واحدة منها الى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل «ج» «ب» باحدى الجهات الخمس لصدق بعض «ب» «ج» بالفعل والال لصدق نقيضه وهو لا شيء من «ب» «ج» دائماً وهو مع الاصل ينتج لا شيء من «ج» «ج» هذا خلف.

قوله: (ولا عكس للممكتتين) اعلم: ان صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا المعبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ فمعنى كل «ج» «ب» بالامكان على رأي الفارابي هو: ان كلما صدق عليه «ج» بالامكان صدق عليه «ب» و يلزمه العكس حينئذ وهو: ان بعض ما صدق عليه (ب) بالامكان، صدق عليه «ج» بالامكان وعلى رأي الشيخ: معنى كل «ج» «ب» بالامكان: هو ان كل ما صدق عليه «ج» بالفعل، صدق عليه «ب» بالامكان و يكون عكسه على اسلوب الشيخ هو: ان بعض ما صدق عليه «ب» بالفعل، صدق عليه «ج» بالامكان.

قوله: (و المطلقة العامة مطلقة عامة) (أي هذه القضايا الخمس) المذكورة في المتن، وهي: الوقتية والمنتشرة والوجودية الالدائمة والوجودية اللاضرورية والمطلقة العامة (تنعكس كل واحدة منها الى) قضية (مطلقة عامة، فيقال: لو صدق قولنا: (كل ج) كناية عن مثل القمر والكاتب (ب) كناية عن مثل المنخسف ومتحرك الأصابع (بأحدى الجهات الخمس) وهي: بالضرورة في وقت معين لأدائماً في الوقتية، وبالضرورة في وقت غير معين لأدائماً في المنتشرة، وبالفعل لألضرورة في الوجودية اللاضرورية، وبالفعل لأدائماً في الوجودية الالدائمة، وبالفعل مطلقاً أي بالأطلاق العام في المطلقة العامة (لصدق) عكسه وهو قولنا: (بعض ب ج بالفعل وإلا) يصدق العكس (لصدق نقيضه وهو) قولنا: (لا شيء من ب) بـ (ج دائماً)، لأن نقيض المطلقة العامة هو: الدائمة المطلقة، ونقيض الموجبة الجزئية هو: السالبة

.....

الكلية (و هو) أى نقيض العكس بجعله صغرى (مع الأصل) بجعله كبرى بأن نقول: لأشياء من ب بـ ج دائماً، وكل ج ب (ينتج) قولنا: (لأشياء من ج) بـ (ج، هذا خلف)، لأنه يلزم سلب الشئ عن نفسه منشأه هو نقيض العكس، لأن الأصل صادق، والهيئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلاً، فيكون العكس حقاً وهو المطلوب * مثلاً كل ما صدق قولنا: كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لأدائماً، صدق فى عكسه قولنا: بعض المنخسف قمر بالفعل، والصدق نقيضه وهو قولنا: لأشياء من المنخسف بقمر دائماً، لأمتناع إرتفاع النقيضين وهو مع الأصل بأن نقول: لأشياء من المنخسف بقمر دائماً، وكل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لأدائماً ينتج قولنا: لأشياء من القمر بقمر، هـ، وقس عليها البواقي. (قوله: ولا عكس للممكتنين) أى ليس لهما عكس لأزم الصدق فى جميع المواد بمعنى: أن لهما عكساً لأزم الصدق فى بعضها، وهو إتفاقيّ والعبرة إتماهى بالعكس الأترادى لأ الاتفاقيّ، ويفهم من كلام المصنّف قدس سرّه، كما سيصرّح به المحشّى رحمه الله: أنه إختار مذهب الشيخ على مذهب الفارابيّ حيث حكم بأنه لا عكس لهما ولو عكس لقال: والممكتنان تنعكسان إلى الممكنة العامة. (إعلم) أيها المتعلم: (أن) عقد الوضع أعنى: (صدق وصف الموضوع على ذاته)، وبعبارة أخرى: إتصاف ذات الموضوع بوصفه نحو: كل كاتب متحرّك الأصابع (فى القضايا المعترية فى العلوم) وهى: المحصورات الأربع، (بالأمكن) أى مكيف بكيفية الأماكن (عند) المعلم الثانى الحكيم أبى نصر (الفارابيّ) والفعل أى مكيف بكيفية الفعل (عند) رئيس العقلاء (الشيخ) حسين بن عبد الله بن سينا رحمهم الله تعالى. ثم المراد بالأمكن إما الأماكن بحسب نفس الأمر، أو بمجرد الفرض فإن كان بحسب نفس الأمر كما هو الظاهر فرأيه موافق لرأى الفارابيّ كما قال الأديب العلامة السيّد عبد الرّحيم المولوى الكرديّ قدس سرّه: صيدقى بالأمكن رأيى فارابى * نفس الأمرى به ته گردانابى * وهى موافقات له به بنا لا جو * ده سه مل له گه ل بالفعلى شه بخ بو *، وقال الأستاذ: الشيخ محمود المدرّس مدظله العالى مؤكداً كلام الأديب

و لا شك انه لا يلزم من صدق الاصل حينئذ، صدق العكس مثلاً اذا فرض: ان
مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس، صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد
بالامكان و لم يصدق عكسه و هو: ان بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان،
فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ اذ هو المتبادر في العرف و اللغة حكم بأنه لا
عكس للممكنتين.

العلامة: به س ممكنتين عه كسيان ناوى * چه له لای ثم بى چه له لای ته ووى * أى
فلا عكس لهما بالاتفاق، و اما ان كان بمجرّد الفرض فرأيه مخالف لرأيه (فمعنى)
قولنا: (كلّ ج ب) أى كلّ إنسان حيوان (بالامكان) العامّ و هو الممكنة العامة (على
رأى الفارابى هو: انّ كلّاً) أى كلّ فرد (صدق عليه ج) أى الإنسان (بالامكان) أى
حمل عليه (صدق عليه) أى حمل عليه (ب) أى الحيوان (بالامكان، و يلزمه
العكس) أى والعكس لأزم له (حينئذ) أى حين إذ صدق و صف الموضوع على ذاته
بالامكان، و لا يتخلّف فى شيء من الموادّ (و هو) أى العكس قولنا: (انّ بعض ما) أى
فرد (صدق عليه ب بالامكان، صدق عليه ج بالامكان) و هو ممكنة عامّة، (و على
رأى الشيخ) الرئيس (معنى) قولنا: (كلّ ج ب بالامكان) العامّ، و هو الممكنة العامة:
(انّ كلّ ما صدق عليه ج) أى كلّ فرد حمل عليه الإنسان (بالفعل، صدق عليه ب)
أى حمل عليه الحيوان (بالامكان، و يكون عكسه على أسلوب الشيخ هو: انّ
بعض ما صدق عليه ب بالفعل، صدق عليه ج بالامكان) فهذا عكس إتفاقي صادق.
(ولاشكّ) حاصل (أنه) أى الثبأن و الحال (لا يلزم من صدق الأصل حينئذ) أى
حين إذ كان عقد الوضع بالفعل، (صدق العكس)، و الحال أنّه يشترط فى العكس:
بقاء الصدق: بمعنى: أنّه لو فرض صدق الأصل، لزم من صدقه، صدق العكس فليس
للممكنتين عكس لأزم الصّدق فى جميع الموادّ على أسلوب الشيخ (مثلاً إذا
فرض: ان مركوب زيد) أى ما يركبه زيد (بالفعل منحصر فى الفرس، صدق) قولنا:
(كلّ حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان) هذا أصل صادق، (و لم يصدق عكسه و
هو) قولنا: (انّ بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان) لصدق نقيضه و هو قولنا:
لأشياء ممّا هو مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة، لأنّه لا يركب فى عمره إلّا

وَمِنَ السُّؤَالِ تَنَعُّسُ الدَّائِمَتَيْنِ دَائِمَةٌ مُطْلَقَةٌ، وَ السُّؤَالَتَانِ
عُرْفِيَّةٌ عَامَّةٌ، وَ الْخَاصَّتَانِ عُرْفِيَّةٌ لَا دَائِمَةَ فِي الْبَعْضِ.

قوله: (تنعكس الدائمتان دائمة) أي الضرورية المطلقة و الدائمة المطلقة
تنعكسان دائمة مطلقة مثلاً اذا صدق قولنا:

لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة أو بالدوام صدق لا شيء من الحجر
بانسان دائماً و الا لصدق نقيضه و هو بعض الحجر انسان بالفعل و هو مع الاصل
ينتج بعض الحجر ليس بحجر بالفعل، هذا خلف.

قوله: (والعامتان) أي المشروطة العامة و العرفية العامة تنعكسان: عُرْفِيَّةٌ عامة
مثلاً اذا صدق بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام
كاتباً: صدق بالدوام لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكن الأصابع

فَرساً، قاله بعض الأفاضل. و لا يخفى أَنَّ التَّزَاعَ بَيْنَ الْحَكِيمِينَ الْفَاضِلِينَ إِنَّمَا هُوَ فِي
عَقْدِ الْوَضْعِ، وَ إِنَّمَا عَقْدُ الْحَمْلِ هُوَ: إِنْتِصَافُ ذَاتِ الْمَوْضُوعِ بِوَصْفِ الْمَحْمُولِ،
فَرُبَّمَا يَكُونُ بِالضَّرُورَةِ نَحْوُ: كُلِّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بِالضَّرُورَةِ، أَوْ بِالْدَّوَامِ نَحْوُ: كُلِّ فُلْكَ
مُتَحَرِّكٌ بِالْدَّوَامِ، أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْجِهَاتِ بِالْإِتِّفَاقِ، كَذَا أَفَادَهُ بَعْضُ الْأَعْلَامِ، (فَالْمُصَنِّفُ)
الْعَلَامَةُ طَابَ ثَرَاهُ (لَمَّا اخْتَارَ مَذْهَبَ الشَّيْخِ) عَلَى مَذْهَبِ الْفَارَابِيِّ (إِذْ) تَعْلِيلُ لِقَوْلِهِ:
إِخْتَارَ (هُوَ الْمُتَبَادِرُ) إِلَى الذَّهْنِ (فِي الْعَرَفِ) الْعَامِّ أَوِ الْخَاصِّ (وَاللُّغَةِ) أَيْ فِي الْوَضْعِ
اللُّغَوِيِّ نَحْوُ: كُلِّ نَائِمٍ لَا يَسْمَعُ وَ كُلِّ مَيِّتٍ يَجِبُ دَفْنُهُ، فَإِنَّهُ يَفْهَمُ مِنْهُمَا النَّائِمَ وَ الْمَيِّتَ
بِالْفِعْلِ لَا بِالْأَمْكَانِ، (حَكَمَ) جَوَابٌ لَمَّا (بَيَّنَّاهُ) أَيْ الشَّأْنَ وَ الْحَالَ (لِأَعْكَسِ لِلْمَمَكَّتَيْنِ).
(قَوْلُهُ: تَنَعُّسُ الدَّائِمَتَيْنِ دَائِمَةٌ) وَلَمَّا فَرَّغَ عَنْ بَيَانِ إِنْعِكَاسِ الْمَوْجِبَاتِ مِنْ
الْمَوْجِبَاتِ شَرَعَ فِي بَيَانِ إِنْعِكَاسِ السُّؤَالِ مِنْهَا بِقَوْلِهِ: وَ مِنَ السُّؤَالِ تَنَعُّسُ
الدَّائِمَتَيْنِ إلخ (أَيِ الضَّرُورِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ وَ الدَّائِمَةِ الْمَطْلُوقَةِ) لِأَنَّ الضَّرُورِيَّةَ الْمَطْلُوقَةَ: مَا
حُكِمَ فِيهَا بِضَرُورَةِ النَّسْبَةِ مَا دَامَ ذَاتُ الْمَوْضُوعِ مَوْجُودَةً، وَ الدَّائِمَةُ الْمَطْلُوقَةُ: مَا حُكِمَ
فِيهَا بِدَوَامِ النَّسْبَةِ مَا دَامَ ذَاتُ الْمَوْضُوعِ مَوْجُودَةً (تَنَعُّسَانِ دَائِمَةٌ مُطْلَقَةٌ)، أُمَثِلْ لَكَ

والا لصدق نقيضه و هو قولنا بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الأصابع بالفعل و هو مع الاصل ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع بالفعل حين هو ساكن الاصابع، هذا خلف.

(مثلاً) و اقول: (إذا صدق قولنا: لأشياء من الإنسان بحجر بالضرورة) في الضرورية المطلقة، (أو) لأشياء من الإنسان بحجر (بالدوام) في الدائمة المطلقة، (صدق) عكسه و هو: قولنا: (لأشياء من الحجر بأنسان دائماً) و هي الدائمة المطلقة (و إلا) يصدق العكس، (الصدق نقيضه) لأمتناع إرتفاع النقيضين (و هو) أى نقيض العكس قولنا: (بعض الحجر إنسان بالفعل) و هذه مطلقة عامة (و هو) أى النقيض بجعله صغرى (مع الأصل) بجعله كبرى بأن نقول: بعض الحجر إنسان بالفعل، ولأشياء من الإنسان بحجر بالضرورة (ينتج) قولنا: (بعض الحجر ليس بحجر، هذا خلف)، لأنه يلزم سلب الشيء عن نفسه، منشأه هو نقيض العكس، لأن الأصل صادق، و الهيئة منتجة، فيكون نقيض العكس باطلاً، فيكون العكس حقاً و هو المطلوب. (قوله: و العامتان) (أى المشروطة العامة و العرفية العامة تنعكسان عرفية عامة)، أمثل لك (مثلاً) و أقول: (إذا صدق) قولنا: (بالضرورة) لأشياء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً في المشروطة العامة، (أو بالدوام لأشياء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً) في العرفية العامة، (صدق) في العكس قولنا: (بالدوام لأشياء من ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكن الأصابع) عرفية عامة (و إلا) يصدق العكس، (الصدق نقيضه) ضرورة استحالة إرتفاع النقيضين (و هو) أى نقيض العكس قولنا: بعض ساكن الأصابع كاتب حين هو ساكن الأصابع بالفعل) حينية مطلقة (و هو) أى النقيض بجعله صغرى (مع الأصل) بجعله كبرى بأن نقول: بعض ساكن الأصابع كاتب حين هو ساكن الأصابع بالفعل، و بالضرورة أو بالدوام لأشياء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً (ينتج) قولنا: (بعض ساكن الأصابع ليس بساكن الأصابع بالفعل حين هو ساكن الأصابع، هذا خلف)، لأنه يلزم سلب الشيء عن نفسه، منشأه هو نقيض العكس، لأن الأصل صادق، و الهيئة منتجة، فيكون نقيض العكس باطلاً،

قوله: (و الخاصتان عرفية) أي المشروطة الخاصة و العرفية الخاصة تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض و هو اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول: اذا صدق: بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً، صدق: لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً لا دائماً في البعض: أي بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل. اما الجزء الاول فقد مربيانه من انه لازم للعامتين و هما لازمتان للخاصتين، و لازم اللازم لازم.

فيكون العكس حقاً و هو المطلوب، (قوله: و الخاصتان عرفية) (أي المشروطة الخاصة و العرفية الخاصة تنعكسان إلى) قضية (عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض و هو) أي اللادوام في البعض (إشارة إلى) قضية (مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول: إذا صدق) قولنا: (بالضرورة) لأشياء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً في المشروطة الخاصة، (أو باللادوام لأشياء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً) في العرفية الخاصة، و قولنا: لا دائماً إشارة إلى مطلقه عامة موجبة كلية: أي كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل، (صدق) في العكس قولنا: (لأشياء من ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكناً لا دائماً في البعض) و فسر اللادوام في البعض بقوله: (أي بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل)، فهو إشارة إلى مطلقة عامة موجبة جزئية، (أما) صدق (الجزء الأول) من العكس و هو: العرفية العامة (فقد مربيانه) في حاشية قوله: و العامتان عرفية عامة (من أنه) بيان لما مر و الضمير للجزء الأول (الزم للعامتين) أي العرفية العامة لازمة للمشروطة العامة، و العرفية العامة لأنهما تنعكسان إليها، و العكس لزم للقضية (و) الحال أن (هما) أي العامتين (لازمتان للخاصتين) لأنه كلما صدقت الخاصتان، صدقت العامتان، لأستحالة إنفكاك الأخص عن الأعم من دون العكس، و الخاصتان هما العامتان المقيدتان باللادوام، (و) قد ثبت بقياس المساواة أن (الزم اللازم) للنسبة (الزم) لذلك النسبة، فالعرفية العامة اللازمة للعامتين اللازمتين للخاصتين، لازمة للخاصتين.

و أما الجزء الثانى فلانه لو لم يصدق، لصدق نقيضه و هو: لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً، وهذا مع لادوام الاصل و هو: ان كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ينتج لا شيء من الكاتب بكاتبٍ بالفعل، هذا خلف.

وانما لم يلزم اللادوام في الكل لانه قد يكذب في مثالنا هذا: كل ساكن كاتب بالفعل لصدق قولنا: بعض الساكن ليس بكاتب دائماً كالارض.

(و اما) صدق (الجزء الثانى) من العكس، و هو: اللادوام فى البعض المشير الى المطلقة العامة الموجبة الجزئية، (فلانته) أى الشآن و الحال (لو لم يصدق) أى الجزء الثانى، (لصدق نقيضه) لثلا يلزم إرتفاع التقيضين (و هو) أى نقيض الجزء الثانى، و هو: بعض ساكن الاصابع كاتبٌ بالفعل، قولنا: (لأشياء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً) لأن نقيض المطلقة العامة هو: الدائمة المطلقة و نقيض الموجبة الجزئية هو: السالبة الكلية (و هذا) أى التقيض بجعله صغرى (مع لادوام الأصل) أى قولنا فى الأصل: لا دائماً الذى يشير الى مطلقة عامة موجبة كلية بجعله كبرى (و هو) أى لا دوام الأصل قولنا: (إن كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل)، بأن نقول: لأشياء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً، وكل كاتب ساكن الاصابع بالفعل (ينتج) قولنا: (لأشياء من الكاتب بكاتب بالفعل، هذا خلف)، لأنه يلزم سلب الشئ عن نفسه، منشأه هو نقيض لا دوام العكس، لأن الأصل صادق، و الهيئة منتجة، فيكون نقيض لادوام العكس باطلاً، فيكون لادوام العكس حقاً، و هو المطلوب. (و إنما لم يلزم) لعكس الجزء الثانى (اللا دوام فى الكل لانه) أى الشآن و الحال (قد) للتَّحْقِيقِ (يكذب فى مثالنا هذا) أى فى عكس الجزء الثانى: (كل) فاعل يكذب (ساكن كاتبٌ بالفعل) حيث بدّلنا البعض بالكل (لصدق) نقيضه و هو: (قولنا: بعض الساكن ليس بكاتب دائماً كالارض. قال المصنّف) قدس سره فى شرح الرسالة السَّمْسِيَّةِ: (السَّرْفَى ذلك) أى فى لزوم اللادوام فى البعض دون الكل: (ان لادوام السالبة) أى اللادوام الواقع فى القضية السالبة، كأصل القضية التى نحن فيها أعنى: قولنا: بالضرورة أو بالذّوام لأشياء

وَالْبَيَانُ فِي الْكُلِّ: أَنَّ نَقِيضَ الْعَكْسِ مَعَ الْأَصْلِ يُنتِجُ الْمَحَالَ وَ
لَا عَكْسَ لِلْبَوَاقِي بِالنَّقْضِ.

قال المصنف: السُّرُّ في ذلك: ان لادوام السالبة موجبة كلية و هي لا تنعكس
الاجزئية، و فيه تأمل إذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع، منوطاً بانعكاس
الاجزاء الى الاجزاء كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجهات الموجبة على
ما مر فان الخاصتين الموجبتين تنعكسان الى الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثاني
منهما و هو المطلقة العامة السالبة لا عكس لها فتدبر.

قوله: (ينتج المحال) فهذا المحال إما أن يكون ناشئاً عن الاصل، أو عن نقيض
العكس، أو عن هيئة تأليفهما لكن الاول مفروض الصدق و الثالث هو الشكل
الاول المعلوم صحة انتاجه، فتعين الثاني و هو: نقيض العكس، فيكون النقيض
باطلاً، فيكون العكس حقاً، و هو المطلوب.

قوله: (و لا عكس للبواقي) أي في السوالب الباقية و هي تسع: الوقتية المطلقة
و المنتشرة المطلقة و المطلقة العامة و الممكنة العامة من البسيطات و الوقتيتان
و الوجوديتان و الممكنة الخاصة من المركبات.

من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً (موجبة كلية) أي يشير إلى مطلقة
عامة موجبة كلية (و هي) أي و الحال أن الموجبة الكلية (لا تنعكس إلا) موجبة
(جزئية) أي لأكلية لمامراً (و فيه) أي في قول المصنف (تأمل إذ) يفهم منه أنه يلزم
في انعكاس القضية المركبة النظر إلى جزئها واحداً فواحداً لا إلى المجموع،
و الحال (ليس انعكاس المجموع) أي مجموع الأصل المركب (إلى المجموع) أي
مجموع العكس (منوطاً) خبر ليس (بانعكاس الأجزاء) أي أجزاء الأصل (إلى
الأجزاء) أي أجزاء العكس حتى يقال: الجزء الأول من العكس هو: الجزء الأول من
الأصل، و الجزء الثاني من العكس هو: الجزء الثاني من الأصل، بل يمكن انعكاس
المركبة الى المركبة مع عدم وجود العكس لأحد جزئها (كما يشهد بذلك) أي

.....

بعدم كون إنعكاس المجموع إلى المجموع منوطاً بأنعكاس الأجزاء إلى الأجزاء (ملاحظة) فاعل يشهد (إنعكاس الموجّهات الموجبة على مامر، فإنّ الخاصّتين الموجبتين) سواءً كانتا كليّتين، أو جزئيتين (تنعكسان إلى الحينيّة اللدائمة، مع أنّ الجزء الثّاني منهما وهو) اللادوام المشير إلى (المطلقة العامّة السّالبة) سواءً كانت كليّة، أو جزئيّة (لأعكس لها) أمّا الأولى فلأنّ المصنّف رحمه الله سيصرّح بعدم إنعكاسها، حيث يقول: ولأعكس للبواقى إهدأى من السّوالب ومنها المطلقة العامّة و أمّا الثّانية فلمامرّ من أنّ السّالبة الجزئيّة لا تنعكس أصلاً، أفاده بعض الأفاضل. (فتدبر) لعلّه إشارة إلى دقّة الكلام بحيث إشتبه فيه المصنّف رحمه الله مع علوّ مقامه، حيث لقّب بسلطان العلماء الأوّلين والآخرين، أو إشارة إلى وجه عدم إنعكاس المطلقة العامّة الذي سيحيى عند قول المحشى رحمه الله: وبيان التّخلف فى تلك القضايا: أنّ أحصّها إلخ، وقد قلنا: أنّ منها المطلقة العامّة، أو تدبر بالتحقيق. (قوله: ينتج المحال) أى والدليل فى كلّ من العكوس المذكورة: أنّ إنضمام نقيض العكس إلى أصل القضية ينتج المحال، لأنّه يلزم سلب الشئ عن نفسه، (فهذا المحال إمّا أن يكون ناشئاً عن الأصل) أى أصل القضية، (أو عن نقيض العكس) لكذبهما، (أو عن هيئة تأليفهما) أى الأصل ونقيض العكس، بأن لم يكن فيها ما يشترط للأنتاج (لكن الأوّل) أى الأصل (مفروض الصّدق) أى فرضنا على أنّه صادق (و الثّالث) وهو: هيئة التّركيب والتّأليف (هو الشّكل الأوّل المعلوم صحّة إنتاجه) بالضرورة لأنّه أشرف الأشكال فلا يتصوّر عقمه وإذا لم يكن الأوّل والثّاني منشأين للمحال (فتتبن الثّاني وهو نقيض العكس) منشأه، (فيكون النقيض باطلاً، فيكون العكس حقاً، وهو المطلوب) لأغير. (قوله: ولأعكس للبواقى) (أى فى السّوالب الباقية) وهى تسع الوقيّة المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامّة والممكنة العامّة) هذه الأربعة (من البسايط والوقتيتان) أى الوقتيّة والمنتشرة (والوجوديتان) أى الوجوديّة اللدائمة والوجوديّة اللاّزوريّة (و الممكنة الخاصّة) وهذه الخمسة (من المركّبات).

قوله: (بالنقض) أي بدليل التخلف في مادة بمعنى: أنه يصدق الاصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل و بيان التخلف في تلك القضايا: أن اخصها و هي: الوقتية، قد تصدق بدون العكس فانه يصدق لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه و هو: كل منخسف قمر بالضرورة و اذا تحقق التخلف و عدم الانعكاس في الاخص تحقق في الاعم اذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الاعم، كان العكس لازماً للاعم، و الاعم لازم للأخص و لازم للاعم لازم، فيكون العكس لازماً للأخص أيضاً وقد بينا عدم انعكاسه، هذا خلف.

و انما اخترنا في العكس الجزئية لانها اعم من الكلية، والممكنة العامة، لانها اعم من ساير الموجهات، و اذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص بالطريق الاولى بخلاف العكس.

(قوله: بالنقض) (أي بدليل التخلف في مادة) و لكونه مبهماً فسره بقوله: (بمعنى: أنه) أي الشأن والحال (يصدق الأصل) أي أصل القضية (في مادة بدون) (صدق (العكس) فيها) فيعلم بذلك) أي بصدق الأصل بدون صدق العكس (ان العكس غير لازم لهذا الأصل) لأن العكس لازم، و الأصل ملزوم، و يستحيل وجود الملزوم بدون اللازم، (و بيان التخلف في تلك القضايا) أي القضايا التسع: (ان اخصها، و هي: الوقتية قد تصدق بدون العكس فأنه) أي الشأن والحال (يصدق) قولنا: (لأشياء من القمر بمنخسف و قت التربيع) بالضرورة (لأدائماً): أي كل قمر منخسف بالفعل (مع كذب) عكسه و هو قولنا: (بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام، لصدق نقيضه و هو) قولنا: (كل منخسف قمر بالضرورة)، لأن نقيض الممكنة العامة هو: الضرورة المطلقة، (و اذا تحقق التخلف و عدم الانعكاس في الأخص) عطف تفسير، (تحقق) أي التخلف و عدم الانعكاس (في الاعم، إذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الاعم كان العكس لازماً للاعم و) قد علم فيما سبق: أن (الاعم لازم للأخص) كالحیوان اللازم للإنسان، لأنه كلما صدق الأخص،

.....

صدق الأعم، ولا يمكن صدق الأخص بدون الأعم (و) قد ثبت بقياس المساواة، أن (لأزم اللازم) للشئ (لأزم) لذلك الشئ فالعكس لأزم للأعم والأعم لأزم للأخص فما يلزم للأعم يلزم للأخص، (فيكون العكس لأزماً للأخص أيضاً) أى كلزومه للأعم، (و) الحال (قد بينا) أنفاً (عدم انعكاسه) أى الأخص (هذا) أى وجود العكس للأعم بدون وجوده للأخص (خلف)، «تبصرة» وجه أخصية الوقتية من الوقتية، المطلقة هو: أن الوقتية هي: الوقتية المطلقة المقيدة بالالدوام الذاتي، ومعلوم أن المقيد خاص من المطلق، ووجه أخصيتها من المنتشرة المطلقة والمطلقة العامة و الممكنة العامة: أنه كلما صدقت الضرورة في وقت معين لأدائماً، صدقت الضرورة في وقت غير معين، والفعلية في زمان من الأزمنة الثلاثة، والأمكان العام، ووجه أخصيتها من المنتشرة والوجودية للأضرورية والدائمة والممكنة الخاصة: أنه كلما صدقت الضرورة في وقت معين لأدائماً، صدقت الضرورة في وقت غير معين لأدائماً، والفعلية لأببالضرورة ولأبالدوام، والأمكان الخاص، قاله بعض الأفاضل. (وإنما اخترنا في العكس) أى في عكس الوقتية (الجزئية) وهي: قولنا: بعض المنخسف ليس بقمر بالأمكان العام (لأنها أعم من الكلية) لأنه كلما صدقت الكلية، صدقت الجزئية في ضمنها كما ترى في: كل إنسان، حيوان وبعض الحيوان إنساناً و لأعكس لصدق قولنا: بعض الحيوان إنسان وكذب: كل حيوان إنساناً فلو اخترنا الكلية على الجزئية لأمكن أن يقال: إن لم تكن الكلية صادقة فيمكن أن تكون الجزئية صادقة (والممكنة العامة) أى إنما اخترنا الممكنة العامة، (لأنها أعم من سائر الموجّهات) لأنها تصدق على كل جهة من الجهات، إذ لا يكون شئ ضرورياً، أو دائماً، أو فعلياً إلا أن يكون ممكناً دون العكس، فأنه قد يكون ممكناً ولم يخرج عن حيز الأمكان إلى الفعل فضلاً عن أن يكون ضرورياً أو دائماً قاله بعض الأعلام، (وإذا لم يصدق الأعم) مع سعيه (لم يصدق الأخص بالطريق الأولى) لأن نفى الأعم مستلزم لنفى الأخص (بخلاف العكس) أى ليس كلما لم يصدق الأخص، لم يصدق الأعم، بل يمكن صدق الأعم بدون الأخص، كما يلزم من صدق الإنسان، صدق الحيوان ولا يلزم من صدق الحيوان صدق الإنسان. *

(فَصْلُ) عَكْسُ النَّقِیْضِ: تَبْدِیلُ نَقِیْضِ الطَّرَفَیْنِ مَعَ بَقَاءِ الصَّدْقِ وَ الْكَيْفِ، أَوْ: جَعْلُ نَقِیْضِ الثَّانِي أَوَّلًا مَعَ مُخَالَفَةِ الْكَيْفِ.

قوله: (تبدیل نقيض الطرفين) أي جعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزء ثانياً من العكس و نقيض الجزء الثاني جزءاً أولاً.

قوله: (مع بقاء الصدق) أي ان كان الاصل صادقاً كان العكس صادقاً و مع بقاء الكيف أي ان كان الاصل موجباً كان العكس موجباً و ان كان سالباً كان العكس سالباً مثلاً قولنا: كل «ج» «ب» ينعكس بعكس النقيض الى قولنا: كل ما ليس «ب» ليس «ج» و هذه طريقة القدماء.

{عكس النقيض}

* أي و من أحكام القضايا عكس النقيض. (قوله: تبدیل نقيض الطرفين) (أي جعل) طرفي القضية نقيضين، و جعل (نقيض الجزء الأول من الأصل، جزءاً ثانياً من العكس و نقيض الجزء الثاني) من الأصل، (جزءاً أولاً) من العكس نحو: كل إنسان حيوانٌ فنجعل الإنسانَ لإنساناً و الحيوانَ لأحيواناً، و نجعل نقيض الإنسان أعنى: اللاإنسانَ جزءاً ثانياً من العكس، و نقيض الحيوان أعنى: اللاحيوانَ جزءاً أولاً منه، هكذا: كل لأحيوان لإنسان، أو نجعل الإنسان قولنا: ليس بأنسان، و الحيوان قولنا: ليس بحيوان و نقول: كل ما ليس بحيوان ليس بأنسان. (قوله: مع بقاء الصدق) فسرّه المحسّس بقوله: (أي إن كان الأصل صادقاً كان العكس صادقاً) تنبيهاً على أنه ليس المراد بالصدق الصدق الواقعي، و النفس الأمرى كما مرّ، (و مع بقاء الكيف: أي إن كان الأصل موجباً) أي قضية موجبة كلية، أو جزئية، (كان العكس موجباً) أي قضية موجبة كذلك (و إن كان) أي الأصل (سالباً) أي قضية سالبة كلية، أو جزئية، (كان العكس سالباً) أي قضية سالبة كذلك، (مثلاً) أي أمثل لك مثلاً، و أقول: (قولنا: كل ج

وأما المتأخرون فقالوا: عكس النقيض: هو جعل نقيض الجزء الثاني اولاً و عين الجزء الاول ثانياً مع مخالفة الكيف: أي ان كان الاصل موجباً كان العكس سالباً و بالعكس، و يعتبر بقاء الصدق كما مر فقولنا: كل «ج» «ب» ينعكس الى قولنا: لا شيء مما ليس «ب» «ج».

و المصنف لم يصرح بقولهم: و عين الاول ثانياً للعلم به ضمناً، ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقاً فحيث لم يخالفه في هذا التعريف، علم اعتباره ههنا أيضاً.

ب) أى كل إنسان حيوان مثلاً (ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: كل ما ليس بـ) ب) ليس) بـ (ج) أى كل ما ليس بحيوان ليس بأنسان، هذا مثال الموجبة، و السالبة نحو: لا شيء من الإنسان بحجر فإنه تنعكس إلى لا شيء من الأحجر بلا إنسان، و فى الشرطية ينعكس قولنا: كلما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ إلى قولنا: كلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعةً، (و هذه) أى الطريقة المذكورة بقوله: تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق و الكيف (طريقة القدماء) من الحكماء و المناطقة، (و أما المتأخرون) منهم (فقالوا: عكس النقيض: هو جعل نقيض الجزء الثانى) من الأصل جزء (أولاً) من العكس (و عين الجزء الأول) من الأصل جزء (ثانياً) من العكس (مع مخالفة الكيف) على خلاف طريقة القدماء القائلين ببقائه (أى إن كان الأصل موجباً، كان العكس سالباً، و بالعكس) أى وان كان الأصل سالباً، كان العكس موجباً، (و يعتبر بقاء الصدق) يعنى: أن الأصل لو فرض صدقه، لزم من صدقه، صدق العكس (كما مر) فى بيان طريقة القدماء (فقولنا: كل ج ب) أى كل إنسان حيوان مثلاً (ينعكس) أى على طريقة المتأخرين (إلى قولنا: لا شيء مما ليس بـ) بـ (ب) بـ (ج) أى لا شيء مما ليس بحيوان بأنسان، و قولنا: كلما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود ينعكس إلى قولنا: ليس ألبتة كلما لم يكن النهار موجوداً فالشمس طالعةً (و

وَحُكْمُ الْمُوجِبَاتِ هِيَهُنَا: حُكْمُ السَّوَالِ فِي الْمُسْتَوَى، وَبِالْعَكْسِ.

ثم انه بين المصنف احكام عكس النقيض على طريقة القدماء اذ فيه غنية لطالب الكمال و ترك ما اورده المتأخرون اذ تفصيل القول فيه و فيما فيه لا يسعه المجال.
قوله: (هيهنا) أي في عكس النقيض.

قوله: (في المستوى) يعني: كما ان السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوى كنفسها و الجزئية لا تنعكس اصلاً كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض

المصنّف) طيّب الله مرقده (لم يصرّح بقولهم) أي المتأخرين: (و عين الأول ثانياً للعلم به ضمناً) قال بعض المحقّقين: وذلك لأنّه إذا جعل نقيض الثّاني أولاً، فأما أن يجعل عين الأول ثانياً، أو نقيضه أيضاً ثانياً، فإذا إنتفت الصورة الثّانية، للقطع بكونها غير مرادة، والألم يصحّ التّقابل بين القولين، ولا إشتراط المخالفة في الكيف كما هو ظاهر، تحقّقت^(١) الأولى، ضرورة الأنحصار في الصّورتين إحداهما ولاصورة هنا ثالثة حتّى لا يصحّ قولنا: تحقّقت الأولى، (و لأباعتبار بقاء الصّدق في التّعريف الثّاني) أي ولم يصرّح بذلك أيضاً (لذكره سابقاً) في بيان طريقة القدماء (فحيث لم يخالفه) أي لم يخالف المصنّف بقاء الصّدق (في هذا التّعريف) أي التّعريف الأول حيث صرّح به، (علّم إعتباره هيهنا) أي في التّعريف الثّاني (أيضاً) أي كأعتباره في الأول. (ثم) أي بعد بيان الطّريقتين (إنّه) أي الشّأن والحال (بين المصنّف) عطر الله مرقده (أحكام عكس النقيض على طريقة القدماء إذ فيه غنية) على وزن قدوة: أي عدم الاحتياج (لطالب الكمال، و ترك ما أورده المتأخرون) من العكس، وإن بين طريقتهما في التّعريف، (إذ تفصيل القول فيه و فيما فيه) من الأشكال والأعتراض (لأيسعه المجال) أسم مكان، أو مصدر ميميّ. (قوله: هيهنا) (أي في عكس النقيض) (قوله: في المستوى) (يعني) أي حضرة المصنّف قدس سرّه: (كما أنّ السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوى كنفسها) أي سالبة كلية (و) السالبة

تنعكس كنفسها و الجزئية لا تنعكس اصلا لصدق قولنا: بعض الحيوان لانسان و كذب قولنا بعض الانسان لا حيوان وكذلك التسع من الموجهات اعنى: الوقتيتين المطلقتين و الوقتيتين و الوجوديتين و الممكنتين و المطلقة العامة لا تنعكس و البواقي تنعكس على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوى.

(الجزئية لا تنعكس أصلاً) أى لأكليةً ولأجزئيةً، (كذلك الموجبة الكلية فى عكس النقيض، تنعكس كنفسها) أى موجبةً كليةً نحو: كل إنسان حيوان، فهى تنعكس إلى قولنا: كل ما ليس بحيوان ليس بأنسان، (و الموجبة (الجزئية لا تنعكس أصلاً) أى لأكليةً ولأجزئيةً (لصدق) تعليل للأخير (قولنا: بعض الحيوان لا إنسان) موجبة جزئية صادقة (و كذب) عكسه و هو (قولنا: بعضُ الإنسان لا حيوان) موجبة جزئية كاذبة ويكذب قولنا: كل إنسان لا حيوان بالطريق الأولى، (و كذلك التسع المذكورة (من الموجهات أعنى) منها: (الوقتيتين المطلقتين) أى الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة (و الوقتيتين) أى الوقتية و المنتشرة (و الوجوديتين) أى الوجودية اللادائمة و الوجودية اللاضرورية (و الممكنتين) أى الممكنة العامة و الممكنة الخاصة (و المطلقة العامة لا تنعكس) أى فى عكس النقيض (و الستّ (البواقي) و هى: الدائمات و العائتان و الخاصتان (تنعكس على ما سبق تفصيله فى السوالب فى العكس المستوى) فنذكر. قال بعض المحققين: أمّا عدم الأنعكاس فى التسع فبدليل التخلف فى مادة، و بيانه: أنّ أخصّها و هى: الوقتية قد تصدق بدون العكس فإنّه يصدق قولنا: بالضرورة كل قمر ليس بمنخسف وقت التربيع لأدائماً مع كذب عكسه و هو قولنا: بعض المنخسف ليس بقمر بالأمكان العام، لصدق نقيضه و هو قولنا: كل منخسف قمر بالضرورة، وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم، لأستلزامه إياه كامرّ، و قال العلامة ابن آدم قدس سرّه: أمّا الأنعكاس فى الستّ فلأنّ قولنا فى الخاصتين: كل كاتب متحرّك الأصابع مادام كاتباً بالضرورة، أو بالدوام لأدائماً ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: كل لا متحرّك الأصابع لا كاتب مادام لا متحرّك الأصابع بالضرورة، أو بالدوام لأدائماً فى البعض أمّا صدق الجزء الأوّل فلاّله لو لم يصدق

قوله: (و بالعكس) أي حكم السوالب هيهنا حكم الموجبات في المستوى فكما ان الموجبة في المستوى لا تنعكس الاجزئية كذلك السالبة هيهنا لا تنعكس الاجزئية لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع ولا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً مثلاً يصح لا شيء من الانسان بلا حيوان ولا يصح لا شيء من الحيوان بلا انسان لصدق نقيضه بعض الحيوان لا انسان كالفرس.

وكذلك بحسب الجهة الدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان

لصدق نقيضه وهو بعض لا متحرك الأصابع متحرك بالفعل ويلزمه: بعض لا متحرك الأصابع كاتب، فنضمه إلى الجزء الأول من الأصل ونقول: بعض لا متحرك الأصابع كاتب وكل كاتب متحرك الأصابع ينتج: بعض لا متحرك الأصابع متحرك الأصابع هف، واما اللادوام في البعض فلائله لو لم يصدق، لصدق نقيضه وهو: كل لا متحرك الأصابع لا كاتب دائماً ويلزمه: بعض متحرك الأصابع كاتب فنضمه إلى لادوام الأصل ونقول: بعض متحرك الأصابع كاتب دائماً ولا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل ينتج: بعض متحرك الأصابع ليس بمتحرك الأصابع هف إه.

(قوله: و بالعكس) (أي حكم السوالب هيهنا) أي في عكس النقيض (حكم الموجبات في) العكس (المستوى فكما ان الموجبة) كلية كانت، أو جزئية (في المستوى لا تنعكس إلا) موجبة (جزئية، كذلك السالبة) كلية كانت أو جزئية (هيهنا لا تنعكس إلا) سالبة (جزئية، لجواز أن يكون نقيض المحمول في السالبة أعم من) عين (الموضوع، و) الحال (لا يجوز سلب نقيض الأخص) كاللإنسان (عن عين الأعم) سلباً (كلياً)، أمثل لك (مثلاً) وأقول: (يصح) في السالبة الكلية قولنا: (لا شيء من الانسان بلا حيوان، ولا يصح) عكسه وهو قولنا: (لا شيء من الحيوان بلا إنسان، لصدق نقيضه) وهو قولنا: (بعض الحيوان لا إنسان كالفرس) وإذا صدق النقيض، كذب العكس، لأمتناع إجتماع النقيضين، (و كذلك بحسب الجهة الدائمتان) أي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة (و العامتان) أي المشروطة العامة والعرفية العامة (تنعكس حينية مطلقة، والخاصتان) أي المشروطة الخاصة و

وَالْبَيَانُ: هُوَ الْبَيَانُ، وَالتَّقْضُ: هُوَ التَّقْضُ. وَقَدْ بُيِّنَ إِنْعِكَاسُ الْخَاصَّتَيْنِ، مِنَ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ هَيْهُنَا، وَ مِنَ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ ثَمَّةً إِلَى الْعُرْفِيَّةِ الْخَاصَّةِ، بِالْإِفْتِرَاضِ.

تتعرَّكان حينية مطلقة لا دائمة، و الوقتيتان و الوجوديتان و المطلقة العامة مطلقة عامة و لا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوى.

قوله: (و البيان: هو البيان) يعنى: كما ان المطالب المذكورة في العكس المستوى، كانت تثبت بالخلف وكذا هيهنا.

قوله: (و التَّقْضُ: هو التَّقْضُ) أي مادة التخلّف هيهنا هي مادة التخلّف ثمة. قوله: (و قد بين انعكاس الخاصتين) أما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوى الى العرفية الخاصة فهو ان يقال: متى صدق: بعض «ج» ليس «ب» بالضرورة، أو بالدوام مادام «ج» لا دائماً أي بعض «ج» «ب» بالفعل، صدق، بعض «ب» ليس «ج» مادام «ب» لا دائماً أي بعض «ب» «ج» بالفعل.

العرفية الخاصة (تتعرَّكان حينية مطلقة لأدائمة) أي مقيدة بالدوام في البعض (و الوقتيتان) أي الوقتية و المنتشرة (و الوجوديتان) أي الوجودية اللادائمة و الوجودية اللاضرورية (و المطلقة العامة) تتعكس (مطلقة عامة، و لا عكس للممكنتين) أي الممكنة العامة و الممكنة الخاصة على مذهب الشيخ (على قياس الموجبات في) العكس (المستوى) فتذكر و لاتكن من الغافلين.

(قوله: و البيان: هو البيان) (يعنى) أي حضرة المصنّف نور الله روحه: (كما أنّ المطالب المذكورة في العكس المستوى كانت تثبت بالخلف) أي بدليل الخلف و هو: أنّ نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال، (و كذا هيهنا) أي في عكس النقيض. (قوله: و التَّقْضُ: هو التَّقْضُ) (أي مادة التَّخْلُف) و هى: صدق الأصل بدون العكس (هيهنا) أي في عكس النقيض (هى مادة التَّخْلُفِ ثَمَّة) أي في العكس المستوى. (قوله: و قد بين إنعكاس الخاصتين) في قوة الاستثناء، وإشارة إلى ما ذهب إليه

و ذلك بدليل الافتراض و هو: ان يفرض ذات الموضوع اعنى: بعض «ج»،
 «د» «فد» «ب» بحكم لا دوام الاصل و «د» «ج» بالفعل، لصدق الوصف العنوانى
 على الذات بالفعل على ما هو التحقيق فصدق: بعض «ب» «ج» بالفعل، و هو: لا
 دوام العكس.

المحقق الأبهرى رحمه الله و تبعه المتأخرون: من أنّ السالبة الجزئية فى العكس
 المستوى و الموجبة الجزئية فى عكس النقيض تنعكسان إذا كانتا فى مادة العرفية
 الخاصة و المشروطة الخاصة إلى العرفية الخاصة بدليل الافتراض، و ما ذكر من عدم
 انعكاس الموجبة الجزئية أصلاً فى عكس النقيض و السالبة الجزئية كذلك فى
 المستوى إنما هو طريقة القدماء، و شرع المحشى رحمه الله فى بيان الأول بقوله:
 (أما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية فى العكس المستوى إلى العرفية
 الخاصة فهو: أن يقال: متى صدق) قولنا: (بعض ج ليس) بـ (ب) أى بعض الكاتب
 ليس ساكن الأصابع (بالضرورة) فى المشروطة الخاصة، (أو بالدوام) فى العرفية
 الخاصة (مادام ج) أى كاتباً (لأدائماً) إشارة إلى مطلقة عامة موجبة جزئية (أى بعض
 ج ب) أى بعض الكاتب ساكن الأصابع (بالفعل، صدق) جزاء متى، أى فى العكس
 قولنا: (بعض ب ليس) بـ (ج) أى بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب (مادام ب) أى
 ساكن الأصابع (لأدائماً) إشارة إلى مطلقة عامة موجبة جزئية (أى بعض ب ج) أى
 بعض ساكن الأصابع كاتب (بالفعل) المجموع عرفية خاصة.

(و ذلك) أى صدق العكس المذكور ثابت (بدليل الافتراض و هو: أن يفرض)
 بصيغة المجهول (ذات الموضوع) أى ما يصدق عليه وصف الموضوع مثل: زيد فى
 قولنا: بعض الكاتب ليس ساكن الأصابع (أعنى) من ذات الموضوع: (بعض ج) أى
 الكاتب، (د) مفعول ثان ليفرض أى زيداً، وإذا فرض بعض ج د (فأ يفرض د) أى
 زيد، (ب) أى ساكن الأصابع (بحكم لأدوام الأصل) أى بحكم لأدائماً فى أصل
 القضية المشير الى قولنا: بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل و المراد بالكاتب زيد
 (و د ج) أى و زيد كاتب (بالفعل، لصدق الوصف العنوانى) أعنى الكتابة فى أصل

ثم نقول «د» ليس «ج» مادام «ب» والا لكان «ج» في بعض اوقات كونه «ب» فيكون «ب» في بعض اوقات كونه «ج»، لان الوصفين اذا تقارنا في ذات يثبت كل واحد منهما في زمان الاخر في الجملة وقد كان حكم الاصل انه ليس «ب» مادام «ج» هذا خلف.

فصدق: ان بعض «ب» اعنى: «د» ليس «ج» مادام «ب» وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه فافهم.

القضية (على الذات) أى ذات الموضوع (بالفعل) يعنى لأن عقد الوضع بالفعل بناءً (على ما هو التحقيق) من مذهب الشيخ الرئيس فريدٌ وهو ذات الموضوع ثبت له الكتابة بالفعل (فصدق) قولنا: (بعض ب ج) أى بعض ساكن الأصابع كاتبٌ (بالفعل و هو) أى قولنا ذلك: معنى (لأدوام العكس) أى قولنا: لأدائماً فى العكس المشير الى مطلقة عامة موجبة جزئية، وهى: بعض ساكن الأصابع كاتبٌ بالفعل، فبهذا ثبت الجزء الثانى من العكس و هو: اللأدوام، (ثم نقولُ) فى إثبات الجزء الأول منه و هو قولنا: بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب مادام ساكن الأصابع: (د ليس ب ج) أى زيدٌ ليس بكاتب (مادام ب) أى ساكن الأصابع (و إلا) يكن د ليس ب ج مادام ب، بأن كان ج مادام ب أى بأن كان كاتباً مادام ساكن الأصابع (ل صدق نقيضه و هو الحينية المطلقة و (كان) أى د و هو: زيد (ج) أى كاتباً (فى بعض اوقات كونه ب) أى ساكن الأصابع ثم أشار إلى بطلان النقيض بقوله: (فيكون) أى د (ب) أى ساكن الأصابع (فى بعض اوقات كونه ج) أى كاتباً و ذلك ثابتٌ (لأن الوصفين) وهما: الكتابة و سكون الأصابع هنا (إذا تقارنا فى ذات) كزيد مثلاً (يثبت كل واحد منهما فى زمان الوصف (الأخر فى الجملة) أى سواء كان فى تمام زمان الوصف الآخر، أو فى بعض أوقاته، (و الحال (قد كان حكم الأصل) أى أصل القضية أعنى قولنا: بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع بالضرورة أو بالأدوام مادام كاتباً لأدائماً أى بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل (أنه) أى د (ليس ب ج) أى أن زيداً ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً لفرض أن بعض الكاتب هو: زيدٌ (هذا خلف، فصدق: أن بعض ب) أى

و أما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض الى العرفية الخاصة فهو ان يقال: اذا صدق بالضرورة، أو بالدوام بعض «ج» «ب» مادام «ج» لا دائماً أي بعض «ج» ليس «ب» بالفعل لصدق بعض ما ليس «ب» ليس «ج» مادام ليس «ب» لا دائماً أي ليس بعض ما ليس «ب» ليس «ج» بالفعل، وذلك بدليل الافتراض و هو: ان يفرض ذات الموضوع اعنى بعض «ج»، «د»، «فد»، «ج» بالفعل، على مذهب الشيخ، و هو التحقيق.

ساكن الأصابع (أعنى) من بعض ب: (د) أي زيداً (ليس) ب: (ج) أي بكاتب (مادام ب) أي ساكن الأصابع (و هو) أي قولنا ذلك (الجزء الأول من العكس) و هو قولنا: بعض ب ليس بـ ج مادام ب (فثبت العكس بكلاً جزئيه) و حينئذ (فأفهم) الأمر بالفهم إشارة إلى دقة المطلب، و الاحتياج إلى الفهم، و الى ان دليل الافتراض و إن كان من أدلة إثبات العكس إلا أنه ليس مستقلاً بل يحتاج الى إنضمام دليل الخلف. و لما فرغ عن بيان الأول شرع في بيان الثاني بقوله: (و اما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض الى العرفية الخاصة: فهو أن يقال: إذا صدق قولنا: بالضرورة، أو بالدوام بعض ج ب) أي بعض الكاتب متحرك الأصابع (مادام ج) أي كاتباً (لأدائماً) إشارة إلى مطلقة عامة سالبة جزئية: (أي بعض ج ليس) بـ (ب) أي بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع (بالفعل) المجموع مشروطة خاصة، أو عرفية خاصة (لصدق) عكسه و هو قولنا: (بعض ما ليس) بـ (ب) أي متحرك الأصابع (ليس) بـ (ج) أي كاتب (مادام ليس) بـ (ب) أي متحرك الأصابع (لأدائماً) إشارة إلى مطلقة عامة سالبة جزئية: (أي ليس بعض ما ليس) بـ (ب) أي متحرك الأصابع (ليس) بـ (ج) أي كاتب (بالفعل) المجموع: عرفية خاصة (و ذلك) أي صدق العكس المذكور ثابت (بدليل الافتراض) (و هو: أن يفرض ذات الموضوع) أي ما يصدق عليه وصف الموضوع (أعنى: بعض ج) أي الكاتب، (د) مفعول ثان لقوله: يفرض، أي زيداً، وإذا فرض بعض ج، د (ف يفرض (د) أي زيداً، (ج) أي كاتباً (بالفعل،

و «د» ليس «ب» بالفعل بحكم لادوام الاصل فصدق: بعض ما ليس «ب» «ج» بالفعل وهو ملزوم لا دوام العكس لان الاثبات يلزمه نفي النفي ثم نقول «د» ليس «ج» مادام ليس «ب» و الا لكان «ج» في بعض اوقات كونه ليس «ب» فيكون ليس «ب» في بعض اوقات كونه «ج» كما مر و قد كان حكم الاصل انه «ب» مادام «ج» هذا خلف.

فصدق ان بعض ما ليس «ب» و هو «د» ليس «ج» مادام ليس «ب» و هو الجزء

على مذهب الشيخ الرئيس من ان عقد الوضع بالفعل (و هو التحقيق) لأغبر، فزيد و هو ذات الموضوع ثبت له الكتابة بالفعل.

(و د ليس) بـ (ب) أى زيد ليس بمتحرك الأصابع (بالفعل بحكم لادوام الأصل) أى قولنا: لأدائماً فى أصل القضية المشير الى المطلقة العامة السالبة الجزئية و هى: بعض ج «و هو زيد» ليس بـ بالفعل (فَصَدَقَ) قولنا: (بعض ما ليس) بـ (ب) أى بمتحرك الأصابع (ج) أى كاتب (بالفعل و هو) أى قولنا ذلك (ملزوم) النفي فى (لادوام العكس) و هو: ليس بعض ما ليس بـ بـ ج، (لأنّ الأثبات) فى قولنا: بعض ما ليس بـ ب ج بالفعل، تعليل لقوله: و هو ملزوم لادوام العكس (يلزمه نفي النفي) النفي الأول هو قولنا: بعض ما ليس بـ ب ليس بـ ج و هو الجزء الأول من العكس و النفي الثانى هو قولنا: ليس بعض ما ليس بـ ب ليس بـ ج و هو الجزء الثانى منه، و نفي النفي يستلزم الأثبات، فبهذا ثبت الجزء الثانى من العكس و هو: اللادوام، (ثم نقول) فى إثبات الجزء الأول منه و هو قولنا: ليس بعض ما ليس بـ بـ ج بالفعل: (د) أى زيد (ليس) بـ (ج) أى كاتب (مادام ليس) بـ (ب) أى متحرك الأصابع (و الا) يكن د ليس بـ ج مادام ليس بـ ب، بأن كان ج مادام ليس بـ ب، أى: بأن كان كاتباً مادام ليس بمتحرك الأصابع (لأن صدق نقيضه و هو: الحينى المطلقة، و (كان) أى د و هو: زيد (ج) أى كاتباً (فى بعض اوقات كونه ليس) بـ (ب) ثم أشار الى بطلان النقيض بقوله: (فيكون) أى د (ليس) بـ (ب) أى متحرك الأصابع (فى بعض اوقات كونه ج) أى

(فصل) الْقِيَّاسُ: قَوْلُ مُؤَلِّفٍ مِنْ قَضَائِنَا، يَلْزَمُهُ لِذَاتِهِ قَوْلُ آخَرٍ.

الاول من العكس فيثبت العكس بكلا جزئيه.

قوله: (القياس قول) أي مركب و هو اعم من المؤلف، اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين أجزائه، لانه مأخوذ من الألفة، صرح بذلك المحقق الشريف في حاشية الكشف، وحينئذ فذكر المؤلف بعد القول من قبيل: ذكر الخاص بعد العام و هو متعارف في التعريفات، و في اعتبار التأليف بعد التركيب إشارة الى اعتبار الجزء الصوري في الحجة.

كاتباً (كما مر) أي على مامرٍ، أو لأجل مامرٍ، من أنَّ الوصفين إذا تقارنا في ذات يثبت كل واحد منهما في زمان الوصف الآخر في الجملة، (و الحال (قد كان حكم الأصل) و هو قولنا: بالضرورة، أو باللدوام بعض ج ب مادام ج لا دائماً أي بعض ج ليس بـب بالفعل: (أنه) أي د (ب مادام ج) أي أن زيدا متحرك الأصابع مادام كاتباً، لفرض أن بعض الكاتب هو زيد (هذا خلف فصدق) قولنا: (أن بعض ما ليس) بـ(ب) أي بمتحرك الأصابع (و هو) أي بعض ما (د) أي زيد (ليس) بـ(ج مادام ليس) بـ(ب) أي بكاتب مادام ليس بمتحرك الأصابع (و هو) أي قولنا ذلك (الجزء الأول من العكس فيثبت العكس بكلا جزئيه) و هو المطلوب.

{تعريف القياس}

ولما فرغ من مبادئ التصديقات شرع في مقاصدها، فقال: القياس: قول إلخ، و هذا هو المطلب الأعلى و المقصد الأقصى في هذا الفن. (قوله: القياس: قول) (أي مركب) في اصطلاح أرباب الميزان (و هو) أي المركب (أعم من المؤلف إذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين أجزائه) كهذا الكتاب، (لأنه) أي المؤلف (مأخوذ من

و القول جنس يشمل المركبات الثامة و غيرها كلها و بقوله: (مؤلف من قضايا) خرج ما ليس كذلك كالمركبات الغير الثامة و القضية الواحدة المستلزمة لعكسها (الألفة) بخلاف المركب فإنه أعم من أن تكون بين أجزائه مناسبة، أولاً، ككتاب فيه الأشعار العربية، و الفارسية، و الكردية، و الهورامية، و النثر، و المركب ممّا ذكر، (صَرَحَ بذلك) الأمام (المحقق) السَّيِّد (الشَّريف) على الجرجاني قَدَّسَ اللهُ تعالى سِرَّهُ (في حاشية الكشاف) لِلزَّمْخَشَرِيِّ المَعْتَزَلِيِّ (و حينئذٍ) أى و حين إذ كان المركب أعم من المؤلف (فذكر المؤلف بعد القول من قبيل: ذكر الخاص بعد العام و هو) كعكسه (متعارف في التعريفات) و في كلام العرب ^(١) مطلقاً كقوله تعالى: «حافظوا على الصَّلوات و الصَّلوة الوسطى» و الغرض من هذا الكلام: دفع ما أورده بعض الأعلام في هذا المقام: من أنَّ ذكر المؤلف بعد المركب لغو، لأنَّهما بمعنى واحد، و منهم القطب الرَّازِي شارح المطالع قَدَّسَ سِرَّهُ، حيث قال في شرح قول مولانا الكاتب رحمة الله «القياس قول مؤلف من قضايا متى سلَّمت لزم عنه لذاته قول آخر»: و ذكر المؤلف مستدرَك و الألكان حاصله أنَّ القياس: لفظ مركب، و ظاهره أنَّه تكرار لأطائل تحته إله. (و في إعتبار) المصنَّف (التأليف بعد التَّركيب) حيث قال: قول مؤلَّف (إشارة) منه (إلى إعتبار الجزء الصَّورى) أى صورة القياس و شكله من حيث التَّقْدِيم و التَّأخِير، و كونه على شكل من الأشكال الأربعة إلى غير ذلك (في الحجَّة) متعلِّق بأعتبار، أى في خصوص القياس و فيه أيضاً إشارة إلى دفع الأبراد المذكور. (و القول) شروع في بيان الجنس و الفصل في التَّعْريف (جنس، يشمل المركبات الثَّامَّة) كالمركب الخبري و الأنشائي (و غيرها) أى غير الثَّامَّة (كلَّها) كالمركب التَّوصيفيُّ و الإضافيُّ و التَّعليقيُّ و غيرها ممّا سبق في أوائل الكتاب، (و بقوله: مؤلف من قضايا، خرج ما ليس كذلك) أى مؤلفاً من قضايا، و الجمع منطقيُّ يطلق على ما فوق الواحد، مثال ما ليس كذلك: (كالمركبات الغير الثَّامَّة، و القضية الواحدة المستلزمة لعكسها) المستوى، كالموجبة الكلية الَّتِي يلزمها الأنعكاس إلى

أو عكس نقيضها أما البسيطة فظاهر، وأما المركبة فلان المتبادر من اطلاق القضايا: الصريحة، و الجزء الثاني من المركبة ليس كذلك، أو لان المتبادر من القضايا: ما يعد في عرفهم، قضايا متعددة.

و بقوله: (يلزمه) يخرج الاستقراء و التمثيل اذ لا يلزم منهما شيء نعم يحصل منهما الظن بشيء آخر و بقوله: (لذاته) خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية كقياس المساواة نحو: (الف) مساو (لب) و (ب) مساو (لج) فانه يلزم من ذلك: ان (الف) مساو (لج) لكن لذاته، بل بواسطة مقدمة خارجية هي: ان مساوى المساوى مساو، و قياس المساواة مع هذه المقدمة الخارجية يرجع الى قياسين، و بدونها ليس من أقسام الموصل بالذات، فاعرف ذلك. و القول الاخر اللازم من القياس يسمى نتيجة و مطلوباً.

الموجبة الجزئية، (أو) المستلزمة (عكس نقيضها) كالسالبة الكلية التى يلزمها الإنعكاش إلى السالبة الجزئية (أما) خروج القضية (البسيطة) من الموجّهات نحو: كل إنسان حيوان بالضرورة مثلاً (فظاهراً)، لأنها غير مركبة من حكمين مختلفين بالإيجاب و السلب، و (أما) خروج القضية (المركبة) من حكمين مختلفين نحو: كل قمر منخفض بالضرورة وقت الحيلولة لأدائماً أى لأشياء من القمر بمنخفض بالفعل (فلأن المتبادر) إلى الذهن (من إطلاق القضايا): القضايا (الصريحة، و) الحال (الجزء الثانى من) الموجّهة (المركبة ليس كذلك) أى من القضايا الصريحة، لأنه إما اللادوام، أو اللاضرورة فالأول يشير الى المطلقة العامة، والثانى إلى الممكنة العامة، (أو لأن المتبادر من القضايا: ما يُعَدُّ فى عرفهم) أى فى اصطلاح المنطقة، (قضايا متعددة)، و المركبة ليست كذلك فى عرفهم، (و بقوله: يلزمه يخرج) أى عن القياس (الأستقراء و التمثيل) من أقسام الحجّة (إذ لا يلزم منهما شيء) أى يقينى (نعم يحصل منهما الظن بشيء آخر) و سيأتى البحث عنهما إنشاء الله تعالى، (و بقوله: لذاته خرج ما يلزم منه قول آخر) لكن لذاته، بل (بواسطة مقدمة خارجية) مثال المخروج: (كقياس^(١) المساواة، نحو: ألف مساو لب، و ب مساو لج، فأنه) أى

١- هو: القياس المركب من قضيتين بحيث يكون متعلق محمول الأولى موضوع الأخرى، و

فَإِنْ كَانَ مَذْكُورًا فِيهِ بِمَادَّتِهِ وَهَيْئَتِهِ: فَأُسْتَثْنَانِي،

قوله: (فإن كان) أي القول الآخر الذي هو النتيجة والمراد بمادته طرفاه: المحكوم عليه و به، و المراد بهيئته: الترتيب الواقع بين طرفيه، سواء تحقق في الشَّانَ والحَال (يلزم من ذلك) المذكور (أنَّ ألف مساو لج، لكن لألذاته، بل واسطة مقدّمة خارجيّة وهي: أنَّ مساوي المساوي) للشئ (مساو) لذلك الشئ (و قياس المساواة مع هذه المقدّمة الخارجيّة يرجع إلى قياسين) القياس الأوّل: أنَّ الألف مساو للباء و الباء مساو للجيم فالألف مساو لمساو للجيم، و القياس الثّاني يحصل بجعل نتيجة الأوّل صغرى، و المقدّمة الخارجيّة كبرى، هكذا: الألف مساو لمساو للجيم، و كلّ مساو لمساو للجيم مساو له، ينتج: الألف مساو للجيم، (و بدونها) أي قياس المساواة بدون المقدّمة الخارجيّة (ليس من أقسام) القياس (الموصل) إلى مجهول تصديقيّ (بالذّات) فيخرج عن القياس لأنّه موصل بالذّات، مثال قياس المساواة بدون المقدّمة الخارجيّة كقولنا: الألف نصفُ الباءِ، و الباء نصفُ الجيم، فلا ينتج: الألف نصف الجيم إذ لا مقدّمة خارجيّة هنا بأن نقول: نصف النّصف نصف، لأنّ نصف النّصف ربع، لأنّ نصف. (فاعرف ذلك) أي أنّ قياس المساواة بدون المقدّمة الخارجيّة ليس من أقسام الموصل بالذّات. (و القول الآخر إلّا لازم من القياس) أي الذي يلزم منه لذاته (يسمى) في العرف (نتيجة) بعد لزومه من القياس (و مطلوباً) قبل لزومه منه كذا ذكره حضرة الإمام الغزاليّ قدّس الله نفسه الذّكيّة في كتبه المنطقيّة، و قال صاحب المطالع: النّتيجة باعتبار السّوق من القياس اليه، و المطلوب باعتبار السّوق منه إلى القياس إهـ.

{ أقسام القياس }

(قوله: فإن كان) (أي القول الآخر الذي هو النّتيجة) و المطلوب، فيه إشارة إلى أنّ إسم كان ضمير راجع إلى القول الآخر المذكور صريحاً (و المراد بمادّته) أي مادّة القول الآخر: (طرفاه) و هما: (المحكوم عليه، و) (المحكوم به، و المراد بهيئته) أي

وَالْأَفْطَرَانِي، أَمَّا حَمَلِي، أَوْ شَرْطِي، وَمَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ مِنَ
الْحَمَلِي يُسَمَّى أَصْغَرًا، وَمَحْمُولُهُ أَكْبَرًا، وَالْمُتَكَرِّرُ أَوْسَطًا، وَمَا
فِيهِ الْأَصْغَرُ الصُّغْرَى، وَالْأَكْبَرُ الْكُبْرَى، وَالْأَوْسَطُ أَمَّا مَحْمُولُ
الصُّغْرَى، وَمَوْضُوعُ الْكُبْرَى فَهُوَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ، أَوْ مَحْمُولُهُمَا فَالثَّانِي،

ضمن الايجاب، أو السلب فانه قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض النتيجة
كقولنا: ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان ينتج: ان هذا ليس بانسان،
والمذكور في القياس هذا انسان وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولنا: في
المثال المذكور لكنه انسان، ينتج ان هذا حيوان.

قوله: (فاستثنائي) لاشتماله على كلمة الاستثناء اعني: لكن.

القول الآخر: (التَّرتيب الواقع بين طرفيه) أى القول الآخر كتقدّم العالم وتأخر
الحادث فى قولنا: فالعالم حادث (سواءً) فى كون المراد بالهيئة الترتيب المذكور
(تحقق) أى الترتيب (فى ضمن الأيجاب) إذا كان المذكور فى القياس عين النتيجة،
(أو) فى ضمن (السلب) إذا كان المذكور فيه نقيضها (فأنه) أى الشأن والحال، تعليل
للتعميم (قد يكون المذكور فى) القياس (الاستثنائي نقيض النتيجة) ناظر الى
الثانى، أعنى قوله: أو السلب مثاله (كقولنا: إن كان هذا إنساناً كان حيواناً لكنه ليس
بحيوان) برفع الثالى (ينتج: إن هذا ليس بأنسان، و) الحال ان (المذكور فى القياس)
قولنا: (هذا إنسان) لا: هذا ليس بأنسان (وتمد يكون المذكور فيه عين النتيجة) ناظر
إلى الأول أعنى قوله: فى ضمن الأيجاب، فى الكلام لئ و نشر مشوش، (كقولنا فى
المثال المذكور: أى قولنا: إن كان هذا إنساناً كان حيواناً (لكنه إنسان) بوضع المقدم
(ينتج: إن هذا حيوان) فالقياس الاستثنائي: ما كان القول الآخر مذكوراً فيه بطرفيه، و
الترتيب الواقع بينهما سواء تحقق ذلك الترتيب فى ضمن الأيجاب أو السلب.
(قوله: فاستثنائي) (لأشتماله) أى القياس (على كلمة الاستثناء أعنى) منها: (لكن).

قوله: (والا) أي وان لم يكن القول الآخر مذكوراً في القياس بمادته وهيئته و ذلك بان يكون مذكوراً بمادته لابهيته، اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة و كذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية و الصورية و من هنا يعلم: انه لو حذف قوله: (بمادته) لكان اولي.

قوله: (فاقتراني) لاقتران حدود المطلوب فيه و هي: الاصغر والاكبر و الاوسط.

قوله: (حملي) أي القياس الاقتراني ينقسم الى قسمين: حملي و شرطي، لانه ان كان مركباً من الحملات الصرفة فحملي، نحو: العالم متغير و كل متغير حادث فالعالم حادث و الا، فشرطي سواء تركب من الشرطيات الصرفة نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلما كان النهار موجوداً فالعالم مضى فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضى، أو تركب من الحملية و الشرطية نحو: كلما كان هذا الشيء انساناً كان حيواناً و كل حيوان جسم فكلما كان هذا الشيء انساناً كان جسماً.

(قوله: و إلا) (أي و ان لم يكن القول الآخر مذكوراً في القياس بمادته و هيئته و ذلك) أي عدم الذكر (بأن يكون) أي القول الآخر (مذكوراً بمادته) أي طرفيه (لأبهيته) و لما جعل المحشى رحمه الله معنى قول المصنف قدس سره: «و إلا» قسماً واحداً فأعرض عليه بأن معناه يشمل أقساماً ثلاثة: ما ذكره، و كونه غير مذكور بالمادة، و غير مذكور بالمادة و الهيئة، أشار الى بطلان الثاني بقوله: (إذ لا يُعقل وجود الهيئة) و الترتيب (بدون) وجود (المادة) كما هو ظاهر، و الى بطلان الثالث بقوله: (و كذا لا يُعقل قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية) ناظر الى المادة، (و الصورية) ناظر الى الهيئة (و من هنا) أي و من عدم التعقل المذكور، و بعبارة أخرى: و من بطلان القسم الثاني و الثالث، (يُعلم: انه) أي الشأن و الحال (لو حذف) أي المصنف رحمه الله (قوله: بمادته لكان اولي) من ذكره، بأن يقول: فان كان مذكوراً فيه بهيته: فاستثنائي و الا، أي: بأن كان مذكوراً فيه بمادته فإقتراني، لكنه أراد التصريح بالمراد فافهم. (قوله: فإقتراني) (لاقتران حدود المطلوب فيه) جمع

والمصنّف قدم البحث عن الأقرانِيّ الحملِي، لكونه أبسط من الشرطي.
 قوله: (من الحملِي) أي من الأقرانِيّ الحملِي.
 قوله: (أصغر) لكون الموضوع في الغالب أخص من المحمول و أقل افراداً منه
 فيكون المحمول أكبر و أكثر افراداً.

حدّ بمعنى الطرف (و هي) أي حدود المطلوب: الحدّ (الأصغر) في الصّغرى، (و)
 الحدّ (الأكبر) في الكبرى، (و) الحدّ (الأوسط) المتكرّر فيهما* .

{ أقسام القياس الأقرانِيّ }

(قوله: حملِي) (أي القياس الأقرانِيّ ينقسم إلى قسمين: حملِي و شرطي) وإِنما
 انحصر فيهما، (لأنه) أي القياس الأقرانِيّ (إِن كَانَ مركّباً من الحملِيّات) أي من
 القضاياءِ الحملِيّة (الصّرفة) أي الخالصة بأن لا تكون فيه شرطيّة (فإِقرانِيّ) (حملِي)
 مثاله: (نحو) قولنا: (العالم متغيّر و كلّ متغيّر حادثٌ فَالعالم حادثٌ و إِلاّ) يكن مركّباً
 من الحملِيّات الصّرفة (فإِقرانِيّ) (شرطيّ، سواءً) في كونه شرطياً (تركّب من
 الشرطيّات الصّرفة) بأن لا تكون فيه حمليّة مثاله: (نحو) كلّما كانت الشّمس طالعةً
 فالنّهار موجودٌ) هذه صّغرى (و كلّما كان النّهار موجوداً فَالعالم مضى) وهذه كبرى
 (فكلّما كانت الشمس طالعةً فَالعالم مضى، أو تركّب من الحملية و الشرطيّة) مثاله:
 (نحو: كلّما كان هذا الشّيءُ إنساناً كان حيواناً) هذه صغرى شرطية (و كلّ حيوانٍ
 جسمٌ) و هذه كبرى حمليّة (فكلّما كان هذا الشّيءُ إنساناً، كان جسماً، و المصنّف)
 عطّر الأله مرقده (قدّم البحث عن) القياس (الأقرانِيّ الحملِي) على البحث عن
 الأقرانِيّ الشرطيّ، (لكونه) أي الأقرانِيّ الحملِي (أبسط من) الأقرانِيّ (الشرطيّ)
 أي أقل تركّباً منه، و الحقّ تقديم الأقل على الأكثر، و المختصر على المفصّل، (قوله:
 من الحملِي) (أي من) القياس (الأقرانِيّ الحملِي). (قوله: أصغر) سمّى موضوع
 المطلوب من الأقرانِيّ الحملِي أصغر، (لكون الموضوع في الغالب) أي في غالب
 الموارد (أخصّ من المحمول، و أقلّ افراداً) أي بحسب الأفراد، عطف تفسير (منه)
 أي من المحمول نحو: كلّ إنسان حيوان، و أمّا قيد بقوله: في الغالب إذ قد يكون
 مساوياً له نحو: كلّ إنسان ناطق و كلّ ناطق إنساناً و إذا كان الموضوع أخصّ

قوله: (و المتكرر اوسط) لتوسطه بين الطرفين.

قوله: (و ما فيه الاصغر) اى المقدمة التى فيها الاصغر، و تذكير الضمير نظراً الى لفظ الموصول.

قوله: (الصغرى) لاشتغالها على الاصغر.

قوله: (الكبرى) لاشتغالها على الاكبر.

قوله: (الشكل الاول) يسمى اولاً لان انتاجه بديهى، و انتاج البواقى نظري، يرجع اليه فيكون اسبق و اقدم في العلم.

قوله: (فالثانى) لاشتراكه مع الاول في اشرف المقدمتين اعنى: الصغرى.

من المحمول و أقلّ أفراداً منه، (فيكون المحمول أكبر) من الموضوع، (و أكثر أفراداً) منه، و هذا وجه تسمية محمول المطلوب أكبر أيضاً، و لذالم يتعرّض لقوله: أكبر. (قوله: و المتكرر اوسط) سمى اللفظ المتكرر فى الصغرى و الكبرى اوسط، (لتوسطه) اى لكونه واسطة (بين الطرفين) اى الصغرى و الكبرى. (قوله: و ما فيه الأصغر) (اى المقدمة التى فيها) الحدّ (الأصغر، و تذكير الضمير) فى قوله: فيه، مع رجوعه إلى المؤنث ثابت، (نظراً إلى لفظ الموصول) لجواز مراعاة اللفظ و المعنى فيه. (قوله: الصغرى) سميت المقدمة التى فيها الأصغر صغرى، (لاشتغالها على الأصغر) (قوله: كبرى). سميت المقدمة التى فيها الأكبر كبرى، (لاشتغالها على الأكبر).

{الأشكال الأربعة}

(قوله: الشكل الأوّل) إن كان الحدّ الأوسط محمولاً فى الصغرى و موضوعاً فى الكبرى. (يسمى) هذا الشكل من القياس (أولاً، لأنّ إنتاجه بديهى) لا يحتاج إلى الدليل، (و إنتاج البواقى نظري، يرجع إليه) اى إلى الشكل الأوّل و المراد به أنّه يحتاج إلى الدليل برجوعه إلى الشكل الأوّل كما سيأتى، و إذا كان الأمر كذلك، (فيكون) اى الشكل الأوّل (أسبق و أقدم) على البواقى (فى) حصول (العلم) بمجهول تصديقى أعنى: النتيجة و المطلوب. (قوله: فالثانى) إن كان الحدّ الأوسط محمولاً فى الصغرى و الكبرى، و يسمى هذا الشكل من القياس ثانياً، (لأشراكه مع

أَوْ مَوْضُوعُهُمَا فَالثَّالِثُ أَوْ عَكْسُ الْأَوَّلِ فَالرَّابِعُ، وَ يُشْتَرَطُ فِي
الْأَوَّلِ، إِيْجَابُ الصُّغْرَى، وَفِعْلِيَّتُهَا مَعَ كَلِّيَّةِ الْكُبْرَى،

قوله: (فالثالث) لاشتراكه مع الاول في اخس المقدمتين اعنى الكبرى.

قوله: (فالرابع) لكونه في غاية البعد عن الاول.

قوله: (وفعليتها) ليتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر وذلك لان الحكم في
الكبرى ايجاباً كان او سلباً انما هو على ما ثبت له الاوسط بالفعل بناء على مذهب
الشيخ فلو لم يحكم في الصغرى بان الاصغر ثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدى
الحكم من الاوسط الى الاصغر.

الشَّكْل (الأوّل في أشرف المقدمتين أعنى) منه: (الصُّغْرَى) أى فى أنّ الحدّ الأوسط
وقع محمولاً فى صغرها، وهى أشرف من الكبرى، لأشتمالها على الأصغر الذى
هو أشرف من الأكبر لأنّه موضوع المطلوب، والموضوع أشرف من المحمول، لأنّه
هو المقصود الأصلي، والمحمول إنّما يُطلب لأصله، قاله بعض المحققين. (قوله:
فالثالث) إنّ كان الحدّ الأوسط موضوعاً فى الصُّغْرَى والكبرى، ويسمّى هذا الشَّكْل
من القياس ثالثاً، (لأشترآكه مع) الشَّكْل (الأوّل فى أخسّ المقدمتين) أى أدناهما و
انقصهما (أعنى) منه: (الكبرى) أى فى أنّ الحدّ الأوسط وقع موضوعاً فى كبراهما و
هى أخسّ المقدمتين، لأشتمالها على الأكبر الأخصّ من الأصغر، لأنّه محمول
المطلوب، والمحمول أخسّ من الموضوع، لأنّه هو المقصود الفرعى. (قوله:
فالرَّابِع) إنّ كان الحدّ الأوسط موضوعاً فى الصُّغْرَى ومحمولاً فى الكبرى، ويسمّى
هذا الشَّكْل من القياس رابعاً، (لكونه فى غاية البعد عن) الشَّكْل (الأوّل)، لمخالفته
إِثْبَاهُ فى كلتا المقدمتين فأنّ الأوسط فى الأوّل محمولٌ فى الصُّغْرَى وموضوع فى
الكبرى وَ فى الرَّابِع بالعكس، ولم يعتبره الفارابىُّ والشيخ والأمام الغزالىُّ رحمهم
الله، فالأشكال عند هم منحصرةٌ فى ثلاثه، والمصنّف تبع الأمام الرّازىّ قدّس
سرُّهما ولذا ذكره. (قوله: وفعليتها) ويشترط فى الشَّكْل الأوّل بحسب الكمّ، كَلِّيَّةُ

قوله: (مع كلية الكبرى) يلزم اندراج الأصغر في الأوسط فيلزم من الحكم على الأوسط الحكم على الأصغر وذلك لأن الأوسط محمول ههنا على الأصغر ويجوز أن يكون المحمول اعم من الموضوع فلو حكم في الكبرى على بعض

الكبرى وبحسب الكيف إيجاب الصغرى وبحسب الجهة، فعليتها: أى صدق وصف محمولها على ذات موضوعها بالفعل، وسيأتى البحث عن الأول وأما الثالث، أعنى: فعلية الصغرى، فـ (ليتعدى الحكم) فى الكبرى (من) الحدّ (الأوسط) كالمتغير مثلاً (إلى) الحدّ (الأصغر) كالعالم قال بعض المحققين: بين السبب فى هذا الشرط أعنى: فعلية الصغرى، والأذى يليه أعنى: كلية الكبرى دون إيجاب الصغرى اعتماداً على كونه معلوماً بالقياس إليهما إحداهما (وذلك) أى تعدى الحكم من الأوسط إلى الإصغر ثابت (لأن الحكم) الكائن (فى الكبرى) أى كبرى الشكل الأول (إيجاباً كان) نحو: وكلّ متغير حادث فى قولنا: العالم متغير وكلّ متغير حادث، (أوسلباً) نحو: ولا شئ من الإنسان بحجر فى قولنا: بعض الحيوان إنسان ولا شئ من الإنسان بحجر (إنما هو) أى ليس هو إلا (على ما) أى ذات موضوع (ثبت له الأوسط) الموضوع فيها أى ثبت له وصف الموضوع كالتغير والإنسانية، (بالفعل بناءً على مذهب الشيخ) الرئيس من أن صدق وصف الموضوع على ذاته بالفعل وإذا كان الأمر كذلك (فلولم يحكم فى الصغرى) وهى قولنا: العالم متغير وبعض الحيوان إنسان، (بأن الأصغر) وهو: العالم والحيوان (ثبت له الأوسط) المحمول فيها أى وصف المحمول فى الصغرى وهو: التغير والإنسانية، (بالفعل) بأن كان عقد الحمل بالإمكان، أو كانت الصغرى سالبة، (لم يلزم) جواب لو (تعدى الحكم) فى الكبرى وهو: الحكم بالحدوث وعدم الحجرة (من الأوسط) وهو: متغير والإنسان (إلى الأصغر) فى الصغرى وهو: العالم والحيوان.

(قوله: مع كلية الكبرى) (يلزم اندراج الأصغر) كالعالم (فى الأوسط) كالمتغير وإذا اندرج فيه، (فيلزم من الحكم على الأوسط) بالحدوث (الحكم على الأصغر) بذلك (وذلك) الزوم ثابت (لأن الأوسط محمول ههنا) أى فى الشكل الأول (على الأصغر) فهو موضوع له نحو: العالم متغير، (و) الحال (يجوز أن يكون

لِيُنتِجَ الْمُوجِبَتَانِ مَعَ الْمُوجِبَةِ، الْمُوجِبَتَيْنِ، وَمَعَ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ،
السَّالِبَتَيْنِ، بِالضَّرُورَةِ،

الاوسط، لا حتمل ان يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض، فلا يلزم من
الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر كما يشاهد في قولك: كل انسان
حيوان و بعض الحيوان فرس.

قوله: (لينتج الموجبتان) الكلية و الجزئية واللام فيه للغاية، اى: اثر هذه
الشروط، ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية و الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة
الكلية الموجبتين، ففي الاول تكون النتيجة موجبة كلية، و في الثاني موجبة
جزئية، و ان ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية
و الجزئية على ما سبق و امثلة الكل واضحة.

المحمول أعم من الموضوع) كما يجوز أن يكون أخص منه نحو: بعض الحيوان
إنسان، أو مساوياً له نحو: كل إنسان ناطق وإذا كان المحمول أعم من الموضوع، (فلو
حكم في الكبرى على بعض الأوسط) بأن لا تكون كلية، (لأحتمل أن يكون الأصغر
غير مندرج في ذلك البعض) وإذا كان الأمر كذلك، (فلا يلزم من الحكم) في
الكبرى (على ذلك البعض، الحكم على الأصغر كما يشاهد في قولك: كل إنسان
حيوان) هذه صغرى (و بعض الحيوان فرس) وهذه كبرى فلا ينتج: كل إنسان^(١) فرس.
(قوله لينتج الموجبتان) بيان لضروب الشكّل الأول (أى) الموجبة (الكلية و)
الموجبة (الجزئية و اللام فيه) أى فى قوله: لينتج، (للا غاية أى: أثر هذه الشروط)
أعنى: إيجاب الصغرى و فعليتها مع كلية الكبرى، (أن ينتج الصغرى الموجبة الكلية
(و) الصغرى (الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين) الكلية و
الجزئية (ففى) الضرب (الأول) و هو: كون الصغرى و الكبرى موجبتين كليتين
(تكون النتيجة موجبة كلية) نحو: كل إنسان ناطق و كل ناطق حيوان فكل إنسان

١- لأنّ الإنسان لا يكون مندرجاً فى بعض الحيوان المحمول عليه الفرس. «الشارح»

قوله: (الموجبتين) أى ينتج الكلية و الجزئية.

قوله: (السالبتين) أى ينتج الكلية و الجزئية.

قوله: (بالضرورة) متعلق بقوله: (لينتج) و المقصود منه: الاشارة الى ان انتاج هذا الشكل للمحصورات الاربع بديهي بخلاف انتاج ساير الاشكال لان نتايجها نظرى كما سيجىء تفصيلها.

حيواناً (و فى) الضَّرب (الثَّانى) و هو: كون الصَّغرى موجبةً جزئيةً و الكبرى موجبةً كليةً، تكون النتيجة (موجبةً جزئيةً) نحو: بعض الحيوان إنسان، و كلُّ إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق، (و أن ينتج الصَّغريان الموجبتان) أى الصَّغرى الموجبة الكلية و الصَّغرى الموجبة الجزئية (مع السَّالِبِ الكَلِيَّةِ الكبرى السَّالِبَتَيْنِ الكلية و الجزئية على ما سبق) أنفأ، أى: و فى الضَّرب الثَّالث، و هو: كون الصَّغرى موجبةً كليةً مع الكبرى السَّالِبَةِ الكلية، تكون النتيجة سالبةً كليةً، نحو: كلُّ إنسان ضاحِكٌ و لأشياء من الضَّاحِكِ بفرس فلا شيء من الأنسان بفرس، و فى الضَّرب الرَّابِع و هو: كون الصَّغرى موجبةً جزئيةً مع الكبرى السَّالِبَةِ الكلية: تكون النتيجة سالبةً جزئيةً نحو: بعض الحيوان إنسانٌ و لأشياء من الأنسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر، (و أمثلة الكلِّ واضحة) تركها إعتماًداً على المتعلِّم و قد ذكرناها. (قوله: الموجبتين) (أى ينتج) الموجبتان، الموجبة (الكلية و) الموجبة (الجزئية). (قوله: السَّالِبَتَيْنِ) (أى ينتج) السَّالِبَتان، السَّالِبَةُ (الكائِية و) السَّالِبَةُ (الجزئية). (قوله: بالضرورة) (متعلق بقوله: لينتج و المقصود منه) أى و مقصود المصنِّف قدس سرُّه من قوله: بالضرورة: (الأشارة) منه (إلى أنَّ إنتاجَ هذا الشَّكلِ) أى الأوَّل (للمحصورات الأربع) المذكورة و هى: الموجبة الكلية و الجزئية و السَّالِبَةُ الكلية و الجزئية (بديهيٌّ) لا يحتاج إلى دليل الخلف و العكس بأقسامه، (بخلاف إنتاج ساير الأشكال) أى الثلاثة الباقية، (لأنَّ نتايجها نظريٌّ) يحتاج إلى ما ذكر (كما سيجىء تفصيلها) إنشاءً الله تعالى عن قريب. (قوله: و فى الثَّانى إختلافهما) (أى يشترط فى هذا الشَّكل بحسب

وَفِي الثَّانِي إِخْتِلَافُهُمَا فِي الْكَيْفِ، وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى،

قوله: (و في الثاني اختلافهما) اى يشترط في هذا الشكل بحسب الكيف، اختلاف المقدمتين في السلب و الايجاب و ذلك لانه لو تألف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف في النتيجة و هو: ان يكون الصادق في نتيجة القياس الايجاب تارة و السلب تارة أخرى فانه لو قلنا كل انسان حيوان و كل ناطق حيوان كان الحق الايجاب و لو بدلنا الكبرى بقولنا: كل فرس حيوان كان الحق السلب.

و كذا الحال لو تألف من سالتين كقولنا: لا شيء من الانسان بحجر و لا شيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب و لو قلنا و لا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب و الاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة هو القول الاخر الذي يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة و لو كان اللازم منهما السالبة لما كان الحق في بعض المواد الموجبة.

قوله: (و كلية الكبرى) أي يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند جزئيتها يحصل اختلاف كقولنا: كل انسان ناطق و بعض الحيوان ليس بناطق كان الحق الايجاب و لو قلنا: بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق السلب.

الكيف، إختلاف المقدمتين) أى الصغرى و الكبرى (فى السلب و الأيجاب) بأن تكون إحداهما سالبة و الأخرى موجبة، (و ذلك) أى الأشرط المذكور ثابت (لأنه) أى الشأن و الحال (لو تألف هذا الشكل من الموجبتين) أى من الصغرى الموجبة و الكبرى الموجبة (يخصلُ الاختلاف فى النتيجة و هو) أى الاختلاف فيها: (أن يكون الصادق فى نتيجة القياس الأيجاب) خبر يكون (تارةً و السلب تارة أخرى، فأنه) أى الشأن و الحال (لو قلنا: كل إنسان حيوان) هذه صغرى موجبة كلية (و كل ناطق حيوان) و هذه كبرى موجبة كلية، (كان الحق) فى النتيجة هو (الأيجاب) الكلى لأ غير أى فكل إنسان ناطق، (و لو بدلنا الكبرى) أى قولنا: و كل ناطق حيوان (بقولنا) و (كل فرس حيوان كان الحق) فيها هو (السلب) الكلى لأ غير، أى: فلا شيء من الإنسان بفرس، لبطلان قولنا: فكل إنسان فرس (و كذا الحال لو تألف) أى الشكل

.....

الثاني (من سالتين) مثاله (كقولنا: لأشياء من الإنسان بحجر) هذه صغرى سالبة كلية (و لأشياء من الناطق بحجر) وهذه كبرى سالبة كلية، (كان الحق) في النتيجة هو (الأيجاب) الكلي لأغير، أى: فكل إنسان ناطق، لعدم صحة قولنا: فلاشئ من الإنسان بناطق (و لو) بدّلنا الكبرى أى قولنا: ولأشئ من الناطق بحجر و (قلنا: و لأشئ من الفرس بحجر كان الحق) فيها هو (السلب) الكلي لأغير، أى: فلاشئ من الإنسان بفرس لعدم صحة قولنا: فكل إنسان فرس (و الحال (الأختلاف) في النتيجة النَّاشئ عن إتياف المقدمتين (دليل عدم الإنتاج) أى دليل العقم (فإن النتيجة هو القول الآخر) و تذكير الضمير، نظراً إلى الخبر (الذي يلزم من المقدمتين) أى هو لأزم لهما، والألزام ينبغى أن يكون على نهج واحد كالزوجة للأربعة والفردية للثلاثة و اذا كان الأمر كذلك، (فلو كان للأزم من المقدمتين) هو القضية (الموجبة، لما كان) جواب لو (الحق في بعض المواد) جمع مادة (هو) القضية ^(١) (السالبة) لأغير (و) كذا (لو كان للأزم منهما السالبة، لما كان الحق في بعض المواد) هو (الموجبة) لأغير. (قوله: و كلية الكبرى) (أى يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم) أى الكلية و الجزئية، (كلية الكبرى) أى كونها كلية (إذ عند جزئيتها) أى كونها جزئية (يحصل الاختلاف) في النتيجة و هو دليل عدم الإنتاج ^(٢)، مثال كونها جزئية (كقولنا: كل إنسان ناطق) هذه صغرى موجبة كلية (و بعض الحيوان ليس بناطق) و هذه كبرى سالبة جزئية إذا قلنا ذلك، (كان الحق) في النتيجة هو (الأيجاب) الجزئى، أى فبعض الإنسان حيوان، (و لو) بدّلنا الكبرى و (قلنا: و (بعض الصّاهل ليس بناطق، كان الحق) في النتيجة هو (السلب) الجزئى لأغير، أى: فبعض الإنسان ليس بصاهل و مثال كونها موجبة جزئية نحو: لأشئ من الفرس بناطق و بعض الحيوان ناطق فإن الحق في النتيجة هو: الأيجاب الجزئى، أى: فبعض الفرس حيوان، و لو بدّلنا الكبرى و قلنا: و بعض الإنسان ناطق كان الحق هو: السلب الجزئى، أى: فبعض الفرس ليس بأنسان.

مَعَ دَوَامِ الصُّغْرَى، أَوْ إِنْ عَكَّاسِ السَّالِبَةِ الْكُبْرَى، وَكَوْنُ الْمُمَكِّنَةِ
مَعَ الضَّرُورِيَّةِ، أَوْ كُبْرَى مَشْرُوطَةٍ

قوله: (مع دوام الصغرى) أي يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة أمران
الاول أحد الامرين: اما أن يصدق الدوام على الصغرى بأن تكون دائمة أو
ضرورية و اما أن يكون الكبرى من القضايا الست التي تنعكس سالبها لا من
التسع التي لا تنعكس سواها.

و الثاني أيضاً أحد الامرين: وهو ان الممكنة لا تستعمل في هذا الشكل الا مع
الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى أو كبرى أو مع كبرى مشروطة عامة أو
خاصة و حاصله: ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية أو مشروطة
عامة أو خاصة و ان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لا غير و دليل الشرطين:
انه لو لا هما، لزم الاختلاف، والتفصيل لا يناسب هذا المختصر.

(قوله: مع دوام الصُّغْرَى) (أى يشترط فى هذا الشَّكل) أى الثَّانِى (بحسب الجهة:
أمران) الأمر (الأوَّل) منهما (أحد الأمرين) على سبيل منع الخلْو: أى يمتنع خلْوُه
عن أحدهما و لا يمتنع جمعهما ذكر الأوَّل بقوله: (إِمْسا أن يصدق الدَّوام على
الصُّغْرَى) و ذلك (بأن تكون) قضيَّة (دائمة) مطلقة، (أو ضروريَّة) مطلقة، و ذكر
الثَّانِى بقوله: (وامَّا أن يكون الكبرى من القضايا الستَّ الَّتِى تنعكس سالبها)
بالمستوى و هى: الضَّرُوريَّة المطلقة و الدَّائمة المطلقة و المشروطة العامة و العرفيَّة
العامة و المشروطة الخاصَّة و العرفيَّة الخاصَّة (لأَمْنِ التَّسع الَّتِى لا تُنعكس سواها)
و هى: الوقتيَّة المطلقة و المنتشرة المطلقة و الوقتيَّة و المنتشرة و الوجودية الالدائمة
و الوجودية الالاضروريَّة و الممكنة العامة و الممكنة الخاصَّة و المطلقة العامَّة (و)
الأمر (الثَّانِى) من الأمرين الأولين (أيضاً) أى كالأمر الأوَّل منهما، (أحد الأمرين)
على سبيل الأنفصال الحقيقى: أى يمتنع جمعهما و رفعهما (و هو) أى أحد الأمرين:
(انَّ الممكنة) خاصَّة كانت، أو عامَّة (لأستعمل فى هذا الشَّكل) أى الشَّكل الثَّانِى (الإلَّامع

لِيُنتِجَ الْكَلِّيَّانِ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، وَ الْمُخْتَلِفَتَانِ فِي الْكَمِّ أَيْضاً، سَالِبَةً جُزْئِيَّةً بِالْخُلْفِ،

قوله: (لينتج الكلّيتان) أي الضروب المنتجة في هذا الشكل أيضاً أربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغرى السالبتين الجزئية والكلية و ضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغرى الموجبتين.
فالضرب الاول هو: المركب من كليتين، والصغرى موجبة نحو كل (ج) (ب) و لا شيء من (الف) (ب).

الضَّرُورِيَّةُ المطلقة (سواءً) في الاستعمال (كانت الضَّرُورِيَّةُ) المطلقة (صغرى) و الممكنة كبرى، (أو) كانت الضَّرُورِيَّةُ المطلقة (كبرى) و الممكنة صغرى، (أو) أنَّ الممكنة لا تستعمل إلا (مع كبرى مشروطة عامة، أو) مشروطة (خاصة)، و الممكنة صغرى (و حاصله) أي الأمر الثاني من الأمرين الأولين: (أنَّ الممكنة) عامة كانت، أو خاصة (إن كانت صغرى، كانت الكبرى ضروريةً) مطلقةً، (أو مشروطة عامةً، أو خاصةً و إن كانت) أي الممكنة (كبرى، كانت الصغرى ضروريةً لأغرها، و دليلُ الشرطين) المذكورين: (أنَّه) أي الثَّانِ و الحال (لو لأهما) أي الشرطان (لزم الاختلاف) في النتيجة، (و التفصيل) أي و تفصيل الاختلاف (الأيُناسب هذا المختصر)، فليطلب من أمثال شرح المطالع.

قوله: لينتج الكلّيتان (أي الضروب المنتجة في هذا الشكل) أي الثَّانِي (أيضاً) أي كالشكل الأوَّل (أربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغرى السالبتين الجزئية و الكلّية، و ضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغرى الموجبتين فالضرب الأوَّل) من الضروب الأربعة (هو: المركب من) قضيتين (كليّتين) الكبرى سالبة، (و الصغرى موجبةً) مثاله: (نحو كلِّ ج) أي إنسان (ب) أي حيوان (و لا شيء من ألف) أي الحجر (ب) أي حيوان (و الضرب الثَّانِي) منها (هو: المركب من) قضيتين (كليّتين) الكبرى موجبة، (و الصغرى سالبة) مثاله (نحو: لا

والضرب الثاني هو المركب من كليتين، والصغرى سالبة نحو لا شيء من (ج) (ب) وكل (الف) (ب) و النتيجة فيهما سالبة كلية نحو لا شيء من (ج) (الف) واليهما أشار المصنف بقوله: (لينتج الكليتان سالبة كلية).

والضرب الثالث هو: المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض (ج) (ب) ولا شيء من (الف) (ب).

والضرب الرابع هو: المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض (ج) ليس (ب) وكل (الف) (ب) والنتيجة فيهما سالبة جزئية نحو بعض (ج) ليس (الف).

و اليهما أشار المصنف بقوله: (و المختلفتان في الكم أيضاً) أي كما انهما مختلفتان في الكيف بناء على ما سبق في الشرايط سالبة جزئية.

قوله: (بالخلف) يعني: دليل انتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين امور:
الاول: الخلف، وهو: ان يجعل نقيض النتيجة لا يجابه، صغرى وكبرى القياس
لكليتها كبرى ليتنج من الشكل الاول ما ينافي الصغرى وهذا جار في الضروب الاربعة كلها.

شيء من (ج) أي الحجر بـ (ب) أي حيوان (وكل ألف) أي إنسان (ب) أي حيوان، (و النتيجة) الحاصلة (فيهما) أي في الضرب الأول والثاني (سالبة كلية) لأنها تتبع أحسن المقدمتين مثال النتيجة (نحو): فـ (لأشياء من ج) أي الإنسان بـ (ألف) أي حجر (و اليهما) أي الى الضرب الأول والثاني (أشار المصنف) قدس الله سره (بقوله: ليتنج الكليتان) أي الصغرى الكلية والكبرى الكلية، (سالبة كلية، والضرب الثالث) منها (هو: المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية) مثاله: (نحو بعض ج) أي الحيوان (ب) أي إنسان (و لأشياء من ألف) أي الفرس بـ (ب) أي إنسان (والضرب الرابع) منها (هو: المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية) مثاله: (نحو بعض ج) أي الحيوان (ليس) بـ (ب) أي إنسان (وكل ألف) أي ناطق (ب) أي إنسان، (و النتيجة) الحاصلة (فيهما) أي في الضرب الثالث والرابع

.....

(سالبة جزئية) إذ هي تابعة لأخس المقدمتين مثال النتيجة (نحو: بعض ج ليس بـ (الف) أى بعض الحيوان ليس بناطق (و إليهما) أى والى الضرب الثالث والرابع (أشار المصنف) نور الله مرقده (بقوله: «و المختلفتان فى الكم أيضاً» أى كما أنهما مختلفتان فى كيف بناءً على ماسبق فى الشرايط): من أنه يشترط فى الشكل الثانى بحسب الكيف، اختلاف المقدمتين، (سالبة جزئية) مفعول لقوله: لينتج. (قوله: بالخلف) (يعنى) أى المصنّف رحمه الله: (دليل إنتاج هذه الضروب) أى الضروب الأربعة للشكل الثانى (لهاتين النتيجتين) أى السالبة الكلية والسالبة الجزئية (أمور) ثلاثة: الخلف وعكس الكبرى، وعكس الصغرى، الأمر (الأول) من الأمور الثلاثة: (الخلف و هو) أى الخلف فى الشكل الثانى: (أن يجعل نقيض النتيجة لأيجابه) أى لأجل أنه قضية موجبة (صغرى) الشكل الأول، لأن النتيجة هيئنا سالبة فيجعل نقيضها وهى: القضية الموجبة، صغرى لأنه يشترط فى الشكل الأول بحسب الكيف، إيجابها (و) يجعل (كبرى القياس) فى الشكل الثانى (لكليتها) أى لأجل كونها كلية (كبرى) الشكل الأول، لأنه يشترط فيه بحسب الكم كليتها (لينتج) أى نقيض النتيجة (من الشكل الأول، ما) الموصول مفعول لينتج (ينا فى الصغرى) أى صغرى الشكل الثانى فيكون ذلك دليلاً على صحة الإنتاج (وهذا) أى دليل الخلف (جارٍ فى الضروب الأربعة كلها) مثلاً إذا قلنا: لأشياء من الإنسان بفرس وكل فرس صاهل ينتج: لأشياء من الإنسان بصاهل، والألصاق نقيضها وهو: بعض الإنسان صاهل، لأن نقيض السالبة الكلية هو الموجبة الجزئية، ونجعل هذا النقيض لكونه موجبة، صغرى الشكل الأول، وكبرى الشكل الثانى لكونها كلية، كبراه هكذا: بعض الإنسان صاهل وكل فرس صاهل ينتج: بعض الإنسان فرس وهذه النتيجة تنافى صغرى الشكل الثانى وهو: لأشياء من الإنسان بفرس، ومنشأ المنافاة هو نقيض النتيجة، لأن الشكل الأول بديهى الإنتاج، وكبرى الشكل الثانى مفروضة الصدق، فيكون نقيض النتيجة باطلاً، فتكون النتيجة حقاً، وهو المطلوب.

أَوْ عَكْسِ الْكُبْرَى، أَوِ الصُّغْرَى، ثُمَّ التَّرْتِيبِ، ثُمَّ عَكْسِ النَّتِيجَةِ.

و الثاني: عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة وذلك
انما يجرى في الضرب الاول و الثالث لان كبيرهما سالبة كلية تنعكس كنفسها، و
أما الأخران فكبريهما موجبة كلية لا تنعكس الا الى موجبة جزئية و لا تصلح
لكبروية الشكل الاول مع ان صغريهما أيضاً سالبة لا تصلح صغرى للشكل الاول.
و الثالث: أن ينعكس الصغرى فيصير شكلاً رابعاً، ثم ينعكس الترتيب يعني
يجعل عكس الصغرى كبرى و الكبرى صغرى فيصير شكلاً أو لا ينتج نتيجة
تنعكس الى النتيجة المطلوبة، وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية
ليصلح لكبروية الشكل الاول و هذا انما هو في الضرب الثاني فان صغراه سالبة
كلية تنعكس كنفسها، و أما الاول و الثالث فصغريهما موجبة لا تنعكس الا جزئية.

(و) الأمر (الثاني) منها: (عكس الكبرى) أى إنعكاس كبرى الشكل الثانى مستوياً
(ليرتد) أى الشكل الثانى (إلى الشكل الأول) لأن الحد الأوسط فى الشكل الثانى
محمول فى الصغرى و الكبرى، و فى الشكل الأول محمول فى الصغرى و موضوع
فى الكبرى، فإذا إنعكست الكبرى يصير الحد الأوسط محمولاً فى الصغرى و
موضوعاً فى الكبرى، (لينتج) أى الشكل الأول (النتيجة المطلوبة) فى الشكل الثانى
فيعلم بذلك صحة الإنتاج ههنا، لأن الشكل الأول بديهى الإنتاج (و ذلك) أى الأمر
الثانى، و هو: عكس الكبرى (إنما يجرى) أى لا يجرى إلا (فى الضرب الأول و
الثالث، لأن كبيريهما سالبة كلية تنعكس كنفسها) أى سالبة كلية فتصلح لكبروية
الشكل الأول و صغريهما موجبة فتصلح لصغرويته، مثلاً إذا قلنا: كل إنسان ناطق و
لأشياء من الفرس بناطق ينتج: لأشياء من الإنسان بفرس و هذه النتيجة صادقة
بدليل أن لو عكسنا الكبرى و قلنا: كل إنسان ناطق و لأشياء من الإنسان بفرس و هو
الشكل الأول، حصلت النتيجة المطلوبة و هى: لأشياء من الإنسان بفرس (و أمّا)
الضربان (الأخران) أى الثانى و الرابع (فكبريهما موجبة كلية، لا تنعكس) مستوياً

.....

(إلا إلى موجبة جزئية، ولا تصلح لكبروية الشكل الأول) لأنه كما مرّ يشترط فيه كليتها (مع أن صغيريهما أيضاً سالبه، لا تصلح صغرى للشكل الأول) لأشتراط إيجابها، فلا يرتدّ ان الى الشكل الأول (و) الأمر (الثالث) منها: (أن ينعكس الصغرى) أى ينعكس مستوياً، (فيصير) أى الشكل الثانى (شكلاً رابعاً) أى يرتدّ إليه، لأنّ الحدّ الأوسط هيهنا محمولٌ فى الصغرى والكبرى، فبأنعكاس الصغرى يصير موضوعاً فى الصغرى ومحمولاً فى الكبرى (ثم) أى بعد صيرورته شكلاً رابعاً (ينعكس الترتيب) الترتيب: وضع كلّ شىء فى مرتبته (يعنى) منه: (يجعل عكس الصغرى كبرى و) عين (الكبرى صغرى، فيصير) أى الشكل الرابع (شكلاً أولاً) إذ يصير الحدّ الأوسط محمولاً فى الصغرى وموضوعاً فى الكبرى (ينتج) أى الشكل الأول (نتيجة تنعكس) أى هذه النتيجة (إلى النتيجة المطلوبة) فى الشكل الثانى (و ذلك) أى الأمر الثالث، وهو: عكس الصغرى (إنما يتصور) أى لا يتصور إلا (فيما يكون عكس الصغرى) أى صغرى الشكل الثانى (كليّة ليصلح) أى عكس الصغرى (لكبروية الشكل الأول) و عكس الكبرى موجبة ليصلح لصغرويته (و هذا) أى كون عكس الصغرى كليّة و عكس الكبرى موجبة (إنما هو) أى ليس هو إلا (فى الضرب الثانى) فإن صفراء سالبة كليّة تنعكس كنفسها) أى سالبة كليّة، فتصير كبرى الشكل الأول و كبراه موجبة كليّة تنعكس موجبة جزئية فتصير صفراء مثلاً إذا قلنا: لأشياء من الإنسان بفرس وكلّ صاهلٍ فرس ينتج: لأشياء من الإنسان بفرس و هذه نتيجة صادقة بدليل عكس الصغرى هكذا: لأشياء من الفرس بأنسان وكلّ صاهلٍ فرس فيتحقّق الشكل الرابع، و ينعكس الترتيب هكذا: كلّ صاهلٍ فرس و لأشياء من الفرس بأنسان، فيتحقّق الشكل الأول و ينتج: لأشياء من الفرس بأنسان، ثمّ تنعكس النتيجة هكذا: لأشياء من الإنسان بفرس، وهذا هو المطلوب. (و أمّا) الضرب (الأول و الثالث) فصغيريهما موجبة لا تنعكس إلاّ جزئيةً) ففى الأول موجبة كليّة و فى الثانى موجبة جزئية، و الجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الأول لما مرّ.

وَفِي الثَّالِثِ إِيجَابُ الصُّغْرَى، وَفِعْلِيَّتُهَا مَعَ كُلِّيَّةٍ إِحْدَاهُمَا،

و أما الرابع فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس أصلاً، و لو فرض انعكاسها لا يكون الا جزئية فتدبر.

قوله: (ايجاب الصغرى و فعليتها) لان الحكم في كبراه سواء كان ايجاباً أو سلباً على ما هو أوسط بالفعل كما مر فلو لم يتحد الاصغر مع الاوسط بالفعل بأن لا يتحد أصلاً و يكون الصغرى سالبة أو يتحد لكن لا بالفعل و يكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر.

قوله: (مع كلية احديهما) لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم تعدية الحكم من الاكبر الى الاصغر مثلاً يصدق بعض الحيوان انسان و بعض الحيوان فرس و لا يصدق بعض الانسان فرس.

(و اما الضرب الرابع فصغراه سالبة جزئية، لا تنعكس أصلاً) حتى يرتد الشكل الثاني إلى الرابع و هو: إلى الأول (و لو فرض إنعكاسها) أى السالبة الجزئية، إشارة إلى ما تقدم فى آخر مبحث عكس النقيض (لا يكون) أى الأنكاس (الإجزئية) فلا تصلح لكبروية الشكل الأول (فتدبر) إشارة إلى دقة المطلب. (قوله: إيجاب الصغرى، و فعليتها) أى يشترط فى الشكل الثالث بحسب الكيف، إيجاب صغراه بحسب الجهة، فعليتها^(١) (لأن الحكم فى كبراه سواء كان إيجاباً، أو سلباً على ما هو أوسط بالفعل) أى على ذات ثبت لها وصف الأوسط بالفعل (كما مر) فى بيان شرايط الشكل الأول و إذا كان الأمر كذلك، (فلو لم يتحد الأصغر مع الأوسط بالفعل) و ذلك يحتمل وجهين: ذكر الأول بقوله: (بأن لا يتحد) أى الأصغر و الأوسط (أصلاً) أى لأب بالفعل و لا بالأمكان و فسره بالعطف بقوله: (و يكون الصغرى سالبة) فإنه لا اتحاد بينهما أصلاً، و ذكر الثانى بقوله: (أو يتحد) أى الأصغر و

١- بأن يصدق وصف محمولها على ذات موضوعها بالفعل. «الشارح»

.....

الأوسط، (لكن لا بالفعل) وفسره بالعطف بقوله: (و يكون الصُّغرى موجبة ممكنة) أى بأن ثبت الأوسط للأصغر بالامكان ففي الأول ينتفى الشرطان أعنى: إيجاب الصُّغرى وفعليتها، وفي الثاني الفعلية فقط، (لم يتعدّ) جواب لو (الحكم) فى الكبرى (من) الحدّ (الأوسط) الثابت لذات الموضوع (بالفعل إلى) الحدّ (الأصغر) نحو: كلّ إنسان حيوانٌ وكلّ إنسانٍ ناطقٌ، ينتج: بعضُ الحيوانِ ناطقٌ فأنه حكم فى الكبرى بالناطقية لكل من ثبتت له الأنسانية بالفعل، و النتيجة صادقة فلو كانت الصُّغرى سالبةً بأن سلبت الحيوانية عن الإنسان، أو أثبتنا هاله لكن بالامكان، لم تحصل النتيجة لأن معنى الكبرى هو: أنّ كلّ ذات ثبتت له الأنسانية بالفعل، فهو ناطق و معنى الصُّغرى هو : أنّ الإنسان يمكن أن يكون حيواناً، و ظاهرانّ الإنسان لا يقدر على إثبات النطق الثابت له لِلْحَيَوَانِ الَّذِي يُمكن حمله عليه. (قوله: مع كلية إحداهما) أى إحدى المقدّمتين (لأنّه) أى الشانّ و الحال (لو كانت المقدّمتان جزئيتين، لجاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه) صفة للأوسط (بالأصغر) أى من الأوسط الموضوع للأصغر المحمول عليه (غير البعض) من الأوسط خبر يكون (المحكوم عليه بالأكبر) أى غير البعض من الأوسط الموضوع للأكبر المحمول عليه وإذا جاز ذلك، (فلا يلزم تعدية الحكم) فى الكبرى (من) الحدّ (الأكبر إلى) الحدّ (الأصغر)، أمثل لك (مثلاً) لتعرف ما ذكرنا وأقول: (يصدق) قولنا: (بعضُ الحيوانِ إنسانٌ) هذه صغرى موجبة جزئية (و بعضُ الحيوانِ قَرَسٌ) وهذه كبرى موجبة جزئية (و لا يصدق) فى النتيجة قولنا: (بعضُ الإنسانِ قَرَسٌ) لأنّ البعض من الحيوان المحكوم عليه بالإنسان غير البعض منه المحكوم عليه بالفرس.

لِيُنتِجَ الْمُوجِبَتَانِ مَعَ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، أَوْ بِالْعَكْسِ، مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً، وَ
مَعَ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، أَوْ الْكُلِّيَّةُ مَعَ الْجُزْئِيَّةِ، سَالِبَةً جُزْئِيَّةً،

قوله: (لينتج الموجبتان) الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرايط المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع و ضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريين الكليتين الموجبة والسالبة.

و هذه الضروب كلها مشتركة في انها لا تنتج الا جزئية لكن ثلاثة منها تنتج الايجاب و ثلاثة منها تنتج السلب اما المنتجة للايجاب:

فأولها: المركب من موجبتين كليتين نحو: كل (ج) (ب) و كل (ج) (الف) فبعض (ب) (الف).

و ثانيها: المركب من موجبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى و الى هذين أشار المصنف بقوله: (لينتج الموجبتان) أى الصغرى مع الموجبة الكلية أي الكبرى.

و الثالث: عكس الثاني أعني: المركب من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى، و اليه أشار بقوله: (أو بالعكس) فليس المراد بالعكس عكس الضريين المذكورين اذ ليس عكس الاول الا الاول فتأمل.

و أما المنتجة للسلب:

(قوله: لينتج الموجبتان) (الضروب المنتجة في هذا الشكل) أى الثالث (بحسب الشرائط المذكورة) أعني: إيجاب الصغرى و فعليتها مع كلية إحدى المقدمتين ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية إلى الكبريات الأربع) وهى: الكبرى الموجبة الكلية و الجزئية و الكبرى السالبة الكلية و الجزئية، (و ضم الصغرى الموجبة الجزئية إلى الكبريين الكليتين، الموجبة و السالبة) هكذا: الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية، و الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية هذا فى الشق الثانى، و اما فى الأوّل فالصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية، و الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية، و

.....

الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية، والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية (و هذه الضروب) الستة (كلها مشتركة في أنها لا تنتج إلا جزئية لكن ثلاثة منها تنتج الأيجاب) أى الموجبة الجزئية (و ثلاثة منها تنج السلب) أى السالبة الجزئية (أما الضروب (المنتجة للأيجاب) الجزئي (فأولها: الضرب (المركب من موجبتين كليتين) مثاله (نحو: كل ج) أى إنسان (ب) أى حيوان (و كل ج) أى إنسان (ألف) أى ناطق (فبعض ب) أى الحيوان (ألف) أى ناطق. (و ثانيها) أى الضروب: الضرب (المركب من موجبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى) مثاله: نحو بعض الحيوان أبيض و كل حيوان جسم فبعض الأبيض جسم (و الى هذين الضربين (أشار المصنف) عطر الله مرقده (بقوله: لينتج الموجبتان أى الصغرى) الموجبة الكلية و الجزئية (مع الموجبة الكلية أى الكبرى) موجبة جزئية. (و الضرب (الثالث) منها: (عكس) الضرب (الثاني، أعني) من العكس: (المركب من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى) نحو: كل إنسان حيوان و بعض الإنسان أسود فبعض الحيوان أسود (و اليه) أى إلى الضرب الثالث، (أشار) أى المصنف قدس سره (بقوله: أو بالعكس) و اذا كانت الإشارة إلى الضرب الثالث (فليس المراد) أى مراد المصنف (بالعكس عكس الضربين المذكورين) أى الأول و الثاني كما يتوهم، بل المراد: عكس الثاني فقط، (إذ ليس عكس) الضرب (الأول) أعني: المركب من موجبتين كليتين (الأ) الضرب (الأول) أى الموجبتين الكليتين (فتأمل) لعله إشارة إلى أن المراد بالعكس ههنا: اللغوى لا المنطقى. (و أما) الضروب (المنتجة للسلب) الجزئي:

بِالْخُلْفِ، أَوْ عَكْسِ الصُّغْرِ، أَوِ الْكُبْرَى، ثُمَّ التَّرْتِيبُ، ثُمَّ عَكْسِ
النَّتِيجَةِ.

فأولها: المركب من موجبة كلية صغرى و سالبة كلية كبرى.

و الثانى: من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى و اليهما اشار بقوله: (و مع السالبة الكلية الى آخره).

و الثالث: من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى، كما قال المصنف او الكلية مع الجزئية اى الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية.

قوله: (بالخلف) يعنى: بيان انتاج هذه الضروب لهذه النتائج: اما بالخلف و هو: هيهنا ان يؤخذ نقيض النتيجة و يجعل لكليته كبرى و صغرى القياس لا يجابها صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافى الكبرى و هذا يجري في هذه الضروب كلها.

(فأولها): الضَّرْبُ (المركَّب من موجبة كليَّة صغرى و سالبة كلية كبرى) نحو: كلُّ كاتبٍ جسمٌ و لأشياء من الكاتب بشجر فبعض الجسم ليس بشجر (و الضَّرْبُ (الثَّانِى): الضَّرْبُ المركَّب (من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى) نحو: بعض الأبيض حيوانٌ و لأشياء من الأبيض بأسود فبعض الحيوان ليس بأسود (و إليهما) أى إلى الضَّرْبِ الأوَّلِ و الثَّانِى (أشار) أى المصنَّف طاب ثراه (بقوله: و مع السالبة الكلية إلخ) أى لينتج الموجبتان أى الصُّغرى الموجبة الكلية و الجزئية مع السالبة الكلية أى الكبرى سالبة جزئية (و الضَّرْبُ (الثالثُ): الضَّرْبُ المركَّب (من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى) نحو: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ و بعض الإنسان ليس بكاتب (كما قال المصنَّف) قدس سره: (أو الكلية مع الجزئية أى الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية). (قوله: بالخلف) (يعنى) أى المصنَّف رحمه الله: (بيان إنتاج هذه الضروب) أى الضروب الستة (لهذه النتائج إمّا بالخلف و هو) أى الخلف: (هيهنا) إشارة إلى أنَّ الخلف فى الشَّكل الثَّالث غير ما تقدَّم فى الثَّانِى، (أن يؤخذ نقيض النتيجة و يجعل لكليته) أى لكونه قضية كلية، إذ النتيجه قضية جزئية (كبرى) الشَّكل الأوَّل، (و صغرى القياس) أى قياس الشَّكل الثالث (لأجوابها) أى

و اما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث تكون الكبرى كلية كما في الاول والثاني والرابع والخامس.

و اما بعكس الكبرى ليصير شكلاً رابعاً ثم عكس الترتيب ليرتد شكلاً اولاً و

لأجل أنَّها قضية موجبة، (صغرى) الشَّكْلُ الأوَّل (المنتج) أى نقيض النتيجة (من الشَّكْلُ الأوَّل ما) مفعول لينتج (ينافى الكبرى) أى كبرى قياس الشكل الثالث وهذه المنافاة ناشئة عن نقيض النتيجة، لأنَّ الشكل الأوَّل بديهىُّ الإنتاجِ وصغرى القياس مفروضة الصدق، فيكون نقيض النتيجة باطلاً فتكون النتيجة حقاً وهو المطلوب (و هذا) أى دليل الخلف (يجرى فى هذه الضُّروب) أى الضُّروب الستة (كلُّها) تأكيداً للضُّروب، مثلاً نقول: كلُّ إنسان حيوانٌ ولا شىء من الإنسان يفرس فبعضُ الحيوان ليس بفرس، وهذه نتيجة صادقةٌ والألصّدق نقيضُها وهو الموجبة الكلية أعنى: كلُّ حيوان فرس، فنأخذ هذا ونجعله كبرى للشَّكْل الأوَّل، ونجعل صغرى الشكل الثالث، صُغْرَاهُ هكذا: كلُّ إنسان حيوانٌ وكلُّ حيوان فرس فكلُّ إنسان فرس، وهذا ينافى الكبرى أعنى: لا شىء من الإنسان بفرس، ومنشأ هذه المنافاة هو نقيض النتيجة، لأنَّ الصُّغرى مفروضة الصدق، والهيئة منتجة، فيكون نقيض النتيجة باطلاً، فتكون النتيجة حقاً، وهو المطلوب.

(و إمّا بعكس الصُّغرى) أى بأنعكاس صغرى الشَّكْل الثالث مستوياً، (ليرجع) أى الشَّكْل الثالث (إلى الشَّكْل الأوَّل) لأنَّ الأوسط ثمة محمولٌ فى الصُّغرى وموضوع فى الكبرى، فإذا انعكست صغرى الشكل الثالث، صار الأوسط كذلك، فينتج النتيجة المطلوبة (و ذلك) أى عكس الصُّغرى ثابتٌ (حيث) أى فى ضروب (تكون الكبرى) فيها (كلّيةً) لتصلح لكبروية الشَّكْل الأوَّل (كما فى) الضُّرب (الأوَّل والثَّانى والرَّابع والخامس). مثلاً نقول فى الضُّرب الثَّانى: بعض الحيوان أبيض وكلُّ حيوان جسمٌ فبعض الأبيض جسمٌ وهذه نتيجة صادقة بدليل، عكس الصُّغرى وردَّ الثالث إلى الأوَّل هكذا: بعض الأبيض حيوانٌ وكلُّ حيوانٍ جسمٌ فبعض الأبيض جسمٌ وهذا البواقى (و إمّا بعكس الكبرى) أى بأنعكاسها مستوياً (ليصير) أى الشَّكْل

وَفِي الرَّابِعِ إِيجَابُهُمَا مَعَ كَلِّيَّةِ الصُّغْرَى، أَوْ اخْتِلَافُهُمَا فِي
الْكَيْفِ مَعَ كَلِّيَّةِ إِحْدَيْهِمَا،

ينتج نتيجة ثم يعكس هذه النتيجة فانه المطلوب و ذلك حيث يكون الكبرى
موجبة ليصلح عكسها صغرى للشكل الاول و يكون الصغرى، كلية ليصلح كبرى
له كما في الضرب الاول و الثالث لا غير.

قوله: (و في الرابع) اي شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم و الكيف احد

الثَّالِث (شكلاً رابعاً) قال بعض الأعلام: إذ لأفرق بينهما إلّا في الكبرى فإنّ الأوسط
موضوعٌ في كبرى الشَّكْلِ الرَّابِعِ فإذا عكست هي يكون هو الشَّكْلُ الرَّابِعُ بعينه إهـ
(ثمّ عكس التَّرتيب) أي بجعل عكس الكبرى صغرى، و عين الصُّغْرَى كبرى (ليرتدّ)
أي الشَّكْلُ الرَّابِعُ شكلاً (أولاً) لأنّ الأوسط في الشَّكْلِ الأوّل كما مرّ غير مرّة، محمول
في الصغرى و موضوعٌ في الكبرى، و في الشَّكْلِ الرَّابِعِ بالعكس، فإذا إنعكس
التَّرتيب صار كذلك (و ينتج) أي الشَّكْلُ الأوّل (نتيجة، ثمّ يعكس هذه النّتيجة) إلى
النّتيجة المطلوبة (فأنّه) أي عكس النّتيجة (المطلوب) لأغير (و ذلك) أي عكس
الكبرى ثابتٌ (حيثُ) أي في ضروب (يكون الكبرى) فيها (موجبةٌ ليصلح عكسها
صغرى للشَّكْلِ الأوّل) لأنّ عكس الموجبة هو: الموجبة (و يكون الصُّغْرَى كلية
ليصلح) أي عين الصُّغْرَى (كبرى له) أي للشَّكْلِ الأوّل (كما في الضَّرب الأوّل و
الثَّالِث لأغير) هما، مثلاً نقول في الضَّرب الثَّالِث: كلّ إنسان حيوانٌ و بعضُ الإنسان
أسودٌ فبعضُ الحيوان أسود و هذه نتيجةٌ صادقة بدليل عكس الكبرى هكذا: كلّ
إنسان حيوانٌ و بعضُ الأسود إنسان فيتحقّق الشَّكْلُ الرَّابِعُ ثم يجعل عكس الكبرى
صغرى للشَّكْلِ الأوّل، و عين الصُّغْرَى كبراه هكذا: بعضُ الأسود إنسان و كلّ إنسان
حيوان ينتج: بعضُ الأسود حيوان، ثمّ تنعكس هذه النّتيجة هكذا: بعضُ الحيوان
أسود، و هو المطلوب من الشَّكْلِ الثَّالِث. (قوله: و في الرابع) (أي شرط إنتاج
الشَّكْلِ الرَّابِعِ بحسب الكمّ) أي الكَلِّيَّة و الجزئيَّة (و الكَيْف) أي الأيجاب و السَّلب
(أحد الأمرين) على سبيل منع الخلوّ فلا مانع من إجتماعهما: (إمّا إيجابٌ

الامرین: اما ایجاب المقدمتين مع کلیة الصغرى، و اما اختلاف المقدمتين في کیف مع کلیة احديهما و ذلك لانه لو لا احدهما لزم اما كون المقدمتين سالبتين، او موجبتين مع كون الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في کیف و على التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف و هو دليل العقم.

اما على الاول فلان الحق في قولنا: لا شيء من الحجر بانسان و لا شيء من الناطق بحجر هو الايجاب و لو قلنا: لا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب. و اما على الثاني فلانا اذا قلنا: بعض الحيوان انسان و كل ناطق حيوان الحق الايجاب، و لو قلنا: و كل فرس حيوان كان الحق السلب و اما على الثالث فلان الحق في قولنا: بعض الحيوان إنسان و بعض الجسم ليس بحيوان هو الايجاب، و لو قلنا: بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب.

المقدمتين) أى كون الصغرى و الكبرى موجبتين (مع کلیة الصغرى) هذا هو الأول، (و اما اختلاف المقدمتين في کیف) بأن تكون إحداها موجبة و الأخرى سالبة (مع کلیة إحديهما) بأن تكون إحداها کلیة و الأخرى جزئية و هذا هو الثانى (و ذلك) الاشتراط ثابت (لأنه) أى الشأن و الحال (لولا أحد هما) أى الأمرين (لزم) اما كون المقدمتين سالبتين (ناظر الى قوله: إيجاب المقدمتين، (أو موجبتين مع كون الصغرى جزئية) أى موجبة جزئية سواء كانت الكبرى أيضاً جزئية أو کلیة، و هذا قيد لقوله: أو موجبتين فقط، قاله بعض الأعلام، و ناظر الى قوله: مع کلیة الصغرى فالمجموع ناظر الى الأول، (أو جزئيتين مختلفتين في کیف) بأن تكون إحداها موجبة جزئية و الأخرى سالبة جزئية و هذا ناظر الى الثانى (و على التقادير الثلاثة) أعنى: كون المقدمتين سالبتين، أو موجبتين و الكبرى موجبة جزئية، أو احداها موجبة جزئية و الأخرى سالبة جزئية (يخصل الاختلاف) فى النتيجة (و هو) أى الاختلاف (دليل العقم) قال فى القاموس: العقم بالضم: هزيمة، و هى: حفرة تحدث فى الرّجم فلا تقبل الولد إيهو المراد: عدم الإنتاج (أما) حصول الاختلاف (على) التقدير (الأول) أعنى كون المقدمتين سالبتين (فلان الحق) فى النتيجة (فى قولنا: لا شيء من الحجر بأنسان) هذه صغرى سالبة کلیة (و لا شيء من الناطق بحجر) و

ثم ان المصنف لم يتعرّض لبيان شرايط الشكل الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتداد بهذا الشكل لكمال بعده عن الطبع و لم يتعرّض ايضاً لنتائج الاختلاطات الحاصلة من الموجهات في شيء من الأشكال الاربعة لطول الكلام فيها فتفصيلها مذكور في المطولات.

هذه كبرى سالبة كلية (هو الأيجاب) الكلى لأغير أى فكل إنسان ناطق لعدم صحّة قولنا: لأشياء من الإنسان بناطق (ولو) بدّلنا الكبرى و (قلنا: و) (لأشياء من الفرس بحجر كان الحق) فيها هو (السلب) الكلى أى فلا شئ من الإنسان بفرس (و أمّا) حصوله (على) التّقدير (الثانى) أعنى: كون المقدمتين موجبتين مع كون الصّغرى جزئية (فلاناً إذا قلنا: بعض الحيوان إنسان و كلّ ناطق حيوان، كان الحق) فى النتيجة هو (الأيجاب) الجزئى لأغير، أى فبعض الإنسان ناطق، (ولو) بدّلنا الكبرى و (قلنا: و كلّ فرس حيوان كان الحق) فيها هو (السلب) الجزئى لأغير، أى فبعض الإنسان ليس بفرس (و أمّا) حصوله (على) التّقدير (الثالث) أعنى كون إحدى المقدمتين موجبة جزئية و الأخرى سالبة جزئية (فلان الحق) فى النتيجة (فى قولنا: بعض الحيوان إنسان و بعض الجسم ليس بحيوان هو الأيجاب) الجزئى لأغير، أى فبعض الإنسان جسم، (ولو) بدّلنا الكبرى و (قلنا: و) (بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق) فيها هو (السلب) الجزئى لأغير، أى فبعض الإنسان ليس بحجر. (ثم) إعلم: (انّ المصنّف) نور الله روحه (لم يتعرّض لبيان شرايط الشّكل الرابع بحسب الجهة، لقلة الاعتداد) أى إعتداد أهل الاستدلال (بهذا الشّكل، لكمال بعده عن الطّبع)، لأنّه ضدّ الشكل الأوّل و إنتاجه بعيد عن الذّهن جدّاً، فمنهم من لم يذكره أصلاً و منهم من ذكره و لم يعتدّ به و منهم من ذكره و اعتدّ به، منهم المصنّف قدّس سرّه، و لأنّ تعرّض لها أيضاً إقتداءً به و من أراد الخوض فى ذلك فعليه بمراجعة الكتب المطوّلة (و لم يتعرّض أيضاً لنتائج الاختلاطات الحاصلة من الموجهات فى شيء من الأشكال الأربعة) بأن يبيّن مثلاً أنّ النتيجة الّتى حصلت من الصّوريّة مع الممكنة ضروريّة، أو ممكنة (الطول الكلام فيها، فتفصيلها مذكور فى

لِيُنتِجَ الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ مَعَ الْأَرْبَعِ، وَالْجُزْئِيَّةُ مَعَ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ،
وَالسَّالِبَتَانِ مَعَ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَكُلِّيَّتُهَا مَعَ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ،
جُزْئِيَّةٌ مُوجِبَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَلْبٌ، وَإِلَّا فَسَّالِبَةٌ،

قوله: (لينتج الموجبة) الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب أحد الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الأربع، و الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية و ضم الصغريين السالبتين الكلية و الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية و ضم كليتها اى الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فالأولان من هذه الضروب وهما المؤلف من موجبتين كليتين و المؤلف من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية و البواقي المشتملة على السلب: تنتج سالبة جزئية في جميعها الا في ضرب واحد و هو: المركب من صغرى سالبة كلية و كبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة كلية.

المطولات) كشرح المطالع والأشارات وغيرهما. (قوله: لينتج) (الضروب المنتجة في هذا الشكل) أى الزَّاعِ (بحسب أحد الشرطين السابقين ثمانية: حاصلة من ضمّ الصَّغْرى الموجبة الكلية مع الكبريات الأربع) أى الكبرى الموجبة الكلية والجزئية والكبرى السالبة الكلية والجزئية، (والصَّغْرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية، و ضمّ الصَّغْريين السالبتين: الكلية والجزئية، مع الكبرى الموجبة الكلية، و ضمّ كليتها، أى الصَّغْرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية، فما الضَّربان (الأولان) أى الأول والثانى (من هذه الضروب) أى الضروب الثمانية (وهما: المؤلف من موجبتين كليتين) نحو: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، (و المؤلف من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى) نحو: كُلُّ فَرَسٍ ضَاهِلٌ وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ فَرَسٌ، (ينتجان موجبة جزئية) وهى فى الأول: بعض الحيوان ناطق، وفى الثانى: بعض الضَّاهل فَرَسٌ (والبواقي المشتملة على السلب) وهى ستّة تنتج سالبة جزئية فى جميعها إلا فى ضرب واحد، و هو: المركب من صغرى سالبة كلية و

وفي عبارة المصنف تسامح حيث توهم أنّ ما سوى الاولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي و ليس كذلك كما عرفت و لو قدم لفظ موجبة على جزئية لكان أولى.

و التفصيل ههنا: ان ضروب هذا الشكل ثمانية:

الاول: من موجبتين كليتين.

الثاني: من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية.

الثالث: من صغرى سالبة كلية و كبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية.

الرابع: عكس ذلك.

الخامس: من صغرى موجبة جزئية و كبرى سالبة كلية.

السادس: من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى.

السابع: من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى.

كبرى موجبة كلية، فأنّه) أى ذلك الضرب (ينتج سالبة كلية) نحو: لأشياء من الإنسان بشجر وكل ناطق إنسان فلاشياء من الشجر بناطق. (و فى عبارة المصنف) قدس سرّه، المبيّنة لنتائج ضروب الشكل الرابع (تسامح، حيث توهم أنّ ما) أى الضروب التى هى (سوى) الضربين (الأوليين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئى، و ليس كذلك كما عرفت) من بياننا انقأ، و ذلك التوهم لأنّ الظاهر أنّ قوله: إنّ لم يكن سلب قيد للموجبة، فيكون المعنى: النتيجة الجزئية موجبة إنّ لم يكن فى إحدى المقدمتين سلب كما فى الضربين الأولين، و الأبأن كان فى إحداهما سلب فسالبة قاله بعض الأعلام. (و لو قدّم) أى المصنف قدس سرّه (لفظ موجبة على) لفظ (جزئية) بأن يقول: موجبة جزئية، إنّ لم يكن سلب (لكان أولى) من تأخيره عنه، إذا لمعنى: النتيجة موجبة جزئية إنّ لم يكن سلب و الأبأن كان سلب فسالبة، سواء كانت كلية كما فى الضرب الثالث، أو جزئية كما فى الخمسة الباقية (و التفصيل) أى و تفصيل الكلام (ههنا) أى فى الشكل الرابع: (انّ ضروب هذا الشكل ثمانية:)

بِالْخُلْفِ، أَوْ بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ، ثُمَّ عَكْسِ النَّتِيجَةِ، أَوْ بِعَكْسِ
الْمُقَدَّمَتَيْنِ، أَوْ بِالرَّدِّ إِلَى الثَّانِي بِعَكْسِ الصَّغَرَى، أَوْ الثَّالِثِ
بِعَكْسِ الْكِبَرَى.

الثامن: من سالبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى.

و هذه الضروب الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فانه
نافع فيما سيجي.

قوله: (بالخلف) و هو في هذا الشكل: أن يؤخذ نقيض النتيجة، و يضم الى احدى

الضَّرب (الأوَّل) و هو المركَّب (من موجبتين كليتين) نحو: كلُّ إنسان حيوان و كلُّ
ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق، و الضَّرب (الثَّانِي) و هو المركَّب (من موجبة كلية
صغرى و موجبة جزئية كبرى) نحو: كلُّ إنسان حيواناً و بعض الأبيض إنساناً فبعض
الحيوان أبيض، (ينتجان موجبة جزئية) قد ذكرناها، و الضَّرب (الثَّالِث) و هو المركَّب
(من صغرى سالبة كلية و كبرى موجبة كلية، ينتج سالبة كلية) نحو: لأشياء من
الإنسان بشجر و كلُّ ناطق إنسان فلا شيء من الشَّجر بناطق، و الضَّرب (الرَّابِع عكس
ذلك) أى عكس الضَّرب الثَّالِث، أى هو: المركَّب من صغرى موجبة كلية و كبرى
سالبة كلية نحو: كلُّ ناطق جسمٌ و لأشياء من الشَّجر بناطق فبعض الجسم ليس
بشجر، و الضَّرب (الخامس) هو المركَّب (من صغرى موجبة جزئية و كبرى سالبة
كلية) نحو: بعض الكاتب أبيض و لأشياء من الحجر بكاتب فبعض الأبيض ليس
بحجر، و الضَّرب (السادس) هو المركَّب (من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية
كبرى) نحو: بعض الحيوان ليس بأسود و كلُّ ناطق حيواناً فبعض الأسود ليس
بحيوان، و الضَّرب (السَّابع) هو المركَّب (من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية
كبرى) نحو: كلُّ حيوان مائتٌ و بعض الأبيض ليس بحيوان فبعض المائت ليس
بأبيض و الضَّرب (الثَّامن) هو المركَّب (من سالبة كلية صغرى و موجبة جزئية
كبرى) نحو: لأشياء من الشَّجر بحيوان و بعض الأخضر شجر فبعض الحيوان ليس
بأخضر، (و هذه الضروب الخمسة الباقية) أعنى: ماسوى الثلاثة الأوَّل (تنتج سالبة

المقدمتين لينتج ما ينعكس الى ما ينافي المقدمة الاخرى و ذلك انما يجري في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والخامس دون البواقي.

جزئية) قد ذكرناهما (فأحفظ) أيها المتعلم (هذا التفصيل، فإنه نافع فيما سيجي) وهو: الضابطة. (قوله: بالخلف) (وهو) أي الخلف (في هذا الشكل) أي الرابع إشارة إلى أن الخلف ههنا غير ما تقدم في سائر الأشكال: (أن يؤخذ نقيض النتيجة، ويضم إلى إحدى المقدمتين) إما إلى الصغرى وإما إلى الكبرى (لينتج) أي نقيض النتيجة من الشكل الأول، (ما) أي نتيجة (ينعكس) أي هذه النتيجة عكساً مستوياً، وتذكير الفعل هنا وفيما بعده بالتثنية إلى لفظ الموصول فأفهم، (إلى ما) أي إلى نتيجة (ينافي) أي هذه النتيجة (المقدمة الأخرى) وهي: المقدمة الغير المنضمة إليها، وهذه المنافاة ناشئة عن نقيض النتيجة، لأن الهيئة منتجة والمقدمة المنضمة إليها مفروضة الصدق، فيكون نقيض النتيجة باطلاً، فتكون النتيجة حقاً، وهو المطلوب (وذلك) أي دليل الخلف (إنما يجري) أي لا يجري إلا (في الضرب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس دون البواقي) وهي: الضرب السادس والسابع والثامن، لأن عكس النتيجة فيها لا ينافي المقدمة الغير المنضمة إليها، قال بعض الأعلام: أما في الأولين فيجعل نقيض النتيجة لكليته كبرى، وصغرى القياس لأيجابها صغرى كما في الخلف المستعمل في الشكل الثالث، فينتج من الشكل الأول نتيجة تنعكس إلى ما ينافي كبرى القياس، مثلاً نقول: كلما صدق قولنا: كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان، أو بعض الناطق إنسان، صدق في النتيجة: بعض الحيوان ناطق، وإلا لصدق نقيضه وهو: لأشياء من الحيوان بناطق، فنضمه مع صغرى القياس هكذا: كل إنسان حيوان ولأشياء من الحيوان بناطق ينتج: لأشياء من الإنسان بناطق، وهو ينعكس إلى قولنا: لأشياء من الناطق بإنسان، وقد كان حكم الكبرى: أن كل ناطق، أو بعض الناطق إنسان هف، وإما في الثالث فيجعل نقيض النتيجة لأيجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى كما في الخلف المذكور في الشكل الثاني، لينتج من الشكل الأول ما ينعكس إلى ماينا في الصغرى، مثلاً نقول: كلما صدق: لأشياء من الإنسان بشجر وكل ناطق إنسان، صدق في النتيجة: لأشياء من الشجر بناطق لأنه لو لم يصدق، لصدق نقيضه وهو: بعض الشجر ناطق،

و قال المصنّف في شرح الرسالة الشَّمْسِيَّةِ بجريانه في السادس و هو سهو.
 قوله: (أو بعكس الترتيب) و ذلك انما يجرى حيث يكون الكبرى موجبة
 والصغرى كلية والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس كما في الاول والثاني والثالث
 و الثامن أيضاً ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى الخاصتين دون
 البواقي.

فنضمّه مع كبرى القياس هكذا: بعضُ الشَّجَرِ ناطقٌ و كلّ ناطقٌ إنسانٌ ينتج: بعضُ
 الشَّجَرِ إنسانٌ و ينعكسُ إلى قولنا: بعضُ الإنسانِ شَجَرٌ، و قد كان حكم الصُّغرى:
 لأشياء من الإنسانِ بشَجَرٍ، هف، و اما في الأخيرين فيجوز أن يعمل بكلا الطَّريقين إهـ.
 (و قال المصنّف) قدس سرّه (في شرح الرسالة الشَّمْسِيَّةِ بجريانه) أى دليل الخلف
 (فى) الضَّرب (السادس، و هو) أى حكمه بذلك (سهو)، لأنّه إذا صدق: بعضُ
 الحيوان ليس بأسود و كلّ ناطقٌ حيوانٌ، صدق فى النتيجة: بعضُ الأسود ليس
 بناطقٍ، و الألصديق نقيضه و هو: كلّ أسود ناطقٌ، و نضمّ هذا النقيض إلى قولنا: و كلّ
 ناطقٌ حيوانٌ فينتج: كلّ أسود حيوانٌ، ثم تنعكسُ هذه النتيجة إلى قولنا: بعضُ
 الحيوان أسود و هو لا ينافى صغرى القياس أعنى: بعضُ الحيوان ليس بأسود، فيعلم
 بذلك عدم جريان الخلف فى الضَّرب السادس. (قرله: أو بعكس الترتيب) أى
 بوضع الصُّغرى موضع الكبرى و بالعكس ليرتدَّ إلى الشَّكل الأوّل، و تنعكس النتيجة
 إلى النتيجة المطلوبة من الشَّكل الرَّابع، (و ذلك) أى عكس الترتيب (إنما يجرى)
 أى لا يجرى إلا (حيث) أى فى ضروب (يكون الكبرى) فيها (موجبةً) ليصلح
 لصغروية الشَّكل الأوّل، (و الصُّغرى كُلِّيَّة) ليصلح لكبرويته (و النتيجة مع ذلك) أى
 مع كون الكبرى موجبةً و الصُّغرى كلية (قابلةً للانعكاس) بأن لا تكون سالبةً جزئيةً
 (كما فى) الضَّرب (الأوّل و الثَّانى و الثالث و الثَّامن أيضاً) قيد للثَّامن، (إن
 انعكست السالبة الجزئية) أى إن قلنا بجواز انعكاسها، (كما إذا كانت) أى السالبةُ
 الجزئيةُ (إحدى الخاصَّتين) أى اما المشروطة الخاصَّة، أو العرفية الخاصَّة (دون
 البواقي) من الضُّروب و هى: الرَّابع و الخامس و السادس و السَّابع، فلا يجرى فيها

قوله: (أو بعكس المقدمتين) فيرجع الى الشكل الاول و لا يجري الا حيث يكون الصغرى موجبة و الكبرى سالبة كلية لتنعكس الى السالبة الكلية كما في الرابع و الخامس لا غير.

قوله: (أو بالرد الى الثاني) و لا يجري الا حيث يكون المقدمتان مختلفتين في الكيف و الكبرى كلية و الصغرى قابلة للانعكاس كما في الثالث و الرابع و الخامس و السادس أيضاً ان انعكست السالبة الجزئية لا غير.

قوله: (أو الثالث بعكس الكبرى) و لا يجري الا حيث يكون الصغرى موجبة و الكبرى قابلة للانعكاس و يكون الصغرى أو عكس الكبرى كلية و هذا الاخير لازم للاولين في هذا الشكل فتدبر.

عكس الترتيب لعدم وجود ما شرطنا فيها، مثلاً نقول: إذا صدق قولنا: كل إنسان حيوانٌ و كل ناطقٍ إنسان، صدق في النتيجة: بعض الحيوان ناطقٌ، ثم ينعكس الترتيب هكذا: كل ناطقٍ إنسان و كل إنسان حيوانٌ ينتج: بعض الناطق حيوان، ثم تنعكس النتيجة هكذا: بعض الناطق حيوانٌ، و هو المطلوب من الشكل الرابع.

(قوله: أو بعكس المقدمتين) أي بأنعكاسيهما مستويًا مع بقاء الترتيب، بأن يبقى الصغرى على الصغروية و الكبرى على الكبرى (فيرجع) أي الشكل الرابع (الى الشكل الأول) ينتج النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع (و لا يجري) أي عكس المقدمتين (إلا حيث) أي في ضروب (يكون الصغرى) فيها (موجبة) لأن الموجبة كلية كانت، أو جزئية تنعكس موجبة جزئية فتصلح لصغروية الشكل الأول، (و الكبرى سالبة كلية) لأنها لو لم تكن سالبة كلية، لكانت إما سالبة جزئية، أو موجبة كلية، أو جزئية فعلى الأول على تقدير انعكاسها لا يصلح لكبروية الشكل الأول، لعدم كليتها لأنها تنعكس سالبة جزئية بدليل الافتراض، و على الثاني و الثالث إنما تنعكس موجبة جزئية، و هي غير صالحة لها قاله بعض المشايخ قدس سره (تنعكس الى السالبة الكلية كما في) الضرب (الرابع و الخامس لا غير) هما، لعدم وجود ما شرطنا فيه مثلاً إذا صدق: كل إنسان حيوانٌ و لأشياء من الفرس بأنسان، صدق في

.....

النتيجة: بعض الحيوان ليس بفرس، بدليل عكس المقدّمتين هكذا: بعض الحيوان إنسانٌ ولأشياء من الفرس بأنسان ينتج: بعض الحيوان ليس بفرس. (قوله: أو بالردّ إلى الثاني) أى بردّ الشّكل الرّابع إلى الشّكل الثّاني بعكس صغرى الشّكل الرّابع مستويّاً، لأنّه ثبت حقانيّة إنتاج الشّكل الثّاني، فيثبت حقانيّة الشّكل الرّابع أيضاً بذلك الرّدّ (و لايجرى) أى ردّ الرّابع إلى الثّاني (إلا حيث) أى فى ضروب (يكون المقدّمتان) فيها (مختلفتين فى الكيف) بأن تكون إحداها موجبة والأخرى سالبة، (و الكبرى كلية و الصغرى قابلة للانعكاس) بأن لا تكون سالبة جزئيةً و ذلك حتّى يشتمل الشّكل الرّابع على الشّرايط المذكورة المعتبرة فى الشّكل الثّاني، أفاده بعض الأعلام، (كما فى) الضّرب (الثّالث و الرّابع و الخامس و السادس أيضاً) قيّد للسّادس، (إن انعكست السّالبة الجزئية) أى إن قلنا بجواز انعكاسها، كما إذا كانت إحدى الخاصّتين (لأغيرها)، لعدم وجود ما شرطنا فيه، مثلاً إذا صدّق قولنا: لأشياء من الإنسان بفريس وكلّ ناطقٍ إنسانٌ، صدق فى النتيجة: لأشياء من الفرس بناطقٍ بدليل الرّدّ إلى الثّاني بعكس الصّغرى هكذا: لأشياء من الفرس بأنسان وكلّ ناطقٍ إنسانٌ ينتج: لأشياء من الفرس بناطق. (قوله: أو الثّالث بعكس الكبرى) أى بردّ الشّكل الرّابع إلى الشّكل الثّالث بعكس الكبرى، لأنّه ثبت حقانيّة إنتاج الشّكل الثّالث، فيثبت حقانيّة الرّابع أيضاً بذلك الرّدّ، (و لايجرى) أى ردّ الرّابع إلى الثّالث (إلا حيث) أى فى ضروب (يكون الصّغرى) فيها (موجبةً) لتصلح لصغروية الشّكل الثّالث، إذ يجب فيه إيجاب الصّغرى، (و الكبرى قابلةً للانعكاس) بأن لا تكون سالبةً جزئيةً، (و يكون) عين (الصّغرى، أو عكس الكبرى كليةً) إذ يشترط فيه كلية إحدى المقدّمتين (و هذا) الشّروط (الأخير) أعنى: كون الصّغرى، أو عكس الكبرى كليةً (لأزّم للأولين) أى للشّروطين الأولين أعنى: كون الكبرى موجبةً و الكبرى قابلةً للانعكاس (فى هذا الشّكل) أى الرّابع (فتدبّر) لعلّه إشارةً إلى أنّ الشّروط الأخير، لأزّم للشّروطين الأولين لالانعكاس، أو إشارةً إلى دقّة المطلب، وكيفية اللّزوم، قال بعض

وَضَابِطَةُ شَرَائِطِ الْأَرْبَعَةِ: أَنَّهُ لَا بُدَّ إِمَّا مِنْ عُمُومِ مَوْضُوعِيَّةِ
الْأَوْسَطِ مَعَ مُلَاقَاتِهِ لِلْأَصْغَرِ بِالْفِعْلِ، أَوْ حَمْلِهِ عَلَى الْأَكْبَرِ، وَإِمَّا
مِنْ عُمُومِ مَوْضُوعِيَّةِ الْأَكْبَرِ مَعَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ،

و ذلك كما في الاول و الثاني و الرابع و الخامس و السابع أيضاً ان انعكس
السلب الجزئي دون البواقي.

قوله: (و ضابطة شرايط الأربعة) أي الامر الذي اذا راعيته فى كل قياس
اقتрани حملي كان منتجاً و مشتملاً على الشرايط المذكورة (السابقة) جزماً.
قوله: (انه لابد) أي لابد في انتاج القياس من أحد الامرين على سبيل منع الخلو.
قوله: (اما من عموم موضوعية الاوسط) أي قضية كلية موضوعها الاوسط
كالكبرى في الشكل الاول و كاحدى المقدمتين في الشكل الثالث و كالصغرى في
الضرب الاول و الثاني و الثالث و الرابع و السابع و الثامن من الشكل الرابع .

المشايخ قدس سره: إشارة إلى أنه لم اكتف «على لسان المجتس» بالشّرطين الأولين
مع كون الثالث لازماً لهما، لأنّ لزومه إيتاً هما ليس بحسب المفهوم، بل بحسب
التحقيق، فلو إكتفيت بهما لم يفهم الثالث مع أنّه لابدّ منه لتحصيل الشّكل الثالث إحد
(و ذلك كما فى) الضّرب (الأوّل و الثّانى و الرّابع و الخامس و السّابع أيضاً) قيد
للسّابع (إن انعكس السّلب الجزئى) أى إن قلنا بجواز انعكاس السّالبة الجزئيّة، كما إذا
كانت إحدى الخاصّتين (دون البواقي) من الضروب و هى: الثّالث و السّادس و الثّامن،
لعدم وجود ما شرطنا فيها، مثلاً إذا صدق: كلّ إنسان حيوانٌ و كلّ ناطقٍ إنسانٌ، صدق فى
النتيجة: بعضُ الحيوان ناطقٌ، بدليل الرّدّ إلى الثّالث بعكس الكبرى هكذا: كلّ إنسان
حيوانٌ و بعضُ الإنسان ناطقٌ، ينتج: بعضُ الحيوان ناطقٌ، و هو المطلوب من الشّكل
الرّابع.

{الضّابطة}

إجمالاً بعد التّفصيل (قوله: وَ ضَابِطَةُ شَرَائِطِ الْأَرْبَعَةِ) (أى الأمر) و القانون الكلّي

قوله: (مع ملاقاته) أي أما بأن يحمل الاوسط ايجاباً على الاصغر بالفعل كما في صغرى الشكل الاول، واما بأن يحمل الاصغر على الاوسط ايجاباً بالفعل كما

الأجمالى (الَّذِي إِذَا رَاعَيْتَهُ فِي كُلِّ قِيَاسٍ إِقْتِرَانِيٌّ حَمَلِيٌّ)، و هو: ما كان مركباً من الحملات الصرفة، (كان منتجاً، و مشتملاً على الشرايط المذكورة) للأشكال الأربعة (جزماً) أى قطعاً، فلا يتصور عقمه، ولا خلوه عن شيء من الشرائط المخصوصة به. (قوله: إِنَّهُ لَا بَدْءَ) (أى لا بدءَ فى إنتاج القياس) من أى شكل كان (من أحد الأمرين على سبيل منع الخلوة)، فلا يجوز خلوه عن أحد هما، و يجوز جمعهما كما فى الضرب الثالث و الرابع من الشكل الرابع. (قوله: إِمَّا مِنْ عَمُومِ مَوْضُوعِيَّةِ الْأَوْسَطِ) بأن لا تختص الموضوعية ببعض أفراد الأوسط دون بعض، بل تكون شاملة لجميع أفرادها، فيكون جميع أفرادها موضوعاً، و هذا بعينه معنى كلية القضية أفاده بعض الأفاضل، (أى): لا بُدَّ إِمَّا مِنْ (قَضِيَّةٍ كَلِيَّةٍ) الكليّة تفسير للعموم (موضوعها) الحد (الأوسط كالكبرى فى الشكل الأوّل) فى جميع ضرويه، لأشتراط كليّتها فيه (و كأحدى المقدّمتين فى الشكل الثالث) فى جميع الضروب، إذ يشترط فيه كلية إحداهما، (و كالصغرى فى الضرب الأوّل) و هو: المركّب من موجبتين كليّتين، (و الثّانى) و هو: المركّب من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى، (و الثّالث) و هو: المركّب من سالبة كلية صغرى و موجبة كليّة كبرى، (و الرابع) و هو: المركّب من موجبة كليّة صغرى و سالبة كلية كبرى، (و السّابع) و هو: المركّب من موجبة كليّة صغرى و سالبة جزئية كبرى، (و الثّامن) و هو: المركّب من سالبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى (من الشكل الرابع) كما هو ظاهر، مثال الكبرى فى الشكل الأوّل نحو: و كلّ متغيّر حادث، فإنّها قضيّة كلية موضوعها و هو: متغيّر حدّ أوسط، لا يختص ببعض أفرادها، بل هو شامل لكل ما هو متغيّر و هذا معنى الكليّة.

(قوله: مع ملاقاته) يريد بيان شرط عموم موضوعيّة الأوسط (أى إِمَّا بِأَنْ يَحْمَلَ) الحدّ (الأوسط ايجاباً) أى حملاً ايجابياً (على) الحدّ (الأصغر بالفعل) أى بأن يقع الأوسط محمولاً للأصغر الذى ثبت له وصفه بالفعل، (كما فى صغرى الشكل

في صغرى الشكل الثالث وكما في صغرى الضرب الاول والثاني والرابع و
السابع من الشكل الرابع ففي الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط فعلية الصغرى
في هذه الضروب أيضاً.

قوله: (أو حملة على الأكبر) أي مع حمل الاوسط على الأكبر ايجاباً فان السلب
سلب الحمل و اما الحمل هو الايجاب و ذلك كما في كبرى الضرب الاول و
الثاني و الثالث و الثامن من الشكل الرابع فالضربان الا و لان قد اندرجا تحت
كلاشقى التريد الثاني فهو أيضاً على سبيل منع الخلو كالاول و ههنا تمت
الاشارة الى شرايط انتاج جميع ضروب الشكل الاول و الثالث و ستة ضروب من
الشكل الرابع فاحفظ.

الأوّل) في جميع ضروبه، فإنَّ الأوسط فيها محمولٌ على الأصغر بالفعل نحو: العالم
متغيّر، (و إمّا بأن يحمل الأصغر على الأوسط ايجاباً) أي حملاً ايجابياً (بالفعل) أي
بأن يقع الأصغر محمولاً للأوسط الَّذي ثبت له وصفه بالفعل، (كما في صغرى
الشكل الثالث) في جميع ضروبه نحو: كلّ إنسان حيوانٌ وكلّ إنسان ناطق فبعض
الحيوان ناطق، (و كما في صغرى الضرب الأوّل و الثاني و الرابع و السابع من
الشكل الرابع) نحو: كلّ إنسان حيوانٌ وكلّ ناطقٍ إنسانٌ في الضرب الأوّل، و اذا كان
الأمر كما ذكرنا من التريد، (ففي الكلام) أي كلام المصنّف حيث يقول: مع ملاقاته
أي الأوسط للأصغر بالفعل (إشارة إستطرادية إلى اشتراط فعلية الصغرى في هذه
الضروب أيضاً) أي كأشراطها في صغرى الشكل الأوّل و الثالث، قال بعض الأعلام:
الاستطراد هو: أن يذكر في الكلام شيء غير ما سبق له الكلام إذا تعلّق ذلك الغير بما
سبق له الكلام بوجهٍ من الوجوه إله فساق المصنّف رحمه الله كلامه لبيان اشتراط
فعلية الصغرى في الشكل الأوّل و الثالث، فبفهم منه ذلك في الضروب المذكورة، إذ
الملاقاة مع الأصغر موجودة فيها. (قوله: أو حملة على الأكبر) عطف على الملاقاة
(أي مع حمل الأوسط على الأكبر ايجاباً) أي بأن يقع الأوسط محمولاً للأكبر (فإنَّ
السلب) تعليلٌ لقوله: ايجاباً، أي لأنَّ سلب الأوسط عن الأكبر هو (سلب الحمل) لأنَّ

و اعلم: انه لم يقل: او للاكبر أي مع ملاقاته للاكبر حتى يكون اخصر لان
الملاقاة يشتمل الوضع والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة

الحمل، (و إنما الحمل هو الأيجاب) أي لا السلب (و ذلك) أي حمل الأوسط على
الأكبر إيجاباً ثابت (كما في كبرى الضرب الأول) نحو: وكل ناطق إنسان في قولنا:
كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق، (و الثاني) نحو: وبعض
الأبيض إنسان في قولنا: كل إنسان حيوان وبعض الأبيض إنسان فبعض الحيوان
أبيض، (و الثالث) نحو: وكل ناطق إنسان في قولنا: لأشياء من الأنسان بشجر وكل
ناطق إنسان فلاشيء من الشجر بناطق، (و الثامن) نحو: وبعض الأخضر شجر في
قولنا: لأشياء من الشجر بحيوان وبعض الأخضر شجر فبعض الحيوان ليس بأخضر
(من الشكل الرابع، فالضربان الأولان) أي الأول والثاني (قد اندرجا تحت
كلاشقي الترديد الثاني) الترديد الأول هو قوله: إما من عموم موضوعية الأوسط، و
إما من عموم موضوعية الأكبر، والترديد الثاني هو قوله: مع ملاقاته للأصغر بالفعل،
أو حملة على الأكبر، فالشقي الأول من الترديد الثاني هو قوله: مع ملاقاته للأصغر
بالفعل، والشقي الثاني هو قوله: أو حملة على الأكبر (فهو) أي الترديد الثاني (أيضاً)
أي كالترديد الأول (على سبيل منع الخلو) أي يمتنع خلو القياس المربوط عن أحد
الشقين، ولا يمتنع جمعهما فيه (كالأول) أي كالترديد الأول (و) إلى (ههنا تمت
الإشارة إلى شرايط جميع ضروب الشكل الأول) وهي أربعة (و الثالث) وهي
ستة (و ستة ضروب من الشكل الرابع) وهي ثمانية والستة هي: الضرب الأول و
الثاني والثالث والرابع والسابع والثامن (فأحفظ) ولا تكن من الغافلين.

(و أعلم: أنه) أي الشأن والحال (لم يقل) أي المصنّف قدس سره: (أو للأكبر)
بحذف قوله: «حملة على» وعطف الأكبر على الأصغر (أي مع ملاقاته للأكبر، حتى
يكون) أي قوله (أخضر، لأن الملاقاة) تعليل لقوله: لم يقل (يشتمل الوضع) أي
موضوعية الأوسط هنا نحو: وكل متغير حادث، (و الحمل) أي محمولته نحو: العالم
متغير بخلاف الحمل حيث قال: أو حملة على الأكبر فإنه لا يشتمل الوضع (كما

الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجاً هذا خلف.
و يلزم أيضاً: كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة و
كبرى موجبة مع كلية احدى المقدمتين منتجاً و قد اشتبه ذلك على بعض الفحول فاعرفه.
قوله: (و اما من عموم موضوعية الاكبر) هذا هو الامر الثانى من الامرين
اللذين ذكرنا اولاً انه لا بد في انتاج القياس من احدهما و حاصله: كلية الكبرى
حيث يكون الاكبر موضوعاً فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف.

تقدم) فى حاشية قوله: مع ملاقاته للأصغر بالفعل، (فيلزم) أى على تقدير قوله: أو
للكبر (كون القياس المرتب على هيئة الشكل الأول من كبرى) متعلق بالمرتب
(موجبة كلية مع صغرى سالبة) كلية، أو جزئية (منتجاً) خبر لكون، أى لأنه يصدق
عليه عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأكبر نحو: بعض الحيوان ليس بناطقي و
كل ناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ليس بأنسان (هذا) أى كون القياس المذكور منتجاً
(خلفاً) لأنه يشترط فى الشكل الأول: إيجاب الصغرى، (و يلزم أيضاً) أى كمالزم
كون القياس المذكور منتجاً (كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من
صغرى سالبة و كبرى موجبة مع كلية إحدى المقدمتين منتجاً) خبر لكون، أى لأنه
يصدق عليه عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأكبر نحو: بعض الفرس ليس
بإنسان و كل فرس حيوان ينتج: بعض الإنسان ليس بحيوان، هذا خلف لأنه يشترط
فى الشكل الثالث إيجاب الصغرى (و قد اشتبه ذلك) أى وجه عدول المصنّف عن
قوله: أو للأكبر إلى قوله: أو حملة على الأكبر (على بعض الفحول) فى العلوم، لم
يصرّح باسمه إكراماً له، و اعترض ذلك البعض على المصنّف بأنه: لِمَ لَمْ يَقُلْ: أو
للكبر مع كونه أخصراً؟ غافلاً عن إستلزامه شمول القسمين (فأعرفه) أى المطلب
الدقيق، أو البعض. (قوله: و إمّا من عموم موضوعية الأكبر) (هذا هو الأمر الثانى
من الأمرين اللذين ذكرنا أولاً أنه) أى الشان و الحال (لأبد في إنتاج القياس) من
أى شكل كان (من أحدٍ ههنا) على سبيل منع الخلوّ (و حاصله) أى الأمر الثانى: (كلية
الكبرى حيث) أى فى ضروب (يكون) الحدّ (الأكبر موضوعاً فيها) أى فى تلك

وَمَعَ مُنَافَاةٍ نِسْبَةٍ وَ صَفِ الْأَوْسَطِ إِلَى وَ صَفِ الْأَكْبَرِ لِنِسْبَتِهِ
إِلَى ذَاتِ الْأَصْغَرِ.

وذلك كما في جميع ضروب الشكل الثاني وكما في الضرب الثالث والرابع و
الخامس والسادس من الشكل الرابع وقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على
كلا الأمرين.

ولذا حملنا التَّرديد الأول على منع الخلو وقد اشير إلى جميع شرائط الشكل
الأول والثالث بحسب الكم والكيف والجهة وإلى شرائط الشكل الثاني والرابع
كماً وكيفاً، وبقيت شرائط الشكل الثاني بحسب الجهة فأشار إليها بقوله: (مع
منافاة إلى آخره).

قوله: (مع منافاة) يعنى: أن القياس المنتج المشتمل على الأمر الثاني اعنى:
عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف إذا كان الأوسط منسوباً و

الأكبرى (مع إختلاف المقدّمتين) أى الصَّغرى والأكبرى (فى الكيف) بأن تكون
إحدهما موجبةً والأخرى سالبةً (و ذلك) أى كليةً الكبرى فيما يكون الأكبر
موضوعاً فيها مع إختلاف المقدّمتين فى الكيف (كما فى جميع ضروب الشَّكل
الثَّانى، وكما فى الضَّرب الثَّالث والرَّابع والخامس والسادس من الشَّكل الرَّابع و
قد أشتمل الضَّرب الثَّالث والرَّابع منه) أى من الشَّكل الرَّابع (على كلا الأمرين) و
هما: عموم موضوعية الأوسط و عموم موضوعية الأكبر، (ولذا) الأشتمال (حملنا
التَّرديد الأوَّل) و هو: الممومان (على منع الخلو) لألجمع، (و قد أشير) أى أشار
المصنّف (إلى جميع شرائط الشكل الأوَّل والثَّالث بحسب الكمّ والكيف والجهة،
و إلى شرائط الشَّكل الثَّانى والرَّابع كماً وكيفاً) أى بحسبهما، (و بقيت شرائط
الشَّكل الثَّانى بحسب الجهة، فأشار إليها بقوله: مع منافاة إلخ) وأما شرائط الشَّكل
الرَّابع بحسبها فلم يشر إليه ههنا أيضاً لتلايلزم مزية الأجمال على التفصيل قاله
بعض الأعلام.

(قوله: مَعَ مُنَافَاةٍ) (يعنى) أى المصنّف قدس سرّه: (أنَّ القياسَ المنتجَ المشتملَ على

محمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فحينئذ لا بد في انتاجه من شرط ثالث و هو: منافاة نسبة وصف الاوسط المحمول في الصغرى الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى لنسبة وصف الاوسط المحمول كذلك الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى يعنى: لا بد ان يكون النسبتان المذكورتان مكيفتين بكيفيتين بحيث يمنع اجتماع هاتين النسبتين في الصدق لو اتحد طرفاهما فرضاً.

الأمر الثاني من الأمرين (أعني) منه: (عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف) أى اختلاف المقدمتين (فى الكيف إذا كان الأوسط منسوباً و محمولاً) عطف تفسير إذا المحمول هو: المنسوب، كما أنّ الموضوع هو: المنسوب إليه (فى كلتا مقدمتيه كما فى الشكل الثانى) لأنّ الأوسط فيه محمولٌ فى الصغرى و الكبرى، (فحينئذ) جزاءً إذا و خبر أنّ (لأبدّ فى إنتاجه) أى القياس المذكور (من شرطٍ ثالثٍ، و هو: منافاة نسبة وصف الأوسط المحمول فى الصغرى) صفةً للأوسط (إلى وصف الأكبر الموضوع فى الكبرى) صفةً للأكبر، والمراد بتلك النسبة: نسبة الكبرى، أى يشترط منافاة نسبة الكبرى (لنسبة) متعلّق بقوله: منافاة (وصف الأوسط المحمول كذلك) أى فى الكبرى (إلى ذات الأصغر) متعلّق بقوله: لنسبة (الموضوع فى الصغرى) صفةً للأصغر، والمراد بتلك النسبة: نسبة الصغرى أى لنسبة الصغرى قال بعض الأعلام الكرام: والأخضر أن يقول: مع منافاة نسبة الكبرى لنسبة الصغرى إهـ و المحسّى رحمه الله عبّر عن المنسوب إليه فى الكبرى بالوصف، و فى الصغرى بالذات، لأنّ المنسوب إليه فى الكبرى هو: المحمول فى النتيجة، و المعتبر فى المحمول هو المفهوم، و المنسوب إليه فى الصغرى هو الموضوع فى النتيجة، و المعتبر فى الموضوع هو الذات، وإلّا فالحقّ التعبير عنهما بالذات، لأنّهما موضوعان فى المقدّمة، و لمّا كان الكلام مغلقاً فسره بقوله: (يعنى: لأبدّ أن يكون النسبتان المذكورتان) أى نسبة الكبرى و الصغرى (مكيفتين بكيفيتين) و ملوّنتين بلونين (بحيث يمنع اجتماع هاتين النسبتين فى الصدق) أى بحيث إذا صدقت إحدا هما كذبت الأخرى، (لو اتحد طرفاهما فرضاً) أى لو فرض إتحاد طرفيهما، و هما:

وهذه المنافاة دائرية وجوداً و عدماً مع مامر من شرطى الشكل الثانى بحسب
الجهة فبتحققها يتحقق الانتاج و بانتفائها ينتفى الانتاج.
أما انها دائرية مع الشرطين وجوداً أي كلما وجد الشرطان المذكوران تحقق
المنافاة المذكورة: فلانه اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام و الكبرى أي
قضية كانت من الموجهات ما عدا الممكتتين فان لهما حكماً عليحدة سيجىء.
فلا شك انه حينئذ يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام
الايجاب مثلاً و لا اقل من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية
السلب ضرورة ان المطلقة العامة اعم من تلك الكبرىات و المطلقة العامة تدل
على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل و اذا كان مسلوباً عن ذات الاكبر بالفعل
كان مسلوباً عن وصفه بالفعل قطعاً.

الموضوعان لألموضوعان و المحمولان، إذ المحمولان، و هما: الحد الأوسط
واحد، فلاحاجة إلى هذا الفرض بالنسبة إلى محموليهما، لتحقيق التناقض قاله بعض
الأفاضل. مثال ذلك نحو: كل كاتب متحرك الأصابع دائماً و لأشياء من الكاتب
بمتحرك الأصابع بالفعل، فإن نسبة الكبرى مكيفة بكيفية الفعل السلبى، و نسبة
الصغرى بالدوام الإيجابى و يمتنع اجتماعهما فى الصدق.

(و هذه المنافاة) أى منافاة الصغرى للكبرى (دائرية وجوداً و عدماً) أى تدور
بحسب الوجود و العدم (مع مامر) فى بيان شرايط الشكل الثانى فى الأشكال
الأربعة مفصلاً (من) بيانية (شرطى الشكل الثانى بحسب الجهة) و اذا كانت دائرية من
حيث الوجود و العدم مع مامر، (فبتحققها) أى المنافاة (يتحقق الانتاج) أى إنتاج
الشكل الثانى، (و بانتفائها يستفى الانتاج) و بالجملة: وجود المنافاة بوجود
الشرطين المذكورين و عدمها بعد مهما، و كلما تحققت المنافاة تحقق الانتاج، و كلما
إنتفت إنتفى، فكلما وجد الشرطان وجد الانتاج، و كلما إنتفيا إنتفى. ثم فصل
الدوران وجوداً بقوله: (أما أنها) أى المنافاة (دائرية مع الشرطين) المذكورين
(وجوداً أى كلما وجد الشرطان المذكوران تحقق المنافاة المذكورة) و بالعكس

.....

(فلأنه) أى الشَّأنَ والحال (إذا كانت الصُّغرى ممّا) أى من القضايا التى (يصدق عليه) تذكير الضمير، نظراً إلى لفظ الموصول (الدَّوامُ) بأن تكون ضروريّة مطلقّة، أو دائمة مطلقّة هذا هو الأمر الأوّل من الشَّرط الأوّل (و الكبرى أى قضيّة كانت من الموجّهات) سواء كانت من السّتّ التى تنعكس سوابها، أو من التّسع التى لا تنعكس سالبتيها (ما عدا الممكنتين) وذكر وجه الاستثناء بقوله: (فأنّ لهما حكماً عليحدة) أى مستقلاً (سيجيئ) عن قريب (فلاشكّ) حاصل، جزاء إذا (أنه) أى الشَّأنَ والحال (حينئذ) أى حين إذ كانت انصُغرى ضروريّة مطلقّة، أو دائمة مطلقّة (يكونُ نسبةُ وَصِفِ الأوسطِ) المحمول فى الصُّغرى (إلى ذاتِ الأصغر) الموضوع فى الصُّغرى، أى يكون نسبة الصُّغرى (بدوام الأيجاب) إذا كانت موجبة، أى تكون الصُّغرى دائمة مطلقّة موجبة، أو ضروريّة مطلقّة موجبة (مثلاً) أى أودوام السّلب إذا كانت سالبةً أى تكون الصُّغرى دائمة مطلقّة سالبة، أو ضروريّة مطلقّة سالبة، (و لأقلّ من أن يكون نسبةُ وَصِفِ الأوسطِ) المحمول فى الكبرى (إلى وصفِ الأكبر) الموضوع فيها أى ولا أقلّ من أن يكون نسبة الكبرى (بفعليّة السّلب) أى تكون الكبرى مطلقّة عامّة سالبة، وأمّا إذا كانت الصُّغرى دائمة، أو ضروريّة سالبة كما ذكرنا فى شرح قوله: مثلاً، فلا أقلّ من أن تكون الكبرى مطلقّة عامّة موجبة، مثال الوجه الأوّل نحو: بالضرورة كلّ إنسانٍ حيوانٌ ولا شىء من الحجر بخَيوانٍ بالفعل ينتج: لا شىء من الإنسان بحجر (ضرورة) بيان لقوله: ولا أقلّ إلخ (أنّ) نقضيّة (المطلقّة) العامّة (أعمّ من تلك الكبريات) وهى ما عدا الممكنتين أعنى: الضرورية المطلقّة والدائمة المطلقّة والمشروطة العامّة والعرفيّة العامّة والمشروطة الخاصّة والعرفيّة الخاصّة والوقتيّة المطلقّة والمنتشرة المطلقّة والوقتيّة والمنتشرة والوجوديّة اللادائمة والوجوديّة اللاضروريّة والمطلقّة العامّة، قال بعضُ الأعلام: فإنّ المطلقّة العامّة: ما حكم فيها بالفعليّة المطلقّة وتلك الكبريات حكم فيها بالفعليّة المقيّدة بالضرورة وغيرها^(١) والمطلق عامّ من المقيّد إياه (و الحال أنّ (المطلقة العامّة) السّالبة (تدُلُّ

١- كاللّوام ذاتاً أو وصفاً والفعليّة المقيّدة باللّادوام واللاضرورة. «الشّارح»

و لا خفاء في المنافاة بين دوام الايجاب و فعلية السلب و اذا تحققت المنافاة بين شيء و بين الاعم لزم المنافاة بينه و بين الاخص بالضرورة و كذا اذا كانت الكبرى مما تنعكس سالبها و الصغرى أي قضية كانت سوى الممكنة لما مر إذ حينئذ يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة الايجاب مثلاً، او بدوامه.

و لا خفاء في منافاته مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية السلب او اخص منها و كذا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى ضرورية او مشروطة إذ حينئذ يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الايجاب مثلاً و نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما في الكبرى المشروطة فظاهر،

و أما في الضرورية فلان المحمول اذا كان ضرورياً للذات مادامت موجودة كان ضرورياً لوصفها العنواني لان الذات لازمة للوصف و المحمول لازم للذات و لازم اللازم لازم و كذا اذا كانت الكبرى ممكنة و الصغرى ضرورية بمثل مامر.

على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل) أي في الكبرى (و إذا^(١) كان) أي الأوسط (مسلوباً عن ذات الأكبر بالفعل، كان) أي الأوسط (مسلوباً عن وصفه) أي الأكبر (بالفعل قطعاً) و إلا فيلزم وجود الوصف بدون الموصوف.

(و) معلوم أنه (لأخفاء) موجود (في) وجود (المنافاة بين دوام الأيجاب) أي بين الدائمة المطلقة الموجبة، أو الضرورية المطلقة الموجبة (و فعلية السلب) أي و بين المطلقة العامة السالبة، و كذا بين سلب الدوام و إيجاب السلب، ضرورة أن المطلقة العامة أعم من تلك الكبريات، و المطلقة العامة تدل على ثبوت الأوسط لذات الأكبر بالفعل، و إذا كان ثابتاً لذات الأكبر بالفعل، كان ثابتاً لوصفه بالفعل قطعاً، و لأخفاء في المنافاة بين سلب الدوام و فعلية الأيجاب، (و إذا تحققت المنافاة بين شيء) كالصغرى الدائمة المطلقة هي هنا (و بين الأعم) كالكبرى المطلقة العامة، (لزم المنافاة بينه) أي بين ذلك الشيء (و بين الأخص) و هو: ما عدا الممكنتين

١- إشارة إلى اعمية المطلقة العامة من: لقضاياء الدائمة مادام الوصف و الضرورية مادام الوصف كالعرفية العامة و المشروطة العامة. «دشتي»

.....

(بالضرورة) لأنَّ الأخصَّ مستلزم للأعم، فإذا كان الأعم منافياً لشيء، كان الأخصُّ أيضاً منافياً له، لأنَّ مستلزم المنافى منافٍ قاله بعض الأعلام. وأشار إلى الأمر الثاني من الشرط الأول بقوله: (وكذا) يتحقَّق المنافاة (إذا كانت الكبرى) أى كبرى الشَّكل الثاني (مما) أى من القضايا الَّتِي (تنعكس سالباتها) وهى: الضرورية المطلقة و الدَّائمة المطلقة و المشروطة العامَّة و العرفيَّة العامَّة و المشروطة الخاصَّة و العرفيَّة الخاصَّة، (و الصُّغرى) أى صغرى الشَّكل الثاني (أى قضية) موجَّهة (كانت) سواء كانت من السَّت الَّتِي تنعكس سالباتها، أو من التَّسع الَّتِي لا تنعكس سوابها، (سوى الممكنة) العامَّة و الخاصَّة (لعمارة) تعليل للأستثناء، أى لأجل أنَّ لهما حكماً عليحدة (إذا) تعليل لقوله: وكذا إذا كانت إلخ (حيثنَّ) أى حين إذا كانت الكبرى ممَّا تنعكس سالباتها (يكون نسبة وصف الأوسط) المحمول فى الكبرى (إلى وصف الأكبر) الموضوع فى الكبرى، أى يكون نسبة الكبرى (بضرورة الأيجاب) أى تكون الكبرى ضروريَّة مطلقة، أو مشروطة عامَّة، أو خاصَّة موجبة (مثلاً) أى أو تكون بضرورة السَّلب، كما إذا كانت الكبرى سالبةً من تلك القضايا، (أو بدوامه) عطَّف على ضرورة الأيجاب أى يكون نسبة الكبرى بدوام الأيجاب، فتكون الكبرى دائمة مطلقة، أو عرفيَّة عامَّة أو خاصَّة موجبة أو بدوام السَّلب فتكون دائمة مطلقة، أو عرفيَّة عامَّة، أو خاصَّة سالبة، (و) معلوم أنَّه (لأخفاء) موجود (فى منافاته) أى نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة الأيجاب أو دوامه أعنى نسبة الكبرى (مع نسبة وصف الأوسط) المحمول فى الصُّغرى (إلى ذات الأصغر) الموضوع فى الصُّغرى (بفعليَّة السَّلب) أعنى: نسبة الصُّغرى وهى: المطلقة العامَّة، و بالجملة: الفرق بين الصُّروريَّة المطلقة و العرفيَّة العامَّة و العرفيَّة الخاصَّة الموجبات و بين المطلقة العامَّة السَّالبة ممَّا لا يخفى، فبين الصُّغرى و الكبرى منافاة موجبة للأنتاج، (أو أخصَّ منها) أى من فعليَّة السَّلب، و بعبارة أخرى: من المطلقة العامَّة السَّالبة كما إذا كانت الصُّغرى ماسوى المطلقة العامَّة السَّالبة من أى قضية سالبة كانت، مثال

.....

المنافاة المذكورة نحو: بعضُ الحجر ليس بحيوانٍ بالفعل وكلّ إنسان حيوانٌ دائماً ينتج: بعض الحجر ليس بأنسان. ثم وفي بوعده وهو قوله: فَأَنَّ لهما حكماً عليحدة سيجي، بقوله: (و كذا) يتحقّق المنافاة (إذا كانت الصُّغرى ممكنةً) عامّةً، أو خاصّةً (و الكبرى ضروريّة) مطلقةً نحو: بعضُ الإنسان حيوانٌ بالأمكان ولا شيء من الحجر بحيوان بالضرورة ينتج: بعضُ الإنسان ليس بحجر، (أو مشروطة) عامّةً نحو: بعض الإنسان كاتبٌ بالأمكان ولا شيء من السّاكن بكاتبٍ بالضرورة مادام ساكناً ينتج: بعضُ الإنسان ليس بساكن، أو خاصّةً نحو: بعضُ الإنسان كاتبٌ بالأمكان ولا شيء من السّاكن بكاتبٍ بالضرورة مادام ساكناً دائماً ينتج: بعضُ الإنسان ليس بساكن، وهذا بيان تحقّق المنافاة مع الشرط الثّاني (إذ) تعليلٌ لقوله: وكذا إلخ (حيثنّ) أي حينَ إذ كانت الصُّغرى ممكنةً عامّة، أو خاصّة، والكبرى ضروريّةً مطلقةً، أو مشروطةً عامّةً، أو خاصّةً (يكون نسبة وصف الأوسط) المحمول في الصُّغرى (إلى ذات الأصغر) الموضوع في الصُّغرى أعني: نسبة الصُّغرى (بأمكان الأيجاب) أعني: لأضرورة السّلب، إمّا فقط أي لا الأيجاب أيضاً، أو مع لا ضرورة الأيجاب أيضاً، فعلى التّقدير الأوّل الصُّغرى ممكنةً عامّةً موجبةً، وعلى التّقدير الثّاني ممكنةً خاصّةً موجبةً (مثلاً) أي أو بأمكان السّلب أعني: لأضرورة الأيجاب، إمّا فقط أي لا السّلب أيضاً، أو مع لا ضرورة السّلب أيضاً، فعلى التّقدير الأوّل الصُّغرى ممكنةً عامّةً سالبةً، وعلى التّقدير الثّاني ممكنةً خاصّةً سالبةً، (و يكون (نسبة وصف الأوسط) المحمول في الكبرى (إلى وصف الأكبر) الموضوع في الكبرى، أعني: نسبة الكبرى (بضرورة السّلب) أي تكون الكبرى ضروريّةً مطلقةً، أو مشروطةً عامّةً، أو خاصّةً سالبةً، وإمّا إذا كانت الصُّغرى ممكنةً سالبةً فتكون الكبرى ضروريّةً، أو مشروطةً عامّةً، أو خاصّةً موجبةً كما لا يخفى، ولأخفاء في منافاة إمكان الأيجاب و ضرورة السّلب، مثال هذه المنافاة نحو: كلّ كاتب متحرّك الأصابع بالأمكان ولا شيء من الكاتب بمتحرّك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً (أمّا) كون نسبة

و أما انها دايرة مع الشرطين عدماً أي كلما انتفى احد الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافاة المذكورة فلانه اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام ولا

وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة السلب (فى الكبرى المشروطة) العامة و الخاصة (فظاهراً) لأنه حكم فيهما بضرورة النسبة الثبوتية، أو السلبية مادام الوصف مطلقاً، أو مقيداً باللدوام الذاتى، (و اما فى الضرورية) المطلقة (فلأن المحمول إذا كان ضرورياً للذات) نحو: كل إنسان حيوان (مادامت) أى الذات (موجودةً كان) جزاءً إذا، أى المحمول (ضرورياً لوصفها) أى الذات (العنوانى) صفة الوصف، (لأن الذات لازمة للوصف) إذ يمتنع وجود الوصف بدون الموصوف، (و المحمول لازم للذات) إذ لا يمكن وجود الموضوع بدون المحمول (و قد ثبت بقياس المساواة: أن (لازم اللازم) للشيء (لازم) لذلك الشيء، فالمحمول ضرورى للوصف العنوانى (و كذا) يتحقق المنافاة (إذا كانت الكبرى ممكنةً) عامةً، أو خاصةً (و الصغرى ضروريةً) مطلقةً (بمثل مأمّر) أى إذ حينئذ يكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الأصغر بضرورة الأيجاب مثلاً، و نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بإمكان السلب، ولأخفاء فى المنافاة بينهما أفاده بعض الأفاضل. مثاله نحو: كل إنسان حيوان بالضرورة و لأشياء من الحجر بحيوان بالأمكان ينتج: لأشياء من الإنسان بحجر. و فصل الدوران عدماً بقوله:

(و أما أنها) أى المنافاة (دايرة مع الشرطين عدماً أى كلما إنتفى أحد الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافاة المذكورة فلأنه^(١)) أى الشأن و الحال (إذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام) بأن لا تكون ضروريةً مطلقةً^(٢) و لأدائمةً مطلقةً و انتفى الأمر الأول من الشرط الأول، (و لا الكبرى مما تنعكس سالباتها) بأن تكون من التسع المذكورة و أنتفى الأمر الثانى من الشرط الأول أيضاً، فينتفى الشرط الأول بالتمام، (لم يكن) جزاءً إذا (فى الصغريات) أى فى القضايا التى تقع صغرى، قضية

١- لاشك فى أن إنتفاء هذا الشرط بانتفاء كلا شقيه فلذا فرض المحشى إنتفائهما. «دشتى»

٢- بأن تكون من القضايا الثلاث عشرة الأخر. «دشتى»

الكبرى مما تنعكس سالبها لم يكن في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة ولا في الكبريات اخص من الوقتية.

ولا منافاة بين ضرورة الايجاب مثلاً بحسب الوصف لا دائماً وبين ضرورة

(أخص من المشروطة الخاصة^(١)) لأن الصغرى إذا لم تكن دائمة أو ضرورية تعين أن تكون غيرهما من سائر الموجّهات، وأخصها المشروطة الخاصة، (و لأفى الكبريات) أى فى القضايا التى تقع كبرى^(٢) (أخص من الوقتية^(٣)) (و معلوم الله لا منافاة) موجودة (بين ضرورة الأيجاب مثلاً) أى أو السلب (بحسب الوصف لا دائماً و بين ضرورة السلب فى وقت معين لا دائماً) أى لا منافاة بين المشروطة الخاصة الموجبة و بين الوقتية السالبة وكذا لا منافاة بين المشروطة الخاصة السالبة و بين الوقتية الموجبة (إذ لعل) تعليل لقوله: و لا منافاة (ذلك الوقت) أى المعين المسلوب عنه الضرورة كالتربيع مثلاً (غير أوقات الوصف العنوانى) و هو: وقت الانخساف، فلا منافاة بينهما بحيث يكون صدق كل واحد منهما مستلزماً لكذب الآخر عند اتحاد الطرفين إذ يصدق قولنا: كل منخفض مظلم مادام منخفضاً لا دائماً مع صدق قولنا: لأشء من المنخفض بمظلم فى وقت معين، و هو: وقت لا يوجب فيه الأظلام، بل الأضائة لأدائماً قاله بعض المحققين، (و ظاهر أنه) إذا إرتفعت المنافاة بين الأخصين) و هما: المشروطة الخاصة و الوقتية هنا، (إرتفعت) أى المنافاة (بين ما هو أعم منهما) و هو: ساير الموجّهات (ضرورة) أى بالبداهة، لأن رفع المنافاة بين الأخصين يستلزم رفعها بين الأعمين (و كذا إذا لم يكن الكبرى ضرورية) مطلقة (و لا مشروطة) لأعامّة و لأخاصّة (حين كون الصغرى ممكنة)

١- التى يحكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف لادائماً لأن النسبة إذا كانت ضرورية مادام الوصف فهى ضرورية فى وقت معين و غير معين و بالفعل كما لا يخفى. «دشتى»

٢- و هى التسع الآخر.

٣- التى يحكم فيها بضرورة النسبة فى وقت معين لا دائماً أما كونها أخص من الوقتية المطلقة فظاهر و اما من التسع الآخر فلأن ما يصدق فى وقت معين فهو صادق فى وقت غير معين و بالفعل و بالامكان كما هو واضح. «دشتى»

السلب في وقت معين لا دائماً اذ لعل ذلك الوقت غير اوقات الوصف العنواني و اذا ارتفعت المنافاة بين الاخصين ارتفعت بين ما هو اعم منهما ضرورة و كذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية و لا مشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة أو العرفية الخاصة أو الوقتية. و لا منافاة بين امكان الايجاب و دوام السلب مادام الذات و لا بينه و بين دوام السلب بحسب الوصف لا دائماً و لا بينه و بين دوام السلب الوصف لا دائماً و لا بينه و بين ضرورة السلب في وقت معين لا دائماً و كذا اذا لم يكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات المشروطة الخاصة أو الدائمة.

و لا منافاة بين امكان الايجاب و بين ضرورة السلب بحسب الوصف لا دائماً و لا بينه و بين دوام السلب مادام الذات قطعاً.

و تحقيق هذا البحث على هذا الوجه الوجه: مما تفردت به يعون الله الجليل و الله يهدي من يشاء الى سواء السبيل و هو حسبي و نعم الوكيل.

عامّة أو خاصّة، بيان لإنتفاء الشرط الثاني، (كان) جزاء إذا (أخصّ الكبريات الدائمة) المطلقة، (أو العرفية الخاصة أو الوقتية) قال بعض المحققين: إنّما تردّد بين هذه الثلاث لأنّ النسبة بين الأولى و بين كل واحدة من الآخرين هي: المبانية، و بين الثانية و الأخيرة هي: العموم من وجه، و بالجملة: هذه الثلاث أخصّ الكبريات الغير الضرورية و المشروطة الخاصة و العامة إله.

(و) معلوم أنّه (لأمنافاة) موجودة (بين إمكان الأيجاب) إشارة إلى الصغرى الممكنة الموجبة (و دوام السلب مادام الذات) إشارة إلى الكبرى الدائمة المطلقة السالبة نحو: بعض الفلك ساكن بالأمكان و لأشياء من الفلك ساكن دائماً (و) كذا (لا) منافاة (بينه) أي بين إمكان الأيجاب (و بين دوام السلب بحسب الوصف لا دائماً) إشارة إلى الصغرى الممكنة الموجبة و الكبرى العرفية الخاصة السالبة نحو: كلّ إنسان ساكن الأصابع بالأمكان و لأشياء من الكاتب ساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً (و) كذا (لا) منافاة (بينه) أي بين إمكان الأيجاب (و بين ضرورة السلب في

.....

وقت معين لأدائماً^(١) إشارة إلى الصُّغرى الممكنة الموجبة والكبرى الرقبيَّة السَّالبة نحو: كلِّ قمرٍ منخسفٍ مظلم بالأمكان ولأشياء من القمر بمظلم وقت التَّربيع لأدائماً، وإذا ارتفعت المنافاة بين الصُّغرى الممكنة وبين أخصَّ الكبريات، ارتفعت بينها وبين أعمَّها لمامرٍ (و كذا إذا لم يكن الصُّغرى ضروريَّة على تقدير كون الكبرى ممكنة، كان) جزاءً إذا (أخصَّ الصُّغريات المشروطة الخاصَّة، أو^(٢) الدَّائمة) المطلقة، (و) معلوم أنَّه (لأ منافاة) موجودة (بين إمكان الأيجاب) إشارة إلى الكبرى الممكنة الموجبة (و بين ضرورة السَّلب بحسب الوصف لأدائماً) إشارة إلى الصُّغرى المشروطة الخاصَّة السَّالبة نحو: لأشياء من المنخسف بمضى مادام منخسفاً لأدائماً وكلِّ منخسف مضى بالأمكان (و) كذا (لأ منافاة بينه) أى بين إمكان الأيجاب (و بين دوام السَّلب مادام الذات) إشارة إلى الكبرى الممكنة الموجبة والصُّغرى الدَّائمة المطلقة السَّالبة نحو: لأشياء من الفلك بساكن دائماً وكلِّ الكواكب السَّبع السَّيارة ساكنٌ بالأمكان (قطعاً^(٣)) أى حتماً، وإذا ارتفعت المنافاة بين الكبرى الممكنة وبين أخصَّ الصُّغريات، ارتفعت بينها وبين أعمَّها لمامرٍ. ثمَّ تحدَّث بنعمة الله تعالى وقال: (و تحقيق هذا البحث) أى شرح كلام المصنَّف «مع منافاة إلخ» (على هذا الوجه الوجه) أى المقبول (مما تفردت به) أى من الأبحاث

- ١- و ذلك لأنَّ الأمكان هو جواز الوقوع عقلاً فلا ينافى عدم الوقوع خارجاً دائماً أو بحسب الوصف أو في وقت معين كما لا يخفى. «دشتى»
- ٢- و ذلك لأنَّ الصُّغرى إذا لم تكن ضروريَّة كانت من الأربع عشرة والمشروطة الخاصَّة أخصَّ من جميعها سوى الدَّائمة وبينهما تباين و لهذا تردَّد بينهما. «دشتى»
- ٣- لعدم وجود المنافاة بين إمكان شيء وعدم وقوعه أبداً. «دشتى»

(فصل) الشَّرْطِيُّ مِنَ الْأَقْتِرَانِيِّ إِمَّا أَنْ يَتَرَكَبَ مِنْ مُتَّصِلَيْنِ، أَوْ مُنْفَصِلَيْنِ، أَوْ حَمَلِيَّةٍ وَ مُتَّصِلَةٍ، أَوْ حَمَلِيَّةٍ وَ مُنْفَصِلَةٍ، أَوْ مُتَّصِلَةٍ وَ مُنْفَصِلَةٍ،

قوله: (من متصلتين) كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء، ينتج: كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء. قوله: (او منفصلتين) كقولنا: اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً و دائماً إما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فرداً.

قوله: (او حملية و متصلة) نحو: هذا الشيء انسان و كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً ينتج هذا الشيء حيوان .

قوله: (او حملية و منفصلة) نحو: هذا عدد و دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً ينتج: فهذا اما ان يكون زوجاً او فرداً.

قوله: (او متصلة و منفصلة) نحو: كلما كان هذا الشيء ثلاثة فهو عدد و دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً ينتج كلما كان هذا الشيء ثلاثة فاما ان يكون زوجاً او فرداً.

المختصة بى التنى لم يسبقنى فيها أحد من الناس، و تذكير الضمير نظراً إلى لفظ الموصول (بعون الله الجليل) أى حققته بعونه تعالى، فإنه لا حول و لا قوة إلا به، (و الله تعالى (يهدى من يشاء) من عباده (إلى سواء السبيل) أى إلى الصراط المستقيم يعنى: و الله هداى و أفهمنى هذا البحث، (و هو حسبى) أى محسبى، حتى يجوز حمله على الذات، (و نعم الوكيل) اللهم كن لنا نعم الهادى و المحسب و الوكيل أمين.

{القياس الاقترانى الشرطى}

لما فرغ من القياس الاقترانى الحملى شرع فى القياس الاقترانى الشرطى بقوله: (فصل) الشرطى من الاقترانى الخ. (قوله: من متصلتين) هذا قسم من أقسامه، مثاله (كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) هذه صغرى (و كلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء) و هذه كبرى (ينتج) قولنا: (كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء). (قوله: أو منفصلتين) مثاله (كقولنا: إما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً)

وَيَنْعَقِدُ فِيهِ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ، وَفِي تَفْصِيلِهَا طُولٌ.

قوله: (و ينعقد) يعني: لابد في تلك الاقسام من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو الحد الاوسط فاما ان يكون محكوماً عليه في كلتا المقدمتين او محكوماً به فيهما او محكوماً به في الصغرى و محكوماً عليه في الكبرى او بالعكس، فالاول: هو الشكل الثالث، والثاني: هو الثاني، والثالث: هو الاول، والرابع: هو الرابع.

هذه صغرى (و دائماً إما أن يكون الزوج زوج الزوج) و هو: العدد الذى نفسه زوج و نصفه أيضاً زوج كالأربعة، (أو يكون زوج الفرد) و هو: العدد الذى نصفه فرد كالعشرة و هذه كبرى (ينتج) قولنا: (إما أن يكون العدد زوج الزوج، أو يكون زوج الفرد، أو يكون فرداً). (قوله: أو حمليّة و متّصلة) مثاله: (نحو هذا الشئ إنسان) هذه صغرى حمليّة (و كلما كان الشئ إنساناً كان حيواناً) و هذه كبرى متّصلة (ينتج) قولنا: (هذا الشئ حيواناً). (قوله: أو حمليّة و منفصلة) مثاله: (نحو: هذا عدد) هذه صغرى حمليّة (و دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً) و هذه كبرى منفصلة (ينتج) قولنا: (فهذا إما أن يكون زوجاً أو فرداً). (قوله: أو متّصلة و منفصلة) مثاله نحو: (كلما كان هذا الشئ ثلاثة فهو عدد) هذه صغرى متّصلة (و دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً) و هذه كبرى منفصلة (ينتج) قولنا: (كلما كان هذا الشئ ثلاثة: فأما أن يكون زوجاً أو فرداً).

(قوله: و ينعقد) (يعنى) أى المصنّف قدّس سرّه: (لأبد فى تلك الأقسام) أى الخمسة المذكورة (من اشتراك المقدمتين) أى الصّغرى و الكبرى (فى جزء يكون هو) أى ذلك الجزء (الحد الأوسط) المتكرّر فيهما (فأما أن يكون) أى الحد الأوسط (محكوماً عليه فى كلتا المقدمتين، أو محكوماً به فيهما، أو محكوماً به فى الصّغرى و محكوماً عليه فى الكبرى، أو بالعكس) أى يكون محكوماً عليه فى الصّغرى و محكوماً به فى الكبرى، (فالشّق الأوّل) و هو: ما يكون الحد الأوسط فيه محكوماً عليه فى الصّغرى و الكبرى: (هو الشكل الثالث، و) (الشّق الثّانى) و هو: ما يكون الحد الأوسط فيه محكوماً به فى الصّغرى و الكبرى: (هو الشكل الثّانى، و) (الشّق الثّالث) و هو: ما يكون الحد الأوسط فيه محكوماً به فى الصّغرى و

(فَصْلُ) الْأِسْتِثْنَائِيِّ يُنتِجُ مَعَ الْمُتَّصِلَةِ وَضَعَ الْمُقَدَّمِ، وَرَفَعَ
التَّالِي، وَمَعَ الْحَقِيقِيَّةِ وَضَعَ كُلَّ كَمَانِعَةِ الْجَمْعِ، وَرَفَعَهُ كَمَانِعَةِ الْخُلُوءِ،

و في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط و
الضروب و النتائج طول لا يليق بالمختصرات فليطلب من مطولات المتأخرين.

قوله: (الاستثنائي) اى القياس الاستثنائي و هو: الذي تكون النتيجة مذكورة
فيه بمادته و هيئته ابدأً يتركب من مقدمة شرطية و مقدمة حملية يستثنى فيها عين
احد جزئى الشرطية او نقيضه لينتج عين الاخر او نقيضه.

فالا احتمالات المتصورة في انتاج كل استثنائي اربعة: وضع كل، و رفع كل،
لكن المنتج في كل قسم شيء.

و تفصيله: ما افاده المصنف من ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج منها احتمالان:
لان وضع المقدم ينتج وضع التالي، لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم، و
رفع التالي ينتج رفع المقدم، لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم.

محكوماً عليه فى الكبرى: (هو) الشَّكْل (الأوَّل، و) الشُّقُّ (الرَّابِع) و هو: ما يكون
الحدَّ الأوسط فيه محكوماً عليه فى الصَّغرى و محكوماً به فى الكبرى: (هو) الشَّكْل
(الرَّابِع، و فى تفصيل الأشكال الأربعة فى تلك الأقسام الخمسة بحسب الشُّرايط و
الضُّروب و النَّتَاجِ طول لا يليق بالمختصرات، فليطلب من مطولات المتأخرين) كشرح
المطالع و غيره.

{القياسُ الاستثنائيُّ}

(قوله: الاستثنائيُّ) (أى القياس الاستثنائيُّ، و هو: الَّذِى تكون النَّتِيجَةُ مذكورةً فيه
بمادَّته) أى طرفيه، و هما: المحكوم عليه و المحكوم به، (و هيئته) أى ترتيبه الواقع
بين طرفيه (أبدأً يتركب) أى يتركَّب أبدأً (من مقدِّمة شرطية) متصلة، أو منفصلة، (و
مقدِّمة حملية، يستثنى فيها) أى فى المقدِّمة الحملية (عين أحد جزئى الشرطية) أى

.....

عين المقدم، أو التالي نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود، فإنه استثنى في الحملية عين المقدم، وأما إستثناء عين التالي فقولنا: لكن النهار موجود فالشمس طالعة، (أو نقيضه) أى نقيض أحد جزئى الشرطية نحو: لكن الشمس ليست بطالعة فالنهار ليس بموجود، فإنه أستثنى فى الحملية نقيض المقدم، وأما إستثناء نقيض التالي فقولنا: لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة (لينتج) أى القياس الاستثنائي (عين) الجزء (الأخر) ناظر إلى قوله: عين أحد جزئى الشرطية، نحو: فالنهار موجود عند قولنا: لكن الشمس طالعة، (أو نقيضه) أى نقيض الجزء الآخر، وهذا ناظر إلى قوله: أونقيضه، نحو: فالشمس ليست بطالعة عند قولنا: لكن النهار ليس بموجود، (فالأحتمالات المتصورة فى إنتاج كل) قياس (إستثنائي أربعة: وضع كل) أى كل واحد من المقدم والتالى وجودهما، هذان إحتمالان نحو: لكن الشمس طالعة ولكن النهار موجود، (و رفع كل) وهذان إحتمالان أخران، نحو: لكن الشمس ليست بطالعة ولكن النهار ليس بموجود، (لكن) الاحتمال (المنتج) بصيغة اسم الفاعل (فى كل قسم) من قسمى الوضع والرفع (شئ واحد) أى فالاحتمال المنتج فى الوضع واحد، وفى الرفع واحد، وبالجمله: إثنان من الاحتمالات الأربعة منتجان وإثنان منها غير منتجين (و تفصيله: ما أفاده المصنف) قدس سره بقوله: الاستثنائي ينتج مع المتصلة إلخ (من) بيانيه (ان الشرطية إن كانت متصلة ينتج منها) بصيغة المجهول (إحتمالان): ذكر الاحتمال الأول بقوله: (لأن وضع المقدم) وجوده (ينتج وضع التالي) وجوده نحو: إن كان هذا إنساناً كان حيواناً لكنه إنسان ينتج: إنه حيوان (لأستلزام تحقق الملزوم) وهو الإنسان (تحقق اللازم) وهو: الحيوان، وبعبارة أخرى: لأن تحقق الملزوم يستلزم تحقق اللازم، وذكر الاحتمال الثانى بقوله: (و رفع التالي) و سلبه (ينتج رفع المقدم) و سلبه نحو: لكنه ليس بحيوان ينتج: إنه ليس بإنسان (لأستلزام إنتفاء اللازم إنتفاء الملزوم) وذكر الاحتمال الأول الغير المنتج بقوله:

وأما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز أن يكون اللازم اعم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ولا من انتفاء الملزوم إنتفاء اللازم وقد عرفت من هذا: أن المراد بالمتصلة في هذا الباب اللزومية.

و أعلم: أيضاً أن المراد بالمتصلة ههنا العنادية و أن كانت الشرطية منفصلة فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الآخر، لامتناع اجتماعهما، ولا ينتج من رفع كل جزء وضع الآخر، لعدم امتناع الخلو بينهما، و مانعة الخلو بالعكس، و اما

(و اما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم) نحو: لكنّه حيوانٌ فهو إنسانٌ و ذكر الثاني بقوله: (و لا رفع المقدم ينتج رفع التالي) نحو: لكنّه ليس بأنسان فهو ليس بحيوان، (لجواز) تعليل لعدم إنتاجهما (أن يكون اللازم) و هو الحيوان (أعم) من الملزوم و هو الإنسان و اذا كان أعم، (فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم) ناظرٌ إلى قوله: و اما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم، (و لا من إنتفاء الملزوم إنتفاء اللازم) ناظرٌ إلى قوله: و لا رفع المقدم ينتج رفع التالي، (و قد عرفت من هذا) البيان، و هو: التعبير باللازم و الملزوم: (أن المراد بالمتصلة في هذا الباب) أى باب القياس الاستثنائي الشرطيّة المتصلة (اللزوميّة) لا الاتفاقيّة لآئه لأوجود لالزم و الملزوم فيها.

(و أعلم) أيها المتعلم (أيضاً) أى كما عرفت ذلك: (أن المراد بالمتصلة ههنا) أى فى باب القياس الاستثنائي المنفصلة (العناديّة) لا الاتفاقيّة لمامر، (و إن كانت الشرطيّة منفصلة فمانعة الجمع) و هى: التى حكم فيها بتنافى التّسبتين، أو لا تنافيهما فى الصّدق فقط (ينتج من وضع كلّ جزء) من جزئيه (رفع) الجزء (الأخر) أى فوضع المقدم ينتج رفع التالي، و وضع التالي ينتج رفع المقدم، (لامتناع اجتماعهما) أى الجزئين، (و لا ينتج) أى مانعة الجمع (من رفع كلّ جزء) من جزئيهما (وضع) الجزء (الأخر، لعدم امتناع الخلو بينهما) أى لأنه ليس رفعهما محالاً (و مانعة الخلو بالعكس) أى مانعة الخلو و هى: التى حكم فيها بتنافى التّسبتين، أو لا تنافيهما فى الكذب فقط بعكس مانعة الجمع، أى ينتج من رفع كلّ جزء وضع الآخر، لامتناع و تفاعهما، و لا ينتج من وضع كلّ جزء رفع الآخر لعدم امتناع الجمع بينهما، (و اما)

وَقَدْ يَخْتَصُّ بِأَسْمِ قِيَاسِ الْخُلْفِ، وَهُوَ: مَا يُقْصَدُ بِهِ إِثْبَاتُ الْمَطْلُوبِ بِإِبْطَالِ نَقِيضِهِ، وَمَرْجِعُهُ إِلَى إِسْتِثْنَائِيٍّ وَإِقْتِرَانِيٍّ.

الحَقِيقَةُ فلما اشتملت على منع الجمع والخلو معاً تنتج في الصور الأربع النتائج الأربع.
قوله: (وضع المقدم و رفع التالي) نحو: ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان.

قوله: (و مع الحَقِيقَةِ) كقولنا: اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس بزواج فهو فرد.
قوله: (كما نعة الجمع) نحو: اما ان يكون هذا شجراً او حجراً لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر.

المنفصلة (الحَقِيقَةُ) وهى التى: حكم فيها بتنافى النسبتين، أو لاتنافيهما فى الصدق والكذب (فلما اشتملت على منع الجمع) لوجود الصدق فيهما (و) منع (الخلو) لوجود الكذب فيهما (معاً تنتج فى الصور الأربع) وهى: وضع المقدم و وضع التالى و رفع المقدم و رفع التالى (النتائج الأربع) وهى: أن وضع المقدم ينتج وضع التالى، و رفع التالى ينتج رفع المقدم، و وضع كل جزء ينتج رفع الآخر، و رفع كل جزء ينتج وضع الآخر. (قوله: وضع المقدم و رفع التالى) مثاله: (نحو ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان) بوضع المقدم (فهو حيوان) بوضع التالى (لكنه ليس بحيوان) برفع التالى (فهو ليس بانسان) برفع المقدم. (قوله: و مع الحَقِيقَةِ) (كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً لكنه زوج) بوضع الجزء الأول (فليس بفرد) برفع الجزء الثانى (لكنه فرد) بوضع الجزء الثانى (فليس بزواج) برفع الجزء الأول (لكنه ليس بفرد) برفع الجزء الثانى (فهو زوج) بوضع الجزء الأول (لكنه ليس بزواج) برفع الجزء الأول (فهو فرد) بوضع الجزء الثانى.

(قوله: كمانعة الجمع) (نحو: إما أن يكون هذا شجراً أو حجراً لكنه شجر) بوضع

قوله: (كمانعة الخلو) نحو: هذا اما لا حجر او لا شجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر.

قوله: (و قد يختص الى آخره) اعلم: انه قد يستدل على اثبات المدعي بانه لولاه لصدق نقيضه، لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هذا واقعاً كما مر غير مرة في مباحث العكوس والاقيسة.

و هذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف، اما لانه ينجر الى الخلف أى المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب، او لانه ينتقل منه الى المطلوب من خلفه أي من ورائه الذي هو نقيضه وليس هذا قياساً واحداً بل ينحل الى قياسين: أحدهما: اقتراني شرطي،

والآخر: استثنائي متصل، يستثنى فيه نقيض التالي هكذا: لو لم يثبت المطلوب ثبت نقيضه و كلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه نقيض المقدم. ثم قد يفتقر بيان الشرطية يعنى: قولنا: كلما ثبت نقيضه ثبت المحال الى دليل آخر فتكثر القياسات كذا قال المصنف في شرح الاصول.

فقوله: (و مرجعه الى استثنائي و اقتراني) معناه: ان هذا القدر مما لا بد منه في كل قياس خلف، و قد يزيد عليه فافهم.

الجزء الأول (فليس بحجر) برفع الجزء الثاني (لكنه حجر) بوضع الجزء الثاني (فليس بشجر) برفع الجزء الأول، فلا ينتج من وضع كل وضع الآخر، لأمتناع أن يكون الشيء الواحد حجراً و شجراً، و لا من رفع كل وضع الآخر، لجواز أن يكون ذلك الشيء لا حجراً و لا شجراً كالكتاب مثلاً. (قوله: كمانعة الخلو) مثالها (نحو: هذا إما لا حجراً أو لا شجر لكنه ليس بلا شجر) برفع الجزء الثاني (فهو لا حجر) بوضع الجزء الأول (لكنه ليس بلا حجر) برفع الجزء الأول (فهو لا شجر) بوضع الجزء الثاني، و لا ينتج من وضع كل رفع الآخر، لعدم امتناع كون الشيء الواحد لا حجراً و لا شجراً كالبقرة مثلاً، و لا من رفع كل وضع الآخر، لأمتناع إرتفاعهما عن ذلك الشيء.

{قياسُ الخُلْفُ}

(قوله: و قد يختص الخ) (إعلم) أيها المتعلم: (أنه) أى الشأن و الحال (قد يستدل

.....

على إثبات المدعى كحدوث العالم مثلاً (بأنه) أى الشَّأَنَ والحال (لولاه) أى المدعى (لصدق نقيضه) كقدم العالم، (لأستحالة إرتفاع النقيضين) كأجتماعهما (لكن نقيضه) أى المدعى (غير واقع، فيكون هذا) أى المدعى (واقعاً كما مر غير مرة) أى بمرات (فى مباحث العكوس والأقيسة، وهذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف) أى بدليل الخلف وقياس الخلف، (إِذَا لَأَنَّهُ) أى هذا القسم (ينجر) الشئ ويسوقه (إلى الخلف أى المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب) أى النتيجة، (أو لأنّه) أى الشَّأَنَ والحال (ينتقل منه) أى من ذلك القسم (إلى المطلوب من خلفه أى من ورائه الذى هو) أى وراء (نقيضه) أى المطلوب (وليس هذا) أى قياس الخلف (قياساً واحداً، بل ينحل) ويرجع (إلى قياسين: أحدهما: قياس إقتراني شرطى والأخر: قياس إستثنائي متصل، يستثنى فيه) أى فى ذلك القياس (نقيض التالى هكذا) ترسيم للمطلب: (لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه) هذه صغرى شرطية، (وكلما ثبت نقيضه) أى المطلوب (ثبت المحال) وهذه كبرى شرطية (ينتج) قولنا: (لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال، لكن المحال ليس بثابت) برفع التالى والنتيجة مع قوله: لكن المحال ليس بثابت قياس إستثنائي، (فيلزم ثبوت المطلوب) بوضع المقدم، (لكونه) أى ثبوت المطلوب (نقيض المقدم) وهو قولنا: لو لم يثبت المطلوب (ثم قد يفتر بيان الشرطية) أعنى الكبرى (يعنى) منها قولنا: كلما ثبت نقيضه ثبت المحال إلى دليل آخر متعلق بيفتقر، لكونه نظرياً (فتكثر القياسات) أى فيزاد على القياس قياس آخر، الأول لأثبات المدعى، والثانى لأثبات الكبرى (كذا قال المصنف) العلامة قدس سره (فى شرح الأصول) للقاضى عضد الدين عبد الرحمن الأيجي عطر الله مرقده وإذا كان الأمر كذلك، (فقوله: و مرجعه) أى قياس الخلف (إلى إستثنائي وإقتراني، معناه: أَنَّ هذا القدر) أعنى: الإستثنائي والأقتراني (مما لا بُدَّ منه فى كلِّ قياس خلف) فلا يجوز أن يكون أقل من ذلك، (وقد يزيد عليه) أى على المقدار اللازم (فأفهم) الأمر بالفهم إشارة إلى دفع إشكال، وهو:

(فصل) الاستقراء: تصفح الجزئيات،

قوله: (الاستقراء: تصفح الجزئيات) اعلم: ان الحجة على ثلاثة اقسام: لان الاستدلال اما من حال الكلى على حال جزئياته، واما من حال الجزئيات على حال كليها، واما من حال احد الجزئين المندرجين تحت كلى على حال الجزئي، الاخر.

انه قد يكون قياس الخلف اكثر من اثنين، فلم ينحصره المصنف رحمه الله فى الاستثنائى و الافترانى؟ ولم يقل: و مرجعه إلى إستثنائى و إفترانى، و قد يزداد عليهما؟ و حاصل الدفع: انه أخذ بالأقل، لأن أقل قياس الخلف قياسان، و الأخذ بالأقل مرسوم فى التعاريف، أو انه قال ذلك حملاً على الأغلب، لأن الخلف فى الأغلب قياسان، على انه قصد الاختصار فى الكلام إذ لا يضرب بالمقصود للعلم به عند أخفى نظر.

{الاستقراء}

(قوله: الاستقراء: تصفح الجزئيات) (اعلم) أيها المتعلم: (انّ الحجة) و الدليل (على ثلاثة أقسام) و إنما انحصرت فيها (لأنّ الاستدلال إما من حال الكلى) الحال هي: مضمون الكبرى، و الكلى هو: الموضوع فى الكبرى (على حال جزئياته) الحال هي: مفهوم النتيجة، و الجزئيات هي: أفراد الموضوع فى الصغرى، نحو: وكل متغير حادث، فإنه يستدل من حدوث المتغير على حدوث أفراد العالم، (و إما من حال) أكثر (الجزئيات) الحال هي: تحرك الفك الأسفل عند المضغ مثلاً و الجزئيات: أفراد محدودة من أفراد الحيوان (على حال كليها) الحال هنا هي: الأولى، و الكلى: جميع أفراد الحيوان، (و إما من حال أجد الجزئيين) كالحرمة مثلاً، و أحد الجزئيين هو: الأصل المقيس عليه كالخمر (المندرجين) صفة للجزئيين (تحت كلى) كالسكر (على حال الجزئي الآخر) الحال هنا هي: الأولى، و الجزئي الآخر هو: الفرع المقيس كالنبيذ، (فالأول: هو القياس، و قد سبق مفصلاً، و الثاني: هو الاستقراء) و

فالأول: هو القياس وقد سبق مفصلاً،

والثاني: هو الاستقراء،

والثالث: هو التمثيل،

فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها، هذا تعريفه الصحيح الذي لا غبار عليه، واما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي و حجة الاسلام، واختاره اعني: تصفح الجزئيات و تتبعها لإثبات حكم كلي، ففيه تسامح ظاهر، فان هذا التبع ليس معلوماً تصديقاً موصلاً الى مجهول تصديقي، فلا يندرج تحت الحجة، وكأنَّ الباعث على هذه المسامحة هو: الاشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال، بل على سبيل النقل، و ههنا وجه آخر يجيء بيانه انشاء الله الجليل في تحقيق التمثيل.

بحُناغته، (و الثالث: هو التمثيل)، و سيأتى البحث عنه إنشاء الله تعالى،
(فالاستقراء) فى الاصطلاح (هو: الحجة التى يستدل فيها من حكم) اكثر (الجزئيات على حكم كليها)، و بعبارة أخرى: هو الحكم على كلى لوجوده فى أكثر جزئياته (هذا) أى قولنا: فالاستقراء: هو الحجة التى إلخ (تعريفه الصحيح الذى لا غبار عليه) أى لا عيب فيه يظهر وجهه من قوله: (و أما ما) أى التعريف الذى (استنبطه) أى إستخرجه (المصنف) طاب ثراه (من كلام) المعلم الثانى الحكيم أبى نصر (الفارابى) رحمه الله (وحجة الاسلام) الامام الفراءى قدس الله نفسه الذكية فى معيار العلوم و مقاصد الفلاسفة، (و اختاره) على تعريفه المشهور (أعنى) منه: (تصفح الجزئيات و تتبعها) عطف تفسير (لإثبات حكم كلي، ففيه تسامح ظاهر) جزاءً اُماً، حيث جعل الاستقراء عبارة عن التفحص و التتبع، (فأن هذا التبع ليس معلوماً تصديقاً موصلاً الى مجهول تصديقي)، بل هو سبب لحصول المعلوم التصديقي، و بعبارة أخرى: فأن الاستقراء هو: الحجة التى يقع فيها هذا التبع لأنفس

لِلْأَثْبَاتِ حُكْمٌ كُلِّيٌّ.

قوله: (لأثبات حكم كلي) اما بطريق التوصيف فيكون اشارة الى ان المطلوب في الاستقراء لا يكون حكماً جزئياً كما سنحققه و اما بطريق الاضافة و التنوين في كلي حينئذ عوض من المضاف اليه اي لأثبات حكم كليها اي كلي تلك الجزئيات

التَّبَعِ و اذا كان الأمر كذلك، (فلا يندرج) أى الاستقراء (تحت الحجة) مع أنه من أقسامها ثم يعتذر عنه بقوله: (و كأنَّ الباعث على) ارتكاب (هذه المسامحة: هو الإشارة) منه (إلى أنَّ تسمية هذا القسم من الحجّة بالاستقراء ليس على سبيل الأرتجال) و عدم المناسبة بين المعنى اللغويّ و الاصطلاحيّ كالأعلام المرتجلة كجعفر مثلاً، (بل على سبيل النّقل) و رعاية المناسبة بينهما، و هو: السَّبَبِيَّةُ و السَّبَبِيَّةُ، لأنَّ التّصَفّح سببٌ للحجّة، على أنّه كما هو موجود فى المعنى اللغويّ كذلك موجودٌ فى المعنى الاصطلاحيّ. (و هي هنا) أى فى باب الاستقراء و توجيه المسامحة (وجهٌ آخرٌ يجيئ بيبانه إنشاءً لله الجليل فى تحقيق التّمثيل) أى فى بحثه عند قوله: و فس عليه الحال فيما سبق، و كله إلى ثمة ليكون توجيهاً لما فى تعريف التّمثيل من المسامحة أيضاً، و هو: أنَّ الاستقراء كما يطلق على المعنى اللّغويّ و المصدريّ أعنى: التّصَفّح و التّبَعِ كذلك يطلق على المعنى الاصطلاحيّ و الأسمىّ أعنى: الحجّة الّتى يقع فيها ذلك التّصَفّح و التّبَعِ تسميةً للسببِ بأسم السبب، فما ذكره المصنّف رحمه الله تعريفٌ للاستقراء بالمعنى الأوّل، و يعلم المعنى الثّانى بالمقايسة.

(قوله: لأثبات حكم كليّ) يقرء (إمّا بطريق التّوصيف) أى بتنوين قوله: حكم و قوله: كليّ، فيكون كليّ صفةً لحكم، (فيكون) أى قوله ذلك (إشارةً إلى أنَّ المطلوب) و النتيجة (فى الاستقراء لا يكون حكماً جزئياً) إذ الوصف بالكليّ (كما سنحقّقه) فى قولنا: و تحقيق ذلك الخ، (و إمّا) يقرء (بطريق الأضافة) أى إضافة قوله: حكم إلى قوله: كليّ، (والتنوين فى) قوله: (كليّ حينئذ) أى حين إذ قرئ بطريق الأضافة (عوضٌ من المضاف إليه) قال بعض الأعلام: إذ لأمعنى للتكثير كما لا يخفى إهـ و المضاف إليه المحذوف هو: الضّمير الرّاجع إلى الجزئيات (أى لأثبات حكم كائنها أى كليّ تلك الجزئيات و هذا) أى طريق الأضافة (و ان اشتمل على الحكم الجزئى و

و هذا و ان اشتمل على الحكم الجزئي و الكلي كليهما بحسب الظاهر الا انه في الواقع لا يكون المطلوب بالاستقراء الا الكلي.

و تحقيق ذلك: انهم قالوا: ان الاستقراء اما تام يتصفح فيه حال الجزئيات باسرها و هو يرجع الى القياس المقسم كقولنا:

كل حيوان اما ناقص او غير ناطق و كل ناطق من الحيوان حساس و كل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس و هذا القسم يفيد اليقين.

و اما ناقص يكفي فيه تتبع اكثر الجزئيات كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك و الفرس كذلك و البقر كذلك الى غير ذلك مما صادفناه من افراد الحيوان، و هذا القسم لا يفيد الا الظن اذ من الجائز ان يكون

الكلي كليهما بحسب الظاهر إلا أنه) أى الشأن و الحال (فى الواقع لا يكون المطلوب بالاستقراء إلا) الحكم (الكلي) فلا إشكال فى التعريف (و تحقيق ذلك) أى ان المطلوب بالاستقراء هو: الحكم الكلي: (أنهم) أى المنطقيين (فالوا: إن الاستقراء إما تام يتصفح فيه حال الجزئيات بأسرها) أى بتمامها (و هو) ليس من الاستقراء، بل (يرجع إلى القياس المقسم) ر عده الشيخ منه، و هو: القياس المركب من المنفصلة الحقيقية، أو مانعة الخلور من الحملات، و تعددها بتعدد أجزاء المنفصلة (كقولنا: كل حيوان إما ناطق أو غير ناطق) هذه صغرى منفصلة ذات جزئين (و كل ناطق من الحيوان حساس) هذه هى العملية الأولى (و كل غير ناطق من الحيوان حساس) و هذه هى العملية الثانية و هما كبرى القياس (يستنتج: كل حيوان حساس) فإنه ثبت بالاستقراء أن جميع الحيوان إما ناطق أو غير ناطق و كذا ثبت أن الحيوان الناطق و الحيوان الغير الناطق حساسان (و هذا القسم يفيد اليقين) فليس بمصطلح عليه، (و إما ناقص يكفي فيه تتبع أكثر الجزئيات) مثاله: (كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ لأن الإنسان كذلك و الفرس كذلك و البقر كذلك إلى غير ذلك: مما صادفناه من أفراد الحيوان، و هذا القسم لا يفيد إلا الظن) بالحكم و هذا

من الحيوانات التي لم تصادفها ما يحرك فكّه الأعلى عند المضغ كما نسمعه في التماسح. ولا يخفى: أن الحكم بأن الثاني لا يفيد إلا الظن إنما يصح إذا كان المطلوب الحكم الكلي واما إذا اكتفى بالجزئي فلا شك أن تتبع البعض يفيد اليقين به كما يقال: بعض الحيوان فرس و بعضه إنسان و كل فرس يحرك فكّه الأسفل عند المضغ و كل إنسان كذلك ينتج قطعاً أن بعض الحيوان كذلك.

و من هذا علم: أن حمل عبارة المصنف على التوصيف كما هو الرواية أحسن من حيث الدراية أيضاً إذ ليس فيه توهم وصمة التعريف بالاعم بخلاف الاضافة فانه يحتمل الحكم الكلي و الجزئي كما ذكرنا.

هو المصطلح عليه (إذ) تعليل لقوله: لا يفيد إلا الظن (من الجائز: أن يكون من الحيوانات التي لم تصادفها ما) الموصول إسم يكون (يحرك فكّه الأعلى عند المضغ كما نسمعه في التماسح و لا يخفى) عليك: (أن الحكم بأن) القسم (الثاني لا يفيد إلا الظن إنما يصح) أى لا يصح إلا (إذا كان المطلوب) بالاستقراء (الحكم الكلي) كالمثال المذكور (و أما إذا اكتفى) بصيغة المجهول (بالجزئي) أى الحكم الجزئي (فلا شك) حاصل (أن تتبع البعض يفيد اليقين به) أى بالحكم الجزئي فيخرج عن الاستقراء المصطلح عليه و يدخل في القياس المقسم (كما يقال: بعض الحيوان فرس و بعضه إنسان و كل فرس يحرك فكّه الأسفل عند المضغ و كل إنسان أيضاً كذلك، ينتج قطعاً) أى يقيناً (أن بعض الحيوان كذلك) أى يحرك فكّه الأسفل عند المضغ لأنه قياس بل قياسان أفاده بعض الأعلام.

(و من هذا) أى من قولنا و أما إذا اكتفى بالجزئي إلخ (علم) ضمناً: (أن حمل عبارة المصنف) رحمه الله أعنى قوله: لأثبت حكم كلي (على التوصيف كما هو) أى الحمل على التوصيف (الرواية) عن حضرة المصنف صدرراً قصداً (أحسن) أى من حملها على الأضافة (من حيث الدراية) أى العلم والفهم (أيضاً) أى كما هو أحسن من حيث الرواية (إذ ليس فيه) أى فى حملها على التوصيف (توهم و صمة) على وزن غرقة، هو: العيب و العار (التعريف) أى تعريف الاستقراء (بالاعم) لأنه حينئذ يختص الحكم بالكلي، و يكون التعريف بالمساوى، (بخلاف) الحمل على

وَالْتَّمِثِيلُ: بَيَانُ مُشَارَكَةِ جُزْئِيٍّ لِجُزْئِيٍّ آخَرَ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ لِيُثْبِتَ فِيهِ.

قوله: (و التمثيل: بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت فيه) أي ليثبت الحكم في الجزئي الاول.

و بعبارة أخرى: تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلن بذلك المعنى كما يقال: النبيذ حرام لان الخمر حرام و علة حرمة الاسكار و هو موجود في النبيذ.

و في العبارتين: تسامح فان التمثيل هو الحجة التي يقع فيها ذلك البيان و

(الأضافة فأنه) أي الحمل على الأضافة (يحتمل الحكم الكلي و الجزئي كما ذكرنا)

في أوّل حاشية قوله: لأثبت حكم كلي و تعريف الأخص بالأعم عار.

{الْتَّمِثِيلُ}

(قوله: و التَّمِثِيلُ: بَيَانُ مُشَارَكَةِ جُزْئِيٍّ لِجُزْئِيٍّ آخَرَ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ لِيُثْبِتَ فِيهِ)

(أى ليثبت الحكم فى الجزئى الأول) الجزئى الأول كالنبيذ، و هو: الفرع المقيس و.

الجزئى الثانى كالخمر، و هو: الأصل المقيس عليه و علة الحكم كالأسكار و الحكم

كالحرمة، (و) لنذكر تعريفه (بعبارة أخرى) زيادةً على الفهم و نقول: هو (تشبيهه

جزئى) كالنبيذ (بجزئى) كالخمر (فى معنى) كالأسكار (مشترك) صفة للمعنى

(بينهما) أى بين الجزئيين (ليثبت فى المشبه) و هو النبيذ (الحكم) و هو الحرمة

(الثابت) صفة للحكم (فى المشبه به) و هو الخمر (المعلن) صفة بعد صفة للحكم

(بذلك المعنى) و هو الأسكار (كما يقال: النبيذ) هو: الخمر المعتصر من العنب أو التمر،

(حرام لأن الخمر حرام، و علة حرمة) أى الخمر (الأسكار و هو) أى الأسكار

(موجود فى النبيذ) و لا يخفى أن تسمية هذا المعنى بالتمثيل إنما هى اصطلاح

أرباب المعقول، و أما الفقهاء فيسمونه قياساً و الجزئى الأول فرعاً، و الجزئى الثانى

أصلاً، و المعنى المشترك بينهما الموجب لثبوت الحكم فى الأصل علة جامعة، و

التشبيه و قد عرفت النكتة في التسامح في تعريف الاستقراء.
و نقول ههنا: كما ان العكس يطلق على المعنى المصدرى اعنى: التبديل و
على القضية الحاصلة بالتبديل كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدرى و هو:
التشبيه و البيان المذكور ان و على الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه و البيان فما
ذكره تعريف للتمثيل بالمعنى الاول و يعلم المعنى الثاني بالمقايضة.
و هذا كما عرف المصنف العكس بالتبديل المذكور و قس عليه الحال فيما سبق
في الاستقراء.

هذا، و لكن لا يخفى ان المصنف عدل في تعريف الاستقراء و التمثيل عن
المشهور الى المذكور دفعاً لهذا التسامح و هل هو الاكر على ما فر منه.

علّة الحكم قاله بعض المحققين (و فى العبارتين) أى التعريفين المذكورين للتمثيل
(تسامح) ظاهر (فأن التمثيل هو الحجة التي يقع فيها ذلك البيان و التشبيه) لأنفس
البيان و التشبيه، و بعبارة أخرى: فأن البيان و التشبيه ليسا بمعلوم تصديقيّ يوصل
إلى مجهول تصديقيّ، بل هما سببان لحصوله فلا يندرج التمثيل تحت أقسام الحجة
مع أنه منها (و قد عرفت النكتة فى التسامح فى تعريف الاستقراء) و هى: كأنّ
الباعث على إرتكاب هذه المسامحة هو: الإشارة إلى أنّ تسمية هذا القسم بالتمثيل
ليس على سبيل الأرتجال، بل على سبيل النقل و رعاية المناسبة و هى: السببية و
المسببية، (و نقول ههنا): يريد بيان الوجه الآخر الموعود بقوله: يجئ بيانه فى
تحقيق التمثيل (كما ان العكس يطلق على المعنى المصدرى) و اللغوى (أعنى) منه:
(التبديل) بالفارسية: چه کردن، (و على) المعنى الأسمى و الاصطلاحيّ أعنى:
(القضية الحاصلة بالتبديل) أى يطلق على المعكوس كأطلاق الخلق على المخلوق
و اللفظ على الملفوظ (كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدرى) و اللغوى (و
هو: التشبيه و البيان المذكوران) فى التعريفين (و على) المعنى الأسمى و
الاصطلاحيّ أعنى: (الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه و البيان) من قبيل تسمية
المسبب بأسم السبب (فما ذكره) أى المصنّف رحمه الله تعالى، و كذا ما ذكرناه

وَالْعُمْدَةُ فِي طَرِيقِهِ: الدَّوْرَانُ وَالتَّرْدِيدُ.

قوله: (و العمدة في طريقه: الدوران و الترديد) اعلم: انه لا بد في التمثيل من مقدمات:
 الاولى: ان الحكم ثابت في الاصل اعني المشبه به.
 الثانية: ان علة الحكم في الاصل الوصف الكذائي.

الثالثة: ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني المشبه فانه اذا تحقق العلم

(تعريف للتمثيل بالمعنى الأول) أى المصدري، (و يعلم المعنى الثاني) أى
 الاصطلاحى: (بالمقايضة، وهذا كما عرّف المصنّف) رحمه الله (العكس بالتبديل
 المذكور، وقس عليه الحال فيما سبق فى الاستقراء) (وقد ذكرناه فى موضعه. (هذا)
 أى خذ هذا أو الأمر هذا، (و لكن لا يخفى) عليك (انّ المصنّف عدل فى تعريف
 الاستقراء و التمثيل عن) التعريف (المشهور) عند الجمهور، و هو: انّ الاستقراء:
 إثبات الحكم على الكلى لثبوته فى أكثر الجزئيات، و التمثيل هو: إثبات حكم فى
 جزئى لثبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما (إلى) التعريف (المذكور، دفعاً
 لهذا التسامح) قال بعض الأعلام: و المصنّف إنّما عدّل عنهما إلى ما ذكر لما فيهما
 من التسامح، لظهور أنّ هذين الأثباتين ليسا باستقراء و تمثيل، فإنهما من أقسام
 الحجّة و الأثبات ليس بحجّة قطعاً (و هل هو) أى العدول المذكور (إلاّ كثر) أى
 عود و رجوع (على ما فرّ) أى المصنّف (منه) و هو المسامحة؟ لوجودها فى تعريفه
 أيضاً أى هو رجوع الى ما فرّ منه فهو من قبيل قوله تعالى: هلّ جزاء الإحسان إلاّ الإحسان.
 قوله: و العمدَةُ فى طريقه: الدَّوْرَانُ وَ التَّرْدِيدُ) العمدة على وزن غرفة، أى ما
 يعتمد عليه، و يُعْتَنَى به (إعلم) أيّها المتعلّم: (أنّه) أى السَّانُ و الحال (لأبدٍ فى
 التَّمثِيل) لأثبات الحكم (من) وجود (مقدماتٍ) ثلاثٍ، المقدّمة (الأولى: هي (انّ
 الحكم) كالحرمة مثلاً (ثابتٌ فى الأصل أعنى المشبّه به) كالخمر، و المقدّمة
 (الثّانية: هي (انّ علة الحكم) كالأسكار (فى الأصل الوصف الكذائى) كناية عن
 مثل الأسكار، و المقدّمة (الثّالثة: هي (انّ ذلك الوصف) أى الوصف الكذائى
 (موجودٌ فى الفرع أعنى: المشبّه) (فأنّه إذا تحقّق العلم بهذه المقدمات الثلاث،

بهذه المقدمات الثلاث، ينتقل الذهن الى كون الحكم ثابتاً في الفرع أيضاً، وهو المطلوب من التمثيل.

ثم المقدمة الاولى والثالثة ظاهرتان في كل تمثيل، وانما الاشكال في الثانية وبيانها بطرق متعددة، فصلوها في كتب اصول الفقه والمصنف ذكر ما هو العمدة بينها وهو طريقان:

الاول: الدوران وهو: ترتب الحكم على الوصف الذي له صلاحية العلية وجوداً وعدمياً، كترتب الحرمة في الخمر على الاسكار، فانه مادام مسكراً حرام فاذا زال عنه الاسكار، زالت عنه الحرمة قالوا: والدوران علامة كون المدار اعنى الوصف علة للذات اعنى الحكم.

ينتقل الذهن إلى كون الحكم ثابتاً في الفرع أيضاً، وهو المطلوب من التمثيل. ثم المقدمة الأولى والثالثة ظاهرتان في كل تمثيل، وإنما الأشكال في (المقدمة الثانية وبيانها بطرق متعددة، فصلوها) أي الفقهاء (في كتب أصول الفقه) فمن أراد العلم بها فليراجعها، (والمصنف) قدس سره (ذكر ما هو العمدة بينها) أي ذكر ما يعتمد عليه، لأثبت الحكم من بينها (وهو) أي ما هو العمدة (طريقان): الطريق الأول: الدوران، وهو: ترتب الحكم على الوصف الذي له صلاحية العلية أي كونه علة للحكم (وجوداً وعدمياً) أي بحسبهما بحيث كلما وجد الوصف، وجد الحكم، وكلما فقد فقد (كترتب الحرمة في الخمر) وهي الحكم (على الأسكار) وهو الوصف (فأنه) أي الخمر (مادام مسكراً حرام) ناظر إلى قوله: وجوداً (فاذا زال عنه الأسكار زالت عنه) أي عن الخمر (الحرمة) ناظر إلى قوله: عدمياً. «تبصرة» إن قيل: إن علة حرمة الخمر هي الأسكار، فشرب قطرة منها ليس بحرام، لأنها ليست بمسكرة، أو أنا نجد كثيراً من الناس يشربون كثيراً منها، ولا يسكرهم، قلنا: جاء في الرواية: ما أسكر كثيره فقليله حرام، وعدم وجود الأسكار إنما هو بواسطة الاعتقاد

(فصل) القياس إمّا بُرّهاني، يتألف من اليقينيات،

الثاني: التّرديد، ويسمى بالسّبر والتقسيم أيضاً وهو: ان يتفحص اولا اوصاف الاصل، ويردد ان علة الحكم هل هي هذه الصفة، أو تلك ثم يبطل ثانياً حكم علية كل كل حتى يستقر على وصف واحد ويستفاد من ذلك كون هذا الوصف علة كما يقال: علة حرمة الخمر اما الاتخاذ من العنب، أو الميعان، أو اللون المخصوص، أو الطعم المخصوص، أو الرائحة المخصوصة، أو الاسكار لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذا البواقي ما سوى الاسكار بمثل ما ذكر فتعين الاسكار للعية.

قوله: (القياس الى آخره) القياس كما ينقسم باعتبار الهيئة و الصورة الى استثنائي واقتراضي بأقسامهما فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس اعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد يسمى سفسطة أيضاً. لان مقدماته: اما أن تفيد تصديقاً أو تأثيراً آخر غير التصديق أعني: التخيل و الثاني: الشعر والاول: اما أن يفيد ظناً أو جزماً فالاول: الخطابة والثاني: ان أفاد جزماً يقينياً فهو: البرهان والا: فان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة أو التسليم من الخصم فهو الجدل والا: فالمغالطة.

بالمقدار اللازم، فلو عدلوا عنه وزادوا عليه لوجد. (قالوا) أي العلماء: (و الدوران علامة كون المدار^(١) أعني) منه: (الوصف) الكذائي (علة) خبر لكون (للذائر أعني) منه: (الحكم) فأنه يدور بأطراف الوصف وجوداً و عدماً، والطريق (الثاني: التّرديد) في الأوصاف حتى البلوغ إلى الوصف الذي له صلاحية عليّة الحكم، (ويسمى) أي الطريق الثاني (بالسّبر) بفتح السين و سكون الباء، قال بعض الأعلام: لأنّ السّبر في الأصل: إدخال الجراح الميل في الجراحة لمعرفة غورها بالفارسية:

.....

مقدار غودي * يقال سبر سبراً إذا فعل كذا وقد يطلق على مطلق الامتحان ثم قال: و
هيهنا لما امتحن بالترديد أن أى وصف من الأوصاف هو علة الحكم سموه به تسمية
المقيّد و هو: الوصف المعين بأسم المطلق و هو: الأوصاف إهاب (و التقسيم) أى
يسمى بالتقسيم لما فيه من تقسيم الأوصاف (أيضاً) أى كما يسمى بالترديد (و هو)
أى مفهوم التّرديد المسمّى بالسّبر و التقسيم أيضاً: (أن يتفحص أولاً) أى فى أوّل
مرحلة (أوصاف الأصل) أعنى: المشبّه به، (و يردّد أن علة الحكم هل هى هذه
الصفة، أو تلك) الصّفة؟ و هكذا، (ثم) أى بعد تفحص الأوصاف و التّرديد بينها
(يبطل ثانياً حكم عليّة كلّ كلّ حتّى يستقرّ) أى حكم العليّة (على وصف واحد، و
يستفاد من ذلك) أى من تفحص الأوصاف و التّرديد بينها، و إبطال حكم عليّة كلّ
كلّ حتّى الاستقرار على وصف واحد (كون هذا الوصف) أى المستقرّ عليه (علة)
للحكم (كما يقال: علة حرمة الخمر إمّا الاتّخاذ من العنب، أو الميعان) عطّف على
الأتّخاذ أى الجريان، (أو اللّون المخصوص أو الطعم المخصوص، أو الرّائحة
المخصوصة، أو الأسكار، لكنّ الأوّل) و هو: الاتّخاذ من العنب (ليس بعلة) أى
لحرمة الخمر (لوجوده فى الدّبس بدون الحرمة، و كذا) إبطال (البواقى) من
الأوصاف المذكورة (ماسوى الأسكار) إذ هو العلة للحرمة (بمثل ما ذكر) فيقال: و
الثّانى ليس بعلة لوجوده فى الماء مثلاً بدون الحرمة، و الثّالث ليس بعلة لوجوده فى
الورد مثلاً بدون الحرمة، و الرّابع ليس بعلة لوجوده فى الرّمان مثلاً بدون الحرمة، و
الخامس ليس بعلة لوجوده فى العطر مثلاً بدون الحرمة و اذا كان الأمر كذلك (فتعيّن
الأسكار للعلّة).

{الصّناعات الخمس}

(قوله: القياس إلخ) (القياس كما ينقسم باعتبار الهيئة و الصّورة) عطّف تفسير
(إلى إستثنائى و إقترائى بأقسامهما، فكذلك ينقسم باعتبار المادّة) أى الطّرفين و
هُما: الصّغرى و الكبرى (إلى الصّناعات الخمس أعنى) منها: (البرهان و الجدل و

.....

الخطابة و الشعر و المغالطة و قد يسمّى) أى المغالطة (سفسطة أيضاً) و ذلك فى مقابلة الحكيم و إنما إنحصر فيها (لأنّ مقدّماته) أى القياس (إمّا أن تفيد تصديقاً) بالمطلب، (أو تأثيراً آخر غير التصديق أعنى) منه: (التخييل) أى تصوّر نسبة تامّة خبريّة لا تدعن بها النفس و لكن تتأثر منها ترغيباً و ترهيباً، (و الثّانى) و هو: القياس المؤلف ممّا يفيد التّخييل: (الشعر) فالقياس الشعريّ هو: القياس المفيد للتّخييل، و بعبارة أخرى: هو المؤلف من قضايا لا تدعن بها النفس و لكن تتأثر منها ترغيباً و ترهيباً، (و الأوّل) و هو: القياس المؤلف ممّا يفيد التصديق، (إمّا أن يفيد ظناً) بالمطلب، (أو جزماً) به (فالأوّل) و هو: القياس المؤلف ممّا يفيد التصديق الظنّيّ: (الخطابة) فالقياس الخطابيّ: هو القياس المفيد للتّصديق الظنّيّ، (و الثّانى) و هو: القياس المؤلف ممّا يفيد التصديق الجزمىّ، (إن أفاد جزماً يقينياً فهو البرهان) فالقياس البرهانىّ: هو القياس المؤلف ممّا يفيد التصديق الجزمىّ اليقينيّ، (و إلّا) بأن لم يند جزماً يقينياً، (فأن اعتبر فيه عموم الاعتراف) بالمطلب (من) جانب (العامة، أو التّسليم من) جانب (الخصم فهو الجدل) فالقياس الجدليّ هو: القياس المؤلف ممّا يفيد التصديق الجزمىّ الغير اليقينيّ المعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة، أو التّسليم من الخصم، (و إلّا) بأن لم يعتبر فيه شيء من عموم الاعتراف و التّسليم (فالمغالطة) فالقياس المغالطىّ هو: القياس المؤلف ممّا يفيد التصديق الجزمىّ الغير اليقينيّ الغير المعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة، أو التّسليم من الخصم.

و اعلم: انّ المغالطة ان استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة، و ان استعملت في مقابلة غير الحكيم سميت مشاغبة.

و اعلم أيضاً: انه يعتبر في البرهان أن يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف غيره من الاقسام مثلاً يكفي في كون القياس مغالطة أن يكون احدى مقدمتيه و همية و ان كانت الاخرى يقينية، نعم يجب أن لا يكون فيها ما هو أدون منها كالشعريات و الآ فيلحق بالادون فان المؤلف من مقدمة مشهورة و أخرى مخيلة لا يسمى جدلياً بل شعرياً فأعرفه.

قوله: (من اليقنيات) اليقين هو: التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت فباختبار التصديق لم يشمل الشك و الوهم و التخيل و ساير التصورات و قيد الجزم اخرج الظن، و المطابقة الجهل المركب، و الثابت التقليد.

(و أعلم) أيها المتعلم: (أنّ المغالطة إن استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة) مشتقة من سوفسطا معرّب سوفاطا، أى الحكمة المموّهة المدّلسة، و المغالطة في مقابلة الحكيم حكمة مموّهة مدّلسة، (و ان استعملت في مقابلة غير الحكيم سميت مشاغبة) الشغب: تهيج الشر. (و أعلم أيضاً: أنّه) أى الشأن و الحال (يعتبر) و يشترط (في البرهان) أى في القياس البرهانى (أن يكون مقدماته بأسرها) أى بتمامها (يقينية بخلاف غيره من الاقسام مثلاً يكفي في كون القياس مغالطة أن يكون احدى مقدمتيه) أى الضغرى أو الكبرى (و همية و إن كانت الاخرى يقينية) نحو: الله تعالى موجود و كل موجود إلخ (نعم يجب) أى يشترط (أن لا يكون فيها) أى في مقدمات ما هو غير البرهان (ما) أى مقدّمة (هو) التذكير بالنظر الى لفظ الموصول (أدون) أى أخس (منها) أى من مقدماتها الأصلية (كالشعريات) أى كالمقدمات الشعريّة، (و الآ) بأن كان فيها ما هو أدون منها (فيلحق) أى القياس (بالأدون) أى بالقياس الأدون، (فأنّ) القياس (المؤلف من مقدّمة مشهورة و) مقدّمة (أخرى مخيلة لا يسمّى) قياساً (جدلياً، بل) يسمّى (شعرياً فأعرفه) قال بعض الأعلام: إشارة إلى أنّ التسمية تتبع الجزء الأوّل مثلاً القياس المؤلف من الوهميّة و المشهورة

لَا يُسَمَّى جَدْلِيًّا بَلْ مِغَالَطَةً إِهْ وَكَذَا يَكْفَى فِي كَوْنِهِ جَدْلِيًّا أَنْ يَكُونَ إِحْدَى مَقْدَمَتَيْهِ
مَشْهُورَةً، وَانْ كَانَتْ الْأُخْرَى يَقِينِيَّةً وَيَكْفَى فِي كَوْنِهِ شَعْرِيًّا أَنْ يَكُونَ إِحْدَى مَقْدَمَتَيْهِ
مُخَيَّلَةً وَانْ كَانَتْ الْأُخْرَى يَقِينِيَّةً. (قَوْلُهُ: مِنَ الْيَقِينِيَّاتِ) (الْيَقِينُ هُوَ: التَّصَدِيقُ
الْجَازِمُ الْمُنَاطِقُ لِلْوَاقِعِ الثَّابِتِ) أَيْ الْغَيْرِ الزَّائِلِ بِتَشْكِيكِ الْمَشْكُوكِ (فَبِأَعْتَابِ
التَّصَدِيقِ، لَمْ يَشْمَلِ) أَيْ الْيَقِينَ (الشَّكُّ وَ الْوَهْمُ) قَالَ فِي الْمَطَالِعِ: الشَّكُّ هُوَ:
الْأَعْتَادُ الْعَارِي عَنْ الْجَزْمِ الْمَسَاوِي لِلطَّرْفَيْنِ، وَ الْوَهْمُ هُوَ: الْأَعْتَادُ الْعَارِي عَنْ الْجَزْمِ
الْمُحْتَمَلِ لِلطَّرْفِ الْأُخْرَى إِحْتِمَالًا قَوِيًّا إِهْ وَ الْأَعْتَادُ هُوَ الْحُكْمُ الذَّهْنِيُّ (وَالْتَّخْيِيلُ)
هُوَ: تَصَوُّرٌ نَسْبَةٌ تَامَّةٌ خَبَرِيَّةٌ لِأَنْذٍ عَنْ بَهَا النَّفْسِ وَلَكِنْ تَتَأَثَّرُ مِنْهَا تَرْغِيْبًا وَ تَرْهِيْبًا (وِ
سَايِرُ التَّصَوُّرَاتِ) كَتَصَوُّرِ أَمْرٍ وَاحِدٍ كَزَيْدٍ مِثْلًا وَ أُمُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِلَانَسْبَةِ كَزَيْدٍ وَ عَمْرٍو وَ
بِكِرٍ وَ مَعَ نَسْبَةٍ نَاقِصَةٍ كَغَلَامٍ زَيْدٍ وَ مَعَ تَامَّةٍ إِنْشَائِيَّةٍ كَأَضْرَبَ وَ لَا تُضْرَبُ، فَلَا يَتَأَلَّفُ
الْقِيَاسُ الْبِرْهَانِيُّ مِنْ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ (وَقَيْدُ الْجَزْمِ) أَيْ وَ اعْتِبَارُ قَيْدِ الْجَزْمِ وَ هُوَ: مَا
يَجَاوِزُ الظَّنَّ وَ لَا يُبْلَغُ إِلَى مَرْتَبَةِ الْيَقِينِ (أَخْرَجَ) عَنِ الْيَقِينِ (الظَّنُّ) قَالَ فِي الْمَطَالِعِ:
الظَّنُّ هُوَ: الْأَعْتَادُ الْعَارِي عَنْ الْجَزْمِ الْمُحْتَمَلِ لِلطَّرْفِ الْأُخْرَى إِحْتِمَالًا خَفِيفًا إِهْ (وِ
قَيْدُ (الْمُطَابَقَةِ) أَخْرَجَ (الْجَهْلُ الْمَرْكَبُ) قَالَ الشَّاعِرُ:

أَنْكِهِ نَدَانْدُ وَ نَدَانْدُ كِهْ نَدَانْدُ أَبْدُ الدَّهْرُ دَرِ جَهْلِ مَرْكَبِ بِمَانْدُ

(وِ قَيْدُ (الثَّابِتِ) أَخْرَجَ (التَّقْلِيدُ) أَيْ إِعْتَادُ الْمُقَلِّدِ لِأَنَّهُ يَزُولُ بِتَشْكِيكِ الْمَشْكُوكِ

وَ بِالْجُمْلَةِ: الْقِيَاسُ الْبِرْهَانِيُّ لَا يَتَأَلَّفُ مِنْ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ.

ثم المقدمات اليقينية أما بديهيات، أو نظريات منتهية الى البديهيات، لاستحالة الدور و التسلسل فاصول اليقينية هي البديهيات و النظريات متفرعة عليها و البديهيات ستة أقسام بحكم الاستقراء.

و وجه الضبط: أنَّ القضايا البديهية اما أن يكون تصور طرفيها مع النسبة كافياً في الحكم و الجزم، او لا يكون و الاول: هو الاوليات، و الثاني اما ان يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر و الباطن، أولاً و الثاني: المشاهدات، و ينقسم الى مشاهدات بالحس الظاهر و تسمى حسيات، و الى مشاهدات بالحس الباطن و تسمى وجدانيات

و الاول اما ان يكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند تصور الاطراف، او لا تكون كذلك و الاول: هي الفطريات، و يسمى قضايا قياساتها معها.

(ثمَّ المقدمات اليقينية تنقسم إلى قسمين: لأنها (إما بديهيات) لأحتاج إلى النظر بل تحتاج إلى تنبيه، (أو نظريات) تحتاج إلى النظر (منتهية إلى البديهيات، لأستحالة الدور و التسلسل) تعليل لقوله: منتهية إلى البديهيات يعني: أنَّ النظريات لأبد و أن تنتهي إلى البديهيات و إلّا لزم الدور أو التسلسل، وذلك لأنَّ النظرى لأبد و أن يكون حصوله بشيء آخر فأذا لم يكن ذلك الآخر بديهيّاً يحتاج ذلك إلى شيء آخر وهكذا فإما أن يذهب إلى ما لأ نهاية له و هو: التسلسل، أو يعود إلى ما قبله و هو: الدور، و كلّ منهما محال باطل قاله بعض الأعلام. (فأصول اليقينية) أى المقدمات اليقينية التى يتألف منها القياس البرهانى (هى: البديهيات، و اما (النظريات) فـ (متفرعة عليها) فلذا لم يذكرها المصنّف قدس سرّه (و البديهيات) تنقسم إلى (ستة أقسام) و الأنحصار فيها ثابت (بحكم الاستقراء) على ما ذكره المصنّف، و اما على ما ذكره المحشّى فبحكم العقل، لأنه دائر بين النفى و الأثبات (و وجه الضبط) أى طريق جمع الأقسام الستة و بيان الأنحصار فيها، و هذا شرح كلام المصنّف: (أنَّ القضايا البديهية) لأنخلو فـ (إما أن يكون تصوّر طرفيها) أعنى:

.....

المحكوم عليه والمحكوم به (مع) تصوّر (النسبة) بينهما (كافياً في الحكم والجزم) ولا حاجة إلى شيء آخر، (أولاً) يكون كذلك (و) القسم (الأول: هو الأوليات) في العرف (و) القسم (الثاني) وهو: ما لا يكون تصوّر طرفيه مع النسبة بينهما كافياً في الحكم والجزم أيضاً، لا يخلو (إمّا أن يتوقّف) أي الحكم والجزم (على واسطة) هي (غير الحسّ الظاهر والباطن) بأن لا يكفي في الحكم والجزم الحسّ المذكور، (أولاً) يكون كذلك بل يكفي الحسّ المذكور، (و) القسم (الثاني) وهو: ما لا يتوقّف الحكم والجزم فيه على واسطة غير الحسّ الظاهر والباطن: (المشاهدات) في الاصطلاح، (و) ينقسم) أي القسم الثاني (إلى مشاهدات بالحسّ الظاهر، وتسمّى حسّيات) نحو: الشمس مشرقة والنار محرقة، (و) إلى مشاهدات بالحسّ الباطن، وتسمّى وجدانيّات) نحو: إنّ لنا جوعاً وعطشاً (و) القسم (الأول) وهو: ما يتوقّف الحكم والجزم فيه على واسطة غير الحسّ الظاهر والباطن، لا يخلو أيضاً (و) إمّا أن يكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذّهن عند تصوّر الأطراف) أي عند ملاحظة أطراف الحكم، (أو لا تكون كذلك) بأن تغيب عن الذّهن عند ملاحظة الأطراف (و) القسم (الأول) وهو: ما تكون الواسطة فيه بحيث لا تغيب إلخ: (هي الفطريّات) نحو: الأربعة زوج، (و) يسمّى) أي ذلك القسم (قضايااً قياساتها) أي أدلتها (معها) فكأنه قيل في المثال المذكور: لأنّها منقسمةً بمتساويين.

وَأُصُولُهَا: الْأَوَّلِيَّاتُ وَالْمُشَاهَدَاتُ وَالتَّجْرِبِيَّاتُ وَالْحَدْسِيَّاتُ
وَالْمُتَوَاتِرَاتُ وَالْفِطْرِيَّاتُ. ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَوْسَطُ مَعَ عَلَيْهِ
لِلنَّسَبَةِ فِي الذَّهْنِ عِلَّةٌ لَهَا فِي الْوَاقِعِ فَلِمِّي، وَإِلَّا فَأَنْتِي.

و الثاني اما ان يستعمل فيه الحدس، و هو: انتقال الذهن الدفعي من المبادئ الى المطالب، أو لا يستعمل فيه فالاول: هو الحدسيات، و الثاني ان كان الحكم فيه حاصلًا بأخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب فهي: المتواترات، و ان لم يكن كذلك بل حاصلًا من كثرة التجارب فهي: التجريبات، و قد علم بذلك حد كل واحد منها.

قوله: (الاوليات) كقولنا: الكل أعظم من الجزء.

قوله: (المشاهدات) أما المشاهدات الظاهرة فكقولنا: الشمس مشرقة و النار محرقة، و أما الباطنة فكقولنا: ان لنا جوعاً و عطشاً.

قوله: (و التجريبات) كقولنا: السقمونيا مسهل للصغراء.

قوله: (و الحدسيات) كقولنا: نور القمر مستفاد من الشمس.

قوله: (و المتواترات) كقولنا: مكة موجود.

قوله: (و الفطريات) كقولنا: الاربعة زوج، فان الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن

ذهنك عند ملاحظة أطراف هذا الحكم و هو: الانقسام بمتساويين.

(و) القسم (الثاني) و هو: ما تكون الوسطة فيه بحيث تغيب عن الذهن عند ملاحظة الأطراف، أيضاً لا يخلو فـ (إما أن يستعمل فيه الحدس) على وزن قلبي أي الظن و التخمين كذا في القاموس (و هو) أي الحدس في الاصطلاح: (انتقال الذهن الدفعي) أي لا التدريجي (من المبادئ) و المقدمات (إلى المطالب) و النتائج (أو لا يستعمل فيه) أي الحدس (فـ) القسم (الأول) و هو: ما يستعمل فيه الحدس: (هو الحدسيات) نحو: نور القمر مستفاد من الشمس (و) القسم (الثاني) و هو: ما لا يستعمل فيه الحدس، أيضاً لا يخلو فـ (إن كان الحكم فيه حاصلًا بأخبار جماعة

قوله: (ثم إن كان) الحد الأوسط في البرهان بل في كل قياس لابد أن يكون علة لحصول العلم بالنسبة الإيجابية أو السلبية المطلوبة في النتيجة و لهذا يقال له:

يُمْتَنَعُ عِنْدَ الْعَقْلِ تَوَاطُؤُهُمْ) واجتماعهم وتوافقهم (على الكذب فهي: المتواترات) نحو: مكة موجودة، (وإن لم يكن كذلك) أي حاصلًا بأخبار جماعة إلخ (بل) كان (حاصلًا من كثرة التجارب) مصدر قولنا: تَجَارَبَ (فهي: التجريبات) نحو: السقمونيا مسهل للصُّفراء (وقد علم بذلك) أي ببيان وجه الحصر (حد كل واحد منها) أي من الأقسام الستة. (قوله: الأوليات) مثالها (كقولنا: الكل أعظم من الجزء) وكل ما هو أعظم من الجزء فهو مركَّب من الجزء وغيره. (قوله: المشاهدات) (أمَّا المشاهدات الظاهرة: فكقولنا: الشَّمْسُ مشرقة والنَّارُ محرقة و أمَّا المشاهدات الباطنة: فكقولنا: إن لنا جوعاً وعطشاً) وخوفاً وغضباً وفرحاً وحزناً. (قوله: والتجريبات) (كقولنا: السقمونيا) بفتح السين والقصر: نبت معروف قبل: يونانيَّة وقيل: سريانيَّة وبعضهم: يضبطه بالمد، قاله بعض الأعلام. (مسهل للصُّفراء) وكل ما هو مسهل للصُّفراء نافع للصُّدَاع فالسقمونيا نافع للصُّدَاع. (قوله: والحدسيات) (كقولنا: نور القمر مستفاد من الشَّمْس) وكل نور مستفاد من الشَّمْس تزول بحيلولة المانع بينه وبين الشَّمْس فنور القمر تزول بحيلولة المانع بينه وبين الشَّمْس. (قوله: والمتواترات) (كقولنا: مكة) زاده الله شرفاً (موجود). (قوله: الفطريات) (كقولنا: الأربعة زوج فأن الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن ذهنك عند ملاحظة أطراف هذا الحكم وهو: أي تلك الواسطة (الانقسام بمتساويين) وتذكير الصِّمير باعتبار الخبر وفي بعض النسخ: وهي.

{الْبَرْهَانُ اللَّمِّيُّ وَالْأَنِّيُّ}

(قوله: ثُمَّ إِنْ كَانَ) (الحدُّ الأوسط) وهو: المتكرر في الصُّغرى والكبرى (في البرهان) أي في القياس البرهاني، (بل في كل قياس) برهانياً كان أو خطابياً أو شعرياً أو مغالطياً (لأبد أن يكون علة لحصول العلم بالنسبة الإيجابية) إذا كان النَّظَرُ إلى ثبوت الأكبر للأصغر (أو السلبية) إذا كان النَّظَرُ إلى سلب الأكبر عن الأصغر (المطلوبة في النتيجة و لهذا يقال له) أي للحدِّ الأوسط: (الواسطة في الأثبات) أي

الواسطة في الاثبات و الواسطة في التصديق فان كان مع ذلك واسطة في الثبوت أيضاً أي علة لتلك النسبة الايجابية أو السلبية في الواقع و في نفس الامر كتعفن الاخلاط في قولك: هذا متعفن الاخلاط و كل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم.

و البرهان حينئذ يسمى البرهان اللّميّ لدلالته على ما هو لِم الحكم و علة في الواقع و ان لم يكن واسطة في الثبوت أيضاً يعني لم يكن علة لتلك النسبة الايجابية أو السلبية في الواقع و في نفس الامر فالبرهان حينئذ يسمى البرهان الّثبتيّ حيث لم يدلّ الآ على إتيّة الحكم و تحقيقه في الذهن دون عليته للحكم في الواقع سواء كان الواسطة حينئذ معلولاً للحكم كالحمي في قولنا: زيد محموم و كل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط.

اثبات الحكم (الواسطة في التصديق) نحو: العالم متغيّر و كلّ متغيّر حادثٌ فالعالم حادثٌ فأنّ قولنا: متغيّرٌ هو الحدّ الأوسط علةٌ لحصول العلم بالنسبة الايجابية أعني ثبوت الأكبر و هو: الحادثٌ للأصغر و هو: العالم هذا في الشكل الأوّل، و نحو: كلّ إنسان حيوان و لا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الإنسان بحجر فأنّ قولنا: حيوان و هو الحدّ الأوسط علةٌ لحصول العلم بالنسبة السلبية أعني: سلب الأكبر و هو: الحجر عن الأصغر و هو الإنسان و هذا في السّكّل الثّاني (فأن كان) أي الحدّ الأوسط (مع ذلك) أي مع كونه واسطةً في الأثبات (واسطةً) خبر كان (في الثبوت أيضاً أي) كان (علةً لتلك النسبة الايجابية أو السلبية في الواقع و في نفس الامر) أي في ذات الأوسط و حقيقته (كتعفن الاخلاط) جمع خلط و هي أربعة: البلغم و الصّفراء و السّوداء و الدّم (في قولك: هذا متعفن الاخلاط و كلّ متعفن الاخلاط محمومٌ فهذا محمومٌ) فأنّ الحدّ الأوسط و هو: متعفن الاخلاط، كما أنّه واسطةٌ في إثبات الحكم أعني ثبوت الأكبر و هو: محموم، للأصغر و هو: هذا، و واسطةٌ في التّصديق بالحكم كذلك علةً لتلك النسبة، فأنّ منشأ الحمي هو: تعفن الاخلاط لأغير

و قد يخص هذا باسم الدليل أو لم يكن معلولاً للحكم كما انه ليس علّة له بل يكونان معلولين لثالث و هذا لم يخص باسم كما يقال هذه الحمى تشتد غباً و كل حمى تشتد غباً فهي محرقة فهذه الحمى محرقة فان الاشتداد غباً ليس معلولاً

(و البرهان حينئذٍ) أى حين إذ كان الحد الأوسط واسطةً فى الأثبات و الثبوت (يُسمّى البرهان اللمّى لدلالته) أى الحد الأوسط (على ما هو لم الحكم و علته فى الواقع) عطف تفسير و لأنه يقع فى جواب لم (و إن لم يكن) أى الحد الأوسط (واسطةً فى الثبوت أيضاً) أى لم يكن علّة لتلك النسبة الإيجائيّة أو السليبيّة فى الواقع و فى نفس الأمر فالبرهان حينئذٍ يسمّى البرهان الإنئى حيث لم يدل) أى الحد الأوسط (إلا على إتيّة الحكم و تحقّقه فى الذهن) عطف تفسير (دون عليّته) أى كونه علّة (للحكم فى الواقع سواء) فى كونه إنئياً (كان الواسطة حينئذٍ) أى حين إذ لم يكن الحد الأوسط واسطةً فى الثبوت (معلولاً) خبر كان (للحكم) و الحكم علّة له (كالحمى فى قولنا: زيدٌ محمومٌ و كلّ محموم متعفن الأخلاط فزيدٌ متعفن الأخلاط) فان قولنا محموم و هو الحد الأوسط ليس علّة لتلك النسبة أعنى: ثبوت الأكبر و هو: متعفن الأخلاط، للأصغر و هو: زيدٌ، لصدق نقيضه و هو: كون التّعفن واسطةً للمحموميّة، و معلول لقولنا: فزيدٌ متعفن الأخلاط.

(و قد يخصّ هذا) القسم من البرهان (باسم الدليل، أو لم يكن) أى الواسطة (معلولاً) للحكم كما أنّه ليس علّة له بل يكونان) أى الواسطة و الحكم (معلولين لثالث و هذا) القسم من البرهان (لم يخصّ باسم) بل واسطةً بين الإنئى و اللمّى أو نقول: إنئى بتعميم تعريف البرهان الإنئى، بأن نقول: البرهان الإنئى: ما لا يكون الحد الأوسط فيه علّة لثبوت حكم الأكبر للأصغر، و لا لأنتفائه فى الواقع سواء كان معلولاً للحكم، أو لا كما قال الحكيم الملاء عبد الهادى السبزوارى (كما يقال: هذه الحمى تشتد غباً) الغب بكسر الغين من الحمى: ما تأخذ يوماً و تدع يوماً قاله بعض الأعلام، (و كلّ حمى تشتد غباً محرقة فهذه الحمى محرقة فان الاشتداد غباً) و هو: مفهوم الحد الأوسط (ليس معلولاً للأحراق) و هو: الحكم (و لا العكس) أى و ليس علّة له (بل كلاهما) أى الاشتداد غباً و الأحراق (معلولان للصّفاء المتعفنة الخارجة من العروق).

وَأَمَّا جَدَلِيٌّ، يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ وَالْمُسَلَّمَاتِ، وَإِمَّا
خَطَّابِيٌّ، يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَقْبُولَاتِ وَالْمَظْنُونَاتِ، وَإِمَّا شِعْرِيٌّ،
يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمُخَيَّلَاتِ،

للاحراق ولا العكس بل كلاهما معلولان للصرفاء المتعقنة الخارجة من العروق.
قوله: (من المشهورات) هي: القضايا التي تطابق فيها آراء الكل كحسن
الاحسان وقبح العدوان، أو آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهند.
قوله: (والمسلمات) هي: القضايا التي سلمت من الخصم في المناظرة أو
برهن عليها في علم وأخذت في آخر على سبيل التسليم.
قوله: (من المقبولات) هي: القضايا التي تؤخذ عن معتقد فيه كالاولياء والحكماء.
قوله: (والمظنونات) هي: قضايا يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير جازم و
مقابلته بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به ما سوى الخاص.

(قوله: من المشهورات) (هي: القضايا التي تطابق فيها آراء الكل) بلا إستثناء أى
هى مقبولة لكل أحد على أى دين ومذهب كان أو لم يكن (كحسن الأحسان) نحو:
العدل حسن لأنه إحسان وكل إحسان حسن فهذا حسن (وقبح العدوان) نحو: الظلم
قبيح لأنه عدوان وكل عدوان قبيح فهذا قبيح، فأن حسن الأحسان وقبح العدوان
مقبولان لكل أحد مسلماً كان أو غيره، (أو) تطابق فيها (آراء طائفة) كحرمة نكاح
المحارم عندنا معاشر المسلمين، و(كقبح ذبح) بكسر الدال: مصدرٌ وفتحها: بمعنى
المذبوح (الحيوانات عند أهل الهند) الكفرة منهم. (قوله: و المسلمات) (هى:
القضايا التي سلمت من) جانب (الخصم فى المناظرة، أو برهن عليها) أى على
صحتها (فى علم وأخذت فى) علم (آخر على سبيل^(١) التسليم) ومبنى الاستدلال
إنما هو عليه فأن إثبات قولنا: العالم حادث مثلاً مبنى على التسليم للصغرى و

١- متعلق بأخذت، يعنى ان الأخذ بها فى العلم الآخر إنما يكون على سبيل التسليم و الفراغ من
صحتها هناك. «دشتى»

قوله: (من المخیلات) هي: قضايا لا تدعن بها النفس ولكن تتأثر منها ترغيباً و ترهيباً كما اذا قيل: الخمر ياقوتية سيالة تنشط النفس و ترغب بشربها و اذا قيل: العسل مرة مهوعة انقبضت و تنفرت منه و اذا قرن بها سجع أو وزن كما هو المتعارف الان ازداد تأثيراً.

قوله: (و إِمَّا سفسطى) منسوب الى سفسطة و هي: مشتقة من سوفسطا معرب سوفاسطا لغة يونانية يعنى الحكمة المموهة و المدلسة.

قوله: (من الوهميات) هي: القضايا التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس

الكبرى. (قوله: من المقبولات) (هي: القضايا التي تؤخذ عن معتقد فيه) أى يعتقد الناس بهم (كالأولياء) أى أولياء الله تعالى المرتبط كلامهم بعالم المعنى. اللهم أفض علينا من بركاتهم و أسلك بنامسالك كراماتهم و أحشرنا معهم، و لأنجعلنا من المنافقين المعاندين لهم أولئك أعداء الله و أولياء الشيطان عليهم غضب الملك القهار (و الحكماء) و الأطباء. (قوله: و المظنونات) (هو: قضايا يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير جازم و مقابلته بالمقبولات من قبيل: مقابلة العام^(١) بالخاص^(٢)) و إذا كان الأمر كذلك، (فالمراد) أى فمراد المصنّف (به) أى بقوله: المظنونات: (ما سوى الخاص) أى المقبولات.

(قوله: من المخیلات) (هي: قضايا لا تدعن بها النفس و لكن تتأثر منها ترغيباً) أى تشويقاً (و ترهيباً) أى تخويفاً (كما إذا قيل: الخمر ياقوتية) أى لونها أحمر كالياقوت (سيالة) أى كالماء (تنشط النفس) جزاء إذا (و ترغب بشربها و إذا قيل: العسل مرة مهوعة) أى موجبة للقي (انقبضت) أى النفس (و تنفرت عنه، و إذا قرن بها سجع) فى النثر (أو وزن) فى الشعر (كما هو المتعارف الآن) يريد به زمانه، (إزداد) جزاء إذا (تأثيراً) فى النفس. (قوله: و إِمَّا سفسطى) (منسوب إلى سفسطة و هي مشتقة من سوفسطا معرب سوفاسطا لغة يونانية يعنى: الحكمة المموهة و المدلسة). (قوله: من الوهميات) (هي: القضايا) الكاذبة (التي يحكم بها الوهم فى

١- هو: المظنونات و الخاص هو: المقبولات فأن كل مقبول مظنون و لا عكس. «دشتى»

٢- حاصله: أن المقابلة هنا ليس من قبيل مقابلة المغاير بالمغاير.

وَأَمَّا سَفْسَاطِيٌّ، يَتَأَلَّفُ مِنَ الْوَهْمِيَّاتِ وَالْمُشَبَّهَاتِ.

قياساً على المحسوس كما يقال كل موجود فهو متحيز.

قوله: (والمشبهات) هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولى أو المشهورة لاشتباه لفظي أو معنوي.

واعلم: ان ما ذكره المتأخرون في الصناعات الخمس: اقتصار مخل قد أجملوه وأهملوه مع كونه من المهمات وطوّأ في الاقترانيات الشرطية ولوازم الشرطيات مع قلة الجدوى و عليك بمطالعة كتب القدماء فان فيها: شفاء العليل و نجاة الغليل.

غير المحسوس قياساً على المحسوس كما يقال: كل موجود فهو متحيز) أى مستقرّ فى مكان، فإنّ الوهم يحكم بالتحيز والاستقرار فى المكان لجميع الموجودات بقياس ما هو غير قابل للدرك بالحس، كالحق تعالى على ما هو قابل له به كما يقال: الله موجودٌ إلخ. (قوله: و المشبهات) (هى: القضايا الكاذبة الشبيهة بـ) القضايا (الصادقة الأولى) و هى: التى يكون تصوّر طرفيها مع النسبة كافياً فى الحكم و الجزم، (أو) الشبيهة بالصادقة (المشهورة) و قد مرّ ما هى (لأشتباه لفظي) كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: إنّها فرسٌ و كلّ فرسٍ صهّالٌ فهذه الصّورة صهّالةٌ، (أو معنوي) كقولنا: كلّ إنسانٍ و فرسٍ فهو إنسانٌ و كلّ إنسانٍ و فرسٍ فهو فرسٍ ينتج الإنسان فرسٌ و الغلط فيه أنّ موضوع المقدّمتين ليس موجوداً إذ ليس شئٌ موجودٌ يصدق عليه الإنسان و الفرس قاله بعض الأعلام. (و أعلم) أنّها المتعلّم: (انّ ما ذكره المتأخرون فى الصناعات الخمس إقتصارٌ مُخلٌ) بالمقصود (قد أجملوه و أهملوه مع كونه) الضّمائر كلّها للموصول (من المهمّات) و ينبغى الأهتمام به (و طوّأوا فى الاقترانيات الشرطية و لوازم الشرطيات مع قلة الجدوى) أى الفائدة (و عليك) أى و استمسك أنّها المتعلّم (بمطالعة كتب القدماء فانّ فيها شفاء العليل) أى مريض الجهل (و نجاة الغليل) أى عطشان العلم. و قال بعض المشايخ: شفاء العليل كتاب الشيخ، و نجاة الغليل كتاب الشيخ شهاب الدّين المتولّد ر حمهما الله تعالى.

(خاتمة) أجزاء العلوم ثلاثة: الموضوعات، وهي: التي يُبحث في العلم عن أعراضها الذاتية، والمبادئ، وهي: حدود الموضوعات،

قوله: (أجزاء العلوم) كل علم من العلوم المدونة لا بد فيه من أمور ثلاثة: أحدها: ما يبحث فيه عن خصائصه و الآثار المطلوبة منه أي يرجع جميع أبحاث العلم إليه و هو الموضوع و تلك الآثار هي: الأعراض الذاتية. الثاني: القضايا التي يقع فيها هذا البحث و هي المسائل و هي تكون نظرية في الأغلب و قد تكون بديهية محتاجة إلى تنبيه كما صرحوا به و قوله (تطلب في

{أجزاء العلوم}

(قوله: أجزاء العلوم) إعلم: أن أجزاء العلوم لا تختص بعلم المنطق، بل يجري في كل علم، و البحث عنها في أخر كتب المنطق للمناسبة، و هي: أن مطالب المنطق مفيدة في جميع العلوم، و للبحث عن أجزاء العلوم فائدة عامة (كل علم من العلوم المدونة) أي المحررة المجموعة (لأبد فيه من أمور ثلاثة أحدها) أي الأمر الأول: (ما) أي الشيء الذي (يبحث فيه) أي في ذلك العلم (عن خصائصه) أي ذلك الشيء (و الآثار) عطف على خصائصه (المطلوبة منه) أي من ذلك الشيء (أي) الأمر الأول: ما (يرجع جميع أبحاث العلم إليه و هو: الموضوع، و تلك الآثار) المطلوبة منه (هي: الأعراض الذاتية) أي أعراضه الذاتية، و الأعراض كما مر نوعان: ذاتية و غريبة و المجموع سبعة أقسام: ثلاثة منها ذاتية، و ثلاثة منها غريبة، و قسم منها مختلف فيه (الثاني) أي و الأمر الثاني: (القضايا التي يقع فيها هذا البحث و هي) أي القضايا المذكورة (المسائل) أي مسائل العلم كقولهم: كل فاعل مرفوع، فأنه مسألة نحوية يقع فيها البحث عن المرفوع الذي هو من خصائص الكلمة و الآثار المطلوبة منها (و هي) أي المسائل (تكون نظرية في الأغلب) أي في أغلب الموارد، (و قد تكون بديهية محتاجة إلى تنبيه كما صرحوا) أي العلماء (به) أي بأحتياج

العلم) يعم القبيليتين و أما ما وجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله: (بالبرهان) فمن زيادة الناسخ، على انه يمكن توجيهه بانه بناء على الغالب، أو بان المراد بالبرهان ما يشتمل التنبية فتنبه.

الثالث: ما يبنى عليه المسائل مما يفيد تصورات أطرافها، أو التصديقات بالقضايا المأخوذة في دلائلها فالاولى: هي المبادئ التصورية و الثانية: هي المبادئ التصديقية.

قوله: (الموضوعات) هي هنا اشكال مشهور و هو: ان من عد الموضوع من اجزاء العلوم إما ان يريد به نفس الموضوع، أو تعريفه، أو التصديق بوجوده، أو بموضوعيته و الاول مندرج في موضوعات المسائل التي هي اجزاء المسائل فلا يكون جزءً عليها،

المسائل البديهية الى التنبية، (و قوله: تطلب في العلم) في تعريف المسائل (يعم القبيليتين) أى المسائل النظرية و البديهية، لعدم تخصيصه بشئ من البرهان و الضرورة، (و اما ما وجد في بعض النسخ) أى نسخ المتن: (من التخصيص) أى تخصيص قوله: تطلب (بقوله: بالبرهان) هكذا: تطلب في العلم بالبرهان (فما ليس من كلام المصنف رحمه الله، بل هو (من زيادة الناسخ) لعدم إختصاص المسائل بالنظرية (على) أى مع (أنه) أى الشأن و الحال (يمكن توجيهه) الأتيان بلفظ يمكن شاهد على ضعف التوجيه (بأنه) أى طلب المسائل بالبرهان (بناء على الغالب) بحيث لو كان للعلم مائة مسألة، كان ثمانون منها نظرية و عشرون منها بديهية، (أو بأن المراد بالبرهان: ما يشتمل التنبية) بأن لا يكون المراد به: البرهان الاصطلاحي حتى لايجرى في المسائل البديهية (فتنبه) من التوم لتعرف ان التوجيهين المذكورين غير وجيهين، اما الأول فلأن الظاهر من التقييد بالبرهان الكلية لأن قواعد المنطق كلية لأغلبية، واما الثاني فلأنه خلاف للأصطلاح و التبادر إلى الذهن. (الثالث) أى و الأمر الثالث: (ما يبنى عليه المسائل) العلمية (مما) بيان للموصول (يفيد تصورات) مفعول ليفيد (أطرافها) أى المسائل، (أو التصديقات) عطف على قوله: ما يفيد

.....

لأعلى التصورات كما هو المتبادر أى من التصديقات (بالتضاياء المأخوذة فى دلائلها) أى المسائل فإنه يقام الدليل لكل مسألة كقولنا: العالم حادث، فإنه يحتاج إلى قولنا: العالم متغير وكل متغير حادث (ف) القسم (الأولى) وهى: ما يفيد تصورات أطراف المسائل (هى: المبادئ التصورية، و) القسم (الثانية) وهى: ما يفيد التصديقات بالتضاياء المأخوذة فى دلائل المسائل (هى: المبادئ التصديقية) مثلاً قولهم: كل فاعل مرفوع مسألة نحوية و تعريف الفاعل و الرفع مبدئان تصوريان و القضية المأخوذة فى دليل تلك المسئلة و التصديق بها مبدئان تصديقيان. (قوله: الموضوعات) (ههنا) أى فى هذا المقام (إشكال مشهور) بين العلماء (و هو: أن من عد الموضوع) جزء (من أجزاء العلوم إما يريد به) أى بالموضوع: (نفس الموضوع) أى مجرد الموضوع من غير تقييده بشىء (أو تعريفه) ليس المراد به: التعريف السابق،^(١) (أو التصديق) و الاعتقاد (بوجوده أو بموضوعيته) أى بكونه موضوعاً مثلاً فى علم المنطق نفس المعرف و الحجة جزء من أجزاء المنطق؟ أو تعريفهما؟ أو التصديق بوجودهما؟ أو بكونهما موضوعين للمنطق؟ (و) ايأ ما كان ففيه إشكال، أمّا إشكال (الأول) و هو: أن يريد به نفس الموضوع، فلأنه (مندرج فى موضوعات المسائل التى هى أجزاء المسائل) لأن كل مسألة لها موضوع و محمول و هما جزئان منه و اذا كان الأمر كذلك، (فلا يكون) أى الموضوع (جزءً عليحدةً) أى مستقلاً من أجزاء العلوم لأن موضوعات المسائل هى أجزاء لها و أجزاء المسائل هى نفسها و هى من أجزاء.

١- موضوع العلم: ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية.

و الثاني من المبادئ التصورية و الثالث من المبادئ التصديقية فلا يكونان جزءا عليحدة أيضاً و الرابع من مقدمات الشروع فلا يكون جزءاً.

و يمكن الجواب: باختيار كل من الشقوق الاربعة أما على الاول، فيقال: ان نفس الموضوع و ان اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء به من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله و البحث عنها عد جزءا عليحدة، أو يقال: ان المسائل ليست هي مجموع الموضوعات و المحمولات و النسب بل المحمولات المنسوبة الى الموضوعات.

قال المحقق الدواني في حاشية المطالع: المسائل هي المحمولات المثبتة بالدليل.

و فيه نظر، لانه لا يلائمه ظاهر قول المصنف «و المسائل و هي: قضايا كذا و موضوعاتها كذا و محمولاتها كذا» و أيضاً فلو كان المسائل هي: نفس المحمولات المنسوبة، لوجب عد ساير موضوعات المسائل التي هي وراء موضوع العلم جزءا عليحدة فتدبر.

العلوم (و) اما إشكال (الثاني) و هو: أن يريد به تعريف الموضوع، فلائه (من المبادئ التصورية، و) اما إشكال (الثالث): و هو: أن يريد به التصديق بوجوده، فلائه (من المبادئ التصديقية)، و هما من أجزاء العلوم و إذا كان الأمر كذلك، (فلا يكونان) أي تعريف الموضوع و التصديق بوجوده (جزءاً عليحدةً) من أجزاء العلوم (أيضاً) أي كما لم يكن الأول جزءاً عليحدةً، (و) اما إشكال (الرابع) و هو: أن يريد به التصديق بكونه موضوعاً للعلم، فلائه (من مقدمات الشروع) في العلم فلا يشرع فيه قبل التصديق بكونه موضوعاً له و مقدمة العلم خارجة عنه، (فلا يكون جزءاً) من أجزائه (و يمكن الجواب) الأتيان بلفظ الأماكن شاهداً على بُعد الأجوبة كما سيشير اليه عند قوله: و هذا أبعد المحتملات (بأختيار كل) واحد (من الشقوق الأربعة) المذكورة (أما) الجواب بناءً (على) إختيار الشق (الأول، فيقال: إن نفس الموضوع و ان اندرج في المسائل) العلمية لكونه جزءاً منها (لكن لشدة الاعتناء أي إعتناء

.....

العلماء (به من حيث) في قُوَّة التَّعْلِيل (أنَّ المقصود من) تحصيل (العلم معرفة أحواله) أى الموضوع (و البحث عنها) أى عن أحواله، (عدّ) أى الموضوع (جزءً عليها) من أجزاء العلم، (أو يقال) على إختيار الأوّل: (إنَّ المسائل) العلميّة و غيرها (ليست هى مجموع الموضوعات و المحمولات و النَّسَبِ) بينهما (بل) هى عبارة عن مجرّد (المحمولات المنسوبة إلى الموضوعات) فالموضوع ليس داخلاً فى المسئلة حتّى لا يجوز عدّه جزءً مستقلّاً (قال المحقّق) جلال الدّين (الدّوّائى) قدّس سرّه (فى حاشية المطالع): هو: مطالع الأنوار للشّيخ عمر الكاتبى القزوينى. رحمه الله، وله شرح إسمه: لوامع الأسرار للقطب العلّامة محمّد الرّازى رحمه الله (المسائل هى: المحمولات المثبتة) للموضوعات (بالدليل) لأغير والغرض من هذا الثقل: تأييد الجواب الثّانى، (و فيه) أى فى الجواب الثّانى (نظرٌ لأنّه) أى الشّأن و الحال (لا يلائمه) أى لا يناسب الجواب الثّانى (ظاهر قول المصنّف) قدّس سرّه: (والمسائل، و هى: قضايا كذا) كناية عن سائر قوله أعنى: تطلب فى العلم (و موضوعاتها كذا) كناية عن قوله: موضوع العلم أو نوعٌ منه أو عرض ذاتى له أو مركّب (و محمولاتها كذا) كناية عن قوله: أمر خارجة عنها لأحقّة لها لذواتها، فإنّ ظاهر قول المصنّف مشعر بأنّ المسائل هى: مجموع الثّلاثة المذكورة، فالموضوعات جزء للمسائل، قال بعض الأعلام الكرام: وإنّما قال ظاهر قول المصنّف لأنّه يمكن أن يكون تقدير قوله هكذا: و المسائل هى: محمولات القضايا، و الصّميم المجرور فى قوله: و موضوعاتها راجعٌ إلى المحمولات التّقديرية إهـ فيلائمه باطنه، (و أيضاً فلو كان المسائل هى نفس المحمولات المنسوبة) إلى الموضوعات، (لوجب) جواب لو (عدّ سائر موضوعات المسائل التّى هى وراء موضوع العلم) المذكورة بقوله: أو نوعٌ منه أو عرضٌ ذاتى له أو مركّب (جزءً عليها) من أجزاء العلم (فتدبّر) إشارةً إلى دقّة المطلوب.

و أما على الثاني فيقال: ان تعريف الموضوع و ان كان مندرجاً في المبادئ التصورية لكن عده جزء عليحده لمزيد الاعتناء به كما سبق.

و أما على الثالث فيقال: بمثل ما مر، أو يقال بان عد التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية كما نقل عن الشيخ تسامح فان المبادئ التصديقية هي: القضايا التي تتألف منها قياسات العلم كما نص على ذلك العلامة في شرح الكليات و ايده بكلام الشيخ أيضاً و حينئذ فقول المصنف: يبتنى عليها قياسات العلم تعريف، أو تفسير بالاعم.

و اما على الرابع فيقال: ان التصديق بالموضوعية لما توقف عليه الشروع على بصيرة و كان له مزيد مدخلية في معرفة مباحث العلم و تميزها عما ليس منه، عدّ جزء من العلم مسامحة، و هذا أبعد المحتملات.

(و أمّا) الجواب بناءً (على) إختيار الشقّ (الثاني، فيقال: إن تعريف الموضوع و إن كان مندرجاً في المبادئ التصورية، لكن عدّ جزءً عليحده) من أجزاء العلم (لمزيد الاعتناء به كما سبق) في الجواب على إختيار الشقّ الأول (و أمّا) الجواب بناءً (على) إختيار الشقّ (الثالث، فيقال: بمثل مامر) أنفاً من مزيد الاعتناء (أو يقال) أى يحكم (بأن عدّ التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية كما نقل عن الشيخ) الرئيس ابن سينا رحمه الله، قوله: كما نقل تمثيل لما بعده، (تسامح) و يؤيد ما قلنا، قوله الأتى: و أيده بكلام الشيخ أيضاً (فإن المبادئ التصديقية) تعليل لقوله: تسامح (هى: القضايا التي تتألف منها قياسات العلم) لأخبر، و التصديق بوجود الموضوع: ليس بقضية (كما نصّ على ذلك) أى على التسامح المذكور (العلامة) قطب الدين الشيرازي قدس سره (فى شرح الكليات) لرئيس العقلاء ابن سينا، (و أيده) أى ايد العلامة ما نصّ عليه من التسامح (بكلام الشيخ) الرئيس (أيضاً) أى كما أيّدناه بكلامه حيث قلنا: كما نقل عن الشيخ (و حينئذ) أى و حين إذ كانت المبادئ التصديقية هى القضايا المذكورة (فقول المصنف) نور الله مرقده: (يبتنى عليها قياسات العلم، تعريف) حقيقى للمبادئ بين ماهيتها، (أو تفسير) لفظي لها و يقال له:

.....

شرح الأسم (بالأعم) قيد للوجهين لشموله للتصديق بوجود الموضوع أما الأول فجاثر على الخلاف، وأما الثاني فبالإتفاق وقد سبق في آخر مبحث المعرف فتذكر (و أما) الجواب بناءً (على) إختيار الشق (الرابع فيقال: أن التصديق بالموضوعية لما توقف عليه الشروع) في العلم (على بصيرة) وكان له مزيد مدخلية في معرفة مباحث العلم و تميزها بصيغة المصدر أى في تميز مباحث العلم (عمّا) أى عن الأبحاث التى (ليس) تذكير الفعل، نظراً إلى لفظ الموصول (منه) أى من ذلك العلم، (عدّ) جواب لما (جزء من العلم) وان كان خارجاً عنه (مسامحةً و هذا) أى الوجه الرابع (أبعد المحتملات) إلى الذهن ففيه إشارة إلى أن جميع الوجوه بعيدة، لكن الرابع أبعد. قال بعض الأعلام: وذلك لأن الموضوع على كل من الثلاثة الأول كان من الأجزاء في الجملة و أما على هذا الوجه فليس منها قطعاً إهـ.

وَأَجْزَائِهَا وَأَعْرَاضُهَا، وَمُقَدِّمَاتُ بَيِّنَةٍ، أَوْ مَأْخُودَةٌ يُبْتَنَى عَلَيْهَا قِيَاسَاتُ الْعِلْمِ، وَالْمَسَائِلُ وَهِيَ: قَضَايَا تُطْلَبُ فِي الْعِلْمِ، وَ مَوْضُوعَاتُهَا إِمَّا مَوْضُوعُ الْعِلْمِ، أَوْ نَوْعٌ مِنْهُ، أَوْ عَرَضٌ ذَاتِيٌّ لَهُ، أَوْ مُرَكَّبٌ، وَ مَحْمُولَاتُهَا أُمُورٌ خَارِجَةٌ عَنْهَا، لَا حِقَّةٌ لَهَا لِذَوَاتِهَا.

قوله: (و اجزائها) أى حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات مركبة.

قوله: (و اعراضها) أى حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات.

قوله: (و مقدمات بينة) المبادئ التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها أى بديهية،

او مقدمات مأخوذة أى نظرية.

فالاولى تسمى علوماً متعارفة.

و الثانية ان اذ عن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت اصولاً موضوعة و ان اخذاها مع استنكار سميت مصادرات، و من ههنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان يكون اصلاً موضوعاً بالنسبة الى شخص و مصادرة بالقياس الى آخر

قوله: (موضوع العلم) كقولهم في الطَّبِيعِيِّ: كل جسم فله شكل طَبِيعِيٌّ.

قوله: (او عرض ذاتي له) كقولهم كل متحرك فله ميل.

(قوله: و اجزائها) بالجرّ عطْفٌ على قوله: الموضوعات (أى حدودُ اجزائها) أى الموضوعات (إذا كانت الموضوعات مركبةً) كما فى علم المنطق، و هو: المعروف و الحجة، و علم النحو و هو: الكلمة و الكلام، و علم الطب و هو: بدن الإنسان، و علم الفقه و هو: أفعالُ المكلفين، و منها ما هى غير مركبة كما فى علم الحكمة و هو: الوجود، و علم الهندسة و هو: المقدار. (قوله: و أعراضها) بالجرّ عطْفٌ على الموضوعات (أى حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات) كتعريف الكلية و الجزئية مثلاً العارضين على المعروف و تعريف الإنتاج و العقم مثلاً العارضين على الحجة. (قوله: و مقدمات بينة) شروعٌ فى المبادئِ التَّصْديقية. (المبادئِ التَّصْديقيةُ إِمَّا مَقَدِّمَاتٌ بَيِّنَةٌ بِنَفْسِهَا أَى بَدِيهِيَّةٌ) مثل: الكلُّ أعظم من الجزء و النَّارُ محرقةٌ و

.....

السَّمْسُ مشرقةً، (أو مقدّمتُ مأخوذةً) مِنْ البديهيّات (أى نظريّةً) فه القسمه (الأولى) و هى: المقدّمات البديهيّة (تسمّى) فى العرف (علوماً متعارفةً) أى مرسومة بحيث يعلمها و يعرفها كلّ أحد، (و) القسمه (الثّانية) و هى: المقدّمات النّظريّة، (إن أذعن بها المتعلّم بحسن الظّن) أى بواسطة حسن ظنّه (بالمعلّم) أى بمعلّمه بأن يسمع الخير و الشّرّ منه (سميت أصولاً موضوعه) أى مسلّمة، (و إن أخذها) أى المقدّمات النّظريّة (مع إستتكارٍ) كما إذا ساء ظنّه بمعلّمه (سميت مصادراتٍ) جمع مصادرة: بمعنى: المطالبة (و من هيهنا) أى من قولنا: إن أذعن إلى هنا (يعلم أنّ مقدّمة واحدة يجوز أن يكون أصلاً موضوعاً بالنّسبة إلى شخص) و هو: محسن الظّن (و مصادرةً بالقياس) و النّسبة (إلى) شخص (آخر) و هو: مسئ الظّن. (قوله: موضوع العلم) أى موضوعات المسائل أمّا موضوع العلم (كقولهم) أى الحكماء الحكمة الطّبيعيّة^(١) (فى) العلم (الطّبيعى: كلّ جسم) و هو: ماله طولٌ و عرضٌ و عمقٌ (فله شكلٌ طّبيعى) أى كروئى فأنّ موضوع الحكمة الطّبيعيّة هو: الجسم و موضوع هذه المسئلة هو: الجسم و كقول النّحاة: الكلمة إمّا معرّبٌ و إمّا مبنيٌّ. (قوله: أو عرض ذاتيّ له) (كقولهم) أى الحكماء الطّبيعيّة: (كلّ متحرّك فله ميلٌ) إلى جانب، فأنّ التّحرّك عرضٌ ذاتيّ للجسم الموضوع للحكمة الطّبيعيّة، و مثال كون المسئلة نوعاً من الموضوع نحو: الأسم إمّا منصرف و إمّا غير منصرف.

قوله: (أو مركب) من الموضوع مع العرض الذاتي كقول المهندس: كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان أو من نوعه مع العرض الذاتي كقوله: كل خط قام على خط فان زوايتي جنبيه قائمتان أو متساويتان لهما.

قوله: (و محمولاتها) أي محمولات المسائل.

قوله: (أمور خارجة عنها) أي عن موضوعات المسائل.

قوله: (لاحقة لها) أي عارضة لتلك الموضوعات والمراد هي هنا محمولة عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح به قبل، بقي الحمل و لو اكتفى المصنف بالحق، لكفي و يوجد في بعض النسخ: قوله: (لذواتها) و هو بحسب الظاهر لا ينطبق الاعلى العرض الاولى اي اللاحق للشيء اولاً وبالذات اي بدون واسطة في العروض، و لا يشتمل على العارض بواسطة المساوي مع انه من العرض الذاتي اتفاقاً.

(قوله: أو مركب) (من الموضوع مع العرض الذاتي) أي عرضه الذاتي مثاله: (كقول المهندس: كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع) بكسر الضاد و سكون اللام، في الهندسة: عدد مضروب في نفسه (ما) مضاف إليه (يحيط به الطرفان) فان هذه مسألة هندسية، موضوعها مركب من موضوع العلم و هو: المقدار مع العرض الذاتي له و هو الوسطية في النسبة و كقول النحاة: الكلمة المعربة إما اسم و إما فعل، (أو) مركب (من نوعه) أي نوع الموضوع (مع العرض الذاتي) أي مع عرضه الذاتي (كقوله) أي المهندس: (كل خط قام على خط فان زوايتي جنبيه قائمتان، أو متساويتان لهما) أي للقائمتين، فان الخط نوع من المقدار الموضوع لعلم الهندسة لأن المقدار على ثلاثة أنواع: الخط و السطح و الجسم، و القيام على الخط عرض ذاتي للخط. (قوله: و محمولاتها) (أي محمولات المسائل). (قوله: أمور خارجة عنها) (أي عن موضوعات المسائل). (قوله: لاحقة لها) (أي عارضة لتلك الموضوعات) فيشمل قوله: لاحقة لها، المحمولة عليها. (و المراد) بقوله: لاحقة

و لذا أوله بعض الشارحين، وقال: أي لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه أياها لذاتها أو لا مريساويها فإن اللاحق للشيء لما هو هو يتناول الاعراض

التي هي بمعنى عارضة (هيئتها) أي في هذا المقام: (محمولة عليها) أي على الموضوعات، تصريح بما عُلِمَ ضمناً (فإنَّ العارضَ هو: الخارج) عن المعروف (المحمول) عليه (فإذا جرد) أي العارض (عن قيد الخروج للتصريح به) أي لأجل أنَّ المصنّف رحمه الله صرّح بقيد الخروج (قبل) أي قبل التصريح بقيد اللّحوق، (بقي الحمل) جزاء إذا (و) من هذا يُعَلَمُ أَنَّهُ (لو أكتفى المصنّف) قدس سرّه (باللّحوق) أي بقوله: لأحقّة عن قيد الخروج هكذا: و محمولاتها أمور لأحقّة لها، (لكفي) إذ اللّحوق يشمل الخروج أيضاً (و يوجد في بعض النسخ) أي نسخ المتن (قوله: لذواتها) هكذا: لأحقّة لها لذواتها، (و هو) أي قوله: لذواتها (بحسب الظاهر) أي لا الباطن و التأويل (لا ينطبق إلّا على العَرَضِ الأولي) المتبادر عند ذكر مطلق العرض (أي اللّاحق للشيء أو لا و بالذات أي بدون واسطة في العروض) كالتعجب اللاحق للإنسان من حيث إنّه إنساناً لأبواسطة كالضحك العارض عليه بواسطة التعجب (و لا يشتمل على العارض بواسطة) الأمر (المساوي) للمعروض سواء كان الأمر خارجاً عن المعروض، أو داخلاً فيه (مع أنّه) أي العارض بواسطة المساوي (من العرض الذاتيّ إتفاقاً) أي بلاخلاف بين القدماء و المتأخّرين، قد ذكرنا في أوائل الكتاب شيئاً فراجعته قال بعض الأفاضل: قيّد بالظاهر لأنّه عند التأمّل يعمّ جميعها وإنّما هو بحسب الظاهر كذلك لأنّ العرض الأولي هو المتبادر عند ذكر مطلق العَرَضِ، لأنّه الفرد الكامل و أمّا الأعراض الغريبة فلا يبحث عنها في العلوم أصلاً إلهـ.

(و لذا) أي ولأجل عدم إنطباق قيد (لذواتها) إلّا على العرض الأولي (أوله) أي قيد لذواتها (بعض الشارحين) أي بعض شراح المتن (و قال: أي لاستعداد مخصوص بذواتها) بتقدير الصّفة و الموصوف (سواء) في ذلك (كان لحوقه) أي العَرَضِ (إيّاها) أي الموضوعات (لذاتها) كما في العرض الأولي، (أو لا مريساويها) أي الموضوعات سواء كان المساوي داخلاً أو خارجاً كما مرّ، (فإنَّ اللّاحق للشيء) قال بعض الأفاضل: لمعلّه علّة لقوله: و هو بحسب الظاهر (لما) أي لأجل شيء (هو) أي

الذاتية جميعاً على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشمسية.

ثم إن هذا القيد يدل على ان المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم كون محمولات المسائل اعراضاً ذاتية لموضوعاتها و اليه ينظر كلام شارح المطالع لكن الأستاذ المحقق (قدس سره) اورد عليه انه كثيراً ما يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة الغريبة كقول الفقهاء: كل مسكر حرام و قول النحاة: كل فاعل مرفوع و قول الطَّبَّعِيِّينَ: كل فلك متحرك على الاستدارة. نعم: يعتبر ان لا يكون اعم من موضوع العلم و صرح بذلك المحقق الطوسي أيضاً في نقد التنزيل.

هذا الشئ (هو) أى ذلك الشئ كالتعجب للأحق للأنسان لأجل أنه إنسان (يتناول الأعراض الذاتية جميعاً) بناءً (على ما قال المصنف) العلامة قدس سره (في شرح الرسالة الشمسية ثم إن هذا القيد) أى قوله: لذواتها على تقدير ثبوته (يدل على ان المصنف) طاب ثراه (إختار مذهب الشيخ) أبى على سينا (في لزوم كون محمولات المسائل أعراضاً ذاتية لموضوعاتها و إليه) أى إلى مذهب الشيخ (ينظر كلام) القطب العلامة (شارح المطالع لكن الأستاذ) أى أستاذى (المحقق) هو: المحقق العلامة جمال الدين من تلاميذ المحقق الدوائنى (قدس سره، أورد عليه) أى على مذهب الشيخ (أنه) أى الشأن و الحال (كثيراً ما) أى فى كثير من الأوقات (يكون محمول المسئلة بالنسبة إلى موضوعها من الأعراض العامة الغريبة كقول الفقهاء: كل مسكر حرام) فأن محمول هذه المسئلة الفقهيّة و هو: حرام عرض عام غريب للمسكر الموضوع لها لأن الحرمة غير مختص به (و قول النحاة: كل فاعل مرفوع) فأن المرفوعة لاتختص بالفاعل (و قول الطَّبَّعِيِّينَ: كل فلك متحرك على الاستدارة) فأن الحركة الدورية غير مختصة بالفلك.

(نعم) من كلام الأستاذ (يعتبر) و يشترط (أن لا يكون) أى محمول المسئلة (أعم من موضوع العلم، و صرح بذلك المحقق الطوسي أيضاً فى) كتاب (نقد التنزيل) ثم

و أقول: في لزوم هذا الاعتبار أيضاً نظر لصحة إرجاع المحمولات العامة الى العرض الذاتي بالقيود المخصصة كما يرجع المحمولات الخاصة اليه بالمفهوم المردد، و الأستاذ صرح بأعتبار الثاني فعدم اعتبار الاول تَحَكُّمٌ و هيهنا زيادة كلام لا يسعها المقام.

قال المحشى رحمه الله: (و أقول: في لزوم هذا الاعتبار) المصرح به في نقد التنزيل (أيضاً) أى كالأعتبار السابق، و هو: مذهب السَّيِّخ (نظرٌ لصحة إرجاع المحمولات العامة) بالنسبة إلى الموضوعات (إلى العرض الذاتى) متعلّق بالأرجاع (بالقيود المخصصة) لها كقول النُّحاة: الفاعل لفظٌ مرفوعٌ، فإنَّ اللفظ شاملٌ للموضوع و المهمّل فإذا قَيَّدَ بمرفوع يصير عرضاً ذاتياً للفاعل و قول الفقهاء: كلُّ مسكرٍ شىءٍ حَرَامٌ، فإنَّ الشَّيْءَ يشمل جميع أفعال المكلفين فإذا قَيَّدَ بحرامٍ يصير عرضاً ذاتياً للمسكر (كما يرجع المحمولات الخاصة) العامةً موضوعاتها (إليه) أى إلى العَرَضِ الذاتى (بالمفهوم المردّد) أى بالمحمول المردّد نحو: الحيوانُ إمّا ضاحكٌ و إمّا غيره (و الأستاذ) المحقّق (صرّح بأعتبار الثانى) و هو: إرجاع المحمولات الخاصة إلى العرض الذاتى بالمفهوم المردّد و اذا صرّح بما ذكر، (فعدم اعتبار الأوّل) و هو: إرجاع المحمولات العامة إلى العرض الذاتى بالقيود المخصصة لها (تحكّم) أى حكمٌ قهرىٌّ بالفارسيّة: زورگوى (و هيهنا زيادةٌ كلامٌ لا يسعها المقام) فلتطلب من مطوّلات المتأخّرين *.

وَقَدْ يُقَالُ الْمَبَادِي: لِمَا يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ الْمَقْصُودِ وَالْمُقَدِّمَاتُ: لِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّرُوعُ عَلَى وَجْهِ الْخِبْرَةِ وَفَرْطِ الرَّغْبَةِ كَتَعْرِيفِ الْعِلْمِ وَبَيَانِ غَايَتِهِ وَمَوْضُوعِهِ.

قوله: (وقد يقال المبادئ) إشارة الى اصطلاح آخر في المبادئ سوى ما تقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث اطلق المبادئ على ما يبدء به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان داخلاً في العلم فيكون من المبادئ المصطلحة السابقة كتصور الموضوع و الاعراض الذاتية و التصديقات التي يتألف منها قياسات العلم، او خارجاً عنه يتوقف عليه الشروع على وجه الخبرة و يسمى مقدمات كمعرفة الحد و الغاية و بيان الموضوع و الاستمداد.

و الفرق بين المقدمات و المبادئ بهذا المعنى مما لا ينبغي ان يشتبهه فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة بخلاف المبادئ فتبصر.

{ اصطلاح العلامة الكرديّ ابن الحاجب قدس سرّه }

قوله: وقد يقال المبادئ) (إشارة إلى اصطلاح آخر في المبادئ سوى ما تقدم وضعه ابن الحاجب) هو: العلامة المفضل أبو عمر و عثمان بن أبي بكر الكرديّ الشّهرزوريّ الأصل نور الله ضريحه (في مختصر الأصول) إسم كتابه في أصول الفقه المالكيّ و الجدل، كان في الأصل كتاباً مطوّلاً إسمه: منتهى السّؤال و الأمل في علمي الأصول و الجدل ثمّ إختصره و سمّاه: مختصر الأصول و الجدل، (حيث أطلق المبادئ على ما يبدء به قبل الشروع في مقاصد العلم) و بين الاصطلاحين عموم و خصوص مطلق أشار إلى مادّة الاجتماع بقوله: (سواء) في كونه مبادئ (كان) أي ما يبدء به قبل الشروع في المقاصد (داخلاً في العلم فيكون من المبادئ المصطلحة السابقة كتصور الموضوع و الأعراض الدّاتيّة) له و هي: المبادئ التّصوريّة (و التّصديقات التي يتألف منها قياسات العلم) و هي: المبادئ التّصديقيّة، و أشار إلى مادّة الأفراق بقوله: (أو) كان (خارجاً عنه) أي عن العلم لكن (يتوقف عليه الشروع)

وَكَانَ الْقَدَمَاءُ يَذْكُرُونَ مَا يُسَمُّونَهُ الرَّؤْسَ الثَّمَانِيَّةَ، الْأَوَّلُ:
الْغَرَضُ، لِئَلَّا يَكُونَ طَلَبُهُ عَبَثًا. الثَّانِي: الْمَنْفَعَةُ وَهِيَ: مَا
يَتَشَوَّقُ الْكُلُّ طَبْعًا، لِيُنْشِطَ فِي الطَّلَبِ وَيَتَحَمَّلَ الْمَشَقَّةَ.
الثَّلَاثُ: السَّمَّةُ وَهِيَ: عِنَوانُ الْعِلْمِ، لِيَكُونَ عِنْدَهُ إِجْمَالُ مَا
يُفْصِّلُهُ. الرَّابِعُ: الْمُؤَلَّفُ، لِيَسْكُنَ قَلْبُ الْمُتَعَلِّمِ.

قوله: (يذكرون) أى فى صدر كتبهم على انها من المقدمات، او من المبادئ
بالمعنى الاعم.

قوله: (الغرض) اعلم: ان ما يترتب على فعل ان كان باعثاً للفاعل على صدور
ذلك الفعل منه يسمى غرضاً و علة غائية و الا يسمى فايده و منفعة و غاية قالوا:
افعال الله تعالى لا تعلل بالاغراض و ان اشتملت على غايات و منافع لا تحصى.

فى المقاصد (على وجه الخبرة) على وزن قدوة: أى العلم و الفهم (و يسمى
مقدماتٍ كمعرفة الحدِّ و الغاية و بيانِ الموضوع و الاستمداد) على سبيل التَّيْمُنِ
كالبسمة و الحمدلة و الصُّلولة و غيرها من المبتزكات، أو الاستمداد من جانب
المتعلِّم ليعلم ائى علم يكون سبباً للعناية على العلم الذى يقرأه (و الفرق بين
المقدمات و المبادئ بهذا المعنى) و هو: اصطلاح الشَّيْخِ قَدَسَ سرّه (مما لا ينبغي
أن يشتهه، فإنَّ المقدمات خارجة عن العلم لأ محالة) أى قطعاً، فالمقدمات أخصُّ
مطلقاً (بخلاف المبادئ) فإنها أعمُّ مطلقاً من المقدمات الخارجة و المبادئ الدَّاخِلة،
و بالجملة: المقدمات تصدق على المبادئ بهذا المعنى صدقاً كلياً نحو: كلُّ مقدمات
فهو مبادئ بالمعنى الثَّانِي و بعض المبادئ بالمعنى الثَّانِي ليس بمقدمات. و إنّما قيّد
بقوله: بهذا المعنى لأنَّ الفرق بين المقدمات و المبادئ بالمعنى السَّابِق هو: التَّبَايُن
الكُلِّيُّ لِأَغير كما لا يخفى (فتبصّر) لعلّه إشارة إلى ما ذكرنا بقولنا: و إنّما قيّد الخ.

{الرَّؤْسُ الثَّمَانِيَّةُ}

(قوله: يذكرون) (أى فى صدر كتبهم) و كان هذا الذِّكر مبنياً (على أنّها) أى

فَكَانَ مقصود المصنف: ان القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سبباً حاملاً على تدوين المدون الاول لهذا العلم ثم يُعَقَّبُونَهُ بما يشتمل عليه من منفعة و مصلحة حتى يميل اليها عموم الطبائع (الطباع) ان كانت لهذا العلم منفعة و مصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الاول وقد عرفت في صدر الكتاب الغرض و الغاية من علم المنطق و هما: العصمة فتذكر.

الرؤس الثمانية (من المقدمات) الخارجة عن العلم (أو من المبادئ بالمعنى الأعم) أى الاصطلاح الأخير، الشاملة للمقدمات الخارجة أيضاً. (قوله: الغرض) (إعلم) أيها المتعلم: (أَنْ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى فِعْلٍ إِنْ كَانَ بَاعِثًا لِلْفَاعِلِ) أى لفاعل ذلك الفعل (على صدور ذلك الفعل منه يسمّى غَرَضًا وَ عِلَّةً غَائِيَّةً) قال بعض الأفاضل: هما متّحدان بالذات مختلفان بالاعتبار إياه (و إلا) يكن كذلك فـ (يسمى فائدةً و منفعةً و غايةً) قال بعض المحققين: الغرض من هذا الكلام: دفع ما رُمِيَ بتوهم فى هذا المقام من أنّ الغرض و المنفعة متّحدان بالذات متغايران بالاعتبار فلا يصحّ جعل أحدهما مقابلاً للآخر كما فعله المصنّف و حاصل الجواب: إثبات التّغاير بينهما بحسب الذّات أيضاً، فإنّ الغرض هو المترتّب الباعث للفاعل على صدور الفعل عنه و المنفعة هو المترتّب الحاصل عند حصول الفعل مطلقاً سواء كان باعثاً للفاعل أم لا ثم قال: قال المصنّف قدس سرّه فى شرح الشّرح: الفائدةُ إسمٌ للغاية من حيث حصولها من الفعل و الغرضُ إسمٌ لها من حيث كونها مقصودةً للفاعل فربّما لا يتوافقان كما إذا حاول الاحتراز عن الخطأ فى الفكر و اشتغل بعلم التّحوّل انتهى كلام المصنّف و من هذا ظهر ما فى عبارة المحشّى حيث يوهّم بظااهره تخصيص المنفعة بما لا يكون باعثاً و الحال أنّه أعمّ منه و من الباعث كما يدلّ عليه قوله فى الحاشية: إنّ كانت لهذا العلم منفعةً و مصلحةً سوى الغرض الباعث و قوله: قد عرفت فى صدر الكتاب الغرض و الغاية من علم المنطق و هما العصمة كما لا يخفى على المتأمل و وجه التّوفيق: أن يقال كلامه رحمه الله من قبيل قولك: المتحرّك بالأرادة إنّ كان ناطقاً فهو إنسانٌ و إلاّ فهو حيوانٌ فكما أنّ المراد من الإنسان هنا الحيوان النّاطق و من الحيوان كغير النّاطق فكذا نقول ههنا: إنّ المراد من الغرض الفائدة المقصودة و من الفائدة الفائدة الغير

المقصودة، وربما يقال في دفع الأيراد عن كلام المصنّف رحمه الله: إنّ المراد من الغرض الفائدة المعتدّ بها، ومن المنفعة الفائدة المطابقة للواقع فهما متغايران بالذات إحداهما (قالوا) أي الأشاعرة: (أفعال الله تعالى لا تعلّل بالأغراض وإن اشتملت على غايات و منافع لا تحصى) أي لا تعدّ، والغرض من هذا الكلام: تحقيق الفرق بين الغرض والغاية وإذا عرفت الفرق بينهما، (فكأنّ مقصود المصنّف) عطر الله مرقده من قوله: الأوّل: الغرض، الثاني: المنفعة: (إنّ القدماء) من العلماء (كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سبباً حاملاً) و باعناً (على تدوين المدوّن الأوّل) أي الواضع و المحرّر و الجامع الأوّل (لهذا العلم) مثلاً كانوا يذكرون في صدر الكتب التّحويّة ما كان سبباً حاملاً على تدوين التّحوي من جانب حضرة عليّ رضي الله تعالى عنه و في صدر الكتب المنطقيّة ما كان سبباً حاملاً على تدوين المنطق من جانب أرسطو و هكذا فهذا معنى الغرض و ذكر معنى المنفعة بقوله: (ثمّ يعقبونه) أي ما كان سبباً حاملاً إلخ (بما يشتمل) أي ذلك العلم (عليه) الضّمير للموصول (من منفعة و مصلحة) بيان للموصول أي ثمّ يعقبون ما كان سبباً إلخ بمنفعة و مصلحة اللّتين يشتمل ذلك العلم عليهما (حتّى يميل إليها) تعليل لقوله: يعقبونه (عموم الطّبايع) و هذا معنى قول المصنّف: و هي: ما يتشوّقه الكل طبعاً لينشط في الطّلب و يتحمّل المشقّة مثلاً إذا علم أنّ منفعة المنطق هو: الحفظ عن الخطأ في الفكر رغب بتحصيله (إن كانت) قيد لقوله: يعقبونه (لهذا العلم منفعة و مصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الأوّل) كعلم الفقه و الأصول و هذا: معنى المنفعة و الغاية و الفائدة و من العلوم ما ليست لها منفعة لها سوى الغرض^(١) كالنّحو و المنطق مثلاً (و قد عرفت في صدر الكتاب الغرض و الغاية) و الفائدة و المنفعة (من علم المنطق و هما: العصمة فتذكّر) و لا تكن من الغافلين لعل وجه الأمر بالتذكّر الإشارة إلى ماسبق، و إلى ما نقلناه عن بعض المحقّقين في أوّل حاشية قوله: الغرض فأفهمه فأنّه دقيق جدّاً.

١- منظور اينست: كه گاهي فائده علم با غرض باعث و علّت غايه از وضع يكي است مانند نحو و منطق.

قوله: (الثالث: السمة) السمة في اللغة: العلامة و كأنَّ المقصود ههنا: الإشارة الى وجه تسمية العلم كما يقال: انما سمي المنطق منطقاً، لان النطق يطلق على الظاهري و هو: التكلم، و على الباطني و هو: ادراك الكليات و هذا العلم يقوى الاول و يسلك بالثاني مسلك السداد، فاشتق له اسم من النطق.

فالمنطق اما مصدر ميمي بمعنى: النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة في مدخليته في تكميل النطق حتى كأنه هو، و اما اسم مكان كأنَّ هذا العلم محل النطق و مظهره و في ذكر وجه التسمية إشارة اجمالية الى ما يفصله العلم من المقاصد.

(قوله: الثالث: السمة) (السمة في اللغة: العَلَامَةُ، و كأنَّ المقصود) أى مقصود المصنّف من قوله: السمة (ههنا) أى فى هذا المقام إذ يمكن أن يكون المراد بها فى مقام آخر شىء آخر (الأشارة إلى وجه تسمية العلم كما يقال: إنّما سُمي المنطق منطقاً لأنَّ النطق يطلق على) النطق (الظاهري و هو: التكلم و على) النطق (الباطني و هو: إدراك الكليات و هذا العلم يقوى الأول و يسلك بالثاني) أى يُذهِبُ به إلى (مسلك السداد) بفتح السين: أى الصواب و الاستقامة (فاشتق له) أى للعلم المذكور (إسمٌ من النطق) فالمنطق إمّا مصدرٌ ميميٌّ بمعنى: النطق أطلق على العلم المذكور مبالغةً فى مدخليته فى تكميل النطق حتى كأنه) أى العلم المذكور (هو) أى النطق (و إمّا اسمٌ مكانٍ كأنَّ) بتشديد التّون (هذا العلم محل النطق و مظهره) بصيغة إسم المكان. ثم أشار إلى تفسير قول المصنّف: ليكون عنده إجمال ما يفصله بقوله: (و فى ذكر وجه التسمية إشارة إجمالية إلى ما يفصله العلم) و قوله: (من المقاصد) بيانٌ للموصول أى إشارة إجمالية إلى المقاصد التى يفصلها العلم.

*- و فيه: أنّ العنوان معنى العلم و معنى العلم: مسماه لا إسمه فهو لا يناسبه قول المصنّف: و هى عنوان العلم كما قال العلامة قدس سره فى شرح التهذيب. «الشّارح»

قوله: (الرابع: المؤلف ليسكن قلب المتعلم) على ما هو الشأن في مبادئ الحال من معرفة حال الأقوال بمراتب الرجال و أما المحققون فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال.

و لنعم ما قال و لى ذى الجلال عليه سلام الله المتعال:
«لا تنظر الى من قال و انظر الى ما قال»

هذا، و مقتن قوانين المنطق و الفلسفة هو الحكيم العظيم ارسطو دُونَهُمَا بامر اسكندر و لذا لقب بالمعلم الاول و قيل للمنطق انه ميراث ذى القرنين.
ثم بعد نقل المترجمين تلك الفلسفيات من لغة يونان الى لغة العرب هَذَّبَهَا و رتبها و اتقنها ثانياً المعلم الثاني الحكيم ابو نصر الفارابي و قد فصلها و حررها بعد إضاعة كتب ابي نصر الشيخ الرئيس أبو على سينا شكر الله مساعيهم الجميلة.

(قوله: الرَّابِع: المؤلّف، ليسكن قلب المتعلّم) (على ما هو الشأن) أى شأن الإنسان (فى مبادئ الحال) أى فى أوائل الأمر و بين ما هو شأن الإنسان فى أوائل الحال بقوله: (من معرفة حال الأقوال بمراتب الرّجال) و بالجملة: المتعلّم لكونه مبتدئاً عارياً عن التّحقيق يعرف الحقّ بالرّجال، (و أمّا) المنتهيون (المحقّقون) فيعرفون الرّجال بالحقّ لا الحقّ بالرّجال، و لنعم ما قال و لى ذى الجلال عليه سلام الله المتعال) يريد به حضرة على كرم الله تعالى وجهه: (لأتنظر إلى من قال و أنظر إلى ما قال، هذا) أى الأمر هذا أوخذ هذا. (و مقتن قوانين المنطق و الفلسفة هو الحكيم العظيم) فى العقل (أرسطو) و يقال له: أرسطاطاليس و رسطاليس قال القطب العلّامة فى شرح المطالع: هو تلميذ أفلاطون و هو تلميذ بقراط و هو تلميذ لقمان و هو تلميذ داود عليه السّلام إله (دُونَهُمَا بامر) سيّدنا (إسكندر) عبد الله الصّالح عليه السّلام (و لذا لُقّب) أى أرسطو (بالمعلّم الأوّل و قيل للمنطق: إنّه ميراث ذى القرنين) حضرة إسكندر عليه السّلام قال الحكيم السّبزواری:

الفّه الحكيم رسطاليس ميراث ذى القرنين القديس

الْخَامِسُ: أَنَّهُ مِنْ أَىِّ عِلْمٍ هُوَ؟ لِيُطْلَبَ فِيهِ مَا يَلِيقُ بِهِ. السَّادِسُ: أَنَّهُ فِي أَىِّ مَرْتَبَةٍ هُوَ، لِيُقَدَّمَ عَلَى مَا يَجِبُ وَ يُؤَخَّرَ عَمَّا يَجِبُ. السَّابِعُ: الْقِسْمَةُ، لِيُطْلَبَ فِي كُلِّ بَابٍ مَا يَلِيقُ بِهِ.

قوله: (من أي علم هو) أي من أي جنس من اجناس العلوم العقلية، أو النقلية الفرعية، أو الاصلية كما يبحث عن حال المنطق انه من جنس العلوم الحكيمية ام لا، فان فسرت الحكمة بالعلم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية، لم يكن منها اذ ليس بحثه الا عن المفهومات و الموجودات الذهنية الموصلة الى التصور أو الى التصديق، وان حذف الاعيان من

(ثم بعد نقل المترجمين تلك الفلسفيات من لغة يونان إلى لغة العرب هذبها) عن الحشو والزوائد (ورتبها و أرتبها) ثانياً المعلم الثاني الحكيم أبو نصر الفارابي، وقد فصلها وحررها بعد إضاعة كتب أبي نصر) وإهلاكها (الشيخ الرئيس أبو علي) حسين بن عبد الله بن (سينا شكر الله مساعيهم الجميلة) دعاء بالخير للحكام الثلاثة، وما بين أيدينا الآن من أنوار الشيخ ورحماته، ومنهم من يطعن في مسلكهم هكذا:

وَاعْجَبَا لِمَنْطِقِ الْيُونَانِ كَمْ فِيهِ مِنْ إِفْكٍ وَمِنْ بُهْتَانٍ
مُخَبَّطٍ لِجَيْدِ الْأَذْهَانِ وَ مُفْسِدٍ لِطَبَرَةِ الْأَنْسَانِ .

قوله: (من أي علم هو؟) (أي من أي جنس من أجناس العلوم العقلية) كالمنطق والحكمة، (أو النقلية) وقوله: (الفرعية) كالنحو والصرف، (أو الاصلية) كأصول الفقه قيداً للنقلية (كما يبحث عن حال) علم (المنطق أنه من جنس العلوم الحكيمية أم لا) يكون منه، (فإن فسرت الحكمة بالعلم) أي: بأنها العلم (بأحوال أعيان) جمع عين (الموجودات على ما هي) أي الموجودات (عليه) الضمير للموصول (في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية، لم يكن) جزاء إن، أي المنطق (منها) أي من الحكمة (إذ ليس بحثه) أي المنطق (إلا عن المفهومات و الموجودات الذهنية) أي العقلية (الموصلة إلى التصور، أو إلى التصديق) المجهولين، وبالجملة: موضوع المنطق هو:

التفسير المذكور فهو من الحكمة.

ثم على التقدير الثاني، فهو من قسم الحكمة النظرية الباحثة عما ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا ثم هل هو حينئذ أصل من أصول الحكمة النظرية أو من فروع الالهية والمقام لا يَسَعُ بسط ذلك الكلام.

قوله: (في أي مرتبة هو) كما يقال: إن مرتبة المنطق أن يشتغل به بعد تهذيب الاخلاق و تقويم الفكر ببعض الهندسيات و ذكر الاستاذ في بعض رسائله: انه

المعقولاتُ الثانيةُ وهي: ليست بأعيان أي لا توجد في الخارج، (و إن حذف الأعيان من التفسير المذكور) للحكمة هكذا: الحكمة هي العلم بأحوال الموجودات (فهو) أي المنطق (من الحكمة) وهي عمليةٌ ونظريةٌ على ثلاثة أقسام: إلهيةٌ ورياضيةٌ و طَبِيعِيَّةٌ، (ثم على التقدير الثاني) وهو: كون المنطق من الحكمة بحذف الأعيان (فهو) من قسم الحكمة النظرية الباحثة عما ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا) كالسما و الأرض و الحكمة العملية أيضاً على ثلاثة أقسام: تدبير المنازل، و تهذيب الأخلاق المسمى بالتصوف، و سياسة المُدُن، و بالجملة: هي: الحكمة الباحثة عما وجوده بقدرتنا واختيارنا كالصلوة والصوم مثلاً (ثم هل هو) أي المنطق (حينئذ) أي حين إذ كان من الحكمة النظرية (أصلٌ من أصول الحكمة النظرية) وهي الثلاثة المذكورة (أو) فرع (من فروع) الحكمة (الالهية) التي هي من أصول الحكمة النظرية (والمقام لايسع بسط ذلك الكلام) فليطلب من المطوّلات.

(قوله: في أي مرتبة هو) (كما يقال: إن مرتبة المنطق أن يشتغل به بعد تهذيب الأخلاق) عن الرزائل أي بعد قراءة علم الأخلاق والعمل به قال بعض الأفاضل: و وظيفة تهذيب الأخلاق معرفة القضايا وكيفية اكتسابها لتزكى بها النفس إهـ (و تقويم الفكر ببعض الهندسيات) و الرياضيات (و ذكر الأستاذ) أي أستاذي، لعله العلامة الملاً حبيب الله الباغنوي من مفاخر أهل السنة، أو العلامة المقدس الأردبيلي من أكابر الأمامية (في بعض رسائله) في المنطق: (أنه) أي الشأن و الحال (ينبغي تأخير) أي المنطق (في زماننا هذا عن أن يعلم) الطرف الثاني متعلق بقوله: تأخير

ينبغي تأخيره في زماننا هذا عن ان يعلم قدر صالح من العلوم الادبية، لما شاع من كون التداوين باللغة العربية.

قوله: (القسمة) أي قسمة العلم أو الكتاب الى أبوابهما.

فالاول، كما يقال ابواب المنطق تسعة:

الاول: باب ايساغوجي أي الكليات الخمس. الثاني: التعريفات الثالث: القضايا. الرابع: القياس و أخواه. الخامس: البرهان. السادس: الجدل. السابع: الخطابة. الثامن: المغالطة. التاسع: الشعر.

وبعضهم عد بحث الالفاظ باباً آخر فعاد ابواب المنطق عشرة كاملة.

والثاني: كما يقال: ان كتابنا هذا مرتب على قسمين:

القسم الاول: في المنطق، وهو مرتب على مقدمة ومقصدين وخاتمة:

المقدمة: في بيان الماهية والغاية والموضوع.

المقصد الاول: في مباحث التصورات.

(قدر صالح من العلوم الأدبيّة) كالصّرف والنحو وغيرهما من العلوم العربيّة (لما شاع) تعليل لقوله: ينبغي إلخ (من كون التداوين) والتّحارير (باللّغة العربيّة) قوله: من كون إلخ بيان للموصول. (قوله: القسمة) (أي قسمة العلم أو الكتاب إلى أبوابهما) على أيّ تقدير ألّام عوض من المضاف إليه (فالأوّل: أي قسمة العلم) (كما يقال: أبواب المنطق تسعة: الأوّل: باب ايساغوجي أي الكليات الخمس. الثاني: التعريفات. الثالث: القضايا. الرابع: القياس و أخواه. الخامس: البرهان. السادس: الجدل. السابع: الخطابة. الثامن: المغالطة. التاسع: الشعر.

وبعضهم عدّ بحث الألفاظ باباً آخر فعاد) أي فصار (أبواب المنطق عشرة كاملة و الثاني) أي قسمة الكتاب، (كما يقال: إن كتابنا هذا) أي التّهذيب (مرتّب على قسمين: القسم الأوّل: في المنطق وهو مرتّب على مقدّمة ومقصدين وخاتمة، المقدّمة: في بيان الماهيّة والغاية والموضوع المقصد الأوّل: في مباحث

الثَّامِنُ: الْأَنْحَاءُ التَّعْلِيمِيَّةُ وَهِيَ: التَّقْسِيمُ أَغْنَى: التَّكْثِيرَ مِنْ فَوْقُ،

والمقصد الثاني: في مباحث التصديقات.

و الخاتمة: في اجزاء العلوم.

و القسم الثاني: في علم الكلام و هو مرتب على كذا ابواب الاول في كذا الى آخره و كما قال في الشمسية: و رتبته على مقدمة و ثلاث مقالات و خاتمة، و هذا الثاني شايع كثير فلا يخلو عنه كتاب.

قوله: (الانحاء التعليمية) أي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها في العلوم و قد اضطربت كلمة الشراح هي هنا و ما نذكره هو الموافق لتبعية كتب القوم و المأخوذ من شرح المطالع.

قوله: (و هي التقسيم) كَأَنَّ المراد به ما يسمى تركيب القياس أيضاً و ذلك بان يقال: اذا أردتَ تحصيل مطلب من المطالب التصديقية: ضع طرفي المطلوب و

التصوّرات و المقصد الثاني: في مباحث التصديقات و الخاتمة: في أجزاء العلوم و القسم الثاني: في علم الكلام و هو مرتب على كذا أبواب الأول: في كذا إلخ و كما قال: الشيخ الفاضل عمر الكاتب قَدْ سَرُّهُ (في) الرِّسَالَةِ (الشمسية: و رتبته على مقدمة و ثلاث مقالات و خاتمة و هذا الثاني) أعنى: فسمه الكتاب (شايع كثير فلا يخلو عنه كتاب).

{الْأَنْحَاءُ التَّعْلِيمِيَّةُ}

(قوله: الْأَنْحَاءُ التَّعْلِيمِيَّةُ) الْأَنْحَاءُ جَمْعٌ نَحْوُ بِمَعْنَى: الطَّرِيقُ وَ النَّوعُ هُنَا (أَيِ الطَّرِيقُ الْمَذْكُورَةُ) مِنْ جَانِبِ الْعُلَمَاءِ (فِي التَّعَالِيمِ) أَيْ تَعَالِيمِ الْمَطَالِبِ (لِعُمُومِ نَفْعِهَا فِي الْعُلُومِ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: الْمَذْكُورَةُ فِي التَّعَالِيمِ (و قَدْ أَضْطَرَبَتْ) أَيْ اِخْتَلَفَتْ (كَلِمَةُ الشَّرَاحِ) أَيْ شَرَّاحِ تَهْذِيبِ الْمَنْطِقِ (هِي هُنَا) أَيْ فِي شَرْحِ الْأَنْحَاءِ التَّعْلِيمِيَّةِ، (و مَا نَذْكُرُهُ) فِي شَرْحِهَا (هُوَ الْمَوْافِقُ لِتَبْعِ كُتُبِ الْقَوْمِ وَ الْمَأْخُوذُ مِنْ شَرْحِ الْمَطَالِغِ)

اطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حمل الطرفين عليها او حملها على الطرفين بواسطة أو بغير واسطة وكذلك اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين أو سلب هو عن احدهما.

ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات و المحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع لمحموله فقد حصل المطلوب من الشكل الاول أو ما هو محمول على محموله فمن الشكل الثاني أو من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله فمن الشكل الثالث أو محمول لمحموله فمن الشكل الرابع كل ذلك بعد اعتبار الشرايط بحسب الكمية و الكيفية كذا في شرح المطالع.

للقطب الرزائي قدس سره أى فاعتمده. (قوله: و هي: التّقسيم) الأنحاء التّعليميّة أربعة: التّقسيم و التّحليل و التّحديد و البرهان، الأول: التّقسيم (كأنّ المراد) أى مراد المصنّف (به) أى بالتّقسيم حيثُ فسره بقوله: أعنى: التّكثير من فوق (ما يسمّى تركيب القياس أيضاً) أى كما أنّ المراد به التّقسيم المشهور (و) طريقة (ذلك) أى التّقسيم (بأن يقال: إذا أردت) أيّها الفطنُ (تحصيل مطلب من المطالب التّصديقيّة) كالعالم حادث مثلاً (ضع) أى لأحظّ (طرفي المطلوب) أى المحكوم عليه و المحكوم به فى التّنتيجة، (و اطلب جميع موضوعات كلّ واحدٍ منهما) أى جميع ما يقع موضوعاً لكلّ واحدٍ من طرفي المطلوب، (و جميع) أى أطلب جميع (محمولات كلّ واحد منهما) أى جميع ما يقع محمولاً لكلّ واحدٍ من طرفي المطلوب، (سواء) فيما ذكر (كان حمل الطرفين) أى طرفي المطلوب (عليها) أى على الأمور المذكورة بأن تقع موضوعات لكلّ واحد منهما هذا ناظر إلى قوله: و اطلب جميع موضوعات إلخ، (أو حملها) أى الأمور المذكورة (على الطرفين) بأن تقع محمولات لكلّ واحد منهما و هذا ناظر الى قوله: و جميع محمولات إلخ (بواسطة) كالأنسان ضاحكٌ مثلاً، (أو بغير واسطة) كالأنسان حيوان مثلاً (و كذلك اطلب جميع ما سلب عنه أحد الطرفين أو سلب هو) الضّمير للموصول (عن أحدهما

.....

ثمّ) أى بعد ما فعلت جميع ذلك (انظر الى نسبة الطرفين) أى طرفى المطلوب (إلى الموضوعات و المحمولات) أى إلى موضوعاتهما ومحمولاتهما (فأن وجدت من) بين (محمولات موضوع المطلوب ما) مفعول وجدت (هو موضوع لمحموله) أى المطلوب (فقد حصل المطلوب من الشكل الأول) كما إذا كان المطلوب: كل إنسان جسم فنطلب من موضوعاتهما ومحمولاتهما فنجد الحيوان أنه محمول لموضوع المطلوب و موضوع لمحموله ثمّ نقول: كل إنسان حيوان و كل حيوان جسم فينتج المطلوب (أو) وجدت (ما هو محمول على محموله) أى المطلوب (فما) قد حصل (من الشكل الثانى) كما إذا كان المطلوب: لا شيء من الإنسان بحجر، فنطلب الموضوعات و المحمولات، فنجد الحيوان أنه محمول لمحمول المطلوب كما أنه محمول لموضوعه، ثمّ نقول: كل انسان حيوان و لا شيء من الحجر بحيوان فينتج المطلوب (أو) وجدت (من) بين (موضوعات موضوعه) أى المطلوب (ما هو موضوع لمحموله) أى المطلوب (فما) قد حصل (من الشكل الثالث) كما إذا كان المطلوب: بعض الحيوان ناطق، فنجد الإنسان أنه موضوع للطرفين فنقول: كل إنسان حيوان و كل إنسان ناطق فينتج المطلوب، (أو) وجدت من بينهما ما هو (محمول لمحموله فما) قد حصل (من الشكل الرابع) كما إذا كان المطلوب: بعض الحيوان ضاحك، فنجد الإنسان أنه موضوع لموضوعه و محمول لمحموله فنقول: كل إنسان حيوان و كل ضاحك إنسان، فينتج المطلوب و أقول على وجه التذكرة: (كل ذلك) أعنى: حصول المطلوب من الأشكال الأربعة ثابت (بعد إعتبار الشرايط) أى شرايط الأشكال (بحسب الكمّية) أى الكليّة و الجزئية (و الكيفيّة) أى الأيجاب و السلب ثم قال متذكراً: (كذا) ذكره القطب الرازى (فى شرح المطالع) فأحفظه.

وَالْتَحْلِيلُ وَهُوَ: عَكْسُهُ،

و قد عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله: (اعنى التكتثير) اي تكثير المقدمات اخذاً من فوق أي من النتيجة لانها المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل.
قوله: (و التحليل) في شرح المطالع كثيراً ما يورد في العلوم قياسات مستجة للمطالب لا على الهيئات المنطقية لتساهل المركب اعتماداً على الفطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اى شكل من الاشكال فعليك بالتحليل و هو عكس التركيب حَصَلَ المطلوب.

و انظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي و ان كانت مشاركته للمطلوب باحد جزئيه فالقياس إقتراني ثم انظر الى طرفي المطلوب ل يتميز عندك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء ان كان محكوماً عليه في النتيجة فهي الصغرى او محكوماً به فيها فهي الكبرى ثم ضُمَّ الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر من تلك المقدمة فان تألفا على احد التأليفات الاربع فما انضم الى جزئى المطلوب هو الحد الاوسط و يتميز الشكل المنتج و ان لم يتألفا كان القياس مركبا.

(و قد عبر المصنف) قدس سره (عن هذا المعنى) أى عن شرح التّقسيم (بقوله: أعنى التّكثير أى تكثير المقدمات) فاللام عوض من المضاف إليه (أخذاً من فوق أى من النتيجة) و تسميتها بفوق (لأنها المقصود الأقصى بالنسبة إلى الدليل) أى إذ المقصود الأعلى و النهائي من ترتيب القياس هو النتيجة لأغير. (قوله: و التحليل) قال العلامة قطب الدين الرّازي قدس سره (في شرح المطالع: كثيراً ما) أى فى كثير من الأوقات (يورد فى العلوم) من جانب أرباب المتون أو الشّروح أو الحواشى (قياسات) نائب عن فاعل يورد (منتجة للمطالب لا) تكون (على الهيئات المنطقية) أى لأعلى هيئة القياس الاستثنائي و لأالإقتراني (لتساهل المركب) بصيغة إسم الفاعل تعليل لقوله: لأعلى الهيئات المنطقية، أى و الأيراد لأعلى الهيئات إنّما هو

.....

لتسامح من يركّب القياسات لأجل خلل و تقصّ في القياسات المركّبة والألما كانت منتجة (إعتماداً) تعليل للتسامح أى لأجل إعتقاد المركّب (على) فهم (الظن) أى الذكى (العالم بالقواعد) المنطقية فيردّها إلى هيئاتها وإذا كان الأمر كذلك، (فأن أردت) أيّها المتعلّم (أن تعرف أنّه) أى القياس المنتج لأعلى الهيئات المنطقية (على أى) هيئة من الهيئات المنطقية؟ أمّن الاستثنائي أم من الإقتراني؟ وعلى تقدير كونه من الإقتراني على أى (شكل من الأشكال) الأربعة؟ (فعليك بالتحليل) جزاء إن أى فاستمسك بالتحليل (و هو) أى التحليل (عكس) التقسيم و (التركيب) أى تركيب القياس (حصّل) بصيغة الأمر، بيان لطريقة التحليل (المطلوب) و عيّنه (و أنظر الى القياس المنتج له) أى للمطلوب المعين، (فأن كان فيه) أى فى ذلك القياس (مقدمة تشارك المطلوب بكلاً جزئيه) أى المطلوب و هما المادّة و الهيئة (فالقياص إستثنائي) قال بعض الأفاضل مثلاً: صادفنا قياساً هيئته هكذا: الشّمس طالعة و كلّما كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود فتمألنا لتحصيل المطلوب من هذا القياس فحصلناه و عيّناه بأنّه: النّهار موجود ثمّ نظرنا فوجدنا فيه مقدّمة تشارك المطلوب بكلاً جزئيه و هى: كلّما كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود فحكمنا بأنّه قياص إستثنائي لكن لأعلى الهيئة المنطقية لتقديم المقدّمة الاستثنائية و عدم ذكر الأداة إياه و ذكره على الهيئة المنطقية هكذا: كلّما كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود لكنّ الشّمس طالعة فالنّهار موجود (و ان كانت مشاركته) أى القياس (للمطلوب بأحد جزئيه) أى المطلوب و هو المادّة (فالقياص إقتراني) نحو: كلّ ضاحك إنسان و كلّ متعجب حيوان ينتج: كلّ ضاحك حيوان (ثم) أى بعد أن علمت أنّه إقتراني (انظر إلى طرفي المطلوب) أى المحكوم عليه و به (ليتميّز عندك الصّغرى) و هى: كلّ ضاحك إنسان (عن الكبرى) و هى: كلّ إنسان حيوان (لأنّ ذلك الجزء) أى الجزء المشترك بين المطلوب و بين تلك المقدّمة و هو ضاحك (إن كان محكوماً عليه فى النتيجة) نحو: فكلّ ضاحك حيوان (فهي) أى المقدّمة المشاركة للمطلوب



(الصُّغرى) أى صغرى القياس الكائن على الهيئة لأشتمالها على الأصغر نحو: كل ضاحك إنسان والكبرى نحو: وكل إنسان حيوان (أو) كان (محكوماً به فيها) أى فى النتيجة (فهى الكبرى) لأشتمالها على الأكبر (ثم) أى بعد أن علمت أن تلك المقدمة الصُّغرى أم الكبرى، (ضمّ) فعل أمر (الجزء الآخر) أى لأخِطُ إنضمام الجزء الآخر (من المطلوب) أعنى الجزء الغير المشترك وهو الحيوان (إلى الجزء الآخر من تلك المقدمة) وهو الإنسان هكذا: كل إنسان حيوان (فإن) صَحَّ ذلك الأنضمام و (تألفا) أى المقدمة المذكورة فى القياس وهى قولنا: كل ضاحك إنسان والمقدمة الحاصلة من ضمّ الجزء الآخر من المطلوب إلى الجزء الآخر من تلك المقدمة وهى أى المقدمة الحاصلة ممّا ذكر، قولنا: كل إنسان حيوان بلا واسطة بينهما (على أحد التاليفات الأربع) أى الأشكال الأربعة (فما أنضم) وهو: الجزء الآخر من تلك المقدمة أعنى: الإنسان (إلى جزئى المطلوب) أعنى: قولنا: ضاحك و حيوان نحو: كل ضاحك إنسان وكل إنسان حيوان (هو) راجع إلى الموصول (الحد الأوسط) لتكرره فى الصُّغرى والكبرى، (و) بذلك (يتميّز الشكل المنتج) عن الشكل الغير المنتج قال بعض الأفاضل: مثلاً كان المطلوب: كل ضاحك حيوان وصادفنا قياسه المنتج له هيئته هكذا: كل ضاحك إنسان وكل متعجب حيوان فنظرنا فى هذا القياس فوجدنا فيه مقدّمة تشترك مع المطلوب فى الجزء الأول أعنى: الضاحك، ثم لأحظنا ضمّ الجزء الثانى من المطلوب أعنى الحيوان إلى الجزء الثانى من تلك المقدمة أعنى: الإنسان أيضاً فوجدناه صحيح الضمّ إليه فضممناه إليه و قلنا: كل ضاحك إنسان وكل إنسان حيوان فيتميّز لنا الشكل والمقدّمات ونس عليه الحال فى المقدمة الثانية إذهى أيضاً تشارك المطلوب بأن تقول: كل ضاحك متعجب وكل متعجب حيوان فكل ضاحك حيوان، (و ان لم) يصحّ ذلك الأنضمام ولم (يتألفا) بدون واسطة بينهما على أحد التاليفات الأربع، (كان القياس مُركباً فأعمل) حينئذٍ للعلم بالمقدّمات

فاعمل بكل واحد منهما العمل المذكور أي ضع الجزء الآخر من المطلوب و الجزء الآخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم فلا بد أن يكون لكل واحد منهما نسبة إلى شيء مما في القياس و الا لم يكن القياس منتجاً للمطلوب .

فان وجدت حداً مشتركاً بينهما فقد تم القياس و تبين لك المقدمات و الاشكال و النتيجة.

فقله: (و هو عكسه) أي تكثير المقدمات إلى فوق و هو: النتيجة كما مر وجهه.

(بكل واحدٍ منهما) أي من الجزء الآخر من المطلوب و الجزء الآخر من تلك المقدمة (العمل المذكور) في بحث التقسيم (أي ضع) و لأخط (الجزء الآخر من المطلوب و الجزء الآخر من المقدمة) أي فأطلب جميع موضوعات كل واحدٍ منهما و جميع محمولات كل واحدٍ منهما (كما وضعت) و لأخط (طرفي المطلوب في التقسيم) أي كما طلبت و لأخط جميع موضوعات كل واحدٍ منهما و جميع محمولات كل واحدٍ منهما، (فلا بد أن يكون لكل واحدٍ منهما) أي من الجزء الآخر من المطلوب و الجزء الآخر من تلك المقدمة (نسبة) أي تعلق بالوضع أو الحمل (إلى شيءٍ مما في) ذلك (القياس) المركب من المقدمتين بأن يكون أحد الطرفين موضوعاً في القياس أو محمولاً (و إلا) يكن كذلك (لم يكن القياس منتجاً للمطلوب) و هذا خلف لثبوت إنتاجه، (فإن وجدت) بعد هذا العمل (حداً مشتركاً بينهما) أي بين الجزء الآخر من المطلوب و الجزء الآخر من المقدمة بحيث يتأدى منه المطلوب (فقد تم القياس و تبين لك المقدمات) أي تبين لك الصغرى عن الكبرى (و الأشكال و النتيجة) قال بعض الأعلام: مثلاً كان المطلوب: العالم لأبد له من محدث و كان قياسه المنتج له هيئته هكذا: العالم متغير و كل متغير حادث و كل حادث لأبد له من محدث و كان كل واحدة من المقدمتين مشاركة له بجزء فتأمل فنكلم في المقدمة الأولى فنقول: لا يجوز ضم الجزء الآخر من المطلوب و هو: لأبد له من محدث، إلى الجزء الآخر من تلك المقدمة و هو متغير كما لا يخفى فطلبنا جميع موضوعات كل من الجزئين و

وَالْتَّحْدِيدُ أَيْ فَعْلُ الْحَدِّ، وَ الْبُرْهَانُ أَيْ الطَّرِيقُ إِلَى الْوُقُوفِ
عَلَى الْحَقِّ، وَالْعَمَلُ بِهِ وَ هَذَا بِالْمَقَاصِدِ أَشْبَهُ.

قوله: (والتحديد) أي فعل الحد يعني: أن المراد بالتحديد: بيان أخذ الحد و كأنَّ
المراد المعروف مطلقاً للأشياء.

و ذلك بأن يقال: إذا أردت تعريف شيء: فلا بد أن تضع ذلك الشيء و تطلب
جميع ما هو أعم منه و تحمل عليه بواسطة أو غيرها و تميز الذاتيات عن
العرضيات: بأن تعد ما هو بين الثبوت له و ما يلزم من مجرد ارتفاعه إرتفاع نفس

جميع مَحْمُولَاتِهِ، فوجدنا من المحمولات المتغيّر و من موضوعات «الأبد» له من
مُحْدِثٍ، الحادث فكل من الجزئين له نسبة إلى الحادث فهو حدٌ مشترك بينهما
فتركيب القياس هكذا: العالم متغيّر و كل متغيّر حادث فالعالم حادث و كل حادث
لأبد له من مُحْدِثٍ و هو المطلوب و قس عليه المَقْدَمَةُ الثَّانِيَةُ إِنْ هُوَ إِذَا كَانَ شَرْحَ
التَّحْلِيلِ كَذَلِكَ، (فقوله: و هو عكسه أي) التَّحْلِيلُ عبارة عن (تكثير المقدمات إلى
فوق و هو التَّيَجُّهُ كما مرَّ وَجْهُهُ) في آخر الحاشية السَّابِقَةِ و هو قوله: لِأَنَّهَا الْمَقْصُودُ
الْأَفْصَى بِالنَّسْبَةِ إِلَى الدَّلِيلِ.

(قوله: و التَّحْدِيدُ) (أي فَعْلُ الْحَدِّ يَعْنِي) أي المصنّف قدّس سرّه: (أنَّ المراد
بِالتَّحْدِيدِ) حيث فسّره بما ذكر: (بَيَانُ اخْذِ الْحَدِّ) و طريقتَه (و كَأَنَّ الْمَرَادَ) بِالتَّحْدِيدِ:
(الْمَعْرُوفُ مُطْلَقًا) أَي سَوَاءٌ كَانَ حَدًّا أَوْ رِسْمًا تَامًّا أَوْ نَاقِصًا وَ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى: سَوَاءٌ كَانَ
التَّعْرِيفُ بِالذَّاتِ أَوْ بِالْعَرْضِ (لِلْأَشْيَاءِ وَ) طَرِيقَةُ (ذَلِكَ) بِأَن يُقَالَ: إِذَا أُرِدْتَ تَعْرِيفَ
شَيْءٍ كَالْإِنْسَانِ مَثَلًا، (فَلأَبْدُ) جَزَاءُ إِذَا (أَن تَضَعُ ذَلِكَ الشَّيْءَ) أَي تَجْعَلُهُ مَوْضُوعًا
(و تَطْلُبُ جَمِيعَ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْهُ) أَي مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ كَالْأَكْلِ وَ النَّائِمِ وَ الْحَيَوَانِ مَثَلًا (و
تَحْمِلُ عَلَيْهِ) الْأَشْيَاءَ (بِوَسْطَةِ) نَحْوِ: الْإِنْسَانِ ضَاحِكٌ مَثَلًا، (أَوْ بِغَيْرِهَا) نَحْوِ: الْإِنْسَانُ
مُتَعَجِّبٌ وَ الْإِنْسَانُ نَاطِقٌ مَثَلًا (و تَمَيِّزُ) أَي أَنْتَ (الذَّاتِيَّاتِ عَنِ الْعَرْضِيَّاتِ) بِأَن تَعْدَّ مَا
هُوَ بَيْنَ الثَّبُوتِ لَهُ) أَي لِذَلِكَ الشَّيْءِ (و مَا يَلْزَمُ مِنْ مَجْرَدِ إِرْتِفَاعِهِ إِرْتِفَاعَ نَفْسِ

الماهية ذاتياً و ما ليس كذلك عرضياً عاماً و تطلب جميع ما هو مساو له فيميز عندك الجنس من العرض العام و الفصل من الخاصة.

ثم تتركب اى قسم شئت من اقسام المعرف بعد اعتبار الشرايط المذكورة فى باب المعرف.

قوله: (اى الطريق الى الوقوف على الحق) اى اليقين ان كان المطلوب علماً نظرياً و الى الوقوف عليه و العمل به ان كان علماً عملياً كما يقال: اذا اردت الوصول الى اليقين فلا بد ان تستعمل فى الدليل بعد محافظة شرايط صحة الصورة: اما الضروريات الست او ما يحصل منها بصورة صحيحة و هيئة منتجة و تبالغ

الماهية) قال بعضُ الأعلام: لعلّه عطف تفسير لقوله: ما هو بين الثبوت (ذاتياً) مفعول ثانٍ لقوله: تعدّ، مثاله: كالحيوان و النّاطق (و) تعدّ (ما ليس كذلك) اى بين الثبوت و ما لا يلزم من مجرد ارتفاعه إرتفاع نفس الماهية (عرضياً عاماً) كالأكل و النّائم و الماشى، (و تطلب جميع ما هو مساو له) كالنّاطق و الضّاحك و المتعجب (فيميز) بصيغة المجهول (عندك الجنس من العرض العام و الفصل من الخاصة ثم) اى بعد ذلك التّمييز (تركّب) أنت (أى قسم شئت من أقسام المعرف) و هى الحدّ الثّام و النّاقص و الرّسم الثّام و النّاقص لكن (بعد إعتبار الشّرايط المذكورة فى باب المعرف) و منها عدم إستعمال اللفظ المشترك و المجاز فى التعريف، فتذكّر. (قوله: اى الطريق إلى الوقوف على الحق) (أى اليقين) تفسير للحقّ (إن كان المطلوب) بالبرهان (علماً نظرياً) اى لأعملياً، كأقامة البرهان على وجود الله تعالى و وحدانيّته فيكفى فيه كون البرهان بحيث يفيد الوقوف على الحقّ فقط (و الى الوقوف عليه) اى على الحقّ (و العمل به) اى بالحقّ (إن كان) اى المطلوب بالبرهان (علماً عملياً) كأقامة البرهان على وجوب الصّلوّة لفعلها و على حرمة الخمر لتركها، و طريقته (كما يقال: إذا أردت الوصول إلى اليقين، فلا بد أن تستعمل فى الدليل) اى القياس (بعد محافظة شرايط صحّة الصّورة) اى صورة الدّليل و القياس (إما الضروريات الست) مفعول لقوله: تستعمل، و هى: الأوّلِيّات و المشاهدات و

في التفحص عن ذلك حتى لا تشته بالمشهورات او المسلمات او المشبهات ولا تدعن لشيء بمجرد حسن الظن به او بمن تسمع منه حتى لا تقع في مضيق الخطابة ولا ترتبط بريقة التقليد.

قوله: (و هذا بالمقاصد اشبه) اى الأمر الثامن اشبه بمقاصد الفن منه بمقدماته و لذاترى المتأخرين كصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد في مباحث الحجة و لو احق القياس و اما التحديد فشأنه ان يذكر في مباحث المعرف و قيل هذا اشارة الى العمل و كونه اشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم العمل. جعلنا الله و اياكم من الراسخين في الامرين و رزقنا بفضلہ وجوده سعادة الدارين بحق نبيه محمد خير البرية اجمعين و آله و عترته الطاهرين انه موفق و معين.

تمت الحاشية بعونه تعالى

التَّجَرُّبَاتُ وَ الْحَدْسِيَّاتُ وَ الْمُتَوَاتِرَاتُ وَ الْفَطْرِيَّاتُ، فَلَا تَسْتَعْمَلُ فِيهِ الْمَشْهُورَاتُ وَ الْمُسْلِمَاتُ وَ الْمَشْبَهَاتُ، وَ لَا يَحْصُلُ الْيَقِينُ بِغَيْرِ الْبَرَهَانِ كَالْخُطَابَةِ وَ الْجَدَلِ وَ الشُّعْرِ وَ الْمَغَالِطَةِ، (أَوْ مَا) أَى النَّظَرِيَّاتِ الَّتِي (يَحْصُلُ^(١) مِنْهَا) أَى مِنَ الصَّرُورِيَّاتِ (بُصُورَةً) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: تَسْتَعْمَلُ (صَحِيحَةً وَ هَيْئَةً مُنْتَجَةً وَ) لَا بُدَّ أَيْضاً أَنْ (تَبَالِغَ) أَنْتَ (فِي التَّفْحُصِ عَنْ ذَلِكَ) أَى عَنْ إِسْتِعْمَالِ الصَّرُورِيَّاتِ، أَوْ مَا يَحْصُلُ مِنْهَا (حَتَّى لَا تَشْتَبِهَ) الصَّرُورِيَّاتِ (بِالْمَشْهُورَاتِ، أَوِ الْمُسْلِمَاتِ، أَوِ الْمَشْبَهَاتِ) فَتَعَدَّهَا مِنَ الصَّرُورِيَّاتِ،^(٢) (وَ) لَا بُدَّ أَيْضاً أَنْ (لَا تُدْعَنَ لَشَيْءٍ) مِنَ الْمَقْدَمَاتِ أَى لَا تَعْتَقِدُ بِصَحَّتِهِ (بِمَجْرَدِ حُسْنِ الظَّنِّ بِهِ) أَى بِذَلِكَ الشَّيْءِ، (أَوْ) بِمَجْرَدِ حُسْنِ الظَّنِّ (بِمَنْ تَسْمَعُ مِنْهُ) كَالْأَصْدِقَاءِ وَ الْأَحْبَاءِ (حَتَّى لَا تَقَعَ فِي مُضِيقِ الْخُطَابَةِ) نَاضِرٌ إِلَى قَوْلِهِ: بِمَجْرَدِ حُسْنِ الظَّنِّ بِهِ، (وَ) حَتَّى (لَا تَرْتَبِطَ بِرِبْقَةِ التَّقْلِيدِ) الرِّبْقَةُ، بِكُسْرِ الرَّاءِ وَ سُكُونِ الْبَاءِ: حَبْلٌ ذُو عَقْدٍ يَجْعَلُونَهُ فِي عُنُقِ الْغَنَمِ، وَ هَذَا نَاضِرٌ إِلَى قَوْلِهِ: أَوْ بِمَنْ تَسْمَعُ مِنْهُ. (قَوْلُهُ: وَ هَذَا بِالْمَقَاصِدِ أَشْبَهَ) إِشَارَةً إِلَى الْأَمْرِ الثَّامِنِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْكَرْدِيُّ قَدَسَ سِرُّهُ

١- تذكير الفعل بالنظر الى لفظ الموصول. «الشارح»

٢- كَانَ يَقُولُ: قَبِحَ ذَبْحُ الْحَيَوَانَاتِ مِنَ الصَّرُورِيَّاتِ وَ الْحَالُ أَنَّهُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ.

.....

فى شرح التَّهذِيب: إِشارةٌ إِلَى البرهان، وَهِيْهنا قولُ آخر ضعيفٌ سِيَّأتى مِنَ المحشَى (أى الأَمْر الثَّامِن) مِنَ الرُّتُوسِ الثَّمَانِيَةِ وَهُوَ: الأَنْحَاءُ التَّعْلِيمِيَّةُ (أشْبَهَ بِمَقاصِدِ الفَنِّ مِنْهُ) أَى مِنْ ذَلِكَ الأَمْر (بِمَقَدِّمَاتِهِ) يَعْنِى: كَوْنُ الأَنْحَاءِ التَّعْلِيمِيَّةِ مِنْ مَقاصِدِ العِلْمِ وَدَاخِلَةً فِيهِ، أَوَّلَى وَأَنْسَبَ مِنْ كَوْنِهَا مِنْ مَقَدِّمَاتِهِ وَخَارِجَةً عَنْهُ، (وَ لِذَا تَرَى المَتَأَخِّرِينَ كصاحبِ المَطَالِعِ) هُوَ الشَّيْخُ: عَمْرُ الكَاتِبِ القَزْوِينِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (يُورِدُونَ مَا سِوَى التَّحْدِيدِ) وَهُوَ: التَّقْسِيمُ وَالتَّحْلِيلُ وَالبَرْهَانُ (فِي مَبَاحِثِ الحِجَّةِ وَ لَوَاحِقِ القِيَاسِ) لِأَخْتِصَاصِهَا بِهَا، (وَ أَمَّا التَّحْدِيدُ) حَيْثُ أُسْتِثْنَى (فَشَأْنُهُ) يَقْتَضِى (أَنْ يَذْكَرَ فِي مَبَاحِثِ المَعْرِفِ) لِأَخْتِصَاصِهِ بِهِ، (وَ قِيلَ: هَذَا إِشارةٌ إِلَى العَمَلِ) المَذْكُورِ صَرِيحاً فِي الكَلَامِ (وَ كَوْنُهُ) أَى العَمَلُ (أَشْبَهَ بِالمَقْصُودِ) أَى مَقْصُودِ العِلْمِ (ظَاهِرٌ) مِنْ كَلَامِ القَائِلِ (بَلِ المَقْصُودِ مِنَ العِلْمِ) هُوَ (العَمَلُ) لِأَغْيَرِ. ثُمَّ خَتَمَ حَاشِيَتَهُ بِالدَّعَاءِ وَقَالَ: (جَعَلْنَا اللهُ وَ إِيَّاكُمْ مِنَ الرَّاَسَخِينَ فِي الأَمْرَيْنِ) أَى العِلْمِ وَ العَمَلِ (وَ رَزَقْنَا بِفَضْلِهِ وَجُودَهُ سَعَادَةَ الدَّارَيْنِ) أَى الدُّنْيَا وَ الآخِرَةِ (بِحَقِّ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ خَيْرِ البَرِيَّةِ أَجْمَعِينَ) (وَ بِحَقِّ) (إِلَهِ وَ عَتَرَتِهِ الطَّاهِرِينَ) وَ أَصْحَابِهِ الأَمْجِدِينَ الأَكْرَمِينَ رِضْوَانُ اللهِ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ. (إِنَّهُ) تَعَالَى (مَوْفَّقٌ وَ مُعِينٌ) * قَدْ وَقَعَ الفَرَاغُ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ فِي شَهْرِ ربيعِ الثَّانِي بِعامِ أَلْفٍ وَ أَرْبَعِمِائَةٍ وَ سِتَّةٍ وَ عَشْرِينَ مِنَ الهِجْرَةِ عَلَى صَاحِبِهَا الأَلْفِ الصَّلَوةِ وَ السَّلَامِ المَصَادِفَ لِخَرْدَادٍ: أَلْفٌ وَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَ أَرْبَعَةٌ وَ ثَمَانِينَ هـ. ش، وَ قَدْ كُنْتُ بَدَأْتُ بِهِ أَوَّلَ الشِّتَاءِ مِنْ عَامِهِ المَاضِي. وَ لِيَكُنْ هَذَا آخِرَ الكَلَامِ وَ الحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَ آخِرًا وَ ظَاهِرًا وَ بَاطِنًا وَ صَلَّى اللهُ وَ سَلَّمَ وَ بَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَ عَلَى آلِهِ وَ أَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ.